فهرس الجزء الاول

من

الخصائص

صفحة



صفحة

صفحة

صفحة

ترجمة المؤلف

ملخصة عن معجم الادباء لياقوت الحموى

هو أبو الفتح عثمان بن جنى الإمام النحوى ، كان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، صنّف فى ذلك كتباً برّز فيها على المتقدمين وأعجز عن مثلها المتأخرين ، حتى قال فيه أبو الحسن على بن الحسن الباخرزى فى دميــة القصر ، ليس لاحد من أئمة الادب فى فتح المقفلات ، وشرح المشكلات ، ما لأبى الفتح ، ولا سيما فى علم الإعراب

صحب أبا على الفارسى أربعين سنة ، وكان السبب فى صحبته له أن أبا على اجتاز بالموصل فمرّ بالجامع وابو الفتح فى حلقة يُقرىء النحو وهو شابّ ، فسأله أبو على عن مسئلة فى التصريف فقصّر فيها ، فقال له أبو على تزببّت قبل أن تتحصرم ، فسأل (ابن جُنى) عنه ، فقيل له هذا أبو على الفارسى ، فلزمه من يومئذ واعتنى بالتصريف ، فما أحد أعلم منه به ، ولا أقوم بأصوله وفروعه ، فلما مات أبو على تصدر أبو الفتح فى مجلسه ببغداد ، وكان لابن جنى من الولد علىّ وعالٍ وعلاء ، وكلهم أُدباء فضلاء ، قد خرّجهم والدهم وحسّن خطوطهم ، فهم معدودون فيمن صحّ ضبطــه ،

وحسن خطه ، ومؤلفاته كثيرة فى التصريف والنحو والأدب ، منها هذا الكتاب (خصائص العربية) وكتاب سر الصناعة وشرح اشعار الهذليين ، وشرح ديوان المتنبي ، وكان يحضر مجلس المتنبي ويناظره فى شيء من النحو من غير ان يقرأ عليه ديوان شعره إكباراً لنفسه عن ذلك ، وكان المتنبي يعجب بذكائه وحذقه ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثيرٌ من الناس

ومن طالع كتابه هذا علم مقدرته وعلو رتبته فى العلوم العربية وحسن تصرفه وتفننه فى أبوابها .

وكان مولده سنة ثلاثين وثلثمائة ، ومات لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة فى خلافة القادر العباسى ، فرحمه الله رحمة واسعة



الخصائص

تأليف

ابى الفتح عثمان بن جنى

الجزء الاول

مطبعة الهلال بالفجالة بمصر
١٣٣١ هـ = ١٩١٣ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم . وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين . وعليه وعليهم السلام أجمعين

هذا أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور ، بهاء الدولة وضياء الملة ، وغياث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأييده وسموّه ، وكبت شانئه وعدوه ، كتاب لم أزل على فارط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظاً له ، عاكف الفكر عليه ، منجذب الرأى والرويّة اليه ، وادًّا أن اجد مُهملاً أصِلُه به ، أو خللاً ارتقه بعمله ، والوقت يزداد بنواديه ضيقا ، ولا ينهج لى الى الابتداء طريقاً ، هذا مع اعظامي له ، واعتصامى بالأسباب المنتاطة به ، واعتقادى فيه ، أنه من أشرف ما صنف فى علم العرب ، واذهبه فى طريق القياس والنظر ، واعوَده عليه بالحيطة والصَّوْن ، وآخذه له من حصة التوقير والأَون(1) ، واجمعه للأدلة على ما اودعته هذه اللغة الشريفة ، من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق ، الاتقان

---

(1) الاون الدعة والسكينة

والصنعة ، فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر اذرعه وسوقه ، تصف لى ما اشتملت عليه مشاعره ، وتجيء اليَّ بما خيطت عليه أقرابه وشواكله ، وتريني أن تعريد[1] كل من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميهم طريق الالمام به ، او الخوض فى أدنى أوشاله وخلجه ، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه ، انما كان لامتناع جانبه ، وانتشار شعاعه ، وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعه ، وذلك انا لم نرَ أحداً من علماء البلدين ، تعرض لعمل اصول النحو ، على مذهب اصول الكلام والفقه

فأما كتاب أصول أبي بكر، فلم يُلمِم فيه بما نحن عليه ، الاّ حرفاً او حرفين فى أوله ، وقد تُعُلِّق عليه به ، وسنقول فى معناه

على أن أبا الحسن قد كان صنف فى شيء من المقاييس كتيبا ، اذا انت قرنته بكتابنا هذا ، علمت بذلك انا نبنا عنه فيه[2] ، وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة الينا ، المفيضة ماء البر والبشاشة علينا ، حتى دعا ذلك اقواماً نزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم وتأخرت عن ادراكه أقدامهم ، الى الطعن عليه ، والقدح فى احتجاجاته وعلله ، وسترى ذلك مشروحاً فى الفصول باذن الله تعالى

---

(١) التعريد الهرب والفرار (٢) فى النسخة القديمة حذف لفظ فيه

وانا بادئ به ، ومستعين بالله على عمله ، ومستمده سبحانه ارشاده[١] وتوفيقه ، وهو عزّ اسمه مؤتٍ ذلك بقدرته ، وطَوله ، ومشيئته

هذا باب القول

على الفصل بين الكلام والقول

ولنقدم أمام القول على فرق[٢] بينهما ، طرفاً من ذكر أحوال تصاريفهما ، واشتقاقهما ، مع تقلب حروفهما ، فان هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويعلوه الى ما فوقه ، وستراه فتجده طريقاً غريباً ، ومسلكاً من هذه اللغة الشريفة عجيباً

فأقول ان معنى « ق و ل » اين وجدت ، وكيف وقعت ، من تقدم بعض حروفها على بعض ، وتأخره عنه ، انما هو للخفوف[٣] والحركة . وجهات تراكيبها الست ، مستعملة كلها ، لم يهمل شئ منها وهى : « ق و ل » ، « ق ل و » ، « و ق ل » ، « و ل ق » ، « ل ق و » ، « ل و ق »

الاصل الاول « ق و ل » وهو القول وذلك ان الفم واللسان يخفان له ، ويقلقان ويمذلان به ، وهو بضد السكوت ، الذى

---

(١) نسخة من ارشاده (٢) نسخة على الفرق (٣) الخفوف الاسراع

هو داعية الى السكون . ألا ترى ان الابتداء لما كان آخذاً فى القول ، لم يكن الحرف المبدوء به الاَّ متحركاً ؛ ولما كان الانتهاء آخذاً فى السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه ، الاَّ ساكناً

الاصل الثانى « ق ل و » منه القلْوُ حمار الوحش وذلك لخفته واسراعه . قال العَجاجُ

(تُواضِخُ التقريبَ قلواً مِغلَجا)

ومنه قولهم « قلوت البُسْر والسويق فهما مقلوَّان » وذلك لان الشيءَ اذا قُلِيَ جف وخف ، وكان اسرع الى الحركة وألطف ، ومنه قولهم « إِقلوْليتَ يا رجل » قال

« قد عَجبتْ منّي ومن بُعَيليا لما رأتنى خلقاً مُقلَوْليا »

اى خفيفاً للكبر[1] طائشاً . قال

« وسربٍ كعين الرمل عُوجٍ الى الصبا

رواعفَ بالحادىّ حُور المدامع » .

« سَمِعنَ غِناءً بعدَ ما نِمنَ نَوْمَةً

من الليل فاقلوْلَيْنَ فوقَ المَضاجع »

اى خفقن لذكره وقلقن فزال عنهن نومهن واستثقالهن على الارض ، وبهذا يعلم ان لام اقلوليت واوٌ ، لا ياء ، فاما لام

(١) نسخة للكبرة

اذلوليت فشكوك فيها ، ومن هذا الاصل ايضاً قوله

(أقَبُّ كمِقْلاءِ الوليد خَميصُ[1])

فهو مفعال من قلَوْت بالقلة ومذكرها القال . قال الراجز

(وانا فى الضُّراب قيلان القلَه)

فكأنَّ القال مقلوب قلَوْتُ ، وياء القِيلانِ مقلوبة عن واو ، وهى لام قلوت ، ومثال الكلمة فلعان ، ونحوها عندى فى القلب ، قولهم « باز » ومثاله فلعٌ ، واللام منه واوٌ ، لقولهم فى تكسيره ، ثلاثة أبْوَازٍ ومثالها افلاع

ويدل على صحة ما ذهبنا اليه ، من قلب هذه الكلمة ، قولهم فيها « البازى » وقالوا فى تكسيرها « بزاة » و « بواز » . انشدنا ابو عليّ لذى الرُّمة

كأنّ على أَنيابِها كلَّ سُدفَةٍ
صِياحَ البَوَازِي من صَرِيف اللَّوَائِكِ

وقال جرير

اذا اجتمعوا عليَّ فخِلّ عنهم وعن بازٍ يَصُكُّ حُبارَيات

فهذا فاعل ، لاطراد الامالة فى الفه ، وهى فى فاعل ، اكثر منها فى نحو مال وباب

---

(١) قائله امرؤ القيس وصدره « فاصدرها تعلو النجاد عشية »

وحدثنا ابو عليّ سنة احدى واربعين . قال : قال ابو سعيد ، الحسن بن الحسين « باز » وثلاثة « ابواز » فان كثرت ، فهى « البيزان » فهذا فلْع ، وثلاثة افْلاع ، وهي الفِلْعان

ويدل على ان تركيب هذه الكلمة ، من « ب ز و » ان الفعل منها عليه تصرف ؛ وهو قولهم « بَزَا يَبْزُو » اذا غلب وعلا ، ومنه البازى ، وهو فى الأصل ، اسم الفاعل ، ثم استعمل استعمال الأسماء ، كصاحب ووالد ، وبُزَاةٌ وبَواز ، يؤكد ذلك ، وعليه بقية الباب من أَبْزَى وبَزْوَاء وقوله

(فتبازَتْ فتبازَخْتُ لَهَا) والبزالان[1] ، ذلك كله شدة ومقاولة فاعرفه ، فقلاء من قلوت ، وذلك ان القال وهو المقلاء هو العصا ، التى يُضرب بها القلة ، وهى الصغيرة وذلك لاستعمالها فى الضرب بها

الثالث « و ق ل » منه الوَقْلُ للوَعِل ، وذلك لحركته ، وقالوا توَقل فى الجبل ، اذا صعد فيه ، وذلك لا يكون الاَّ مع الحركة والاعتمال . قال ابن مقبل

عَوْداً أحمَّ القَرَا إِزْموَلَةً وَقَلاً يأتى تُرَاثَ ابيه يتبعَ القَذَفا

الرابع « و ل ق » قالوا وَلَقَ يلق اذا اسرع

---

(١) كذا في الاصل ولعله والبزءان جمع بازى

قال (جاءتْ بِهِ عَنْسٌ من الشام تَلِق [1])

اى تَخِفُّ وتُسرع وقرئ « اذ تَلِقُونه بألسنتكم » اى تُخِفُّونه وتسرعون ، وعلى هذا فقد يمكن ان يكون الأولق ، فوعلا من هذا اللفظ ، وان يكون أيضاً أفعل منه ، فاذا كان أفعل ، فأمره ظاهر ، وان سميت به ، لم تصرفه معرفة ، وان كان فوعلا ، فأصله وَوْلَق ، فلما التقت الواوان فى أول الكلمة ، ابدلت الأولى همزة ، لاستثقالها اولاً ، كقولك فى تحقير واصل ، اويصل ، ولو سميت بأولق على هذا لصرفته ، والذى حملته الجماعة عليه ، انه فوعل ، من تألق البرق ، اذا خفق ، وذلك لان الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب

على أن أبا اسحاق ، قد كان يجيز فيه ، أن يكون أفعل ، من ولِقَ يَلِقُ ، والوجه فيه ، ما عليه الكافة ، من كونه فوعلا ، من « ء ل ق » وهو قولهم « أُلِقَ الرجُل فهو مألُوق » ألا ترى الى انشاد أبى زيد فيه

تُرَاقِبُ عيناها القَطِيعَ كأنما يُخالِطُها [2] من مَسّه مَسُّ أَوْلَق

وقد قالوا منه ، ناقة مَسْعُورَة اى مجنونة ، وقيل فى قول الله سبحانه « إِنَّ المُجْرِمِينَ فى ضَلَالٍ وَسُعُر » ان السعر هو

---

(١) قائله الشماخ يهجو جليداً الكلابي (٢) زوى يخامرها

الجنون . وشاهد هذا القول قول القُطامى

يتبَعْنَ سامِيَةَ العَيْنَيْن تَحسبُها
مَسعُورَةً[1] أَو ترى ما لا ترى الإبل

الخامس « ل و ق » جاء فى الحديث « لا آكلُ منَ الطَّعام إلا ما لُوِّقَ لى » أى ما خُدِم وأُعملت اليد فى تحريكه ، وتَلْبيقِه ، حتى يطمئنَّ وتُضامَّ جهاته . ومنه اللُّوقَةَ للزُّبدة . وذلك لخفتها واسراع حركتها ، وأنها ليست لها مُسكة الجبن ، وثقل المَصْلِ ونحوهما . وتوهم قوم ان الألوقَة ، لما كانت هى اللوقَة فى المعنى ، وتقاربت حروفها ؛ من لفظها ، وذلك باطل ، لأنه لوكانت من هذا اللفظ ، لوجب تصحيح عينها ، اذ كانت الزيادة فى اولها من زيادة الفعل ، والمِثالُ مثالُه ، فكان يجب على هذا ، ان تكون أَلْوُقة كما قالوا فى أثْوُب وأسْوُق وأعيُن وأنيُب بالصحة ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح ، وانما الألوقة فعولة ، من تألَّق البرقُ اذا لمع وبرَق واضطرب ، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها

السادس « ل ق و » منه اللَّقْوَة للعُقاب ، قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها قال

(١) روي مجنونة

كأنّى بفَتْخاء الجَناحين لَقوَةٍ
دَفُوفٍ[1] منَ العِقبان طأطأتُ شِملالِ

ومنه اللَّقْوة فى الوجه . والتقاؤهما ، ان الوجه اضطرب شكله ، فكأنه خفة فيه ، وطيش منه ، وليست له مُسكة الصحيح ، ووفور المستقيم ومنه قوله

(وكانت لَقوْة لاقتْ قَبيسا)

واللَّقوة الناقة السريعة اللِقاح ، وذلك انها أسرعتْ الى ماء الفحل فقبلته ، ولم تَنْبُ عنه نُبُوّ العاقر

فهذه الطرائق التى نحن فيها حَزْنَةُ المذاهب ، والتورُّد لها وعْرُ المسلك ، ولا يجب مع هذا أن تُستنكر ، ولا تُستبعد ، فقد كان أبو على رحمه الله ، يراها ويأخذ بها ، ألا تراه غلَّب كون لام أُثْفِيَّة ، فيمن جعلها افعولة ، واواً ، على كونها ياء ، وان كانوا قد قالوا « جاء يَثْفُوه ويَثْفيه » بقولهم « جاء يَثِفُه » قال فيثفه ، لا يكون الا من الواو ، ولم يَحْفَل بالحرف الشاذ من هذا ، وهو قولهم « يئس » مثل يعس لقلّته فلما وجد فاء وثف ، واواً ، قوى عنده فى أُثفِيَّة ، كون لامها واواً ، فتأنّس اللام بموضع الفاء ، على بعدٍ بينهما .

---

(١) يروى صيود

وشاهدته غير مرة ، اذا اشكل عليه الحرف . الفاء ، او العين . او اللام ، استعان على علمه ومعرفته بتقليب اصول المثال الذى ذلك الحرف فيه ، فهذا أغربُ مأخذاً مما تقتضيه صناعة الاشتقاق . لان ذلك انما يُلْتَزَمُ فيه شرح واحد من تتالى الحروف ، من غير تقليب لها ولا تحريف : وقد كان الناس ، ابو بكر رحمه الله وغيرُه ، من تلك الطبقة ، استشرفوا ابا اسحاق رحمه الله ، فيما تَجَشَّمَهَ من قوة حَشْده ، وضمِّه شَعَاع ما انتشر من المُثُل المتباينة الى اصله ، فأَما أَن يتكلف تقليب الأصل ، ووضع كل واحد من أَحْنائه موضع صاحبه ، فشيء لم يَعرِضْ له ولا تَضَمَّنَ عُهْدتَه : وقد قال ابو بكر « من عَرَف أَنِس ، ومن جَهِل استَوحَش » واذا قام الشاهد والدليل . وضَح المنهج والسبيل

وبعد فقد ترى ما قدمنا فى هذا آنفاً ، وفيه كافٍ من غيره ، على أن هذا وان لم يطَّرد ويَنْقَد فى كل أصل ، فالعذر على كل حال فيه أبينُ منه فى الأصل الواحد ، من غير تقليب لشيء من حروفه ، فاذا جاز ان يَخْرُج بعض الأصل الواحد . من ان تَنْظِمه قَضية الاشتقاق ، كان فيما تقلبت أصوله . فاؤه ، وعينه ، ولامه ، اسهلَ ، والمعذرة فيه اوضحَ

وعلى انك ان انعمْت النظر ولاطفته ، وتركت الضَّجَرَ

وتحاميته، لم تكَد تَعْدَم قربَ بعض من بعض؛ واذا تأملت ذاك وجدته باذن الله

واما « ك ل م » فهذه ايضاً حالها، وذلك انها حيث تقلَّبَتْ. فمعناها الدلالة على القوة والشدة، والمستعمَل منها اصول خمسة، وهى: « ك ل م » « ك م ل » « ل ك م » « م ك ل » « م ل ك » وأُهملَتْ منه « ل م ك »، فلم تأتِ فى ثَبَتٍ

فمن ذلك الأصل الاول « ك ل م » مه الكَلْمُ للجُرح وذلك للشدة التى فيه وقالوا فى قول الله سبحانه « دَابَّةً مِنَ الأَرْضِ تُكَلِّمُهُم »[1] قولين، احدهما من الكَلام، والآخر من الكِلام اى تجرحهم وتأكلهم؛ وقالوا الكُلاَم ما غَلُظَ من الأرض، وذلك لشدته وقوته؛ وقالوا رجل كَليم، أى مجروح وجريح قال.

(عليها الشَّيخُ كالأسد الكَليمِ)

ويجوز الكليم بالجرّ والرفع، فالرفع على قولك عليها الشيخ الكليم كالأسد، والجر على قولك، عليها الشيخ كالأسد، اذا جرح فحَمى أنفاً، وغضب فلا يقوم له شئ؛ كما قال

---

(١) نسخة قول الله سبحانه يكلم الناس

كأنَّ مُجَرَّباً من أُسْد ترْجٍ　　يُنَازِلُهُم لِنَابَيْهِ قَبِيبُ[1]

ومنه الـكلام . وذلك انه سبب لـكل شر ، فى اكثر الامر

ألا ترى الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَن كُفِيَ مؤُنَةَ لَقلُقِهِ وقَبْقَبِهِ وَذَبْذَبِهِ دخل الجنة » فاللَّقلَقُ اللسان ، والقَبقَبُ البطن ، والذَّبذَبُ الفَرْجُ . ومنه قول أبى بكر « رضى الله عنه » فى لسانه « هذا أوْرَدَنِى المَوَارِد »

وقال (وجُرْحُ اللسان كجُرحِ اليد)

وقال طَرَفَة

فَإِنَّ القَوافى يَتَّلِجْنَ مَوَالِجا　　تَضَايَقُ عنها ان تَوَلَّجَها الابَرْ

وأمتثله الأخطَل وأبرّ عليه فقال

حَتَّى اتَّقَوْنِى وَهُمْ مِنِّي على حَذَرٍ
والقَوْلُ يَنفُذ مَا لَا تَنفُذُ الإِبَرُ

وجاء به الطائى الصغير فقال

عِتَابٌ بأَطْرَافِ القَوَافِى كأنَّه
طِعَانٌ بأطرافِ القَنَا المُتَكَسِّرِ

وهو باب واسع ؛ فلما كان الكلام اكثره الى الشر ، اشتُقَّ له من هذا الموضع ، فهذا اصل

(٢) قائله ابو ذئيب الهذلى

الثاني « ك م ل » من ذلك كَمَلَ الشيء وكَمُلَ وكَمِلَ فهو كامل وكميل وعليه بقيّة تصرُّفه . والتقاؤهما ان الشيء اذا تم وكمل، كان حينئذ أقوى وأشدّ منه ، اذا كان ناقصاً غير كامل ،

الثالث « ل ك م » منه اللَّكْمُ اذا وجأْتَ الرجلَ ونحوه ، ولا شك في شدة ما هذه سبيله ، أنشد الأصمعي

كأنّ صوتَ جَرْعِها[1] تُساجِلُ هاتيك هاتا حَتَنَى[2] تُكايل

لَدْم العُجَى تَلْكُمُها الجنادِل

وقال (وخُفَّان لَكَّامَان للقَلَعِ الكُبْدِ)

الرابع « م ك ل » منه بئر مَكُول ، اذا قلّ ماؤها قال القُطَامِيّ (كأنّها قُلُبٌ عادِيَةٌ مُكُلُ)

والتقاؤهما ، ان البئر موضوعةُ الأَمر على جُمَّتِها بالماء ، فاذا قلّ ماؤها ، كُرِه موردها وجُفِي جانبها . وتلك شدة ظاهرة

الخامس « م ل ك » من ذلك ملَكتُ العجين ، اذا أنعمتَ عَجْنه ، فاشتدّ وقَوِيَ . ومنه مِلْك الانسان ؛ ألا تراهم يقولون قد اشتملَتْ عليه يدى ، وذلك قوة وقدرة من المالك على مِلْكه ، ومنه المُلك ، لما يعطيه صاحبَه من القوة والغلَبة ،

---

(١) في لسان العرب : ضرعها تساجل (٢) حتنى اى مستوية فعلى من الحتن وهو المثل والنظير

وأُمْلِكَتْ الجارية ، لان يد بعلها تقتدر عليها . فكذلك بقية الباب كلّه

فهذه احكام هذين الاصلين على تصرفهما وتَقَلُّبِ حروفهما . فهذا أمر قدمناه امام القول على الفرق بين الكلام والقول ، ليُرى منه غَوْر هذه اللغة الشريفة . الكريمة اللطيفة ، ويُعْجَب من وسيع مذاهبها . وبديع ما أُمِدَّ به واضعها ومُبْتَدِؤها . وهذا أَوان القول على الفصل

أَما الكلام فكل لفظ مستقلٍّ بنفسه ، مفيدٍ لمعناه ، وهو[1] الذى يسميه النحويون الجُمَلَ ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضُرب سعيد ، وفى الدار أبوك ، وصَهْ ، ومَهْ ، ورُوَيد ، وحاء ، وعاء ، فى الأصوات ، وحَسِّ ، ولَبِّ ، وأفّ ، وأوه . فكل لفظ استقل بنفسه ، وجُنيت منه ثمرةُ معناه ، فهو كلام

وأما القول فأصله انه كل لفظ مَذِلَ به اللسان ، تاماً كان او ناقصاً . فالتام هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان فى معناها ، من نحو صهٍ ، وايهٍ . والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وانَّ ، وكان اخوك ، اذا كانت الزمانية لا الحدثيَّة . فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يُتّسع فيه ؛ فيوضع القول

(١) نسخة بحذف وهو

على الاعتقادات والآراء ، وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبى حنيفة . ويذهب الى قولك مالك . ونحو ذلك . اى يعتقد ما كانا يريانه ، ويقولان به ، لا أنه يحكى لفظها عينه ، من غير تغيير لشئ من حروفه . ألا ترى انك لو سألت رجلاً عن علة رفع زيد ، من نحو قولنا ؛ زيد قام اخوه ، فقال لك ارتفع بالابتداء ، لقلت هذا قول البصريين . ولو قال ارتفع بما يعود عليه من ذكره ، لقلت هذا قول الكوفيين . أى هذا رأي هؤلاء ، وهذا اعتقاد هؤلاء . ولا تقول كلام البصريين ، ولا كلام الكوفين . الاَّ أن تضع الكلام موضع القول ، متجوزاً بذلك . وكذلك لو قلت ارتفع لأن عليه عائداً من بعده ، او ارتفع لان عائداً عاد اليه ، او لعود ما عاد من ذكره ، او لان ذكره أعيد عليه ، او لان ذكراً له عاد من بعده . او نحو ذلك . لقلت فى جميعه هذا قول الكوفيين ، ولم تحفل باختلاف ألفاظه . لانك انما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم . وكذلك يقول القائل : لأبى الحسن فى هذه المسئلة قول حسن ؛ أو قول قبيح ، وهو كذا ، غير انى لا أضبط كلامه[1] بعينه . ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول ، اجماع الناس على ان يقولوا : القرآن كلام

---

(١) نسخة كلامه فيه

الله ، ولا يقال القرآن قول الله . وذلك ان هـذا موضع ضيّق متحجّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه . فعبّر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون الا اصواتاً تامة مفيدة ، وعُدِل به عن القول الذى قد يكون اصواتاً غير مفيدة ، وآراءً معتقدة . قال سيبويه : واعلم أنّ « قلتُ » فى كلام العرب ، انما وقعت على أن يحكى بهـا ، وانما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً . ففرّق بين الكلام والقول كما ترى ، نعم واخرج الكلام هنا ، مخرج ما قد استقرّ فى النفوس ، وزالت عنـه عوارض الشكوك ، ثم قال فى التمثيل ، نحو « قلت زيد منطلق » ، ألا ترى انه يحسن ان تقول زيد منطلق، فتمثيله بهذا، يُعلم منه ان الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، مستقلاً بمعناه ، وان القول عنده بخلاف ذلك ، اذ لو كانت حالُ القول عنده ، حالَ الكلام ، لَمَا قدَّم الفصل بينهما ، ولَمَا أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرهـا ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمـة الواحدة قولاً ، وان لم تكن كلاماً، ومن حيث كان الاعتقاد والرأى قولاً ، وان لم يكن كلاماً ، فعلى هذا ، يكون قولنا قام زيد كلاماً ، فان قلت شارطاً ، ان قام زيد ، فزدت عليه ان ، رجع بالزيادة الى

النقصان ، فصار قولاً لا كلاماً ، ألا تراه ناقصاً ، ومنتظراً للتمام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت فى حكاية القسَم ، حلفت بالله ، أى كان قسمى هذا ، لكان كلاماً ، لكونه مستقلا ، ولو اردت به صريح القسم ، لكان قولاً ، من حيث كان ناقصاً ، لاحتياجه الى جوابه ، فهذا ونحوهُ من البيان على ما تراه

فأما تجوزهم فى تسميتهم الاعتقادات والآراء ، قولاً ، فلأن الاعتقاد يخفى فلا يُعرف الاَّ بالقول ، أو بما يقوم مقام القول ، من شاهِدِ الحال ، فلما كانت لا تظهر الا بالقول ، سُمِّيت قولاً ، اذ كانت سبباً له ، وكان القول دليلاً عليها ، كما يسمى الشىء باسم غيره ، اذا كان ملابساً له . ومثله فى الملابَسة ، قول الله سبحانه « وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ » ومعناه والله أعلم أسبابُ الموت ، اذ لو جاءه الموتُ نفسُه لمات به لا محالة ، ومنه تسمية المزادة الراوية ، والنَّجْوِ نفسِه الغائط ، وهو كثير

فان قيل فكيف عبروا عن الاعتقادات ، والآراء بالقول ، ولم يعبروا عنها بالكلام ، ولو سوَّوْا بينهما ، أو قلبوا الاستعمال ، كان ماذا

فالجواب أنهم انما فعلوا ذلك ، من حيث كان القول بالاعتقاد

أشبهَ منه بالكلام ، وذلك ان الاعتقاد لا يفهم الا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أن القول قد لا يتم معناه الا بغيره ، ألا ترى انك اذا قلت قام ، وأخليته من ضمير ، فانه لا يتم معناه الذى وضع فى الكلام عليه وله ، لأنه انما وضع على ان يفاد معناه مقترناً بما يُسند اليه من الفاعل ، وقام هذه نفسُها قول ، وهى ناقصة محتاجة الى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد الى العبارة عنه ، فلما اشتبها من هنا ، عُبِّر عن أحدهما بصاحبه ، وليس كذلك الكلام ، لانه وُضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه . والقول ، قد يكون من الفقر الى غيره ، على ما قدمناه ، فكان الى الاعتقاد المحتاجِ الى البيان أقربَ ، وبأن يُعبَّر به عنه أليق ، فاعرف ذلك

فان قيل ، ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه ألبتَّة ، والقول على ما قد يستقل بنفسه ، وقد يحتاج الى غيره ، ألِاشتقاق قَضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع مُتلَقى بالقبول والأتباع ؟

قيل لا ، بل الاشتقاق قضى بذلك[1] دون مجرد السماع ، وذلك أنا قد قدَّمنا فى أول القول من هذا الفصل ، ان الكلام

---

(١) نسخة به

انما هو من الكَلْمِ ، والكِلاَمُ والكُلُومُ هى الجِراح ، لما يدعو اليه ، ولِمَا يجنيه فى اكثر الأمر على المتكلمة ، وأنشدْنا فى ذلك قولَه : (وَجُرْحَ اللّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ) ومنه قوله

(قَوَارِصُ تأتِينِى وَيَحْتَقِرُونها
وَقَدْ يملأُ الْقَطْرُ الإِناءَ فَيَفْعَمُ)

ونحو ذلك من الأبيات ، التى جئنا بها هناك وغيرها ، مما يطول به الكتاب ، وانما يُنقم من القول ويُحقَد ما يشى ويؤثر ، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص ، ومفهوماً غير مستَبْهَم ، وهذه صورة الجُمَلِ ، وهو ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، غير محتاج الى متمم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً ، كلاماً ، لأنه فى غالب الأمر واكثر الحال مضرٌّ بصاحبه ، وكالجارح له ، فهو اذاً من الكُلوم التى هى الجروح ، وأما القول فليس فى أصل اشتقاقه ، ما هذه سبيله ، ألا ترى انا قد عقدنا تصرف « ق و ل » وما كان أيضاً من تقاليبها الستة ، فأرينا أن جميعها انما هو للاسراع والخفة ، فلذلك سموا كل ما مَذَلَ به اللسان من الأصوات قولاً ، ناقصاً كان ذلك أو تاماً ، وهذا واضح مع أدنى تأمل

وأعلم انه قد يُوقَع كل واحد من الكلام والقول ، موقع

صاحبه ، وإن كان أصلها قبلُ ، ما ذكرته ، ألا ترى الى رُؤبة كيف قال :

لَوْ أنَّني أُوتيتُ علمَ الحُكْلِ (١) علمَ سُلَيْمانَ كَلامَ النَّمْلِ

يريد قول الله عز وجل « قالَتْ نَمْلَةٌ يا أَيُّها النَّمْلُ ، أُدْخلُوا مَسَاكِنَكُمْ » وعلى هذا اتُّسع فيهما جميعاً ، اتساعاً واحداً ، فقال ابو النجم :

قالَتْ لَهُ الطَّيْرُ تقدَّم راشدا إنكَ لا ترجعُ الاَّ حامدا

وقال الآخر

وقالت لهُ العَينانِ سمعاً وطاعةً وأبدَتْ كمثْلِ الدُّرِّ لمَّا يُثقَّبِ

وقال الراجز : (امتْلأَ الحَوْضُ وقالَ قَطْني) .

وقال الآخر

بينما نحنُ مُرْتِعونَ بفَلجٍ قالت الدُّلَّجُ الرِّواءُ أنيهِ

انية صوت رَزمة السحاب ، وحنين الرعد وانشدوا

(قد قالت الأَنساعُ للبطنِ الحَقِ)

فهذا كله اتساع في القول

ومما جاء منه في الكلام قول الآخر

فصبَّحَتْ والطَّيْرُ لم تَكلَّمِ جابيةً طُمَّتْ بسيلٍ مُفْعَمِ

---

(١) الحكل ما لا يسمع صوته

وكأن الأصل فى هذا الاتساع انما هو محمول على القول ، ألا ترى الى قلة الكلام هنا ، وكثرة القول ، وسبب ذلك ، وعلته عندى ، ما قدمناه من سَعَة مذاهب القول ، وضيق مذاهب الكلام ، واذا جاز أن نسمّيَ الرأى والاعتقاد قولاً ، وان لم يكن صوتاً ، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً ، أجدرَ بالجواز . ألا ترى ان الطير لها هَدِير ، والحوض له غَطيط ، والأنساع لها أطيط ، والسحاب له دَوىّ . فاما قوله ، وقالت له العينان سمعاً وطاعة ، فانه وان لم يكن منهما صوت ، فان الحال آذنت بان لو كان لهما جارحةُ نُطق ، لقالتا سمعاً وطاعة ، وقد حرَّر هذا الموضع وأوضحه عنترة بقوله :

لو كان يدري ما المحاوَرَةُ اشتكى ولَكان لو علِمَ الكلامَ مُكلّمي

وامتثله شاعرنا [1] آخراً فقال

فلو قَدَرَ السِّنانُ على لسانٍ لقالَ لكَ السِّنانُ كما أقولُ

وقال أيضاً

لو تعقلُ الشَّجرُ التى قابلتَها مَدَّت مُحَيِّيةً اليكَ الأَغصنَا

ولا تَستنكِرْ ذكر هذا الرجل وان كان مولداً فى أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف مُتسَرَّبه ، فان المعانى

(١) يريد بقوله شاعرنا المتنبي

يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس ، وهو الكثير التعقُّب لِجلة الناس ، احتجَّ بشىء من شعر حبيب ابن أوس الطائى فى كتابه فى الاشتقاق ، لمَّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه فانشد فيه له :

لو رأينا التَّوكيدَ خُطَّةَ عَجْزٍ ما شفَعنا الأَذانَ[1] بالتَّويبِ

وإياكَ والحنبلية بحتاً ، فانها خُلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم ، وقال سيبويه هذا باب علم ما الكلِمُ من العربية ، فاختار الكلم على الكلام ، وذلك ان الكلام اسم ، من كلَّم ، بمنزلة السلام من سلَّم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلَّم وسلَّم ، قال الله سبحانه « وكلَّمَ اللهُ موسَى تكليماً » وقال عز اسمه « صلُّوا عليْهِ وَسلِّمُوا تَسليماً » فلما كان الكلام مصدراً ، يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه الى الكلم ، الذى هو جمع كلمة ، بمنزلة سلَمة وسلَم ، ونَبقة ونَبقٍ ، وثَفِنة وثفنٍ ، وذلك انه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ، فجاء بما يخص الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخص الجمع ، وهو الكلام ، فكان ذلك أليقَ بمعناه ، وأوفقَ لمراده ، فاما قول مُزَاحِم العُقَيْليّ :

---

(١) روى اليك فى التثويب .

لَظَلَّ رَهيناً خاشعَ الطَّرْفِ خَطَّهُ
تَخَلَّبُ جَدْوَى وَالـكلامُ الطَّرائف

فوصفَه بالجمع ، فانما ذلك وصفٌ على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ، من قولهم ، « ذَهبَ به الدينارُ الحمرُ والدِّرْهَمُ البيض » وكما قال : (تَرَاهُ الضَّبْعُ أَعْظَمُهُنَّ رأساً) فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لما كانت الضبع هنا جنساً . وبنو تميم يقولون ، كلمة وكِلْمٌ كـكِسرة وكِسر ،

فان قلت قدمت فى أول كلامك ، ان الـكلام واقع على الجمل دون الآحاد ، وأعطيت ههنا انه اسم الجنس ، لان المصدر كذلك حاله ، والمصدر يتناول الجنس وآحاده ، تناولاً واحداً فقد أراك انصرفت عما عقَدْتَه على نفسك من كون الـكلام مختصاً بالجمل المركبة ، وانه لا يقع على الآحاد المجردة ، وان ذلك انما هو القول ، لانه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، وللجمل المركبات

قيل ما قدمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك انا نقول لا محالة ان الـكلام مختص بالجمل ، ونقول مع هذا انه جنس أى جنس للجمل كما ان الانسان من قول الله سبحانه « إِنَّ الإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ » جنس للناس ، فكذلك الكلام ،

جنس للجمل ، فاذا قال ، قام محمد ، فهو كلام . واذا قال قام محمد ، وأخوك جعفر ، فهو أيضاً كلام ، كما كان لمّا وقع على الجملة الواحدة كلاماً ، واذا قال قام محمد وأخوك جعفر ، وفى الدار سعيد ، فهو أيضاً كلام ، كما كان لمّا وقع على الجملتين كلاماً ، وهذا طريق المصدر لمّا كان جنساً لفعله ، ألا ترى انه اذا قام قَومةً واحدة ، فقد كان منه قيام ، واذا قام قَومتين فقد كان منه قيام ، واذا قام مائة قَومة فقد كان منه قيام ، فالكلام اذاً انما هو جنس للجُمل التوامّ ، مفردها ، ومثناها ، ومجموعها ، كما ان القيام جنس للقَومات مفردها ومثناها ومجموعها ، فنظير القومة الواحدة من القيام . الجملة الواحدة من الكلام ، وهذا جليٌّ

ومما يونسُك بان الكلام انما هو للجمل التوام ، دون الآحاد ، ان العرب لما أرادت الواحد من ذلك ، خصته باسم له لا يقع الاّ على الواحد وهو قولهم « كَلِمة » ، وهى حجازية ، و « كِلْمة » وهي تميمية ، ويزيدك فى بيان ذلك قول كُثيِّر :

لوْ يَسْمَعُونَ كَما سَمِعْتُ كلامَها خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُودا

ومعلوم ان الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تتملك قلب السامع ، انما ذلك فيما طال من الكلام ، وأَمتع سامعيه بعذوبة مستمَعه ، ورقة حواشيه ، وقد قال سيبويه ، هذا باب

أقل ما يكون عليه الكلم، فذكر هنالك حرف العطف، وفاءه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وغير ذلك مما هو على حرف واحد، وسمى كل واحد من ذلك كلمة، فليت شعرى، كيف يُستعذب قول القائل، وانما نطق بحرف واحد، لا بل كيف يمكنه أن يجرد للنطق حرفاً واحداً، ألا تراه ان لو كان ساكناً، لزمه أن يُدخل عليه من أوله همزة الوصل، ليجد سبيلاً الى النطق به، نحو «اب اص اق» وكذلك ان كان متحركاً فأراد الابتداء به والوقوف عليه، قال فى النطق بالباء من بكر به، وفى الصاد من صلة صهْ، وفى القاف من قدرة قه، فقد علمت بذلك ان لا سبيل الى النطق بالحرف الواحد مجرداً، من غيره ساكناً، كان أو متحركاً، فالكلام اذاً من بيت كُثير انما يُعنى به المفيد، من هذه الألفاظ القائمُ برأسه، المتجاوز لما لا يفيد، ولا يقوم برأسه من جنسه، ألا ترى الى قول الآخر

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنىً كلَّ حاجةٍ
وَمسَّحَ بالأركانِ مَنْ هُوَ ماسِحُ
أخَذْنا بأَطْرافِ الأَحاديث بَيْنَنَا
وَسَالتْ بأعْناقِ المَطِيِّ الأَباطِحُ

فقوله بأطراف الأَحاديث، يعلم منه أنه لا يكون الاّ جملاً

كثيرة ، فضلاً عن الجملة الواحدة ، فان قلت فقد قال الشَّنفَرى

كأَنَّ لها فى الأَرْض نِسْياً تَقُصُّهُ
على أُمّها وَإِنْ تُخَاطِبْكَ[1] تَبْلَتِ

أى تُقَطِّع كلامها ، ولا تكثره . كما قال ذو الرُّمة

لها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ
رَخِيمُ الحَوَاشِى لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ

فقوله رخيم الحواشى ، أى مختصر الأطراف ، وهذا ضد الهذر والاكثار ، وذاهب فى التخفيف والاختصار ، قيل فقد قال أيضاً ، ولا نزر ، وأيضاً فلسنا ندفع ان الخفر ، يقل معه الكلام ، ويحذف فيه أحناء المقال ، الا انه على كل حال ، لا يكون ما يجرى منه وان قلّ ونزر ، أقل من الجمل ، التى هى قواعد الحديث ، الذى يشوق موقعه ، ويروق مستمَعه ، وقد أكثرت الشعراء فى هذا الموضع ، حتى صار الدال عليه ، كالدال على المُشاهد ، غير المشكوك فيه ، ألا ترى الى قوله

وَحَدِيثُها كالغَيثِ يَسْمَعُهُ رَاعى سِنينَ تَتَابَعَتْ جَدْبا
فأَصاخَ يرجُو أن يكون حياً وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هيا رَبّاً[2]

يعنى حنين السحاب وسجره ، وهذا لا يكون عن نَبْرَةٍ

---

(١) يروى تحدثك (٢) البيت الثانى غير مذكور في النسخة القديمة

واحدةٍ ، ولا رزمةٍ مختلسةٍ ، انما يكون مع البدء فيه والرجع ، وَتَثَنّى الحنين على صفحات السمع ، وقول ابن الرومى

وَحَدِيثُها السِّحْرُ الحلاَلُ لَوَ أَنَّهُ
لم يَجْنِ قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ

إِنْ طالَ لم يُمْلَلْ وَإِنْ هِيَ أوْجَزَتْ
وَدَّ الْمُحَدَّثُ أنَّهَا لم تُوْجِزِ

(شَرَكُ القُلُوبِ وَفِتنَـةٌ ما مِثلُها
لِلمُطْمَئِنّ وَعُقْلَةُ الْمُسْتَوْفِزِ)

فذكر انها تطيل تارة ، وتوجز أُخرى ، والاطالة والايجاز جميعاً انما هما فى كل كلام مفيد مستقل[1] بنفسه ولو بلغ بهما الايجاز غايته ، لم يكن له[2] بد من أن يعطيك تمامَه وفائدته ، مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة ، فان نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ، ولا استعذاب ، ألا ترى الى قوله

(قلنا لها قِفِى لَنا قالتْ قاف)

وان هذا القدر من النطق لا يَعذب ، ولا يَجفو ، ولا يرق ، ولا ينبو ، وأنه انما يكون استحسان القول واستقباحه ، فيما يحتمل[3] ذينك ، ويؤديهما الى السمع وهو أقل ما يكون جملة

---

(١) نسخة مقل (٢) نسخة باسقاط له (٣) نسخة يحمل

مركبة ، وكذلك قول الآخر فيما حكاه سيبويه «ألا تا» فتقول مجيبة « بلى فا » فهذا ونحوه مما يقل لفظه ، فلا يحمل حُسناً ولا قبحاً ، ولا طِيباً ولا خبثاً . لكن قول الآخر «مالك بن أسماء»

أذكُرُ مِنْ جارَتِى وَمَجلِسِها طَرَائِفاً مِنْ حَدِيثِها الحسنِ

وَمِنْ حَدِيثٍ يَزِيدُنِى مِقَةً ما لِحدِيثِ المْوُمُوقِ مِنْ ثمن

أدل شىء على أن هناك اطالة واتماماً ، وان كان بغير حشو ولا خطل ، ألا ترى الى قوله « طرائفاً من حديثها الحسن » فذا لا يكون مع الحرف الواحد ، ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردد الكلام ، وتتكرر فيه الجمل ، فيبين ما ضُمِّنه من العذوبة ، وما فى أعطافه من النَّعْمة واللُّدونة ، وقد قال بشار

وَحَوْراءِ المدامِعِ مِنْ مَعَدٍّ كأَنَّ حَدِيثَها ثمَرُ الجِنانِ

ومعلوم ان من حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا يجنى ثمر جنة واحدة ، فضلاً عن جنان كثيرة . وايضاً فكما ان المرأة قد توصف بالحياء والخفَر ، فكذلك ايضاً قد توصف بتغزلها ودماثةِ حديثها ، ألا ترى الى قول الله سبحانه « عرُباً أتْراباً لاصْحَابِ اليَمِينِ » وأن العَروب فى التفسير هى المتحببة الى زوجها ، المظهرة له ذلك ، بذلك فسّره

أبو عبيدة ، وهذا لا يكون مع الصمت ، وحذف أطراف القول، بل انما يكون مع الفُكاهة والمُداعبة ، وعليه بيت الشمّاخ

وَلَوْ أَنِّي أَشَاءُ كَتَبْتُ جِسْمِي إِلى بَيْضاءَ بَهْكَنَةٍ شَمُوعِ

قيل فيه الشماعة هي المزح والمداعبة ، وهذا باب طويل جداً ، وانما افضى بنا اليه ، (ذَرْوٌ[1] من القول) أحببنا استيفاءه تأنساً به ، وليكون هـذا الكتاب ذاهباً فى جهات النظر ، اذ ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، لان هذا امر قد فُرغ فى اكثر الكتب المصنفة فيه منه . وانما هذا الكتاب مبنى على اثارة معادن المعانى ، وتقرير حال الاوضاع والمبادى[2] ، وكيف سرت احكامها فى الاحناء والحواشى

فقد ثبت بما شرحناه واوضحناه ، ان الكلام انما هو فى لغة العرب ، عبارة عن الالفاظ القائمة برؤسها ، المستغنية عن غيرها ، وهى التى يسميها أهل هذه الصناعة الجمل ، على اختلاف تركيبها ، وثبت ان القول عندها ، أوسع من الكلام تصرفاً ، وانه قد يقع على الجزء الواحد ، وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتقاد ورأيٌ ، لا لفظ وجَرْسٌ

وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين فى هذا الموضع ، وضيق

---

(١) اي طرف منه (٢) هكذا في النسخ ولعله المباني

القول فيه عليهم ؛ حتى لم يكادوا يفصلون بينهما ، والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه ، وفصله بين الكلام والقول

« وَلِـكلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُها »

باب القول

على اللغـــة وما هي

أما حدها ، فانها أصوات [1] يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم ، هذا حدها ، وأما اختلافها ، فلما سنذكره فى باب القول عليها ، أمواضعة هى أم الهام ؛ وأما تصريفها ومعرفة حروفها ، فانهافُعلة ، من لغَوت ، أى تكلمت ، وأصلها لُغَة كَكُرة ، وقلَةٍ ، وثُبَة ، كلها لاماتهـا واوات ، لقولهم كرَوْتُ بالكرة ، وقلوت بالقلة ، ولان ثبة ، كأنها من مقلوب ثابَ يثوب ، وقد دللت على ذلك وغيره من نحوه فى كتابى فى « سرّ الصناعة » وقالوا فيها لغات ولُغُونَ ، ككراتٍ وكرون ، وقيل منها لَغِيَ يلغى اذا هذى قال

وَرُبَّ أسْرَابِ حَجِيجٍ كُظَّمِ [2] عنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّـكلم

(١) نسخة فأصوات (٢) النسخة القديمة لا يوجد فيها صدر البيت وهو لرؤبة ونسبه ابن بري للعجاج

وكذلك اللغو ، قال الله سبحانه « وَإِذا مَرُّوا باللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً » أى بالباطل ، وفى الحديث « مَنْ قال فِى الْجُمُعَةِ صَهْ فَقَدْ لَغَا » أى تكلم ، وفى هذا كاف

باب القول

على النحو

هو انتحاء سمت كلام العرب ، فى تصرفه من اعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير والاضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة ، فينطق بها وان لم يكن منهم ، أو ان شذ بعضهم عنها ، ردّ به اليها ، وهو فى الأصل مصدر شائع ، أى نحوت نحواً ، كقولك قصدت قصداً ، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما ان الفقه فى الاصل مصدر فَقَهْت الشىء أى عرفته ، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم ، وكما ان بيت الله خص به الكعبة ، وان كانت البيوت كلها لله ، وله نظائر فى قصر ما كان شائعاً فى جنسه ، على أحد أنواعه ، وقد استعملته العرب ظرفاً ، وأصله المصدر

(أنشد أبو الحسن)

تَرْمى الأَماعِزَ بِمُجْمَرَاتِ وأَرْجُلٍ رُوحٍ مُجَنَّباتِ
يَحْدُو بها كلُّ فَتًى هيَّاتِ وَهُنَّ نَحْوَ البَيْتِ عامِدَاتِ

باب القول

على الإعراب

هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ، ألا ترى أنك اذا سمعت ، أكرَمَ سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً [1] واحداً لاُستُبْهِم أحدهما من صاحبه

فان قلت ، فقد تقول ضرب يحيي بشرى ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه

قيل اذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى فى اللفظ حاله ، أُلزِمَ الكلامُ من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقَام بيان الإعراب . فان كانت هناك دلالة أُخرى من قبل المعنى ، وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو أكل يحيي كُمَّثْرى . لك أن

(١) أي نوعاً

تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك ضربَتْ هذا هذه ، وكلَّم هذه هذا ، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو قولك أكرم اليَحْيَيان البُشْرَيَيْن ، وضرب البُشْرَيَاتِ اليَحْيَوْنَ ، وكذلك لو أومأت الى رجل وفرس ، قلت كلَّم هذا هذا فلم يجبه ، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لأن فى الحال بياناً لما تَعْنِي ، وكذلك قولك وَلَدَتْ هذه هذه ، من حيث كانت حالُ الأُم من البنت معروفةً ، غيرَ منكورةٍ ، وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإِتْباع جاز لك التصرف لما تُعقِب من البيان . نحو ضرب يحيي نفسَه بشرى ، أو كلَّم بشرى العاقلَ مُعَلًّى ، أو كلَّم هذا وزيداً يحيي ، ومن أجاز قام وزيد عمرو ، لم يُجز ذلك فى نحو « كلَّم هذا وزيد يحيي » وهو يريد كلم هذا يحيي وزيد ، كما يجيز « ضرَبَ زيداً وعمرٌو جعفرٌ » فهذا طَرَف من القول الذى أدّى اليه ذكر الإِعراب

وأما لفظه فانه مصدر أعربتُ عن الشيء اذا أوضحتَ عنهُ ، وفلان مُعْرِب عما فى نفسهِ أى مُبِين له ، ومُوضِح عنهُ ، ومنهُ عَرَّبتُ الفرس تعريباً اذا بَزَغْتَه[1] ، وذلك أن تَنْسِفَ أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره

(١) فى نسخة ابزغته وأخرى بزغته . بالتشديد . وكلتاهما خطأ

لظهوره الى مرآة العين ، بعد ما كان مستوراً . وبذلك تعرف حاله ، أصُلْبٌ هو أم رِخْوٌ ؟ وأصحيحٌ هو أمْ سقيم ؛ وغير ذلك

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى اليهِ من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنهُ قولهم فى الحديث « الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا » والمُعْرِبُ صاحب الخيل العِراب ، وعليهِ قول الشاعر

وَيَصْهَلُ فى مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ * صَهِيلاً تَبَيَّنَ لِلْمُعْرِبِ

أى اذا سمع صاحبُ الخيل العِرابِ صوته عَلِمَ أنه عربى ، ومنهُ عندى عَرُوبَةٌ[1] . والعروبة الجمعة ، وذلك أن يوم الجمعة أظهرُ أمراً ، من بقيةِ أيام الأُسبوع ، لما فيهِ من التأهب لها ، والتوجه اليها ، وقوة الإشعار بها قال

(يُوَائِمُ رَهْطاً لِلْعَرُوبَةِ صُيَّما)

ولما كانت معانى المسمَّينَ مختلفة ، كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً ، وكأنه من قولهم عَرِبَتْ معدته ، أىْ فسدت ، كأنها استحالتْ منْ حال الى حال ، كاستحالة الإعراب من صورة الى صورة ، وفى هذا كافٍ باذن الله

---

(١) عروبة هي المرأة المتحببة الى زوجها المظهرة له ذلك

باب القول

على البناء

وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً ، من السكون أو الحركة ، لا لشيءٍ أَحدَثَ ذلك من العوامل ، وكأنهم إنما سمّوه بناءً ، لأَنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمّى بناء ، من حيث كان البناء لازماً موضعه ، لا يزول من مكان الى غيره ، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة ، كالخيمة والمِظلّة ، والفُسْطاط والسُّرادِق ، ونحو ذلك . وعلى أَنه قد أُوقع على هذا الضربْ من المستعملات المُزالة من مكان الى مكان لفظ البناء ، تشبيهاً بذلك ، من حيث كان مسكوناً ، وحاجزاً ، ومُظِلاًّ بالبناء ، من الآجُرّ والطين والجصّ ، ألا ترى الى قول ابى مارد الشيبانى

لَوْ وَصَلَ الغَيْثُ أَبْنَيْنَ امْرءًا   كَانَتْ لَهُ قُبَّةٌ سَحْقَ بِجَادْ

اى لو اتصل الغيثُ لَأَكلأَتِ الأرض وأَعشبَت ، فركب الناس خيلهم للغارات ، فأَبدلت الخيلُ الغنيَّ ، الذى كانت له قبة ، من قبته سَحْقَ بجاد ، فبناه بيتاً له ، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة ، فنَسب ذلك البناء الى الخيل ، لِما كانت هى الحاملة للغُزاة الذين أغاروا على الملوك ، فأبدلوهم من قبابهم أَكْسِيَةَ أَخلاقاً ،

فضربوها لهم أَخْبِيَةً تُظِلهم

ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أَحمد بن يحيي من قول الشاعر

قَدْ كُنْتَ تَامَنُنِي وَالْجَدْبُ دُونَكُمُ
فَكَيْفَ أَنْتَ إِذَا رُقْشُ الْجَرَادِ نَزَا

ومثله أيضاً ما رويناه عنهُ أيضاً ، من قول الآخر

قَوْمٌ إِذَا اخْضَرَّتْ نِعَالُهُمُ   يَتَنَاهَقُونَ تَنَاهُقَ الْحُمُرِ

قالوا فى تفسيره ، إِنَّ النعال جمع نعل وهي الحَرَّة ، اى اذا اخضرَّت الأرض بَطِرُوا ، وَأَشِرُوا ، فنَزَا بعضهم على بعض

وبنحو من هذا فُسِّر أيضاً قولُ النبيّ صلى الله عليهِ وسلم ، « إِذَا ابْتَلَّتِ النِّعَالُ فَالصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ » اىْ اذا ابتلَّت الحِرار

ومن هذا اللفظ والمعنى ، ما حكاه أبو زيد ، من قولهم « المِعْزَى تُبْهِي ولا تُبْنِي » فتُبهى تُفعل ، من البَهْوِ ، اى تَتقافز على البيوت من الصوف ، فتخرقُها ، فتتسعُ الفواصل من الشَّعَر ، فيتباعد ما بينها ، حتى تكون فى سعة البَهْوِ . ولا تُبنى ، أى لا ثَلَّة لها وهى الصوف ، فهى لا يُجَزُّ منها الصوف ، ثم ينسجونه ، ثم يبنون منهُ بيتاً ، هكذا فسَّره أبو زيد ، قال ويقال أبنَيتُ الرجلَ بيتاً ، اذا أعطيتَه ما يبني منهُ بيتاً

ومن هذا قولهم قد بَنى فلان بأهله ، وذلك أن الرجل كان اذا أراد الدخول بأهله ، بنى بيتاً من أَدَم أوْ قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمَدَر، ثم دخل بها فيهِ ، فقيل لكل داخل بأهله هو بانٍ بأهله ، وقد بنى بأهله وابتنى بالمرأة ، هو افتعل من هذا اللفظ ، وأصل المعنى منهُ . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوى الأمصار

ونحوٌ من هـذه الاستعارة فى هذه الصناعة ، استعارتُهم ذلك فى الشرف والمجد قال لبيد

فَبَنَى لَنَا بَيْتاً رَفِيعاً سَمْكُهُ   فَسَمَا إِلَيْهِ كَهْلُهَا وغُلاَمُهَا

وقال غيره

بَنَى البُنَاةُ لنا مَجْداً وَمَأْثُرَةً   لا كَالْبِنَاءِ مِنَ الآجُرِّ وَالطِّينِ

وقال الآخر

لَسْنَا وإِنْ كَرُمَتْ أَوَائِلُنَا   يَوْماً عَلَى الأَحْسَابِ نَتَّكِلُ

نَبْنِي كَمَا كانَتْ أَوَائِلُنَا   تَبْنِي وَنَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

ومن الضَّرْب الأَول ، قول المولَّد

وَبَيْتٍ قَـدْ بَنَيْنَا فَا   رِدٍ كَالْكَوْكَبِ الْفَرْدِ

بَنَيْنَـاهُ عَلَى أَغْـ   مِدَةٍ مِنْ قُضُبِ الْهِنْـدِ

وهذا واسع غير أن الأصل فيهِ ما قدمناه

باب القول

على أَصل اللغة إِلهامٌ هى أم اصطلاحٌ ؟

هذا موضعٌ محوجٌ الى فضل تأمُّل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تَواضُعٌ واصطلاح، لا وحْيٌ ولا توقيف، الا أن أبا علىّ رحمهُ الله، قال لى يوماً هى من عند الله، واحتج بقوله سبحانه، « وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا » وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله، أقدر آدم على أنْ واضَعَ عليها، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة. فاذا كان ذلك محتملاً، غير مستنكَر، سقط الاستدلال به، وقد كان أبو علىّ رحمهُ الله أيضاً قال به فى بعض كلامهِ. وهذا أيضاً رأى أبى الحسن، على أنه لم يمنع قول من قال إِنها تواضع منهُ، وعلى أنه قد فُسّر هذا بأَن قيل إِن الله سبحانه علَّم آدم أسماء جميع المخلوقات، بجميع اللغات، العربية، والفارسية، والسريانيـة، والعبرانية، والرومية، وغير ذلك من سائر اللغات؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها، ثم إِن ولده تفرقوا فى الدنيا، وعَلِق كلٌّ منهم بلغة من تلك اللغات، فغلبت عليه، واضمحلّ عنهُ ما سواها، لبعد عهدهم بها

واذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا ، وجب تلقيه باعتقاده ، والانطواء على القول به

فان قيل فاللغة فيها أسماء ، وأفعال ، وحروف ، وليس يجوز أن يكون المعلّم من ذلك الأسماء ، دون غيرها مما ليس بأسماء ، فكيف خصّ الأسماء وحدها

قيل اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبُل الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ؛ وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأوّليَّة فى النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به جاز أن يُكتفى بها ، مما هو تالٍ لها ، ومحمولٌ فى الحاجة اليه عليها ، وهذا كقول المَخزُوميّ

أَللهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قِتَالَهُمْ   حتَّى علَوْا فرَسِي بأَشْقَرَ مُزْبِدِ

أىْ فاذا كان الله يعلمهُ ، فلا أبالى بغيره سبحانه ، أذكرتُهُ واستشهدتُ به أم لم أذكره ولم أستشهده ، ولا يريد بذلك ان هذا أمر خفىٌّ ، فلا يعلمه الا الله وحده ، بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهودة حينئذ ، متعالَمة ، وكذلك قول الآخر

أَللهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِى تَلَفُّتِنَا   يَوْمَ الفِرَاقِ إِلى أَحْبَابِنَا صُورُ

وليس بِمُدَّعٍ أن هذا باب مستور ، ولا حديث غير مشهور ، حتى

إنه لا يعرفه أحد الا الله وحده ، وإنما العادة فى أمثاله عموم معرفة الناس به لفُشُوّه فيهم ، وكثرة جريانه على ألسنتهم

فان قيل فقد جاء عنهم فى كتمان الحب وطيّه وستره والبَجَح بذلك ، والادّعاء له ما لا خفاء به ، فقد ترى الى اعتدال الحالين فيما ذكرت

قيل هذا وإن جاء عنهم ، فإن اظهاره أنسب عندهم ، وأعذب على مستمَعهم ، ألا ترى أن فيه إيذاناً من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله ، ولو أمكنه إخفاؤه والتحامل[1] به لكان مطيقاً له ، مقتدراً عليه ، وليس فى هذا من التغزل ما فى الاعتراف بالبَعَل[2] به ، وخَوَر الطبيعة عن الاستقلال بمثله ، ألا ترى الى قول عمر

فَقُلتُ لَهَا مَا بِى لَهُمْ مِنْ تَرَقُّبٍ
وَلَكِنَّ سِرِّى لَيْسَ يَحْمِلُهُ مِثْلِى

وكذلك قول الأعشى (وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ)

وكذلك قول الآخر

وَدَّعتُهُ بِدُمُوعى يَوْمَ فارَقَنِى
وَلَمْ أُطِقْ جزَعاً لِلبَيْنِ مَدَّ يَدِى

---

(١) مصدر تحامل فى الامر وبه : تكلفه على مشقة (٢) البعل . بالتحريك . الضجر

والأمر فى هذا أظهر ، وشواهده أسيَرُ وأكثر

ثمَّ لنعد فلنقل فى الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً ، وذلك أنهم ذهبوا الى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة ، قالوا وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا الى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد سِمَةً ولفظاً، إذا ذكر عُرِف به ما مُسمَّاه ، ليمتاز من غيره ، وليُغْنِىَ بذكره عن إحضاره الى مَرْآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض فى إبانة حاله . بل قد يُحتاج فى كثير من الأحوال ، الى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدْناؤه ، كالفانى ، وحال اجتماع الضدين على المحلّ الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغيرُ هذا مما هو جار فى الاستحالة والبُعد مجراه ، فكأنهم جاؤا الى واحد من بنى آدم ، فأومأوا إليه ، وقالوا إنسان إنسان إنسان ، فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سِمَةَ عينه أو يده أشاروا الى ذلك ، فقالوا يدٌ ، عينٌ ، رأسٌ ، قدمٌ ، أو نحو ذلك . فمتى سُمِعَت اللفظة من هذا ، عُرِف مَعْنِيُّها ، وهلمَّ جرًّا ، فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة الى غيرها ، فتقول الذى اسمه

إنسان فليجعل مكانه مَرْدُ، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه سرْ، وعلى هذا بقية الكلام. وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية، فوقعت المواضعة عليها، لجاز أن تُنقَل ويُوَلّد منها، لغات كثيرة من الرومية، والزّنجية، وغيرهما، وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصُّنّاع لآلات صنائعهم، من الأسماء: كالنجّار، والصائغ والحائك، والبنّاء، وكذلك الملاّح. قالوا ولكن لا بد لأولها من أن يكون متواضعاً بالمشاهدة والإيماء، قالوا والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحداً من عباده على شيء، إذ قد ثبت أن المواضعة لا بدّ معها من إيماء وإشارة بالجارحة، نحو المُومى اليه، والمشار نحوه، والقديم سبحانه لا جارحة له، فيصح الإيماء والإشارة بها منه، فبطل عندهم أن تصح المواضعة على اللغة منه. تقدست أسماؤه؛ قالوا ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التى قد وقع التواضع بين عباده عليها، بأن يقول الذى كنتم تعبرون عنه بكذا، عبروا عنه بكذا، والذى كنتم تسمونه كذا ينبغى أن تسموه كذا، وجواز هذا منه. سبحانه، كجوازه من عباده، ومن هذا الذى فى الاصوات، مايتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال، فى حروف المعجم، كالصورة التى توضع للمُعَمَّيات، والتراجم. وعلى ذلك أيضاً اختلفت

أقلام ذوى اللغات كما اختلفت أنفُس الأصوات المرتبة على مذاهبهم فى المواضعات؛ وهذا قول من الظهور على ما تراه، الا أننى سألت يوماً بعض أهله، فقلت ما تنكر أن تصح المواضعة من الله تعالى؟ وإن لم يكن ذا جارحة، بأن يُحدث فى جسم من الأجسام، خشبةٍ أو غيرها، إقبالاً على شخص من الأشخاص، وتحريكاً لها نحوه، ويُسمَع فى نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتاً يضعه اسماً له، ويُعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعاتٍ، مع أنه عزّ اسمه قادر على أن يُقنِع فى تعريفه ذلك، بالمرة الواحدة، فتقوم الخشبة فى هذا الإيماء، وهذه الإشارة، مقام جارحة ابن آدم فى الإشارة بها فى المواضعة؛ وكما ان الإنسان أيضاً، قد يجوز إذا أراد المواضعة، أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضَع عليه، فيقيمها فى ذلك مقام يده، لو أراد الإيماء بها نحوه، فلم يُجِبْ عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه، ولم يخرج من جهتهِ شىء أصلاً فأحكيه عنهُ، وهو عندى وعلى ما تراه الآن، لازمٌ لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى، لغةً مُرتَجَلَةً غيرَ ناقلةٍ لساناً الى لسان، فاعرف ذلك

وذهب بعضهم الى أن أصل اللغات كلها إنما هو من

الأصوات المسموعات ، كدَوِيّ الريح ، وحَنِين الرعد ، وخَرِير الماء ، وشَحِيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب[1] الظبي ونحو ذلك . ثم وُلِّدَتِ اللغاتُ عن ذلك فيما بعدُ ، وهذا عندى وجه صالح ، ومذهب متقبَّلٌ

واعلم فيما بعدُ ، اننى على تقادم الوقت ، دائم التَّنقير والبحث عن هذا الموضع ، فأجد الدواعىَ والخَوالِجَ قويّةَ التجاذُب لى ، مختلفة جِهَاتِ التغوّل على فكرى ، وذلك أنى اذا تأمّلت حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة ، اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة ، والدقة ، والإرهاف ، والرقّة ، ما يملك علىَّ جانب الفكر ، حتى يكاد يطمح به أَمامَ غَلْوَةِ السِّحْر ، فمن ذلك ما نبه عليهِ أصحابنا رحمهم الله ، ومنهُ ما حذَوْتُه على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانقياده ، وبُعد مَراميه وآماده ، صحةَ ما وفِّقوا لتقديمه منه ، ولطف ما أُسعدوا به ، وفُرِق لهم عنهُ ، وانضاف الى ذلك وارد الاخبار المأثورة ، بأنها من عند الله جلّ وعزّ ، فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه ، وأنها وحْيٌ

ثم أقول فى ضد هذا كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبهوا وتنبهنا ، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة ، كذلك لا ننكر أن

---

(١) النزيب ، صوت تيس الظباء عند السفاد

يكون الله تعالى قد خلق من قَبْلنا ، وان بعُدَ مَدَاه عنا ، من كان ألطفَ منا أذهاناً ، وأسرعَ خواطر ، وأجرأ جَناناً ، فأقف بين تَينِ الخُلَّتين حسيراً ، وأُكاثرهما فأنْكفِئ مكثوراً ، وإن خطر خاطر فيما بعد ، يعلق الكف باحدى الجهتين ، ويكفها عن صاحبتها ، قلنا به ، وبالله التوفيق

باب ذكر علل العربية

أَكلامية هي أم فقهية ؟

اعلم أن علل جُلِّ النحويين ، وأعنى بذلك حُذَّاقهم المتقنين ، لا أَلْفافَهم المستضعفين ، أقرب الى علل المتكلمين ، منها الى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحِسّ ، ويحتجون فيهِ بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ، وذلك أنها إنما هى أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوهُ الحكمة فيها خفيةٌ عنا ، غيرُ بادية الصفحة لنا ، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يُرجَع فى وجوبه الى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات فى اليوم والليلة خمساً

دون غيرها من العدد ، ولا يُعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة فى عدد الركعات ، ولا فى اختلاف مافيها من التسبيح والتلاوات، الى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تُحَلَّى النفس بمعرفة السبب الذى كان ذلك له ومن أجله ، وليس كذلك علل النحويين ، وسأذكر طرفاً من ذلك لتصحّ الحال به

قال أبو إسحاق فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسهُ فقال ، فإن قيل فهلا عُكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ، قيل الذى فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرُفع الفاعل لقلته ، ونُصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقلّ فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثرُ فى كلامهم ما يستخفون ، فجرى ذلك فى وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسيء فى انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يعقبه من إنعامه وغفرانه ، ومن ذلك قولهم إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة ، وهذا أمر لا لبس فى معرفتهِ ، ولا شك فى قوةِ الكُلفة فى النطق به . وكذلك قلب الياء فى مُوسِر ، ومُوقِن ، واواً لسكونها وانضمام

ما قبلها ، ولا توقُّفَ فى ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ، لأن حالها فى ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ، وهذا كما تراه أمر يدعو الحس اليهِ ، ويحلو طاب الاستخفاف عليهِ ، وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس اليها ، حسية طبعية ، فناهيك بها ولا مَعْدِل بك عنها ، ومن ذلك قولهم فى سيِّد ، وميّت ، وطَويت طَيّاً ، وشَويت شَيّاً ، إن الواو قلبت ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها فى سيِّد ، وميِّت ، ووقوع الواو ساكنة قبل الياء فى شَيّاً وطَيّاً ، فهذا أمرٌ هذه سبيله أيضاً . ألا ترى الى ثقل اللفظ بِسَيْوِدٍ ومَيْوِتٍ وطَوْياً وشَوْياً ، وأن سيداً ، وميتاً ، وطياً ، وشياً ، أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الاول منهما ، فإن قلت فقد جاء عنهم نحو حَيْوَة ، وضَيْوَن ، وعوى الكلب عَوْيَةً ، فسنقول فى هذا ونظائره فى باب يلى هذا ، باسم الله

وأشباهُ هذا كثيرة جداً ، فإن قلت فقد نجد أيضاً فى علل الفقه ما يضح أمره ، وتُعرف علّته ، نحو رجم الزانى اذا كان مُحصناً ، وحدِّه اذا كان غير محصن ، وذلك لتحصين الفروج ، وارتفاع الشك فى الأولاد والنَّسل ، وزيد فى حدِّ المحصن على غيره لتعاظم جُرْمه ، وجَريرته على نفسه ، وكذلك إقادة القاتل

بمن قتله ، لحقن الدماء ، وكذلك إيجاب الله الحج على مستطيعه ، لما فى ذلك من تكليف المشقة ، ليستحق عليها المَثُوبة . وليكون أيضاً دُرْبةً للناس على الطاعة ، وليشتهر به أيضاً حالُ الاسلام ، ويُدَلّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ، وأدعى الى ضمّ نشر الدين ، وفَتِّ [1] كيد المشركين

وكذلك نظائر هذا كثيرة جداً ، فقد ترى الى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب ، فلم جَعَلْتَ علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ، قيل له ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمرٌ لم يُستفَدْ من طريق الفقه ، ولا يَخُصّ حديث الفرض والشرع ، بل هو قائم فى النفوس قبل ورود الشريعة به . ألا ترى أن الجاهلية الجهلاءَ كانت تُحصّن فروج مَفارشها ، واذا شك الرجل منهم فى بعض ولده ، لم يُلحقه به ، خُلُقاً قادت اليه الأَنَفَةُ والطبيعة ، ولم يقتضه نصٌّ ولا شريعة ، وكذلك قول الله تعالى « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ » قد كان هذا من أظهر شىء معهم ، وأكثره فى استعمالهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الذِّمار ، فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله ، بما كان معلوماً معمولاً به ،

---

(١) فت . مصدر فت الماء الحار بالبارد . كسره وسكنه يريد ضعف كيدهم

حتى إنها لولم ترد بإيجابه ، لما أخلّ ذلك بحاله ، لاستمرار الكافّة على فعاله ؛ فما هذه صورته من عللهم ، جارٍ مجرى علل النحويين ، ولكن ليت شعرى من أين يعلم وجه المصلحة فى جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعاً أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ، والعشاء الآخرة أربعاً ، ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ، وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومُطَّرَد العمل بها ، ونحو هذا كثير جدًّا ، ولست تجد شيئاً مما علَّل به القوم وجوه الإعراب ، الا والنفس تقبله ، والحسُّ مُنطَوٍ على الاعتراف به ، ألا ترى أن عوارض ما يوجد فى هذه اللغة شىء سبق وقت الشرع ، وفُزِع فى التحاكم فيه الى بديهة الطبع ، فجميع علل النحو إذاً مُواطِئة للطباع ، وعللُ الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد ، فهذا فرق قوىّ

سؤال : فإن قلت فقد تجد فى اللغة أشياء كثيرة غير مُحصاة ولا مُحصَّلة ، لا تعرف لها سبباً ، ولا تجد الى الإحاطة بعللها مذهباً ، فمن ذلك إهمال ما أُهمل ، وليس فى القياس ما يدعو الى إهماله ، وهذا أوسع من أن يحوج الى ذكر طرف منه . ومنه الاقتصار فى بعض الأصول على بعض المُثُل ، ولا نعلم قياساً يدعو الى تركه ، نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال فعلُلٍ او فعِلٍ ،

أو فَعَلٍّ أو فِعَلٍّ ، أو فُعُلٍّ . ونحو ذلك . وكذلك اقتصارهم فى الخماسىّ على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوّزه القسمة ، ومنه أن عدلوا فُعَلا عن فاعل، فى أحرف محفوظة ، وهى ثُعَلُ ، وزُحَلُ ، وغُدَرُ ، وعُمَرُ ، وزُفَرُ . وجُشَمُ ، وقُثَمُ ، مما يقلّ تعداده ، ولم يعدلوا فى نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك. فيقولوا مُلَك ولا حُتَم ، ولا خُلَد ، ولسنا نعرف سبباً أوجب هذا العدل فى هذه الأسماء التى أريناكها ، دون غيرها ، فإن كنت تعرفه فهاته .

فإن قلت إن العدل ضرب من التصرّف ، وفيه إخراج للأصل عن بابه الى الفرع ، وما كانت هذه حاله ، أقنَعَ منهُ البعضُ ولم يجب أن يشيع فى الكل ، قيل فهبْنا سلمنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا ، فهلاّ جاء هذا العدل فى حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ، دون ثاعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقاثم . ألك ههنا نَفَقٌ فتَسلُكَه ، أو مُرتَفَقٌ فتَتَوَرَّكَهُ ، وهل غير أن تُخلِد الى حيرة الأجبال ، وتُخمِد نار الفكر حالاً على حال ؟ ولهذا ألفُ نظير ، بل أُلوف كثيرة ندع الإطالة بأيسر اليسير منها

وبعد فقد صح ووضح ، أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ، ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئاً إلا ووجه المصلحة

والحكمة قائم فيه، وإن خفيت عنا أغراضه ومعانيه، وليست كذلك حال هذه اللغة، ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة فيها، وكثرة الخلاف فى مبادئها، ولا تقطع فيها بيقين، ولا مَن الواضع لها، ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريناه آنفاً من حالها، وما هذه سبيله لا يبلغ شأْو ما عُرِفَ الآمرُ به سبحانه وجلَّ جلاله، وشهدت النفوس، واطَّردت المقاييس، على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال

قيل لعمرى إن هذه أسئلة تلزم مَنْ نَصَبَ نفسهُ لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضاً من السؤالات أضعاف هذه المُوْرَدَة، وأكثر من أضعاف ذلك، ومن أضعاف أضعافه، غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد، بل يجب أن يُنعَم الفكر فيها، ويُكاسُ فى الإجابة عنها، فأول ذلك، أَنا لسنا ندعى أَن علل أهل العربية فى سَمْتِ العلل الكلامية ألبتة، بل ندعى أنها أقرب اليها من العلل الفقهية، وإذا حكَّمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفَّينا الصنعة حقَّها، وربأنا بها أَفْرَعَ مشارفها . وقد قال سيبويه وليس شئ فيما يضطرون اليهِ، الا وهم يحاولون به وجهاً، وهذا أصل يدعو الى البحث عن علل ما استُكرِهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك

الى ما وراء ذلك ، فتستضئ به وتستمد التنبُّه على الأسباب المطلوبات منه ، ونحن نُجيب عما مضى ، ونُورد معه ، وفى أثنائه ما يُستعان به ، ويُفزع فيما يدخل من الشبه اليه ، بمشيئة الله وتوفيقه

أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب فى بعض الأصول المتصورة ، أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستثقال ، وبقيته ملحقة به ، ومقفَّاة على إثره ، فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه ، نحو سص ، وطس ، وظث ، وثظَ وضش ، وشض ، وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه ، والمشقة على النفس لتكلفه ، وكذلك نحو قج ، وجق ، وكق ، وقك ، وكج ، وجك ، وكذلك حروف الحلق ، هى من الائتلاف أبعد ، لتقارب مخارجها عن معظم الحروف ، أعنى حروف الفم ، فإن جُمع بين اثنين منها قُدّم الأقوى على الأضعف ، نحو أهلٍ ، وأحَدٍ ، وأخٍ ، وعَهْدٍ ، وعهرٍ ، وكذلك متى تقارب الحرفان ، لم يجمع بينهما ، الا بتقديم الأقوى منهما ، نحو أُرُلٍ [1] ، ووتِدٍ ، ووطْدٍ ، يدلُّ على أن الرّاء أقوى من اللام ، أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام ، وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما تُشْرَبُه من الغُنَّة عند

---

(١) أرل . بضمتين . جبل بأرض غطفان

الوقوف عليها ، وكذلك لا تكاد تعتاض اللام ، وقد ترى الى كثرة اللُّثْغَة في الراء في الكلام ، وكذلك الطاء ، والتاء . هما أقوى من الدال ، وذاك لأن جَرْسَ الصوت بالتاء ، والطاء ، عند الوقوف عليهما ، أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال ، وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأَقوى من المتقاربين ، من قِبَل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس : فلما اعتزموا النطق بهما ، قدموا أقواهما ، لأَمرين . أحدهما ، أَن رتبة الأَقوى أَبداً أسبق ، وأعلى ، والآخر أنهم إنما يقدّمون الأَثقل ويؤخّرون الأخفّ ، من قِبَل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً ، وأظهر نشاطاً ، فقُدّم أثقل الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه : فأعربوه بأثقل الحركات . وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ونصبوا المفعول لتأخره ، فان هذا أحد ما يُحتَجُّ به في المبتدأ ، والفاعل : فهذا واضح كما تراه

وأما ما رُفِضَ أن يستعمل وليس فيهِ إلا ما استُعمل من أصله : فعنهُ السؤال ، وبه الاشتغال ، وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيهِ ، حَلِيتَ به وأَنِقتَ له : وإن تحاميت الإنصاف ، وسلكت سبيل الانحراف ، فذاك إليك ، ولكن جنايتهُ عليك

« جواب قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله ، وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثىٌّ ، ورباعىٌّ ، وخماسى ، فأكثرها استعمالاً ، وأعدلها تركيباً ، الثلاثى . وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يُحْشَى به ، وحرف يُوقف عليه ، وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه ، حَسْبُ ، لو كان كذلك لكان الثُّنائىُّ أكثر منهُ ، لانه أقلّ حروفاً ، وليس الأمر كذلك

ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين ، جزء لا قَدْر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ، نحو من ، وفى ، وعن ، وهل ، وقد ، وبل ، وكم ، ومَنْ ، وإذ ، وصَهْ ، ومَهْ ، ولو شئت لأثبت جميع ذلك فى هذه الورقة . والثلاثى عارياً من الزيادة ، وملتبساً بها ، مما يبعد تداركه ، وتُتْعب الإحاطة به ، فاذا ثبت ذلك ، عرفت منه ، وبه ، أن ذوات الثلاثة لم تتمكن فى الاستعمال لقلة عددها حَسْبُ ،

ألا ترى الى قلة الثنائى ، وأقل منه ما جاء على حرف واحد ، كحرف العطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، والجر ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيته ، وجميع ذلك ، دون باب كم ، وعن ، وصه ، فتمكُّن الثلاثى إنما هو لقلة حروفه ،

لعمْرِى ، ولشىءٍ آخر : وهو حجز الحشو الذى هو عينه ، بين فائه ، ولامه : وذلك لتباينهما ، ولتعادى حاليهما

ألا ترى أَن المبتدأ لا يكون الا متحركاً ، وأَن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ، فلما تنافرت حالاهما ، وسَّطوا العين حاجزاً بينهما ، لئلا يفجؤا الحس بضد ما كان آخذاً فيه ، ومُنْصَبًّا اليه ، فإن قلت فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت ، بين الأَول والآخر ، وهو العين لا يخلو أَن يكون ساكناً ، أَو متحركاً ، فإن كان ساكناً فقد فصلت عن حركة الفاء الى سكونه ، وهذا هو الذى قدّمت ذكر الكراهة له ، وإن كان متحركاً فقد فصلت عن حركته الى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله فى انتقاض حال الأول بما يليه من بعده ، فالجواب أن عين الثلاثى إذا كانت متحركة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان ، حَدَث هناك لتواليهما ضَرْبٌ من الملال لهما ، فاستروح حينئذٍ الى السكون ، فصار ما فى الثنائى من سرعة الانتقاض مَعِيفاً مأبياً ، فى الثلاثى خفيفاً مرضياً ، وأَيضاً فإن المتحرك حشواً ليس كالمتحرك أولاً

أولا ترى الى صحة جواز تخفيف الهمزة حشواً ، وامتناع جواز تخفيفها أولاً ، وإذا اختلفت أحوال الحروف ، حسن التأليف :

وأما إن كانت عين الثلاثى ساكنة فحديثها غير هذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنةً فليس سكونها كسكون اللام ، وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لِتَعجَبَ من لُطْف غُموضِه ، وذلك أن الحرف الساكن ، ليست حاله إذا أدرجته الى ما بعده ، كحاله لو وقفت عليه ، وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صُوَيْتٌ مّا من بَعْدها ، فإذا أدرجتها الى ما بعدها ضعُف ذلك الصُّوَيت ، وتضاءل للحِسّ نحو قولك ، إجْ ، إصْ ، إثْ ، إف ، إخْ ، إكْ ، فإذا قلت يَخْرد ، ويصبر ، ويسلم ، ويَثْرُد ، ويفتح ، ويخرج ، خَفِي ذلك الصُّوَيت وقَلَّ ، وخَفَّ ما كان له من الجَرْس عند الوقوف عليه ، وقد تقدَّم قولُ سيبويه فى هذا المعنى ، بما هو معلومٌ واضحٌ ، وسببُ ذلك عندى أنك اذا وقفت عليه ولم تَتَطاول الى النطق بحرف آخر من بعده ، تَلَبَّثْتَ عليه ، ولم تُسْرع الانتقال عنهُ ، فقدَرت بتلك اللُّبْثة ، على اتباع ذلك الصوت إياه ، فأما إذا تأهَّبت للنطق بما بعده ، وتهيأت له ، ونَشَّمْت[1] فيه ، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التى يُتمكن فيها من إشباع ذلك الصُّوَيت ، فيستهلك إدراجُك إياه طرَفاً من الصوت الذى كان الوقف يُقِرُّه عليه

(١) نشم في الشيء ابتدأ فيه

ويُسَوِّغُكَ إمدادَكَ إياه به

ونَحوٌ من هذا، ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع أن يشرب عُلْبة لبن ولا يتنحنح، فلما شرب بعضه، كَدَّه الأمر، فقال كَبْشٌ أملَحْ، فقيل له ما هذا تَنَحْنَحْتَ، فقال من تَنَحْنَحْ فلا أفلَحْ، فنطق بالحاآت كلها سواكن غير متحركة، ليكون ما يتبعها من ذلك الصويت عوناً له على ما كَدَّه وتَكاءَدَه[1]، فاذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله فى إدراجه، مخالفة لحاله فى الوقوف عليه، ضارَع ذلك الساكن المحشوُّ به، المتحرِّكَ، لما ذكرناه من إدراجه، لأن أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سبباً له، وعوناً عليه، ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصويت، نحو قولك صبر، وسلم، فحركة الحرف تسلبه الصوت الذى يُسعفه الوقف به، كما أن تأهُّبَك للنطق بما بعده يستهلك بعضَه، فأقوى أحوال ذلك الصُّوَيت عندك أن تقف عليه، فتقول إصْ، فإن أنت أدرجته، انتقصته بعضه، فقلت أُصبِرْ، فإنْ أنت حركتهُ اخترمت الصوت أَلْبتَّة، وذلك قولك صبر، فحركةُ ذلك الحرف تسلبهُ ذلك الصوت أَلبَتة، والوقوف عليه يمكنهُ فيه، وإدراجُ الساكن يُبَقِّي عليه بعضَه، فعلمت بذلك

---

(١) تكأد الشيء تكلفه

مفارقة حال الساكن المحشوّ به ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا ؛ كأنه لا ساكنٌ ، ولا متحركٌ . وتلك حال تخالف حالَىْ ما قبله وما بعده ، وهو الغرض الذى أُريدَ منه ، وجىء به من أجله ، إلا أنه لا يبلغ حركة ما قبله ، فيَجْفو تَتابُع المتحركين ، ولا سكون ما بعده ، فيَجفأُ بسكونه المتحرك الذى قبله ، فينقض عليهِ جهته وسَمْتَه ، فتلك إذاً ثلاث أَحوال متعادية لثلاثة أَحرف متتالية ، فكما يحسُن تألف الحروف المتفاوتة ، كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب ، لا على إيغال فى البعد ، وكذلك كان مثال فَعْل ، أعدلَ الأَبنية ، حتى كثر وشاع وانتشر ، وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان اللام ، أحوال مع اختلافها متقاربة ، ألا ترى الى مُضارَعة الفتحة للسكون فى أَشياء ، منها أن كل واحد منهما يُهْرَب اليه مما هو أثقل منهُ ، نحو قولك فى جمع فُعْلَةٍ وفِعلَةٍ فُعُلاتٍ ، بضم العين نحو غرُفات . وفعِلات بكسرها نحو كِسِراتٍ ، ثم يستثقل توالى الضمتين والكسرتين ، فيُهرَب عنهما تارة الى الفتح ، فتقول غرَفات ، وكِسَراتٌ ، وأُخرى الى السكون فتقول غرْفاتٌ ، وكِسْراتٌ . أفلا تراهم كيف سوَّوْا بين الفتحة والسكون فى العدول عن الضمة : والكسرة ، اليهما . ومنها أنهم يقولون فى

تكسير ما كان من فَعْلٍ ساكن العين وهى واو على فِعال، بقلب الواو ياء، نحو حوض، وحياض، وثوب، وثياب، فإذا كانت واو واحدة متحركة صحت فى هذا المثال من التكسير، نحو طويل، وطوال، فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة، اعتلَّت فى هذا المثال، كاعتلال الساكن نحو جواد، وجياد، فجرَت واو جواد، مجرى واو ثوب، فقد ترى إلى مضارعة الساكن للمفتوح، وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح، كان بالمسكن أشبه، فلذلك كان مثال فَعْلٍ أخف، وأكثر، من غيره، لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثلَ من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدلك على أن الساكن إذا أدرج، ليست له حال الموقوف عليه، أنك قد تجمع فى الوقف بين الساكنين، نحو بكْرْ، وعمْرْو، فلو كانت حال سكون كاف بكر، كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء، فكان يلزمك حينئذ أن تبتدىء بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس فى هذه اللغة العربية، لا بل دلَّ ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن فى السكون تمكُّن ما يوقف عليه، ولا يتطاول الى ما وراءه، ويزيد فى بيان ذلك أنك تقول فى الوقف.

النفْسْ، فتجد السين أتمّ صوتاً من الفاء، فإن قلبت فقلت النسفْ، وجدت الفاء أتمّ صوتاً، وليس هنا أمرٌ يُصرف هذا اليه، ولا يجوز حمله عليه، الا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف البتة، وهذا برهانٌ ملحق بالهندسيّ فى الوضوح والبيان.

فقد وضح. إذاً. بما أوردناه وجهُ خفة الثلاثىّ من الكلام، وإذا كان كذلك فذواتُ الأربعة مستثقلة غير متمكنة تمكُّن الثلاثى، لأنه إذا كان الثلاثىّ أخف، وأمكن، من الثنائىّ، على قلة حروفه، فلا محالة أنه أخفّ، وأمكن، من الرباعىّ لكثرة حروفه. ثم لاشك فيما بعد، فى ثقل الخماسىّ، وقوة الكلْفة به، فإذا كان كذلك، ثقُل عليهم مع تناهيه، وطوله، أن يستعملوا فى الاصل الواحد جميع ما ينقسم اليه به جهات تركيبه، وذلك أن الثلاثى يتركب منه ستة أصول، نحو جعْل، جَلْع، عجْل، عِلْج، لَجْع،[1] لَعْج، والرباعى يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً، وذلك أنك تضرب الأربعة فى التراكيب التى خرجت عن الثلاثىّ وهى ستة فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعمل منها قليل، وهى عَقْرب، وبُرْقع، وعرَقَبٌ، وَعَبْقَرٌ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقى كله مهملٌ. وإذا كان

---

(١) لم تستعمل

الرباعى مع قربه من الثلاثى إنما استعمل منه الأقلّ النّزْر ، فما ظنك بالخماسىّ على طوله وتقاصر الفعل الذى هو مَئِنَّةٌ ، من التصريف والتنقل عنهُ فلذلك قلّ الخماسى أصلاً . نعم ثم لا تجد أصلاً مما رُكِّبَ منهُ ، قد تُصُرِّف فيه بتغيير نظمه ونَضَده ، كما تُصُرِّف فى باب عقرب ، وبرقع ؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سفرجل ، قالوا فيه سَرَفْجَلٌ ولا نحو ذلك ، مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً ، ثم لم يستعمل من جميع ذلك الا سفرجل وحده ، فأَما قول بعضهم زبردج ، فقلْبٌ لَحِق الكلمة ضرورةً فى بعض الشعر ولا يقاس ، فدلّ ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ، فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقَبْضَ اللسان عن النطق بها ، الا فيما قلّ ، ونزُر ؛ ولما كانت ذوات الاربعة تليها ، وتتجاوز أعدل الاصول وهو الثلاثى اليها ، مسّها بقُرْباها منها ، قلّةُ التصرف فيها ، غيرَ أنها فى ذلك أحسن حالاً من ذوات الخمسة ، لأنها أدنى الى الثلاثة منها ، فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثى ، وفوق تصرف الخماسى ، ثم إنهم لما أمسّوا الرباعى طرفاً صالحاً ، من إهمال أُصوله ، وإعدام حال التمكن فى تصرفه ، تخطّوْا بذلك الى إهمال بعض الثلاثى ، لا من أجل خفاء تركبه بتقاربه ، نحو سَص ، وصسْ ، لكن من

قبل أنهم حذوه على الرباعى ، كما حذوا الرباعىّ على الخماسىّ ، ألا ترى أن لجع [1] لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أُخت الراء والنون ، وقد قالوا نجع فيه ، ورجع عنه ، واللام أُخت الحرفين ، وقد أهملت فى باب اللجع ، فدل على أن ذلك ليس للاستثقال ، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أُصول الثلاثى ، لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له ، مع شياعه واطّراده فى الأصلين اللذين فوقه ، كما أنهم لم يُخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ، وتكسيرها ، وترخيمها ، نحو قولك فى تحقير سفرجل سُفَيرج ، وفى تكسيره سفارِجُ ، وفى ترخيمه — علماً — يا سفرَجُ أقبل ، فكما أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل ، تخطّوا ذلك أيضاً ، الى أن شبهوا الماضى بالمضارع ، فبنوه على الحركة ، لتكون له مزيّةٌ على ما لا نسبة بينه وبين المضارع ، أعنى مثال أمر المواجه ، فاسم الفاعل فى هذه القضيـة كالخماسى ، والمضارع كالرباعى ، والماضى كالثلاثى ، وكذلك أيضاً الحرف فى استحقاقه البناء كالخماسى فى استكراههم إياه ، والمضمر فى إلحاقهم إياه ببنائه ، كالرباعى فى إقلالهم تصرّفه ، والمنادى المفرد المعرفـة فى

---

(١) هذا قول ابن جنى . ولم نره فى اللغة

إلحاقه فى البناء بالمضمر كالثلاثى فى منع بعضه التصرّف ، وإهماله ألبتة . ولهذا التنزيل نظائر كثيرة . فأما قوله

(مَالَ إِلىَ أَرْطَاةِ حِقْفٍ فالطَّجَع)

فإنه ليس بأصل ، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاماً فاعرفه .

فقد عرفت إذاً أن ما اهمل من الثلاثى لغير قبح التأليف ، نحو صَثَّ ، وثَضَّ ، وثَذَّ ، وَذَثَّ ، إنما هو لأن محله من الرباعى ، محلّ الرباعى من الخماسى ، فأتاه ذلك القدر من الجمود ، من حيث ذكرناه . كما أتى الخماسى ما فيه من التصرف فى التكسير ، والتحقير ، والترخيم ، من حيث كان محلُّه من الرباعى محلّ الرباعى من الثلاثى ، وهذه عادةٌ للعرب مألوفة ، وسنّةٌ مسلوكةٌ ، إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً مّا ، قابلوا ذلك ، بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً ، من أحكام صاحبه ، عِمارة لبينهما ، وتتميماً للشبه الجامع لهما ، وعليه باب ما لا ينصرف ، ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل ، فلم يصرفوه كذلك شبّهوا الفعل بالاسم ، فأعربوه

وإذ قد ثبت ما أردناه ، من أن الثلاثى فى الإهمال ، محمولٌ على حكم الرباعى فيه ، لقربه من الخماسى ، بقى علينا أن نورد العلة ، التى لها استعمل بعض الأصول من الثلاثى ، والرباعى ، والخماسى ، دون بعض ، وقد كانت الحال فى الجميع متساوية .

والجواب عنه ما أذكره

اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها: هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جُمَلها وتفاصيلها، وعلم أنه لا بدَّ من رفض ما شَنُعَ تألفه منها، نحو هَعْ، وقَجْ، وَكَقْ، فنفاه عن نفسه، ولم يُمْرِره بشيء من لفظه، وعَلِم أيضاً أن ما طال وأَمَلّ بكثرة حروفه، لا يمكن فيه من التصرف، ما أمكن فى أعدل الأُصول وأخفّها، وهو الثلاثى، وذلك أن التصرف فى الأَصل وإن دعا اليهِ قياس، وهو الاتّساع به فى الأَسماء، والأَفعال، والحروف، فإن هناك من وجه آخر ناهياً عنه، ومُوحشاً منه، وهو أن فى نقل الأَصل الى أصل آخر نحو صبر، وبصر، وضرب، وربض، صورة الإِعلال، نحو قولهم «ما أَطيبه وأَيْطبه» «واضمحلّ وامضحلّ» «وقِسِيٍّ وأَيْنُقٍ» وقوله (مَرْوانُ مَرْوانُ أَخو اليوم اليَمِى) وهذا كله إِعلال لهذه الكلم، وما جرى مجراها، فلما كان انتقالهم من أصل الى أصل، نحو صبر، وبصر، مشابهاً للإِعلال، من حيث ذكرنا، كان من هذا الوجه كالعاذر لهم فى الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب فى الأَصول، فلما كان الأَمر كذلك، واقتضت الصورة رفْضَ البعض، واستعمالَ البعض، وكانت

الأصولُ وموادُّ الكلم مُعرَّضة لهم ، وعارضةً أنفسها على تخيّرهم ، جرت لذلك مجرى مالٍ مُلْقًى بين يدى صاحبهِ ، وقد أجمع اتّفاق بعضه دون بعضه ، فميَّز رديئهُ وزائفهُ ، فنفاه ألبتة ، كما نفوْا عنهم تركيب ما قبُح تأليفه ، ثم ضرب بيده الى ما أطَفَّ[1] لهُ من عَرْض جيّده ، فتناوله للحاجة اليهِ ، وترك البعض الآخر لأنهُ لم يُرِد استيعاب جميع ما بين يديهِ منهُ ، لما قدمنا ذكره ، وهو يرى أنهُ لو أخذ ما تركَ ، مكان أخْذِ ما أخذ ، لأَغنى عن صاحبهِ ، ولأَدّى فى الحاجة اليهِ تأديته ، أَلا ترى أنهم لو استعملوا الَجَعَ مكانَ ، نَجَعَ ، لقام مقامه ، وأَغنى مغْناه ، ثم لا أدفع أيضاً أَن تكون فى بعض ذلك أَغراضٌ لهم ، عدلوا اليه لها ، ومن أَجلها ، فإن كثيراً من هذه اللغة ، وجدتُه مضاهياً بأجراس حروفهِ ، أَصواتَ الأفعال ، التى عُبِّرَ بها عنهُ . ألا تراهم قالوا قَضِمَ فى اليابس ، وخَضِمَ فى الرَّطْب ، وذلك لقوة القاف وضعف الخاء ، فجعلوا الصوت الأَقوى ، للفعل الأَقوى ، والصوت الأَضعف ، للفعل الأَضعف ، وكذلك قالوا صَرَّ الجُنْدُب ، فكرروا الراء ، لما هنالك من استطالة صوته ، وقالوا صرصر البازى ، فقطّعوه ، لما هنالك من تقطيع صوته ، وسموا الغراب

---

(١) أطف له . دنا وقرب

غاق حكاية لصوته ؛ والبَطّ بَطّاً ، حكاية لأصواتها ، وقالوا « قطّ الشيء » إذا قطعهُ عَرْضاً « وقَدّه » إذا قطعهُ طولاً ، وذلك لأن مُنْقَطَع الطاء ، أقصر مدةً من مُنْقَطَع الدال ، وكذلك قالوا « مدّ الحبل » « ومتّ اليهِ بقَرابة » فجعلوا الدال لأنها مجهورة لما فيهِ عِلاجٌ ، وجعلوا التاء لأنها مهموسة لما لا علاج فيهِ ، وقالوا الخَذَأ ، بالهمز في ضعف النفس ، والخذَا ، غير مهموز ، في استرخاء الأُذن ، أُذُنٌ خَذْواء ، وآذانٌ خُذْوٌ ، ومعلومٌ أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة ، فجعلوا الواو لضعفها للعيب في الأُذن ، والهمزة لقوّتها للعيب في النفس ، من حيث كان عيبُ النفس أفحشُ من عيب الأُذن ، وسنستقصي هذا الموضع ، فإنه عظيم شريف في بابٍ نُفرده بهِ

نعم وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا ، لبُعْدها في الزمان عنا ، ألا ترى الى قول سيبويه ، أو لعلّ الأول وصل اليهِ عِلْمٌ لم يصل الى الآخر ، يعني أن يكون الأول الحاضرُ شاهَدَ الحالَ ، فعرف السبب الذي له ، ومن أجله ما وقعت عليهِ التسمية ، والآخر لبُعْده عن الحال ، لم يعرف السبب للتسمية ، ألا ترى الى قولهم للإنسان إذا رفع صوتهُ ، قد رفع عَقِيرَتَه ، فلو ذهبْتَ تَشتقّ هذا ، بأن تجمع بين معنى

الصوت ، وبين معنى « ع و ر » لَبَعُدَ عنك . وتعسَّفْتَ : وأصله أَن رجلاً قُطِعت إِحدى رجليهِ ، فرفعها ووضعها على الأُخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناسُ رفع عقيرتهُ ، وهذا مما ألزمهُ أبو بكر أبا إسحاق فقبله منهُ ، ولم يردده عليهِ ، والكلامُ هنا أَطول من هذا . لكن هذا مُفاده ، فاعْلَقْ يدك بما ذكرناه ، من أن سبب إِهمال ما أهمل ، إِنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف ، لكن كيف ، ومن أين ، فقد تراه على ما أوضحناه ، فهذا الجواب عن إِهمالهم ما أهملوه ، من محتمل القسمة لوجوه التراكيب ، فاُعرفه ، ولا تستطِلْه ، فإِن هذا الكتاب ليس مبنيًّا على حديث وجوه الإِعراب ، وإِنما هو مقام القول ، على أوائل أُصول هذا الكلام ، وكيف بُدِئَ وإِلامَ نُحِيَ ، وهو كتاب يَتَسَاهَمُ ذَوُو النظر من المتكلمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتَّاب ، والمتأَدبين ، التأَمُّلَ له ، والبحث عن مستودَعِهِ ، فقد وجب أن يخاطب كلٌّ إنسان منهم بما يعتاده ، ويأْنَس به ليكون له سَهْمٌ منهُ ، وحصَّةٌ فيهِ ، وأما ما أورده السائل في أول هذا السؤال ، الذي نحن منهُ على سَمْتِ الجواب ، من علة امتناعهم من تحميل الأَصل الذي استعملوا بعض مُثُلِهِ ورفْضهم بعضاً ، نحو امتناعهم أن يأْتوا في الرباعي

بمثال فَعْلُلٍ ، وَفَعْلِلٍ ، وفُعْلَلٍ ، فى غير قول أبى الحسن ، فجوابهُ نحوٌ من الذى قدمناه ، من تحاميهم فيهِ الاستثقال ، وذلك أنهم كما حمَوْا أنفسهم ، من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول ، من حيث قدَّمنا وأرينا ، كذلك أيضاً توقَّفوا عن استيفاء جميع التمثيل ، كما توقَّفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول ، من حيث كان انتقالك فى الأصل الواحد رباعياً كان ، أو خماسياً ، من مثال الى مثال ، فى النقص والاختلال ، كانتقالك فى المادَّة الواحدة من تركيب الى تركيب ، أعنى بهِ حال التقديم والتأخير ، لكن الثلاثىّ جار فيهِ لخفتهِ جميع ما تحتمله القسمة ، وهى الاثنا عشر مثالاً ، إلا مثالاً واحداً فانهُ رُفِضَ أيضاً لما نحن عليهِ من حديث الاستثقال ، وهو فِعُلٍ وذلك لخروجهم فيهِ ، من كسر الى ضم ، وكذلك ما امتنعوا من بنائهِ فى الرباعى ، وهو فِعْلُل ، هو لاستكراههم الخروج من كسر الى ضم ، وإن كان بينهما حاجز لأنهُ ساكن ، فضعُفَ لسكونهِ ، عن الاعتداد بهِ حاجزاً على أن بعضهم حكى زِئْبُرٌ ، وَضِئْبُلٌ ، وَخِرْفُعٌ ، وحُكيت عن بعض البصريين « إِصْبُعٌ » وهذه ألفاظ شاذة ، لا تُعقَد باباً ، ولا يُتخذ مثلها قياساً ، وحكى بعض الكوفيين ما رأيتهُ مذ ستٌّ وهذا أسهل وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم ، من حيث كانت الضمة

غير لازمة، لان الوقف يستهلكها، ولأنها أيضاً من الشذوذ بحيث لا يُعقد عليها، باب، فإن قلت فما بالُهم كثر عنهم باب فُعُل، نحو عنُق، وطنُب، وقلّ عنهم بابُ فِعِلٍ، نحو إِبلٍ، وَإِطِلٍ مع أن الضمة أثقل من الكسرةِ، فالجواب عنهُ من موضعين، أحدهما أن سيبويه قال (واعلم أنهُ ليس فى الأسماءِ والصفات فُعِل، ولا يكون الاَّ فى الفعل، وليس في الكلام فِعُل[1]

ويقلُّ الشيء فى كلامهم، وغيْرُه أثقل منهُ، كلُّ ذلك لئلا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون، فهذا قولٌ، والآخر أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة، فإنها أقوى منها، وقد يُحتمل للقوة ما لا يُحتمل للضعف، ألا ترى الى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات، وعجز الألف عن احتمالهنَّ، وإن كانت خفيفة لضعفها، وقوة الهمزة، وإنما ضعُفت الكسرة عن الضمة، لقرب الياء من الألف، وبعد الواو عنها، ومن حديث الاستثقال والاستخفاف، أنك لا تجد فى الثنائى على قلة حروفهِ ما أوَّلُه مضموم، إلا القليل، وإنما عامَّته على الفتح، نحو هل، وبل،

---

(١) يريد أن سيبويه لم ينف من الابنية في الاسماء والصفات الا فعل بضم فكسر وفعل • بكسر فضم ولم ينف فعل بضمتين . ولا فعل • بكسرتين • وقد حكم بقلة الاخير • في قوله قبل هذا • ويكون فعلا في الاسم نحو ابل • وهو قليل لا نعلم في الاسماء والصفات غيره

وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفى المعتلّ أو ، ولو ، وكى ، وأى . أو على الكسر نحو إن ، ومن ، وإذ . وفى المعتل إى ، وفى ، وهى ، ولا يعرف الضم فى هذا النحو إلا قليلا ، قالوا هو ، وأما هم فمحذوفة من همُو ، كما أن مذ ، محذوفة من منذ ، وأَما هُو ، من نحو قولك رأَيتهو ، وكلمتهو ، فليس شيئاً ، لأن هذه ضمة مُشْبَعة فى الوصل ، ألا تراها ، يستهلكها الوقف ، وواو هُوَ ، فى الضمير المنفصل ثابتة فى الوقف والوصل ، فأما قوله

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ

فللضرورة ، والتشبيه للضمير المنفصل ، بالضمير المتصل فى عصاه ، وقناه ، فإن قلت فقد قال

(أَعِنِّى على بَرْقٍ أُرِيكَ وَمِيضَهُو)

فوقف بالواو ، وليست اللفظة قافية ، وقد قدمتُ أن هذه المدَّة مستهلكة فى حال الوقف ، قيل هذه اللفظة وإن لم تكن قافية ، فيكون البيت بها مُقَفًّى ، أو مُصرَّعاً ، فإن العرب قد تقف على العَرُوض نحواً من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك لوقف الكلام المنثور غير الموزون ، ألا ترى الى قوله أيضاً

(فأَضْحَى يَسُحُّ المَاءَ حَوْلَ كُتَيْفَتَيْن)

فوقف بالتنوين خلافاً على الوقف فى غير الشعر ، فإن قلت فأقضى

حالُ قوله كتيفتن ، إذ ليست قافية ، أن تجرى مجرى القافية فى الوقف عليها . وأنت ترى الرُّواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها ، بحرف اللّين للوصل . نحو قوله ومنزلى ، وحوملى ، وشمألى . ومحملى . فقوله كتيفتن : ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية . قيل الأَمرُ على ما ذكرت من خلافهِ لهُ ، غير أن هذا أيضاً أمرٌ يخص المنظوم دون المنثور . لاستمرار ذلك عنهم ، ألا ترى الى قوله

أَنَّى اهْتَدَيْتَ لِتَسْلِيمٍ على دِمَنٍ
بالغَمْرِ غَيَّرَهُنَّ الأَعْصُرُ الأُوَلُو

وقوله

كأَنَّ حُدُوجَ المالِكيَّةِ غُدْوَتَن
خَلاَ يا سَفِينٍ بالنَّواصِفِ مِنْ دَدِى

وقوله

فمضى وقدَّمها وكانت عادَتَن منهُ إِذا هى عَرَّدَتْ إِقْدامُهَا[1]

وقوله

فَوَاللّهِ لا أَنْسَى قَتِيلاً رُزِئْتُهُو
بِجَانِبِ قُوسَى ما مَشَيْتُ على الأَرضِ

---

(١) هذا البيت ساقط من النسخة القديمة قائله لبيد

وفيها

وَلَمْ أُذْرِ مَنْ أَلْقَى عليهِ رَداءهُو
عَلَى أَنَّه[1] قَدْ سُلَّ عن ماجدٍ مَحْضِ

وأمثالُه كثير ، كلُّ ذلك الوقوف على عَرُوضِهِ ، مخالف للوقوف على ضربِهِ ، ومخالفٌ أيضاً لوقوف الكلام غير الشعر ، ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع فى علم القوافى ، وقد كان يجب أن يُذكر ولا يُهمل

(رَجْعٌ) وكذلك جميعُ ما جاء من الكلم على حرفٍ واحد ، عامّتُه على الفتح ، الاّ الأقلّ ، وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منهُ مكسور ، كباء الإضافة ولامها ، ولام الأمر ، ولو عرِيَ ذلك من المعنى الذى اُضطره الى الكسر ، لما كان الا مفتوحاً ، ولا نجد فى الحروف المنفردة ذوات المعانى ما جاء مضموماً ، هرباً من ثقل الضمة ، فأما نحو قولك أُقْتُل ، أُدْخُل ، أُسْتُقْصِيَ عليهِ ، فأمرُه غير معتدّ ، إذ كانت هذه الهمزة إنما يُتَبَلَّغ بها فى حال الابتداء ، ثم يُسقطها الإدراج ، الذى عليه مدار الكلام ومتصرّفهُ

---

(١) الرواية سوى أنه

فإن قلت ، ومن أين يُعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفَّتْهُ ، وعُنيت بأحواله وتتبعتهُ ، حتى تحامت هذه المواضع التحامِيَ الذى نَسَبْتَه اليها ، وزعمته مراداً لها ، وما أنكرتَ أن يكون القوم أجفى طِبَاعاً ، وأيبس طيناً ، من أن يصلوا من النظر الى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لذى الرقّة والدقّة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحاؤه ، بل أن تشرح له أعضاؤه

قيل له ، هيهات ، ما أبْعَدكَ عن تصوّر أحوالهم ، وبُعد أغراضهم ولُطْف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترَهم ، وقد ضايقوا أنفسهم ، وخفّفوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاساً ، وأخفوها فلم يمكّنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها ، ألا ترى الى قراءة أبى عَمْرو « مَالَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ » مُخْتَلَساً ، لا مخففاً وكذلك قوله عزَّ وجلَّ « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى » مُخْفًى لا مستوفًى ، وكذلك قوله عزَّ وجلَّ « فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ » مُختلساً غير ممكن كسرة الهمزة ، حتى دعا ذلك من لَطُفَ عليه تحصيل اللفظ ، الى أن ادّعى أن أبا عمرو ، كان يسكن الهمزة ، والذى رواه صاحب الكتاب ، اختلاس هذه الحركة ، لا حذفها ألبتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من

القراء، الذين روَوْه ساكناً، ولم يؤت القوم فى ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دِرَاية، وأبلغ من هذا فى المعنى ما رَوَاهُ من قولِ الراجز

مَتَى أَنَامُ لا يُؤَرِّقْنِي الْكَرَى

لَيْلاً وَلا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ المَطِيّ

بإِشمام القاف من يؤرقنى، ومعلومٌ أن هذا الإِشمام إِنما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة ألبتة. ولو كانت فيهِ حركة، لكسرت الوزن، ألا ترى أن الوزن من الرجز، ولو اعتدّت القاف متحركة لصارَ من الكاملِ، فاذا قنعوا من الحركة، بأن يُومُوا اليها، بالآلة التى من عادتها أن تستعمل فى النطق بها، من غير أن يُخرجوا الى حِسِّ السمع شيئاً من الحركة، مُشْبَعة ولا مختلسة، أعنى إعمالهم الشفتين للإِشمام فى المرفوعِ، بغير صوت يسمع هناك، لم يبقَ وراءَ ذلك شيءٌ يُستدل به على عنايتهم بهذا الأمر، ألا ترى إلى مُصارفتهم أنفسهم فِي الحركة على قلتها ولُطْفها، حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مُشبعة، وأخرى مُشَمَّة للعين لا للأُذن، ومما أسكنوا فيهِ الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشده من قوله

رُحْتِ وفى رجليكِ ما فيهما   وقـد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ

بسكون النون ألبتة من هنْك، وأنشدنا أبو على رحمه الله لجرير

سِيرُوا بَنِى الْعَمّ فَالأهْوازُ مَنْزِلُكُمْ
ونهرُ تِيرَى فلا تعرفْكُمُ العَرَبُ

بسكون فاء تعرفكم، أنشدنا هذا بالمَوْصِلِ سنة إحدى وأربعين، وقد سئل عن قول الشاعر

فلمّا تبيّنْ غِبّ أمرِى وأمره[1]   وولّت بأعْجاز الأمور صدورُ

وقال الراعى

تأبى قُضاعةُ أن تعرفْ لكم نسباً
وابنا نزار فأنتم بيضةُ البلدِ

وعلى هذا حملوا بيت لبيد

ترّاكُ أمكنةٍ اذا لم أرْضَها   أو يرتبطْ بعضَ النفوسِ حِمامُها

وبيت الكتاب

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ[2]
إثماً من الله ولا واغِلِ

وعليهِ ما أنشدوه من قوله

(إِذَا أعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قوّمِ)

---

(١) هذا البيت لنهشل بن حرى . بفتح الحاء وتشديد الراء مكسورة فياء مشددة ورواه صاحب اللسان (فلما رأى ان غب . الخ)   (٢) قائله (امرؤ القيس)

واعتراضُ أبي العباس، في هذا الموضوع إنما هو ردٌّ للرواية، وتحكُّمٌ على السماع بالشهوة، مجرداً من النَّصفَة، ونفسَه ظَلَمَ، لا مَنْ جعله خَصْمَهُ، وهذا واضح

ومنهُ إسكانُهم نحو رُسُلٍ، وَعَجُزٍ، وعَضُدٍ، وَظَرُفَ، وكَرُمَ، وعلِمٍ، وَكَتِفٍ، وَكَبِدٍ، وعُصِرَ، واستمرار ذلك فى المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدلُّ دليل بفصلهم بين الفتحة وأُختيها على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر، فهل هذا ونحوه الاَّ لإنعامهم النظر فى هذا القدر اليسير، المحتقر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ، بل الكلمةُ من جملة الكلام

وأخبرنا أبو اسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسينيّ عن أبى بكر محمد بن هارون الرُّويَانِي، عن أبى حاتم سهل بن محمد السِّجستانىّ، فى كتابه الكبير فى القراآت قال، قرأ علىّ أعرابى بالحرم، « طِيبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مآبْ » فقلت له طُوبى، فقال طيبي، فأعدت فقلت طوبى، فقال طيبي، فلما طال علىّ، قلت طوطو، قال طى طى: أفلا ترى الى هذا الأَعرابى، وأنت تعتقده جافياً كزًّا، لا دَمِثاً ولا طيِّعاً؛ كيف نَبَا طبعُه عن ثقل الواو الى الياء فلم يؤثر فيهِ التلقينُ ولا ثَنَى طبعهُ عن التماسِ الخفة هزٌّ ولا

تمرين، وما ظنُّك بهِ إذا خُلِّيَ مع سَوْمهِ، وتَسانَد الى سليقَتهِ ونَجْرِه

وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العسَّاف العُقيلى الجُوثِىّ، التميمى، تميم[1] جُوثَة، فقلت له، كيف تقول ضربت أخوك، فقال أقول، ضربت أخاك فأدَرْتُهُ على الرفع، فأبى، وقال لا أقول أخوك أبداً، قلت فكيف تقول ضربنى أخوك، فرفع، فقلت ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً. فقال، إيشْ هـذا، اختلفت جهتا الكلام. فهل هـذا إلا أدلّ شيء على تأمُّلهم مواقع الكلام، وإعطائهم إيَّاه فى كل موضع حقهُ، وحصتهُ من الإعراب، عن ميْزَة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً، ولو كان كما توهمهُ هذا السائل لكثُر اختلافه، وانتشرت جهاته، ولم تنقد مقاييسهُ، وهذا موضع نُفْرد له باباً بإذن الله تعالى فيما بعدُ. وإنما أزيد فى إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنهُ موضع الغرض، فيـهِ تقرير الأُصول، وإحكام معاقدهـا، والتنبيه على شرف هـذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها، وبهِ وبأمثالهِ تخرج أضغانُها، وتَبْعَج أحضانُها، ولا سيَّما هذا السَّمتُ الذى نحن عليهِ، ومُرْزُونَ[2] إليهِ فاعرفهُ، فإن أحداً لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أُهمـل، واستعمال

(١) جوثة بضم الجيم وفتح الثاء. اسم حي نسبت اليه تميم
(٢) ومرزون اليه. مستندون. من أرزيت الى الله. استندت

ما استُعمل، وجِماعُ أمر القول فيهِ. والاستعانة على إصابة غَيْرِهِ ومَطَاوِيهِ ، لزومُك محجة القول بالاستثقال ، والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلامَ ، ومن أين ، فانهُ باب يحتاج منك الى تأنٍّ وفضل بيانٍ وتأتٍّ ، وقد دققت لك بابه ، بل خرقت بك حجابه ، ولا تستطل كلامى فى هذا الفصل ، أو ترينَّ أَنَّ المَقْنَعَ فيهِ كان دون هذا القدر ، فإنك إذا راجعتهُ ، وأنعَمْتَ تأمّله ، علمت أنه مَنْبَهَةٌ للحسّ ، مشجعة للنفس

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وثاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة الى فُعَل ، عُمَرَ ، وَجُشَمَ ، وثُعَلَ ، وزُحَلَ ، وغُدَرَ ، دون أن يكون هذا العدل فى مالك ، وحاتم ، وخالد ، ونحو ذلك فقد تقدم الجواب عنه ، فيما فَرَطَ ، أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفاً مما أطَفّ لهم من جملة لغتهم ، كما عنَّ ، وعلى ما اتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله . وعلى هذه الطريقة ينبغى أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ، ولكن لا ينبغى أن تُخْلد اليها ، إلا بعد السَّبْر والتأمل ، والإنعام والتصفح ، فإن وجدت عذراً مقطوعاً به ، صرت اليهِ ، واعتمدتهُ ، وإن تعذر ذلك ، جنَحْت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنك

لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ، ومَأَماًّ، تتورّده ، فقد أريتك في ذلك أشياء ، أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك الى أن انتهكوا حُرْمتها ، فحذفوها ، ثم ميلوا بين الحركات فأنحَوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأَحمَوُا الفتحة في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ، ولطف استشفافهم وتصفّحهم

أَنشدنا مرةً أَبو عبد الله الشجريّ ، شعراً لنفسه ، فيهِ بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين ، أَتقول بنو عوف ، أَم بنى عوفٍ شكاً من السائل في بني و بنو ، فلم يفهم الشَّجَرِيّ ، ما أَراده ، وكان في ثنايا السائل فضل فَرْق ، فأشبع الصُّويت الذى يتبع الفاء في الوقف ، فقال الشجريُّ ، مستنكراً لذلك ، لا أقوى في الكلام على هذا النفخ

وسألت غلاماً من آل المهيا فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها ، فقلت أَكذا ، أَم كذا ، فقال كذا بالنصب ، لأَنه أَخف ، فجنح الى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ ، وأَظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد ، الذى يقال له النصْب ، مما يُتغنى به الركبان ، وسنذكر فيما بعدُ باباً نَفْصِل فيهِ بين ما يجوز

السؤال عنهُ ، مما لا يجوز ذلك فيهِ بإذن الله

ومما يدلك على لُطْف القوم ، ورقتهم مع تبذُّلهم ، وبَذاذة ظواهرهم ، مدحهم بالسَّباطة والرَّشاقة ، وذمهم بضدها من الغلظة والغباوة ، أَلا ترى الى قولها [١]

فَتًى قُدَّ قَدَّ السيفِ لامتآزِفٌ ولا رَهِلٌ لَبَّاتُهُ وَبَآدِلُه

وقول جميل فى خبرٍ له

(وقد رابنى من جعفرٍ أنَّ جعفراً
يَبُثُّ هوًى لَيْلَى ويشكو هوى جُمْلِ)
(فَلَوْ كنتَ عُذْرِيّ الصَّبابةِ لم تكن
بطيناً وأَنْساكَ الهوى كثرةَ الأكلِ)

وقول عمر

(قليلٌ على ظهر المطيةِ ظلُّهُ
سوى ما نَفَى عنهُ الرّداءِ المُحَبَّرُ)

والى الأبيات المحفوظة فى ذلك وهى قوله [٢]

(ولقد سَرَيْتُ على الظلام بمِغْشَمٍ
جَلْدٍ من الفِتيانِ غيرِ مُثَقَّلِ)

---

(١) يريد زينب أخت يزيد بن الطثرية · بفتح الطاء والمثلثة · من كلمة لها ترثيه بها · ويقال البيت للعجير السلولى · يرثى رجلا من بنى عمه

(٢) يريد أبا كبير الهذلى

وأظن هذا الموضع لو جُمِع لجاء مُجلَّداً عظيماً

وحدثنى أبو الحسن علىُّ بنْ عمرٍ بن عمرو عقيبَ مُنْصَرَفِهِ من مصر هارباً متعسِّفاً، قال إذ مرَّ لنا غُلامٌ أَحسبهُ قال من طيءٍ من بادية الشأم، وكان نجيباً متيقظاً، يُكْنَى أبا الحسين ويخاطب بالأمير، فبعُدنا عن الماء فى بعض الوقت فأضرَّ ذلك بنا، قال: فقال لنا ذلك الغلام على رِسْلِكم، فإنى أَشُمُّ رائحة الماء، فأوقفنا بحيث كنا، وأجْرى فرَسَهُ، فتشرف[1] هنها مُسْتَشِفاً[2]، ثم عدل عن ذلك الموضع الى آخر مُسترْوِحاً للماء، ففعل ذلك دفعات، ثم غاب عنا شيئاً، وعاد الينا، فقال النجاةَ والغنيمةَ، سيروا على اسم الله تعالى، فسرنا معهُ قَدْراً من الأرض صالحاً، فأشرف بنا على بئر، فاستقينا وأروينا، ويكفى من ذلك ما حكاه من قول بعضهم لصاحبه، ألا تا، فيقول الآخر مجيباً له بَلَى فَا. وقول الآخر (قلنا لها قفى لنا قالت قافْ)

ثم تجاوزوا ذلك الى أن قالوا «ربَّ إشارة أبلغُ مِنْ عِبارة» نعم وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً، حذفاً يخلُّ بالبقية ويعرض لها الشُّبَهَ، ألا ترى الى قول عَلْقَمَة

كأَنَّ إبْرِيقَهُمْ ظَبْىٌ على شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبَا الكَتَّانِ مَلْثُومُ

(١) فتشرف. تطلع (٢) مستشفاً متأملا

أراد بسبائب . وقول لَبِيد (دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأبَانِ)

أراد للنازل. وقول الآخر

حِينَ أَلْقَتْ بِقُبَاءٍ بَرْكَهَا واسْتَحَرَّ القتلُ فى عبدِ الأشَلْ

يريد عبد الأَشْهَلِ من الأنصار . وقول أبى دُوَاد

يُذْرِينَ جَنْدَلَ حَائِرٍ لجُنُوبِها فكأنّما تُذْكِى سَنَابِكُهَا الحُبَا

أى تصيب بالحصا فى جريها جُنوبَها . وأراد الحُبَاحِب ، وقال الأخطل :

أَمستْ مَنَاهَا بأرضٍ ما يُبَلِّغُهَا

بصاحب الهَمِّ إلاَّ الجَسْرَةُ الأُجُدُ

قالوا يريد منازلها ، ويجوز أن يكون مناها قصدها

وَدعْ هذا كلَّهُ : ألم تسمع الى ماجاؤا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء المشروط بها : كيف أغنى الحرفُ الواحد عن الكلام الكثير . المتناهى فى الإبعاد والطول ، فمن ذلك قولك . كم مالُك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك ، عن قولك أعشرةٌ مالُك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم الف ، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً ، لأنه غير متناهٍ . فلما قلت «كم» أغنتك هذه اللفظةُ الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة ، وكذلك أين بيتُك ، قد أغنتك «أين»

عن ذكر الأماكن كلّها. وكذلك. من عندك. قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم. وكذلك. متى تقوم، قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بُعدها، وعلى هذا بقية الأسماء. من نحو كيف، وأىّ، وأيّان، وأنّى، وكذلك الشرط، فى قولك، مَنْ يقمْ أقمْ معهُ، فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس، ولولا هو لاُحتَجْتَ أن تقول: إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك، ثم تقف حسيراً مبهوراً. ولم تجد الى غرضك سبيلاً، وكذلك بقية أسماء العموم فى غير الإيجاب، نحو أحد، وديّار، وكَتِيع، وأَرِم، وبقية الباب. فإذا قلت. هل عندك أحد، أغناك ذلك عن أن تقول، هل عندك زيد. أو عمرو، أو جعفر، أو سعيد، أو صالح، فتُطيل ثم تُقْصِر إقصارَ المعترف الكَلِيل. وهذا وغيره أظهرُ أمراً، وأبدى صفْحةً وعُنواناً. فجميع ما مضى وما نحن بسبيله، مما أحضرناه. أو نبهنا عليهِ فتركناه. شاهد بإيثار القوم قوّة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم، هذا. مع أنهم فى بعض الأحوال قد يمكنون ويحتاطون، وينحَطُّون فى الشِّقّ الذى يَؤُمُّون، وذلك فى التوكيد نحو جاء القوم أجمعون. أكتعون. أبصَعون. أبتَعون. وقد قال جرير

(تزوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا ... فنعم الزادُ زادُ أبيك زَادَا)

فزاد الزاد فى آخر البيت توكيداً لا غير

وقيل لأبى عمرو أكانت العرب تُطيل ؟ فقال نعم لتؤكِد ؛ قيل ، أفكانت توجز ؟ قال نعم ليُحفَظ عنها

وأعلم أن العرب مع ما ذكرنا ، الى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد ، ألا ترى أنها فى حال إطالتها وتكريرها مؤذِنةٌ باستكراه تلك الحال ومَلالها ، ودالة على أنها إنما تجشَّمَتْها لِمَا عَنَاها هناك وأهَمَّهَا ، فجعلوا تحمل ما فى ذلك على العلم بقوّة الكُلْفة فيه ، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة ، مع مجيئها بها للضرورة الداعية اليها ، أنهم لما أكّدوا فقالوا ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون . أبتعون ، لم يعيدوا أجمعون ألبتة ، فيكرروها فيقولوا . أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، أجمعون . فعدلوا عن إعادة جميع الحروف الى البعض ، تحامياً مع الإطالة ، لتكرير الحروف كلها

فإن قيل فلِمَ اقتصروا على إعادة العين وحدها ، دون سائر حروف الكلمة ، قيل : لأنها أقوى فى السجعة من الحرفين اللذين قبلها ، وذلك أنَها لام . فهى قافية ، لأنها آخر حروف الأصل ، فجيء بها لأنها مَقْطَع الأصول ، والعملُ فى المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع ، لا على المبدإ ، ولا المحْشِيّ

ألا ترى أن العناية فى الشعْر إنما هى بالقوافى لأنها المقاطع ، وفى السجع كمثل ذلك ، نعم وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها ، والعناية بها أمسُّ . والحشْدُ عليها أوفى وأهمّ ؛ وكذلك كلما تطرَّف الحرف فى القافية ، ازدادوا عناية بهِ ومحافظة على حكمهِ

ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو ، رِدْفَيْنِ ، نحو سعيد ، وعمود . وكيف استكرهوا اجتماعهما وصلين ، نحو قوله : « الغرابُ الأسودُو » مع قوله أو مغتدِى ، وقوله فى غدى ، وبقية قوافيها ، وعلّةُ جواز اختلاف الرّدْف وقُبْح اختلاف الوصل ، هو حديث التقدُّم والتأخُّر لا غير

وقد أحكمنا هذا الموضع فى كتابنا المغرب ، « وهو تفسير قوافى أبى الحسن » بما أغنى عن إعادتهِ هنا ، فلذلك جاؤا لما كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهى العين ، لأنها أشهر حروفها ، إذ كانت مَقْطَعاً لها . فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّ بحذفهما فى أجمع وجُمَعَ ، وأيضاً فلأَنّ الواو قد تترك فيهِ الى الياء ، نحو أجمعون وأجمعين . وأيضاً لثبات النون تارة وحذفها أُخرى ، فى غير هذا الموضع ، فلذلك لم يُعْتَدّا مَقْطَعاً

فإن قلت إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة ، وهذه

الأسماء التوابع ، نحو « أجمعين وبابه » مما لم تسمع إضافته، فالنون فيها ثابتة على كل حال . فهلاَّ اقتصر عليها ، وقُفِّيَت الكَلِمُ كلُّها بها

قيل إنها وإن لم يضف هذا الضرب من الأسماء ، فإن إضافة هذا القبيل من الكلام فى غير هذا الموضع مُطَّرِدَةٌ . منقادة . نحو مسلموك ، وضاربو زيد ، وشاتمو جعفر ، فلما كان الأكثر فيما جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته ، حُمِل الأقلّ فى ذلك عليهِ ، وأُلْحِقَ فى الحكم بهِ

فأما قولهم أخذ المال بأجمعه ، فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم ، جاء الجيش أجمعُ . وأكلت الرغيف أجمعَ ، مِنْ قِبَلِ أَن أجمعَ هذا الذى يؤكد بهِ ، لا يُنَكَّرُ هو ولا ما يتبعهُ أبداً ، نحو أُكتَع ، وجميع هذا الباب . واذا لم يجُز تنكيرُه كان من الإضافة أبعد ، إذ لا سبيل الى إضافة اسم الأبعد تنكيره وتصوّره كذلك ، ولهذا لم يأتِ عنهم شىء من إضافة أسماء الإشارة ، ولا الأسماء المضمرة ، إذ ليس فيها ما يُنَكَّر ، ويؤكد ذلك عندك ، أنهم قد قالوا فى هذا المعنى ، جاء القوم بأجمُعِهم : بضم الميم . فكما أن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفتوحة الميم هى غير تلك ، وهذا واضح

وينبغى أن تكون أجمَعُ هذه؛ « المضمومة العين » جمعاً مكسراً . لا واحداً مفرداً، من حيث كان هذا المثال مما يخص التكسير دون الإفراد . وإذا كان كذلك، فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو؛ فأقرب ذلك اليهِ؛ أن يكون جمع « جمْعَ » من قول الله سبحانهُ « سَيُهْزَمُ الجَمْعُ وَيُوَلُّون الدُّبُرَ » ويجوز عندى أيضاً : أن يكون جمع أَجمع على حذف الزيادة ؛ وعليهِ حمل أَبو عبيدة قول الله تعالى « وَبَلَغَ أَشُدَّهُ » أنه جمع أَشَدَّ، على حذف الزيادة . قال وربَّما اُستُكرِهُوا على حذف هـذه الزيادة فى الواحد، وأَنشد بيتَ عَنْتَرَة . (عَهْدِى بِهِ شَدَّ النَّهار) أَى أَشدَّ النَّهار؛ يعنى أَعلاهُ وأَمتعهُ . وذهب سيبويه فى أَشدّ هذه إلى أَنَّها جمعُ شِدّه كنِعْمَة وأَنْعُم؛ وذهب أبو عثمان فيما رَوَيْناه عن أحمدَ بن يَحيى عنهُ إلى أنهُ جَمْعٌ لا واحد له

ثم لِنَعُدْ فنقول إنَّهم إذا كانوا فى حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منهُ، مُصَانِعين عنهُ عُلِمَ أنهم إلى الإيجاز أَمْيَل، وبهِ أعنى؛ وفيهِ أرْغَب . ألا ترى إلى ما فى القرآن وفصيح الكلام، من كثرة الحذُوف كحَذْف المُضَاف، وحـذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة وكالتلويح من التصريح، فهـذا ونَحْوُه مِمَّا يطول إيراده وشرحهُ، مِمَّا يُزِيل

الشّك عنك ، فى رغبتهم فيما خَفّ وأُوجِز . عمّا طال وأمَلّ ؛ وأنهم متى اُضطروا إلى الإطالة لداعى حاجةٍ ، أبانُوا عن ثِقلها عليهم ، واعتدُّوا بما كلفُوه مِن ذلك أنفسَهم ، وجعلوه كالمَنْبَهَةِ على فَرْطِ عِنايتهم ، وتمكّنِ الموضع عندهم ، وأنّه ليس كغيره مِمّا ليست لهُ حُرْمَتُهُ ، ولا النَّفْسُ مَعْنِيَّـةٌ بهِ

نَعَمْ ولو لَمْ يكنْ فى الإطالة فى بعض الأحوال ، إلاّ الخروج اليها عَمّا قد أُلِفَ وَمُلَّ من الإيجاز لَكَانَ مُقْنعاً

ألا تَرَى إلى كثرة غَلَبَةِ الياء على الواو فى عامّ الحال ، ثمّ مع هذا فقد ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء وَاواً قَلْباً ساذَجاً . أو كالسّاذَج لا لشىءٍ أكثرَ من الانتقال من حالٍ الى حال ، فإن المحبوبَ إذا كَثُرَ مُلّ ، وقد قال النّبيّ صلى الله عليـهِ وسلم (يا أَبَا هُرَيْرَةَ زُرْ غِباً تَزْدَدْ حُبًّا) والطريق فى هذا بحمد الله واضحةٌ مَهْيَعٌ ، وذلك الموضعُ الذى قلبت فيه الياءُ واواً على ما ذكرنا لامُ فَعْلَى ، إذا كانت اسماً من نحو الفَتْوَى[1] ، والرَّعْوَى ، والثَّنْوَى[2] ، والبَقْوَى ، والتَّقْوَى ، والشَّرْوَى ، والعَوَّا « لِهَذَا النَّجْمِ » . وعلى ذلك أوْ قريب منهُ ، قالوا عوَى الكلبُ عوّةً ، وقالوا الفُتُوّةُ ، وهى من الياءِ وكذلك النُّدُوَّةُ ، وقالوا هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه ، وهى

(١) الرعوى . النزوع عن الجهل (٢) والثنوى . ما استثنيته

المَضوَاءِ[١] وإنّما هى من مَضَيْت لا غير

وقد جاءَ عنهم رجل مَهُوبٌ، وَبُرٌّ مَكُولٌ[٢]، ورجلٌ مَسُورٌ[٣] بِهِ. فقياس هذا كُلّه على قول الخليل أن يكون ممّا قُلِبَت فيهِ الياءِ واواً، لأنَّه يعتقدُ أنَّ المحذوف من هذا ونَحْوِه إنّما هو واوُ مفعولٍ، لا عينُه، وَآنَسَه بذلك قولهم: قد هُوبَ وسُورَ بِهِ، وكُولَ، ولهذا نظائر

واعلم أنّا مع ماشرحناه وعُنِينا بِهِ، فأوضحناه من ترجيح عِلَلِ النّحو على علل الفقه، وإلحاقها بعللِ الكلام، لا نَدّعى أنها تبلغُ قَدْرَ عللِ المُتَكلّمين، ولا عليها براهينُ المُهَنْدِسين، غير أنّا نقول إنّ علل النحويّين على ضَرْبَين، أحدَهما واجبٌ لا بُدَّ منهُ، لأنّ النَّفسَ لا تطيقُ فى معناه غَيْرَه، والآخرُ ما يُمكنُ تَحَمّله إلاّ أنّه على تَجَشُّم واستكراهٍ له

الأول وهو ما لا بُدّ للطّبع منهُ، قلبُ الألف واواً للضمّة قبْلها، وياءً للكسرة قبلها، أمّا الواو فنحو قولك فى سائر سُوَيْرٌ، وفى ضارب ضُوَيْرب، وأمّا الياء، فنحو قولكَ فى نحو تحقير قِرطاسٍ، وتكسيره قُرَيْطِيس، وقَرَاطيس، فهذا ونحوهِ مِمّا لا بُدَّ

---

(١) والمضواء: بضم الميم. التقدم (٢) وبر مكول: هذه أخذ بنى أسد
(٣) ورجل مسور به. وكذا طريق مسور فيه: وهما من السير

منهُ، من قِبَل أنّه ليس فى القوة، ولا احتمال الطبيعة وقوعُ الأَلف المَدَّةِ السّاكنة بعد الكَسرة ولا الضمّة، فقَلْبُ الألف على هذا الحدّ، علّته الكسرة والضمّة، قبلها، فهذه عِلّةٌ بُرْهانيّة ولا لَبْسَ فيها، ولا تَوَقُّفَ للنّفس عنها، وليس كذلك قلْبُ واو عصفورٍ ونحوه ياءً إذا انكسر ماقبلها نحو عُصَيْفير وعَصافير. ألا ترى أنه قد يُمكنك تحمّل المشقّة فى تصحيح هذه الواو بعد الكسرة، وذلك بأن تقول عُصَيْفوْر، وعَصَافِوْر، وكذلك نحو مُوسِر، ومُوقِن، ومِيزان، وميعاد، لو أكرهتَ نفسك على تصحيح أصلِها، لأطاعتك عليه، وأمكنتك منهُ، وذلك قولك: مِوْزَانٌ، ومِوْعادٌ، ومُيْسِرٌ، ومُيْقِنٌ، وكذلك: رِيحٌ وقِيلٌ، قد كنت قادراً أن تقول قِوْلٌ، ورِوْحٌ، لكن مَجِيءُ الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون مُحَالٌ، ومثله لا يكون، ومن المستحيل جَمْعُك بين الألفين المَدَّتَين، نحو ما صار اليه قلب لامُ كِساءٍ ونحوه، قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأٌ كِساا أو قضاا، فهذا تتوهّمه تقديراً ولا تلفُظ به ألبتّةَ

قال أبو إِسحاقَ يوماً لخصم نازعه فى جواز اجتماعِ الألفين المَدَّتين، ومدّ الرجلُ الألفَ فى نحو هذا، وأطال، فقال له أبو إسحاق لو مددتَها إلى العصر ماكانت إلاّ ألفاً واحدة

وعلةُ امتناع ذلك عندى ، أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحاً ، فلو الْتقَت ألفان مدّتان لأُنتقضت القضيه فى ذلك . ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانيـةِ ساكنةٌ ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكناً ، كان ذلك نقضاً فى الشرط لا مَحَالة ، فأماَّ قولُ أبى العبَّاس فى إنشاد سيبويه

(دَارٌ لِسُعْدَى إذْه مِنْ هَوَاكا)

أنه خرج من باب الخطأ الى باب الإِحالة ، لأن الحرف الواحد لا يكون ساكناً متحركاً فى حال ، فخطأ عندنا ، وذلك أن الذى قال إذْهِ من هواكَ ، هو الذى يقول فى الوصل ، هِيْ قامَتْ ، فيسكن الياء ، وهى[1] لغةٌ معروفة ، فإذا حذفها فى الوصل اضطراراً ، وَاحتْاج الى الوقف رَدّها حينئذٍ ، فقال هِي ، فصار الحرفُ المبدوء به غيرَ الموقوف عليهِ ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكناً متحركاً فى حال ، وإنّما كان قوله إذْهِ ، على لغة من أسكن الياء لاَ على لغةِ من حرَّكها ، من قِبَلِ أن الحذف ضربٌ من الإعلال ، والإِعلالُ الى السَّواكن لضعفها أسبقُ منـهُ الى المتحركات لقوّتها ، وعلى هذا قَبُحَ قولهُ

(١) هي لغة بعض بني أسد وقيس . يقولون هي فعلت . باسكان الياء

(١)لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ   رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرْ

لأنهُ موضع يتحرّكُ فيهِ الحرفُ فى نحو قولك لم يكن الحق

وعِلّةُ جواز هـذا البيت ونحوه ، مما حُذف فيهِ ما يَقْوَى بالحركة ، هى أن هذه الحركةَ إنَّما هى لا نتفاء الساكنين وأحداثُ التقائهما ملغاة غير مُعْتَدَّة ، فكأنّ النون ساكنة ، وإن كانت لو أُقِرَّت لحُرّكت ، فإن لم تقل بهذا ، لزمك أن تمتنع من إجماع العرب الحجازيين على قولهم : أُردُدِ البابَ ، واُصبُبِ الماء ، وَاُسلُلِ السَّيف : وأن تجنح فى دفع ذلك ، بأن تقول لا أجمع بين مثلين متحركين ، وهذا واضح

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شىءٌ وإن كان فى لغة العجم ، فإن طريق الحسّ موضع تتلاقى عليهِ طباع البشر ، ويتحاكم اليـهِ الأسود والأحمر ، وذلك قولهم « آأْرْد » للدّقيق ، ومَاسْتْ للّبن ، فيجمعون بين ثلاثة سواكنَ ، إلاّ أنّنى لم أرَ ذلك إلاّ فيما كان ساكنـهُ الأول ألفاً ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة ، صارت مَاسْتْ كأنها مَسْتْ

فإن قلت فأجِزْ على هذا الجمع بين الألف المدتين ، واعتقِدْ

---

(١) هذا البيت لشاعر جاهلي . اسمه حسيل بن عرفطة . بضم الحاء وفتح السين . وضمير هاجه . عائد الى العاشق في بيت قبله . والسرر . بفتحتين . اسم واد يدفع من اليمامة الى حضرموت

أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثَّانية . قيل هذا فاسد ، وذلك أن الألف قبل السين فى ماست ، إذا أنت استوفيتها أدَّتك الى شىء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف أن يكون بينهما فرق ما ، ولو تجَشَّمت نحو ذلك فى جمعك فى اللفظ بين ألفين مدتين ، نحو كساا ، وحمراا ، لكان مضافاً إلى اجتماع ساكنين ، أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بُدَّ لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ، هذا مع انتقاض القضيَّة فى سكون ما قبل الألف الثانية ورأيت مع هذا أبا على رحمه الله كغير المستوحش من الابتداء بالساكن فى كلام العجم ، ولَعَمْرى إنَّه لم يصرّح بإجازته ، لكنَّه لم يتشدَّد فيهِ تشدُّده فى إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن ، قال وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن ، وإن كان فى الحقيقة متحركاً يعنى هَمْزَة بَيْنَ بين ، قال فإذا كان بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء بهِ ، فما الظن بالساكن نفسه ، قال وإنما خفى حال هذا فى اللغة العجمية لما فيها من الزَّمْزَمَة ، يريد أنها لما كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت ، وأما أنا فأسمعهم كثيراً إذا أرادوا المفتاح قالوا « كليد » فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

ساكنة، فإن حركتها جدُّ مُضْعَفَة حتى إنها ليخفى حالها عليَّ، فلا أدرى أفتحة هى أم كسرة؟ وقد تأملت ذلك طويلاً فلم أحْلَ [1] منهُ بطائل

وحدّثنى أبو على رحمهُ الله قال دخلت « هِيتاً » وأنا أريد الانحدار منها الى بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل، فعجبت منها وأقمنا هناك أياماً، الى أن صَلَحَ الطريق للسير، فإذا أننى قد تكلمت مع القوم بها، وأظنّه قال لى إننى لما بعدت عنهم أُنْسِيتُهَا

ومما نحن بسبيله مذهب يونس فى إلحاقهِ النون الخفيفة للتوكيد فى التثنية، وجماعة النساء، وجمعه بين ساكنين فى الوصل، نحو قوله إضربانْ زيداً، وإضربنانْ عمراً، وليس ذلك وإن كان فى الإدراج بالممتنع فى الحسّ وإن كان غيره أسوغ منهُ فيه، من قِبَل أن الألف إذا أُشبع مدُّها صار ذلك كالحركة فيها، ألا ترى الى اطّراد نحو شابّة، ودابّة، وادْهامّت، والضّالّين

فان قلت فإن الحرف لما كان مُدغماً خفى، فنبا اللسان عنهُ،

---

(١) لم أحل منه بطائل. لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة. ولا يتكلم به الا في النفي

وعن الآخر بعده نبوة واحدة ، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد ، وليست كذلك نون اضربانْ زيداً ، واكرمنانْ جعفراً . قيل فالنُّون الساكنة أيضاً حرف خفى فجرت لذلك نحواً من الحرف المُدغم ، وقد قرأ نافع (مَحْيَايْ وَمَمَاتِي) بسكون الياء من محياى ، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء . والياء المتحركة إذا وقعت بعد الالف ، اُحتيج لها الى فضل اعتماد وإبانة ، وذلك قول الله تعالى (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) ولذلك يُحَضّ المُبتدِئون ، والمُتلقّنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف ، فاذا كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ، ازدادت خفاء بالسكون نحو محيايْ ، فأشبهت حينئذ الحرف المدغم . ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم التقت « حَلْقَتَا الْبِطَانِ » بإثبات الألف ساكنة فى اللفظ قبل اللام ، وكأن ذلك إنما جاز ههنا لمضارعة اللام النون . ألا ترى أن فى مَقطَع اللام غُنّة كالنون ، وهى أيضاً تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم فى اللفظ ياء ، فحملت اللام فى هذا على النون ، كما حملت أيضاً عليها فى لعلَّى . ألا تراهم كيف كرهوا النون من لعلَّنى مع اللام ، كما كرهوا النون فى إننى ، وعلى ذلك قالوا هذا وبْلِيُ سفرٍ ، وَبِلْوُ سَفَرٍ ، فأبدلوا الواو ياءً لضعف حجز اللام كما أبدلوها فى قِنْية ياء ، لضعف حجز

النون ، وكأن قنية وهى عندنا من قنوت . وبلْياً أشبه من عِدْيٍ وصبيان ، لأنه لا غنة فى الذال والياء ، ومثل بلى : قولهم فلان من عِلْيَة الناس ، وناقة عِلْيَانٌ . فأما إبدال يونس هذه النون فى الوقف أَلفاً وجمعهُ بين ألفين فى اضربا ا ، واضربنا ا ، فهو الضعيف المستكره ، الذى أباه أبو إسحاق وقال فيهِ ما قال

ومن الأمر الطبيعى الذى لا بُدَّ منهُ ، ولا وَعْيَ عنهُ ، أن يلتقى الحرفان الصحيحان فيسكن الاول منهما فى الإدراج فلا يكون حينئذ بُدٌّ من الإدغام ، متصلين كانا أو منفصلين ، فالمتصلان نحو قولك شدَّ ، وصبَّ ، وحلَّ ، فالإدغام واجبٌ لا محالة ، ولا يوجدك اللفظ بهِ بُدًّا منهُ ، والمنفصلان نحو قولك خذ ذاك ، ودَعْ عامراً . فإن قلت فقد أقدر أن أقول شَدْدَ ، وحَلْ لَ ، فلا أُدَّغِم ، قيل متى تجشَّمت ذلك وقفت على الحرف الأَول وقفة ماً ، وكلامنا إنما هو على الوصل ، فأما قراءة عاصم وقيل (مَنْ رَاقٍ) ببيان النون مِن مَن ، فمعيبٌ فى الإعراب ، مَعيفٌ فى الأسماع ، وذلك أن النون الساكنة لا تَوَقُّف فى وجوب إدغامها فى الراء ، نحو من رَّأيت ، ومن رَّآك ، فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة ، لِيُنَبِّهَ بهِ على انفصال المبتدأ من خبره ، فغير مرضيٌّ أيضاً ، ألا ترى الى قول عَدِيٍّ

(مَن رَأَيتَ المنونَ عرَّيْنَ أَمْ مَنْ ذَا علَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرُ)

بادغام نون مَن فى راء رأيت، ويكفى من هذا إجماع الجماعة على ادّغام (مَن رَّاقٍ) وغيره مما تلك سبيله، وعاصمٌ فى هذا مناقضٌ لمن قرأ فإذا هِيَتَّلَقَّفُ بإدغام تاء تلقف، وهذا عندى يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معاً ههنا كالجزء الواحد: فجرى (هيتّ) فى اللفظ مجرى خِدَبٍّ، وهِجَفٍّ، ولولا أن الامر كذلك، للزمك أن تقدر الابتداء بالساكن، أعنى تاء المضارعة من تتلقف فاعرف ذلك

وأما المعتلان، فان كانا مدّين منفصلين فالبيان لا غير، نحو فى يده، وذو وَفْرةٍ، وإنْ كانا متصلين ادّغما نحو مرضيّة، ومدعُوَّة، فإن كان الأول غير لازم فُكَّ فى المتصل أيضاً، نحو قوله (بانَ الخليطُ ولو طُووعْتُ مَابَانَا) وقول العجّاج (وفاحِمٍ دُووِىَ حتى [1] اُعلَنْكَسَا) ألا ترى أن الأصل داويت، وطاوعت، فالحرف الأول إذاً ليس لازماً، فإن كانا بعد الفتحة ادّغما لا غير، متصلين ومنفصلين، وذلك نحو قوّ، وجوّ، وحيّ، وعيّ، وَمُصْطَفَوْ وّاقدٍ، وغلامَىْ يّاسرٍ، وهذا ظاهر، فهذا ونحوه طريق مالا بُدَّ منهُ، وما منهُ بدٌّ، هو الأكثر

---

(١) اعلنكسا: اسود شعره

وعليـه اعتماد القول ، وفيهِ يطول السؤال والخوض ، وقد تقدم صَدْرٌ منهُ ، ونحن نَغْتَرِقُ فى آتى الأَبواب جَميعَه . ولا قوة إلا بالله .
فأما إن استوفينا فى البَابِ الواحد ، كُلَّ ما يتصل بهِ على تزاحم هذا الشأن ، وتَقَاوُد بعضهُ مع بعض ؛ اضطرَّت الحال الى إعادة كثير منهُ ، وتكريره فى الأبواب المضاهية لبابه ؛ وسترى ذلك مشروحاً بحسب ما يُعين الله عليهِ ويُنهض به

باب القول

على الاطراد والشُّذوذ

أصل مواضع (طَرَدَ) فى كلامهم التتابع والاستمرار ، من ذلك طردتُ الطَّريدة ، إذا اتَّبعتها واستمرَّت بين يديك ؛ ومنهُ مُطَارَدَة الفُرسَان بعضهم بعضاً ، ألا يرى أن هناك كَرًّا وفرًّا ، فكلٌّ يطرد صاحبهُ ، ومنهُ المِطْرد ، رمحٌ قصير يطرد بهِ الوحش ، واطَّرد الجدولُ إذا تتابع ماؤُه بالريح ، أنشدنى بعض أصحابنا لأعرابى

مَالَكَ لا تذكُرُ أو تزورُ بَيْضَاءَ بَيْنَ حاجبَيْها نُورُ
تمشى كما يَطَّرِدُ الغَدِيرُ

ومنهُ بيت الأنصاريّ (١)

(أتعرِف رسماً كاطراد المَذَاهِبِ)

أى كتتابع المذاهب وهى جمع مُذْهَب، وعليه قول الأخر (٢)

(سَيَكفيكَ الإلهُ ومُسنَمَاتٌ

كَجَنْدَلِ لُبْنَ تَطَّرِدُ الصِّلالا)

أى تتابع إلى الأرضين المَطْورة لتشرب منها، فهي تُشْرِع وتستمر إليها، وعليه بقية الباب

وأما مواضع (شَ ذَ ذَ) فى كلامهم فهو التَّفرُّق والتَّفرُّد، من ذلك قوله

(يتْرُكْنَ (٣) شَذَّانَ الحَصَى جوَافِلاَ)

أى ما تطاير وتهافت منهُ، وشَذَّ الشيء يَشِذّ ويَشُذُّ شُذُوذاً وشَذًّا، وأَشْذَذْتُهُ أَنَا، وشَذَذْتَهُ أيضاً أُشُذُّه بالضَّم لا غير، (٤) وأباها الأصمَعِيُّ وقال، لا أعرف إلاّ شاذًّا أى متفرِّقاً، وجمع شاذّ شُذَّاذ قال

(كبَعْضِ مَنْ مَرَّ مِنَ الشُّذَّاذِ)

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة، ثم قيل ذلك فى الكلام

---

(١) الانصاري . هو قيس بن الخطيم . والمذاهب . جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في اثر بعض (٢) قول الاخر . هو الراعى (٣) شذان بفتح الشين . ويروى ضمها (٤) وأباها الاصمعي . يريد أنه أنكر . وأشذذته أنا

والأصواتَ على سَمْتِهِ وطريقتِهِ في غيرهما ، فجعل أهلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مُطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليهِ بَقِيّة بابه وانفَرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا ، حَمْلاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما

ثم اعلم من بعد هذا ، أن الكلام في الاطّراد والشّذوذ على أربعة أضْرُبٍ : مُطّردٍ في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغايةُ المطلوبة ، والمثَابَةُ المنُوبَة ، وذلك نحو قام زيد ، وضربت عمرا ، ومرَرْتُ بسعيد ، ومُطّردٍ في القياس، شاذّ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من يَذَرُ ويَدَعُ ، وكذلك قولهم « مَكانٌ مُبْقِلٌ » هذا هو القياس ، والأكثر في السّماع بَاقِلٌ ، والأوّل مسموعٌ أيضاً ، قال أبو دُؤَادٍ لابْنه دُؤَادٍ « يا بُنَيَّ ما أَعَاشَكَ بَعْدِي » فقال دُؤَادٌ

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ آ كُلُ مِنْ حَوْذانِه[1] وأَنْسلُ

وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب (حيلَةَ وَمحَالَةَ) « مكانٌ مُبْقِلٌ » ومِمّاً يَقْوى في القياس ، ويَضْعُفُ في الاستعمال ، مفعول عَسَى اسْماً صريحاً ، نحو قولك عسى زيد قائماً أوْ قياماً ، هذا

(١) حوذانه . اسم نبت . وأنسل . يروى بفتح الهمزة . ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر . ويروى بضمها ومعناه تنسل إبلي وغنمي

هو القياس ، غير أن السّماع وَرَدَ بحَظْره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم ، و (عَسَى اللّٰهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) وقد جاء عنهم شيءٌ من الأول ، أنشدنا أبو على

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحاً دَائِماً لاَ تَعْذُلَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِماً

ومنهُ المثل السائرُ ، « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً » .

والثالث المُطَّرد فى الاستعمال ، الشّاذُّ فى القياس ، نحو قولهم أَخْوَصَ الرِّمْثُ ، واستَصْوَبْتُ الأمرَ ، أخبرنا أبو بكر محمّدُ بنُ الحسن عن أحمدَ بن يحيى قال : يقال استصوبت الشَّئَ ، ولا يقال استصَبْتُ الشَّئَ ، ومنهُ اسْتَحْوَذَ وأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ ، واسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ ، وقول زُهير

(هُنَالِكَ إِنْ يُسْتَخْوَلوا المالَ يُخْوِلوا)

ومنهُ اسْتَغْيَلَ الجَمَلُ ، قال أبو النَّجْمِ

(يُدِيرُ عَيْنَيْ مُصْعَبٍ مُسْتَغْيِلِ)

والرابع الشّاذّ فى القيـاس والاستعمال جميعاً ، وهو كتتميم مفعول ، فيما عينه واو ، نحو ثَوْبٌ مَصْوُونٌ ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، وحكى البَغْدَادِيّون فَرَسٌ مَقْوُودٌ ، ورجلٌ معوُودٌ من مرضِهِ ، وكُلُّ ذلك شاذّ فى القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القيـاس

عليهِ ، ولا رَدُّ غيره إليهِ

واعلم أن الشيء إذا اطَّرد فى الاستعمال وشَذَّ عن القياس ، فلا بُدَّ من اتّباع السَّمع الوارد بهِ فيه نفسه . لكنَّه لا يُتَّخذ أصلاً يُقاس عليه غيرهُ . ألا ترى أنك إذا سمعتَ استحوذ واستصوب أدَّيتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمعُ فيهما إلى غيرهما ، ألا تراك لا تقول فى استَقَامَ استَقْوَمَ ، ولا فى استَسَاغَ استَسْوَغَ ، ولا فى استَبَاعَ استَبْيَعَ ، ولا فى أعاد أعْوَدَ ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك ، قياساً على قولهم أخوص الرِّمث ، فإن كان الشيء شاذًّا فى السماع مُطَّرداً فى القياس ، تحاميتَ ما تَحَامَت العربُ من ذلك ، وجَرَيتَ فى نظيره على الواجب فى أمثاله ، من ذلك امتناعك من وَذَرَ ، ووَدَعَ ، لأنهم لم يقولوها ، ولا غَرْوَ أن تستعمل نظيرهما ، نحو وَزَنَ ووَعَدَ ، لو لم تسمعها ، فأمّا قول أبى الأسود

لَيتَ شِعْرِى عَنْ خَلِيلِى مَا الَّذِى
غَالَهُ فى الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه

فشاذٌّ ، وكذلك قراءةُ بعضهم (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَا) فأما قولهم وَدَعَ الشيءُ يَدِعُ إذا سكن فاتَّدع ، فمَتْبُوعٌ مُتَّبَع ، وعليه أُنشِدَ بيت الفَرَزْدَق

وَعَضُّ زَمَانٍ يابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدِعْ
مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتٌ أوْ مجلَفُ

فمعنى لم يدع بكسر الدال أى لم يتّدع ولم يَثْبُت ، والجملة بعد زمانٍ فى موضع جرٍّ لكونها صفةً له ، والعائدُ منها إليه محذوفٌ للعلم بموضعه . وتقديره لم يدع فيه . أو لأجله من المال إلا مُسحتٌ أوْ مُجَلفٌ ، فيرتفعُ مسحت بفعله ومجلَّف عطفٌ عليه ، وهذا أمرٌ ظاهرٌ ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما فى الرّواية الأُخرى ، ويحكى عن مُعَاوِيَةَ أنَّه قال خَيْرُ المَجَالِسِ مَا سَافَرَ فيه البَصَرُ ، واتَّدَعَ فيه البَدَن ، ومن ذلك استعمالك « أنْ » بعدَ كاد نحو كاد زيد أنْ يقوم ، هو قليل شاذّ فى الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأْبياًّ فى القياس ، ومن ذلك قول العرب أقَائم أخوَاكَ أم قاعدان ؟ هذا كلامها . قال أبو عثمانَ والقياس يوجب أن تقول أقائم أخوَاكَ أم قاعدهما ؟ إلاَّ أنّ العرب لا تقوله إلاّ قاعدانِ فتصل الضَّميرَ ، والقيَاسُ يوجب فصلَه ليُعادِل الجملة الأولى

باب

فى تقاود السماع وتقارع الانتزاع

هـذا الموضعُ كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين ، سنفرد لهُ باباً غير أن نُقَدِّم ههنا ما كان لائقاً بهِ ومقدَّمة للقول من بعده ، وذلك على أضْرُبٍ ، فمنهـا أن يكثر الشيء فيُسئل عن علَّتهِ ، كرفْع الفاعل، ونصب المفعول، فيذهب قومٌ إلى شيء ، ويذهب آخرون إلى غيره ، فقد وجب ، إذاً ، تأمّلُ القولين واعتماد أقواهُما ، ورفضُ صاحبهِ ، فإن تساويا فى القوّة لم يُنكر اعتقادهمـا جميعاً ، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين ، وسنُفْرِد لذلك باباً ، وعلى هذا مُعظمُ قوانين العربيَّة وأمره واضح ، فلا حاجة بنا الى الإطالة فيهِ . ومنها أن يُسمع الشيء فيُستدلّ به من وجه على تصحيح شيء أو فساد غيره ، ويُستدلّ به من وجه آخرَ على شيء غير الأوّل، وذلك كقولك ضربتُك وأكرمتُه ونحو ذلك ممّا يتصل فيهِ الضمير المنصوب بالضمير قبْله المرفوع ، فهذا موْضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله ، ووجهُ الدِّلالة منـهُ على ذلك ، أنهم قد أجمعوا على أن الكاف فى نحو ضربتُك من الضمير المتَّصل ، كما أن الكاف فى نحو

ضربكَ زيدٌ كذلك ، ونحن نرى الكاف فى ضربتُك لم تُباشِر نفسَ الفعل ، كما باشرته فى نحو ضربكَ زيد ، وإنما باشرَت الفاعل الذى هو التاء ، فلولا أن الفاعل قد مُزِجَ بالفعل ، وصِيغَ معهُ ، حتى صار جزءًا من جملتهِ ، لما كانت الكاف من الضمير المتَّصل ، ولاعتُدَّت لذلك منفصلةً لامتصلة ، لكنهم أجرَوا التاء التى هى ضمير الفاعل فى نحو ضربتُك ، وإن لم تكن من نفس حروف الفعل مُجْرَى نون التوكيد التى يُبنى الفعل عليها ويضم إليها فى نحو لأضربَنَّك ، فكما أن الكاف فى نحو هذا مُعْتَدَّة من الضمير المتصل وإن لم تَلِ نفسَ الفعل كذلك الكاف فى نحو ضربتُك ضميرٌ وإن لم تَلِ نفسَ الفعل ، فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدّة اتصال الفعل بفاعله وتصحيح القول بذلك

وأمّا وجه إفساده شيئاً آخرَ ، فمن قِبَلِ أنّ فيهِ ردّاً على من قال إنَّ المفعول إنما نصبهُ الفاعلُ وحده ، لا الفعلُ وحده ، ولا الفعل والفاعل جميعاً

وطريق الاستدلال بذلك ، أنّا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم الضميرَ المتصلَ أنه متصل بالعامل فيهِ لا محَالة ، ألا تراهم يقولون إن الهاء فى نحو مررت بهِ ، ونزلت عليهِ ، ضمير متصل ،

أى متصل بما عَمِل فيهِ وهو الجارّ ، وليس لك أن تقول إنه متصل بالفعل لأن الباء كأنها جزء من الفعل ؛ من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه ؛ وهى همزة أفعَلَ وذلك نحو أنزلتُه ونَزَلتُ به ، وأدخلتُه ودخلتُ به ، وأخرجتُه وخرجتُ به ، لأمرين : أحدهما أنك إن اعتَدَدْت الباء لمَّا ذُكِرت كأنها بعض الفعل ، فإن هنا دليلاً آخر يدل على أنها كبعض الاسم ، ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرَّته بأنهما جميعاً فى موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لَتُجيز العَطْفَ عليهما جميعاً بالنَّصب ، نحو قولك مررت بك وزيداً ، ونزلتُ عليه وجعفراً ، فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضده ، وتعارضا هذا التَّعارض ، ترافعا أحكامهما ، وثبت أن الكاف فى نحو مررت بك متصلةٌ بنفس الباء ، لأنها هى العاملة فيها ، وكذلك الهاء فى نحو إنه أخوك ، وكأنَّه صاحبك : وكأنه جعفر ، هى ضمير متصل أى متصل بالعامل فيه ، وهذا واضح ، والآخر إطباقُ النحويين على أن يقولوا فى نحو هذا إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ، وهذا تصريح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه ، فلو كانت التاء فى ضربتُك هى العاملة فى الكاف ، لَفَسدَ ذلك ، من قِبَل أنَّ أصل عمل النصب إنما هو للفعل ،

وغيرُه من النواصب مُشَبَّهٌ فى ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موغِلاً فى التَّنكير ، والاسم المضمر مُتَنَاهٍ فى التعريف ، بل إذا لم يعمل الضمير فى الظرف ولا فى الحال ، وهما مِمّاً تَعمل فيه المعَانِى ، كان الضمير من نصْب المفعول به أ بعدَ ، وفى التقصير عن الوصول اليه أ قعَد ، وأيضاً فإنك قد تقول زيد ضرب عمْراً ، والفاعل مضمرٌ فى نفسك ، لا موجودٌ فى لفظك، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظاً به ، كان ألاَّ يَعْمَلَ غيرَ ملفوظ به أحْرى وأجْدَر ، وأما الاستدلال بنحو ضربتُك على شيء غيرِ الموضعين المتقدمين ، فأن يقول قائل ، إن الكاف فى نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعاً ، ويقولَ إنه متصل بهما كاتّصاله بالعامل فيه ، فى نحو إنك قائم ونظيرِه ، وهذا أيضاً وان كان قد ذهب اليهِ هشَامٌ فإنه عندنا فاسدٌ من أوجهٍ ، أحدها أنه قد صحَّ ووضح ، أن الفعل والفاعل قد تَنزَّلا باثنى عشر دليلاً منزلةَ الجزء الواحد ، فالعمل ، إذاً ، إنَّما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءًا منهُ ، كما صارت النون فى نحو لتَضْربنَّ زيداً كالجزء منهُ ، حتى خُلِطَ بها وبُنِىَ معها

ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو مَعْنىً ، والمعانى لا تَعْملُ فى

المفعول بهِ ، إنما تعمل فى الظُّروف ، ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضَيْغَم الأَسَدِىّ

(إذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِى فى ابْنِ عَمّى وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ)

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ، ألا ترى أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفنى » ضمير الشأن والحديث ، وأنه مرفوع لا محالة ، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعلٍ مُضْمَرٍ فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر لان ذلك المضمرَ لا دليل عليهِ ، ولا تفسير له ، وما كانت هذه سبيله لم يَجُزْ إضماره

فإن قلت فلم لا يكون قوله « لم يخفنى فى ابن عمى الرجل الظلوم » تفسيراً للفعل الرافع لِهُوَ ، كقولك إذا زيد لم يلْقَنى غلامهُ فعلتُ كذا ، فترفع زيداً بفعل مضمر يكون ما بعدَه تفسيراً له

قيل هذا فاسد من موضعين ، أحدهما أنَّا لم نَرَ هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيهِ فِعْلٌ محتاج الى تفسير ، فإذا أدَّى هذا القول الى ما لا نظير له ، وجب رفضهُ واطّراحُ الذّهابِ إليهِ . والآخر أنَّ قولك «لم يخفنى الرَّجل الظلوم» إنما هو تفسير لِهُوَ ، من حيث كان ضمير الشَّأْنِ والقصةِ ، لا بُدّ له أن تفسره

الجملة ؛ نحو قَوْلِ الله عز وجل ، (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) فقولنا (أَللهُ أَحَدٌ) تفسيرٌ لِهُوَ وكذلك قوله تعالى (فَإِنَّهَا ، لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ) فقولك (لا تَعْمَى الأبصار) تفسيرٌ لِهَا ، من قولك فإنها ، من حيث كانت ضميرَ القصة ، فكذلك قوله « لم يخفنى الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسيرٌ لِهُوَ ، فإذا ثبت أن هذه الجملة ، إنما هى تفسيرٌ لنفس الاسم المضمر ، بقى ذلك الفعل المضمر لا دليل عليهِ ، وإذا لم يقم عليهِ دليل بطل إضماره ، لما فى ذلك من تكليف علم الغيب ، وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمتُك) ونحوه من قِبَلِ أن زيداً قامَ ، غير محتاج الى تفسير ، فإذا لم يكن محتاجاً إليهِ صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرافع له ، لا له نفسهِ ؛ فإذا ثبت بما أوردناه ما أردناه ، علمت وتَحَقَّقْتَ أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفنى الرجل الظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر ، وفى هـذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته رفعَ زيدٍ بعد إذا الزمانية ، بالابتداء فى نحو قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) ومعنى ما يشهدُ لقوله هذا شيء غيرُ هـذا ، غيرَ أنه ليس ذلك غرضُنا هنا ، إنما الغرض إعلامُنا أنَّ فى البيت دِلالة على صحَّـة مذهب أبى الحسن هذا ، فهذا وجهٌ صحيح يمكن أن يُسْتَنْبَطَ

من بيت ضَيْغَم الذى أنشدناه ، وفيهِ دليل آخر على جواز خلوّ الجملة الجارية خبراً عن المبتدإِ من ضمير يعود إِليهِ منها : ألا ترى أن قوله « لم يخفنى الرجل الظلوم » ليس فيـهِ عائد على هُوَ ، وكيف يكون الأمر إلاَّ هكذا . ألا تعلم أن هـذا المضمر على شريطة التفسير لا يوصف ولا يُؤكد ولا يُعْطَفُ عليهِ ولا يُبدل منهُ ولا يعود عائِدُ ذكرٍ عليهِ ، وذلك لضعفهِ من حيث كان مُفْتَقِراً إِلى تفسيره ، وعلى هذا ونحوه عامَّةُ ما يرد عليك من هذا الضَّرب ألا ترى أن قول الله عزّ وجلّ (أَللهُ أَحَدٌ) لا ضمير فيهِ يعود على هُوَ من قبله

واعلم أنَّ اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أنْ يُستدلَّ به على أمرٍ مَّا ، وأنْ يستدلَّ به على ضـده ألبتة ، وذلك نحو مررت بزيد ، ورَغِبْت فى عمرو ، وعجبت من محمد ، وغـير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر

فأحد ما يدُل عليه هذا الضرب من القول أَنَّ الجارّ مُعْتَـدٌّ من جملة الفعل الواصل به ، ألا ترى أن الباء فى نحو مررت بزيد معاقِبَـةٌ لهمزة النقل فى نحو أمررت زيداً ، وكذلك قولك أخرَجْتُه وخرجت به ، وأنزلته ونزلت به ، فكما أن همزة أفعل مصُوغَـةٌ فيه ، كائنة من جملته ، فـكذلك ما عاقبها من

حروف الجر ينبغي أَن يُعتَدَّ أيضاً من جملة الفعل ، لمعاقبته ما هو من جملته ، فهذا وَجْه

والآخر أن يدلّ ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جَرَّه . ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيُعطف عليه فيُنصب لذلك ، فتقول مررت بزيد وعمراً ، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجار والمجرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد ، أفلا تراك كيف تقدّر اللفظ الواحد تقديرين مُختلفين ، وكُلٌّ واحد منهما مقبول في القياس ، مُتَلَقًّى بالبِشر والإيناس ومن ذلك قول الآخر

(زَمَانٌ عَلَيَّ غُرَابٌ غُدَافٌ   فَطَيَّرَهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا)

فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهبٌ فيه الى سقوط حُكم ما تعلق به الظَّرف من الفعل ، ويمكن أيضاً أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه ، وذلك أن الظرف الذي هو عَلَيَّ متعلق بمحذوف وتقديره غداة ثبت عليَّ أو استقرَّ عليَّ غراب ، ثم حُذف الفعل وأقيم الظَّرف مقامه ، وقوله فطيَّره كما ترى معطوف ، فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول إن طيَّره معطوفٌ على ثبت أو استقر ، وجواز العطف عليه أدلّ دليل على اعتداده وبقاء حكمه ، وأن العقد عليه والمعاملة في هذا ونحوه إنَّما هي

معـه ، ألا ترى أن العطف نظير التثنية . ومحال أن يُثَنَّى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلاّ وحالهما في الثبات والاعتـداد واحدة فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف وأنه ليس أصلاً متروكاً ، ولا شرعاً منسوخاً . وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت فلأنه قد عطف قوله « فطيره » على قوله « عليّ » واذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف في قيامهِ مقام الفعل المتعلق هو بهِ ، وإسقاطه حكمه وتَوَلّيه من العمل ما كان الفعل يتولاّه ، وتناوُله بهِ ما كان هو مُتَنَاوِلاً له ، فهذان وجهان من الاستدلال بالشيء الواحد على الحكمين الضّدين وإن كان وجه الدلالة بهِ على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجرى مجراه هو الصواب عندنا وعليه اعتمادنا وعَقْدنا ، وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيهِ ، وإنما الغرض منهُ أن ترى وجهَ ابتداء تفرّع القول وكيف يأخذ بصاحبهِ ومن أين يقتادُ النّاظر فيـهِ إلى أنحائهِ ومصارفهِ ، ونظير هـذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عزّ اسمه (يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلاَ نَاصِرٍ) أفلا تراه كيف عطف الظرف الذى هو « له من قوة » على قوله « تبلى » وهو فِعلٌ ، فالآية نظيرة البيت في

العطف وإن اختلفا فى تقدم الظرف تارة وتأخره أُخرى ، وهذا أمر فيـهِ انتشار وامتداد ، وإنما أفرضُ منهُ ومماً يجرى مجراه ما يستدل بهِ ويُجعل عيَاراً على غيره ، والأمر أوسعُ شُقَّةً وأظهرُ كُلْفةً ومشقة ، ولكن إن طَبِنْتَ له ، ورَفَقْتَ بِهِ ، أَوْلاكَ جانِبَـه ، وأمْطَاكَ كاَهِلَهُ وغارِبَهُ ، وإن خَبَطْتَهُ وتَوَرَّطْتَهُ كَدَّكَ مَهَلُهُ ، وأَوْعَرَتْ بك سُبُلُهُ ، فرِفْقاً وتأمُّلاً

باب

فى مقاييس العربيَّة

وهى ضربان : أحدهما معنوىّ والآخر لفظِىّ ، وهذان الضربان وإن عمَّا وفَشَوَا فى هذه اللغة ، فإن أقواهُما وأوسعهُما هو القياس المعنوىّ ، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعةٌ ، واحد منها لفظىّ وهو شبه الفعل لفظاً ، نحو أحمَدَ ويَرْمَعٍ وتَنَضُبٍ وإثْمِدٍ وأُبْلُمٍ وبَقَّمٍ وإستبرقٍ ، والثمانية الباقية كلها معنوية ، كالتعريف ، والوصف ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك ، فهـذا دليل ، ومثله اعتبارُك باب الفاعل والمفعول بهِ ، بأن تقول رفعت هذا لأنهُ فاعل ، ونصبتُ هذا لأنهُ مفعول ، فهذا

اعتبار معنوىّ لا لفظىّ ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة إلى أنها معنوية . ألا تراك اذا قلت ضرب سعيد جعفراً ، فإنّ ضرب لم تعمل فى الحقيقة شيئاً ، وهل تُحَصِّلُ من قولك ضَرَبَ إلاّ على اللفظ بالضّاد والرّاء والباء على صورة فَعَلَ ، فهـذا هو الصّوت ، والصوت مماً لا يجوز أن يكون منسوباً إليـه الفعل ، وإنما قال النحويون عامل لفظىّ وعامل معنوىّ ، لِيُرُوكَ أنّ بعض العمل يأتى مُسَبَّباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليتَ عمراً قائم ، وبعضه يأتى عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدإ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشىء غيره ، وإنما قالوا لفظىٌّ ومعنوىٌّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمُضَامَّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ وهذا واضح

واعلم أنّ القياس اللفظىّ اذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه ، ألا ترى أنك اذا سئلت عن « إنْ » من قوله

(وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ
عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ)

فانك قائل دخلت على « ما » وإنْ كانت « ما » ههنا مصدرية لشبهها لفظاً بما النّافية التى تؤكد بإنْ من قوله

(ما إنْ يَكَادُ يُخَلِّيهِم لِوِجْهَتِهِمْ   تخالُجُ الأمْرِ إنَّ الأمْرَ مُشْتَرَكُ)

وشبَهُ اللفظ بينهما يُصيِّر « ما » المصدرية إلى أنها كأنها ما التى معناها النَّفى ، أفلا ترى أَنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنهما كأنها بمعنى الاخرى لم يجُزْ لك إلحاقُ « إنْ » بها ، فالمعنى « إذاً » أشيَعُ وأسيَرُ حُكماً من اللفظ ، لأنك فى اللفظىّ متصوّر لحال المعنوى ، ولست فى المعنوى بمحتاج الى تصوّر حكم اللفظى ، فاعرف ذلك

واعلم أن العرب تؤثر من التّجانس والتّشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأمّلته عرفت منهُ قوة عنايتها بهذا الشأن وأنّه منها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف فى التثنية والجمع الذى على حدّه ، فأعطَوْا الرفع فى التثنية الألفَ ، والرفع فى الجمع الواو ، والجرَّ فيهما الياء ، وبقِى النصب لا حرف له فَيُمازُ بهِ ، جذبوه الى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هنالك ، فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لمَّا صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر ، فقالوا ضربتُ الهنداتِ كما قالوا مررتُ بالهنداتِ ،

ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا رأيتُ الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التى عارضت فى المذكر عنهُ، فدلَّ دخولهم تحت هذا مع أن الحال لا تضطر إليه على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عَرِىَ من ضرورة الأصل، وهذا جَلِىٌّ كما ترى

ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض، فى نحو حذفهم الهمزة فى نُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ، لحذفهم إياها فى أُكْرِمُ، لِمَا كان يكون هناك من الاستثقال لاجتماع الهمزتين فى نحو أُأَكْرِمُ، وإن عَرِيت بقية حروف المضارعة لو لم تحذف من اجتماع همزتين، وحذفهم أيضاً الفاء من نحو وعد، وورد، فى يَعِدُ، ويرِدُ، لِمَا كان يلزم لو لم تحذف من وقوع الواو بين ياء وكسرة، ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة، نحو، أَعد، وتعد، ونعد، لا للاستثقال بل لتتساوى أحوال حروف المضارعة فى حذف الفاء معها، فإذا جاز أن يُحمل حروف المضارعة بعضها على بعض، ومراتبها متساوية، وليس بعضها أصلاً لبعض، كان حمل المؤنث على المذكر لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث، أولى وأجدر

ومن ذلك مراعاتهم فى الجمع حال الواحد، لأنه أسبق من

الجمع ، ألا تراهم لما أُعِلَّت الواو فى الواحد ، أعلوها أيضاً فى الجمع ، فى نحو قيمةٍ وقِيَمٍ ، وديمةٍ ودِيَمٍ ، ولما صحّت فى الواحد صححوها فى الجمع فقالوا : زوجٌ وزِوَجَةٌ ، وثَوْرٌ وَثِوَرَةٌ ، فأما ثِيَرَة ففى إعلال واوه ثلاثة أقوال : أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور، وهو القطعة من الأقِط، لأنهم لا يقولون فيه إلاَّ ثِوَرَةٌ بالتصحيح لا غير

وأما أبو بكر فذهب فى إعلال ثيرة إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة فتركوا الإعلال فى العين أمارة لما نَوَوْه من الألف ، كما جعلوا تصحيح نحو ، اجتَوَروا ، واعتَوَنوا ، دليلاً على أنه فى معنى ما لا بدّ من صحته وهو تجاوروا وتعاونوا ، وقد قالوا أيضاً ثيرة قال (صَدْرَ النَّهَارِ يُرَاعِى ثِيرَةً رُتَّعَاً) وهذا لا نظير له فى وجوبه لسكون عينه

نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض ، أنْ حملوا الأصل على الفرع ، ألا تراهم يُعِلُّون المصدر لإعلال فعله ، ويصحِّحُونه لصحته ، وذلك نحو قولك قمتُ قياماً ، وقاومتُ قِوَاماً ، فإذا حملوا الاصل الذى هو المصدر على الفرع الذى هو الفعل ، فهل بقى فى وضوح الدّلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة .

بعضها ببعض، شُبْهَةٌ . وعلى ذلك أيضاً عوَّضوا فى المصدر ما حذفوه فى الفعل ، فقالوا أَكرمَ يكرمُ فلماَّ حذفوا الهمزة فى المضارع أثبتوها فى المصدر فقالوا الإِكرام. فدلَّ هذا على أن هذه المُثُلَ كلَّها جارية مجرى المثال الواحد ، ألا تراهم لما حذفوا ياء فَرَازِين، عوَّضوا منها الهاء فى نفس المثال فقالوا فرازنَه ، وكذلك لماَّ حذفوا فاء عِدَة، عوَّضوا منها نفسها التَّاء ، وكذلك أَيْنُقٌ فى أحد قولى سيبويه فيها ، لماَّ حذفوا عينها عوَّضوا منها الياء فى نفس المثال ، فدلَّ هذا وغيرُه مما يطول تَعْدَادُه ، على أَن المثال والمصدر واسمَ الفاعل كلٌّ واحد منها يجرى عندهم وفى محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة، حتى إنه إذا لزم فى بعضها شىء لِعلَّةٍ مَّا ، أوجبوه فى الآخر وإنْ عَرِى فى الظاهر من تلك العلة ، فأما فى الحقيقة فكأنها فيه نفسه ، ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الاشياء على اختلاف أحوالها تجرى عندهم مجرى المثال الواحد ، فإذا وجب فى شىء منها حُكْمٌ فإنه كذلك كأنه أمر لا يخصهُ من بقية الباب ، بل هو جارٍ فى الجميع مجْرًا واحداً لما قدَّمنا ذكره من الحال آنفاً

واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أنَّ ماقيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ، نحو قولك فى قوله ،

كيف تبنى من ضَرَبَ مثلَ جعفرٍ ، ضَرْبَبٍ : هـذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله ضيرب ، أو ضورب ، أو ضروب ، أو نحو ذلك ، لم يُعتَقَدْ من كلام العرب لأنَّه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً ، وسنفرد لهذا الفصل باباً فإن فيه نظراً صالحاً

باب

فى جواز القياس على ما يَقِلُّ ورفضُهُ فيما هو أكثر منهُ

هذا باب ظاهره إلى أن تُعرَفَ صورتُه ظاهرُ التَّناقض إلاَّ أنَّه مع تأمله صحيح ، وذلك أن يَقِلَّ الشيء وهو قياس ، ويكون غيرُه أكثر منهُ ، إلاَّ أنَّه ليس بقياس ، الأول قولهم فى النسب إلى شَنُوءَةٍ شَنَئِىٌّ ، فلك من بعد أن تقول فى الإضافة إلى قَتُوبَةٍ قَتَبِىٌّ وإلى رَكوبَةٍ رَكَبِىٌّ وإلى حَلُوبَة حَلَبِىٌّ قياساً على شنأىّ ، وذلك أنهم أجرَوْا فَعُولة مجرى فعيلة ، لمشابهتها إياها من عدة أوجه ، أحدها أنَّ كلَّ واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثى ، ثم إن ثالث كلّ واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رِدْفين وامتناع ذلك فى الألف ،

وإلى جواز حركة كلّ واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك فى الالف ، إلى غير ذلك

ومنها أن فى كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث ، ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد ؛ نحو أثيم وأثوم ، ورحيم ، ورحوم ، ومَشِيّ ، ومَشُوّ ، ونَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ ، فلماً استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار ، جرت واو شَنُوءَة مجرى ياء حنيفة ، فكما قالوا حنفىّ قياساً قالوا شنأىّ أيضاً قياساً ، قال أبو الحسن فإن قلت إنما جاء هذا فى حرف واحد يعنى شنوءة ، قال فإنهُ جميع ماجاء، وما ألطفَ هذا القول من أبى الحسن ، وتفسيرُه أن الذى جاء فى فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابلُه ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضاً صحيحاً فى القياس مقبولاً ، فلا غرْو ولا مَلامَ ، وأماً ما هو أكثر من باب شَنَأىّ ، فلا يجوز القياس عليه ، لأنهُ لم يكن هو على قياس ، فقولهم فى ثَقيف ثَقفِىّ ، وفى قريش قُرَشىّ ، وفى سُلَيم سُلَمِىّ ، فهذا وإن كان أكثر من شنأى فإنه عند سيبويه ضعيف فى القياس ، فلا يُجيز على هذا فى سعيد سَعَدِىّ ، ولا فى كريم كَرَمِىّ ، فقد يرد فى اليد من هذا الموضع قانونٌ يُحْمَلُ عليه ، ويُرَدُّ غيرُه إليه ، وإنما

أذكر من هذا ونحوه رسوماً لتُقتدَى ، وأفرض منهُ آثاراً لتُقتفى ، ولو أُلزمت الاستكثار منهُ لطال الكتاب بهِ ، وأملَّ قارئه

واعلم أن من قال فى حَلُوبَة حلبيّ قياساً ، على قولك فى حنيفةَ حنفيّ ، فإنه لا يُجيز فى النسب الى جَزُورةٍ جزَرِيٌّ ، ولا فى صَرُورةٍ صَرَرِيٌّ ، ولا فى قَؤُولَةٍ قوَلِيٌّ ، وذلك أن فعولة فى هذا محمولة الحكم على فعيلةَ ، وأنت لا تقول فى الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مُضعَّفة أو معتلة العين إلاَّ بالتصحيح ، نحو قولهم فى شديد شَدِيدِيّ ، وفى طويلة طويليّ ، استثقالاً لقولك شَدَدِيّ وطَوَلِيّ ، فاذا كانت فعولةُ محمولةً على فعيلةَ وفعيلةُ لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلاَّ بالإتمام ، فما كان محمولاً عليها أولى بان يُصَحّ ولا يُعَلّ ، ومن قال فى شَنُوءَةٍ شَنَئِيٌّ فأَعَلَّ ، فإنه لا يقول فى نحو جَرَادَةَ وسَعَادَةَ إلاَّ بالأتمام جراديّ وسعاديّ ، وذلك لبُعد الألف عن الياء لما فيها من الخفة ، ولو جاز أن يقول فى نحو جرادة جَرَدِيّ ، لم يجز ذلك فى نحو حمامة وعجاجة حمميّ ولا عججيّ استكراهاً للتضعيف ، إلاَّ أن يأْنَسَ بإظهار تضعيف فَعَلٍ ولا فى نحو سَيَابَةٍ وحَوَالةٍ ، سَيَبِيٌّ ولا حَوَلِيّ استكراهاً لحركة المعتل فى هذا الموضع ، وعلَّةُ ذلك ثابتة فى التصريف فغَنِينا عن ذكرها الآن

باب

فى تعارض السماع والقياس

إذا تعارضا ، نَطقتَ بالمسموع على ما جاءَ عليه ، ولم تقسْهُ فى غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) فهذا ليس بقياس ، لـكنَّه لا بُدَّ من قبوله ، لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتَحْتَذِى فى جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك من بعدُ لا تقيس عليه غيرَه ، ألا تراك لا تقول فى استقام استَقْوَمَ ، ولا فى استباع استَبْيَعَ ، فأماَّ قولهم « استنوق الجمل » و « استَتْيَسَتَ الشأة » و « استفيل الجمل » فكأنَّه أسهل من استحوذ ، وذلك أنَّ استحوذ قد تقدَّمهُ الثلاثىّ مُعْتلاً ، نحو قوله[1]

(يَحُوذُهُنَّ وَلَهُ حُوذِىُّ كَمَا يَحُوذُ الفِئَةَ الْـكَمِىُّ)

يُروى بالذّال والزَّاى ، يحوذهن ، ويَحُوزهن . فلماَّ كان استحوذ خارجاً عن معتلٍّ أعنى حاذ يحوذ . وجب إعلاله إلحاقاً فى الإعلال بهِ ، وكذلك باب أقام ، وأطال ، واستعاذ ، واستزاد ، مما يسكن ما قبل عينه فى الأصل : ألا ترى أن أصل أقام أقوم ، وأصل استعاذ استعْوذ ، فلو أُخلِينا وهذا اللَّفظَ لاُقتضت الصورة

---

(١) قوله . هو العجاج . يصف ثوراً وكلاباً

تصحيح العين لسكون ما قبلها ، غير أنه لما كان منقولاً ومُخْرَجاً من معتلّ هو قام ، وعاذ . أُجْرِىَ أيضاً فى الإعلال عليه ، وليس كذلك « استنوق الجمل » و « استتيست الشاة » لأن هذا ليس منهُ فعلٌ معتلٌّ : ألا تراك لا تقول ناقَ ولا تاسَ ، إنما النَّاقة والتَّيْس اسمان لجوهر لم يصُرَّف منهما فعل معتل ، فكان خروجهما على الصحة أمثلَ منهُ فى باب استقام واستعاذ ، وكذلك استفيل . ومع هذا أيضاً فإن استنوق ، واستتيس ، شاذٌّ ألا تراك لو تكلفت أن تأتى باستفعل من الطَّودِ ، لما قلت استطود ، ولا من الحوت استحْوَتَ ، ومن الخوط استَخْوَطَ ، ولكان القياس أن تقول : استطاد ، واستحات ، واستخاط ، والعلّةُ فى وجوب إعلاله وإعلال استنوق ، واستفيل ، واستتيست ، أنّا قد أَحطنا علماً ، بأن الفعل إنما يُشتقُّ من الحدث لا من الجوهر ، ألا ترى إلى قوله (وَأَمَّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأَسماء) فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقاً من المصدر ، وكان قياسُ مصدره أن يكون مُعتلاًّ ، فيُقال استناقة ، كاستعانة ، واستشارة ، وذلك أنه وإن لم يكن تحتهُ ثلاثىٌّ معتلٌّ كقام وباع فيلزم إجراؤه فى الإعلال عليهِ ، فإنَّ باب الفعل إذا كانت عينُه أحدَ الحرفين أن يجىء معتلاً ، الاَّ ما يستثنى من ذلك نحو

طاول، وبايع ، وحوِل ، وعَوِرَ ، واجتَوَرُوا ، واعتونوا : لتلك العلل المذكورة هناك ، وليس باب أفعل ولا استفعل منهُ : فلماً كان الباب فى الفعــل ما ذكرناه من وجوب إعلاله : وجب أيضاً أن يجىء استنوق ونحوُه بالإعلال لاطّراد ذلك فى الفعل ، كما أنَّ الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب . إلاَّ أنَّ عينهُ حرف علة لم يأتِ عنهم الاَّ مهموزاً ، وإنْ لم يجرِ على فعــل ، ألا تراهم همزوا الحائش . وهو اسم لا صفة ،ولا هوجار على فعل ، فأعلوا عينهُ ، وهى فى الأَصــل واو من الحَوْش ، فإن قلت فلعلّه جار على حاش، جريان قائم على قام ، قيل لم نرهم أجرَوْهُ صفة ، ولا أعملوه عمل الفعل ، وانما الحائش البستان بمنزلة الصَّوْر وبمنزلة الحديقة

فإن قلت فإنَّ فيه معنى الفعل لأَنَّه يحوش ما فيه من النَّخل وغيره ، وهذا يؤكّد كونَه فى الأصل صفة ، وإن كان قد استعمل استعمال الأَسماء كصاحب ووالد : قيل ما فيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفةً ، ألا ترى الى قولهم الـكاهل والغارب ، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنّهما اسمان ، ولا يُستَنْـكَرُ أن يكون فى الأسماء غيرِ الجارية على الأفعال معانى الأفعال ، من ذلك قولهم مِفتاح ، ومِنسج ، ومُسْعُط ، ومِنديل ، .

ودار ، ونحو ذلك تجد فى كلّ واحد منها معنى الفعل ، وان لم تكن جارية عليه ، فمفتاح من الفتح ، ومنسج من النسج ، ومسعط من الإسعاط ، ومنديل من النّدْل ، وهو التناوُل ، قال الشاعر

(على حينَ ألهى النَّاسَ جُلُّ أُمورهم
فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ)

وكذلك دارٌ من دارَ يدُور لكثرة حركة الناس فيها ، وكذلك كثير من هذه المشتقَّات تجد فيها معانى الأفعال وإن لم تكن جاريةً عليها ، فكذلك الحائش جاء مهموزاً وإن لم يكن اسمَ فاعل لا لشىءٍ غيرِ مجيئه على ما يلزم اعتلالُ عينه ، نحو قائمٍ ، وبائعٍ ، وصائمٍ ، فاعرف ذلك . وهو رأى أبى علىّ رحمهُ الله وعنهُ أخذتُه لفظاً ومراجعة وبحثاً ، ومثلهُ سواءً الحائط هو اسم بمنزلة الرّكن والسَّقف ، وإن كان فيه معنى الحَوْطِ ، ومثله أيضاً العائر ، للرَّمد ، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج ، والباطل ، والباغز[1] ، وليس اسمَ فاعل ولا جارياً على معتلّ ، وهو كما تراه معتلٌّ

فإن قلت فما تقول فى استعان وقد أُعِلَّ ، وليس تحته ثلاثىٌّ معتلٌّ ؛ ألا تراك لا تقول عان يعون كقام يقوم ، قيل هو وإن لم يُنطق بثلاثيّه فإنه فى حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان

(١) الباغز . النشيط .

يُعين ، وقد شاع الإعلال فى هذا الأصل ألا تراهم قالوا المعونة فأعلّوها كالمثوبة ، والمعوضة، والإعانة ، والاستعانة . فأما المعاونة فكالمُعاودة ، صحّت لوقوع الألف قبلها ، فلما اطّرد الإعلال فى جميع ذلك ، دلّ أن ثلاثيّه وإن لم يكن مستعملاً فإنه فى حكم ذلك ، وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع أنْ لنصب الأفعال فى تلك الأجوبة ، وهى الأمر والنّهى وبقية ذلك، وإن لم تستعمل قطّ ، فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطردُ المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته فى النفس ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان ، ومعين ، ومستعين ، والإعانة والاستعانة لاعتقاد كون الثلاثىّ من ذلك فى حكم الملفوظ بهِ أحرى وأولى ، وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيّه بالعوْن ، وهو مصدرٌ، وإذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل ، لم يتخالج شكّ فى الفعل الذى هو الفرع

قال لى أبو علىّ بالشأم إذا صحّت الصّفة ، فالفعل فى الكفّ، واذا كان هذا حكم الصّفة كان فى المصدر أجدر ، لأن المصدر أشدّ مُلابسة للفعل من الصّفة ، ألا ترى أن فى الصّفة نحو قولك ، مررت بإبلٍ مائةٍ ، ومررت برجل أبى عشرة أبوه ، ومررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كلّه، ومررت بصحيفةٍ طينٍ خاتَمُها، ومررت بحيّةٍ ذِراعٍ طولُها ، وليس هذا مما يُشانُ بهِ المصدر ، إنما هو

ذلك الحدث الصافى ، كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب

فإن قلت ألا تعلم أن فى النّاقة معنى الفعل ، وذلك أنها فَعَلَةٌ من التّنوّق فى الشىء وتحسينه ، قال ذو الرّمة

(تَنَوَّقَتْ * به حَضْرَمِيّاتُ الأكُفِّ الحَوائكُ (١))

والتقاؤهما أنّ النّاقة عندهم ممّا يُتَحَسَّنُ به ويزدان بملكه وبالابل يتباهون ، وعليها يحملون ويتجمّلون ، ولذلك قالوا لمذكرها الجمل ، لأنه فَعَلٌ من الجمال . كما أن النّاقة فَعَلَة ، من التنوق ، وعلى هذا قالوا قد كثر عليه المَشَاء ، والفَشَاء ، والوَشَاء ، إذا تناسل عليه المال . فالوشاء : فَعَال من الوشى ، كأنّ المال عندهم زينة وجمال لهم ، كما يُلبَسُ من الوشى للتحسن به ، وعلى ذلك قالوا ما بالدار دَبِيجٌ ، فهو فعيل من لفظ الدّيباج ومعناه ، وذلك أن الناس هم الذين يَشُونَ الأرض ، وبهم تحسُن ، وعلى أيديهم وبعمارتهم تجمَل ، وعليه قالوا إنسان لأنه فِعْلان من الأنس ، فقد ترى الى توافق هذه الأشياء على انتشارها ، وتباين شَعاعها ، وكونها عائدة الى موضع واحد ، لأن التّنوق ، والجمال ، والأنس ، والوشى ، والديباج ، ممّا يُؤْثَرُ ويستحسن

وكنت عرضت هذا الموضع على أبى علىّ رحمهُ الله فرضِيَه

---

(١) صدره . كأن عليها سحق لفف تنوقت

وأحسن تقبُّله ، فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ من حيث كان فى الناقة معنى الفعل من التنوق دون أن يكون بعيداً عنه كما رُمتَ أنت فى أول الفصل ، انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ما قدّمنا ، فأمّا ما فى النّاقة من معنى الفعلية والتنوق ، فليس بأكثر مما فى الحجر من معنى الاستحجار والصلابة ، فكما أنّ استحجر الطين واستنسر البُغَاث ، من لفظ الحجر والنّسر ، فكذلك استنوق من لفظ الناقة ، والجميع ناءٍ عن الفعل ، وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما فى مفتاح ومُدُقّ ومنديل ونحو ذلك منهُ ، ومما ورد شاذّاً عن القياس ومُطّرداً فى الاستعمال قولهم ، الحَوَكَةُ والخونة ، فهذا من الشُّذوذ عن القياس على ما ترى ، وهو فى الاستعمال منقاد غيرُ مُتَأَبٍّ ، ولا تقول على هذا فى جمع قائم قَوَمَة ، ولا فى صائم صَوَمَة ، ولو جاء على فَعَلَة ما كان إلاّ مُعَلاًّ ، وقد قالوا على القياس خانة ، ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا فى الياء لم يأت عنهم فى نحو بائع ، وسائرٍ ، بَيَعة ولا سَيَرة ، وإنّما شذّ ما شذّ من هذا مماً عينه واوٌ لا ياء نحو الحوكة ، والخونة ، والجَوَل ، والدّوَل ، وعلّتهُ عندى قرب الألف من الياء وبُعدها عن الواو ، فإذا

صحّحت نحو الحوكة كان أسهلَ من تصحيح نحو البيَعَة ، وذلك أن الألف لما قربت من الياء ، أسرع انقلابُ الياء إليها ، فكان ذلك أسوغَ من انقلاب الواو إليها لبعد الواو عنها ، ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفاً استحساناً لا وجوباً ، نحو قولهم فى طىّءٍ طائِىّ ، وفى الحِيرَة حارِىّ ، وقولهم فى حَيْحَيْتُ ، وعَيْعَيْت ، وهَيْهَيْت حاحَيْت ، وعاعَيْت ، وهاهَيْت ، وقلّما ترى فى الواو مثل هذا ، فإذا كان بين الألف والياء هذه الوُصَل والقُرَب ، كان تصحيح نحو بيَعة ، وسيَرَة ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحوكة والخونة ، لبعد الواو من الألف ، وبقدر بُعدها عنها ما يقلّ انقلابها إليها ولأجل هذا الذى ذكرناه ، عندى ما كثر عنهم نحو اجْتَوَرُوا ، واعتونوا واهتوشوا ، ولم يأتِ عنهم من هـذا التصحيح شىء فى الياء ، ألا تراهم لا يقولون ابْتَيَعوا ولا استَيَروا ولا نحوَ ذلك ، وإن كان فى معنى تبايعوا وتسايروا ، وعلى أنّه قد جاء حرف واحد من الياء فى هذا فلم يأتِ الاَّ مُعلاًّ وهو قولهم : استافوا ، فى معنى تسايفوا ، ولم يقولوا استَيَفوا لما ذكرناه من جفاء تركِ قلب الياء ألفاً فى هذا الموضع الذى قد قَرُبت فيه داعية القلب . وقد ذكرنا هذا فى (كتابنا فى شعر هُذَيل) بمقتضى الحال فيه

وإن شذَّ الشىء فى الاستعمال وقوى فى القياس كان استعمال

ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى اليه استعماله، من ذلك اللغـة التَّميميَّة فى (ما) هى أقوى قياساً وإن كانت الحجازيةُ أسيَرَ استعمالاً، وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندَهم كهل، فى دخولها على الكلام مباشرة، كلّ واحد من صدرى الجملتين الفعل والمبتدإ، كما أن (هل) كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أنّ القرآن بها نزل، وأيضاً فمتى رَابَك فى الحجازية ريبٌ من تقديم خبر، أو نقض النّفى، فزعتَ إذ ذاك الى التميمية، فكأنّك من الحجازية على حَرْد، وإن كثرت فى النَّظم والنَّثر، ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة، غيرُها أقوى فى القياس عنده منها، ما حدثنا به أبو علىّ رحمهُ الله قال: عن أبى بكر عن أبى العبّاس أن عُمَارة كان يقرأ (وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهارَ) بالنصب قال أبو العباس فقلت له ما أردت فقال أردت (سَابِقٌ النَّهارَ) قال فقلت له فهلاَّ قلته، فقال لو قلتهُ لكان أوزن، فقوله أوزن أى أقوى وأمكن فى النفس، أفلا تراه كيف جنح إلى لغـة وغيرُها أقوى فى نفسه منها، ولهذا موضع نذكره فيه

واعلم أنك إذا أدَّاك القياس إلى شىء ما، ثم سمعت العرب

قد نطقت فيه بشيء آخرَ على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، الى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزْتَه فأنت فيه مخيَّرٌ تستعمل أيهما شئت ، فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت ، كنتَ على ما أجمعوا عليـه البتة ، وأعددت ما كان قياسك أدّاك اليـه لشاعرٍ مولَّد ، أو لساجع أو لضرورة ، لأنه على قياس كلامهم بذلك وَصَّى أبو الحسن . وإذا فشا الشيء فى الاستعمال وقوى فى القياس فذلك ما لا غاية وراءه ، نحو مُنْقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجر بحروف الجر ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك مما هو فاشٍ فى الاستعمال قوىٌّ فى القياس ، وأما ضعف الشيء فى القياس ، وقلّته فى الاستعمال فمرذول مُطّرَح ، غيرَ أنه قد يجيء منـهُ الشيء إلاّ أنّه قليل ، وذلك نحو ما أنشدَناه أبو زيد من قول الشاعر

(إضْرِبَ عنكَ الهمومَ طَارِقَها
ضَرْبَك بالسيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ)

قالوا أراد إضْرِبَنْ عنك فحذف نونَ التوكيد ، وهذا من الشذوذ فى الاستعمال على ما تراه ، ومن الضعف فى القياس على ما أذكره لك ، وذلك أن الغرض فى التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد ، وهذا مما يليق بهِ الإطناب والإسهاب ، وينتفي عنهُ الإيجاز

والاختصار ، ففى حذف هذه النون نقضُ الغرض ، فجرى وجوبُ استقباح هذا فى القياس ، مجرى امتناعهم من ادّغام الملحق ، نحو مَهْدَدٍ ، وقَرْدَدٍ ، وجَلْبَبَ ، وشَمْلَل ، وسَهْأَل ، وقَفَعْدَدٍ فى تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالى المثلين متحركين ليبلغ المثال الغرض المطلوب فى حركاته وسكونه ، ولو ادّغمْتَ لنقصت الغرض الذى اعتزمت ، ومثلُ امتناعهم من نقض الغرض امتناعُ أبى الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب فى نحو الذى ضربتُ زيدٌ ، ألا ترى أنه منَع أن تقول الذى ضربتُ نفسَهُ زيدٌ على أن نفسه توكيد للهاء المحذوفة من الصلة ، ومما ضعف فى القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب

(لَهُ زَجَلٌ كأَنَّهُ صوْتُ حادٍ[1] إذا طلبَ الْوَسِيقَةَ أوْ زَمِيرُ)

فقوله كأنَّه بحذف الواو وتبقية الضمة ضعيف فى القياس ، قليل فى الاستعمال ، ووجه ضعف قياسه ، أنَّه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف ، وذلك أن الوصل : يجب أن تمكن فيه واوه ، كما تمكنت فى قوله فى أول البيت ، لَهُو زجلٌ ، والوقف : يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً ، وتُسَكِّنَ الهاء ، فيقال كأنَّهْ ،

---

(١) بيت الكتاب . قائله الشماخ بن ضرار . يصف حاراً وحشياً . والوسيقة . أنثاه والزمير . الغنـاء في القصبة . وهي الزمارة . بفتح الزاى وتشديد الميم شبه تطريبه به . كتبه سيد المرصفي .

فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف، وهذا موضع ضيّق، ومقام زَلْخ [١]، لا يَتَّقِيكَ بإيناس، ولا ترسو فيه قدم قياس، وقال أبو اسحاق في نحو هذا، إنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وليس الأمر كذلك، لِما أريتك من أنه لا على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف، لكن ما أجرى من نحو هذا في الوصل على حدّ الوقف قول الآخر [٢]

فَظَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُخِيلُهْ
وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ

على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأَزْدِ السَّرَاةِ ومثل هذا البيت ما رويناه عن قُطْرُب، من قول الشاعر

(وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ
إِلاَّ لأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا)

ورَوينا أيضاً عن غيره

(إِنَّ لَنَا لَكَنَّهْ [٣] مِبَقَّةً مِفَنَّهْ)
(مِنْتِيجَةً مِعَنَّهْ سِمْعَنَّةً نِظْرَنَّهْ)

---

(١) زلخ . بسكون اللام . وكسرها . مزلة تزل فيها الاقدام . (٢) ينسب ليعلى الاحول الازدي . ومطواى . صاحباه . وضمير . أخيله . وله . عائد الى البرق في بيت قبله (٣) الكنه امرأة الابن أو الاخ (مبقة) كثيرة الكلام (مفنة) قادرة على فنون الكلام (منتيجة) كثيرة النتاج (معنة) تعترض في كل شيء (سمعنه نظرنه) جيدة السمع والنظر . وكتبه سيد المرصفي

(كالذِّئبِ وسْطَ العُنَّةْ[1]   إلاَّ تَرَهْ تَظُنَّهْ)

فقوله (تَرَهْ) مما أُجرى فى الوصل مجراه فى الوقف، أراد إلاَّ تَرَ، ثم بيَّن الحركة فى الوقف بالهاء، فقال تَرَهْ ثم وصل ما كان وقف عليه، فأمَّا قوله [2]

(أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ مَنُونَ أنتم   فقالوا الْجِنُّ قلتُ عِمُوا ظَلاَمَا)

ويروى: مَنُونَ قالُوا: سَرَاةُ الجِنِّ قلت عموا ظلاما، فمن رواه هكذا، فإنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف، فإن قلت فإنه فى الوقف إنما يكون «منون» ساكن النون، وأنت فى البيت قد حركته، فهذا «إذاً» ليس على نية الوقف ولا على نية الوصل، فالجواب أنه لما أجراه فى الوصل على حدّه فى الوقف، فأثبت الواو والنون. التقيا ساكنين، فاضطُرّ حينئذ الى أن حرَّك النون لإقامة الوزن، فهذه الحركة «إذاً» إنما هى حركة مستحدثة لم تكن فى الوقف، وإنما اضطر اليها الوصل، وأما مَنْ رواه منونَ أنتم فأمره مشكل، وذلك أنه شبَّه مَنْ بأىّ، فقال منونَ أنتم على قوله أيّونَ أنتم، فكما حمل ههنا أحدهما على الآخر كذلك جُمع بينهما فى أن جُرِّدَ من الاستفهام كلّ منهما، ألا ترى الى حكاية يونس عنهم ضرب مَنْ منًّا كقولك ضرب رجل رجلاً، فنظير

---

(١) العنة. هى الحظيرة من خشب أو شجر تحبس فيها الغنم وكذا الابل

(٢) قائله شمر بن الحرث الضبى . وكتبه سيد المرصفى

هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر

(وأسماء ما أسماء ليلة أدلجوا إليّ وأصحابي بأيَّ وأينما)

فجعل «أى» اسماً للجهة ، فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث، منعها الصرف ، وأمّا قوله ، وأينما ، ففيه نظر ، وذلك أنه جرَّده أيضاً من الاستفهام كما جرد أيّ ، فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعدُ أمرين ، أحدهما أن يكون جعل ، أين ، علماً أيضاً للبُقْعَة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأَيّ ، فتكون الفتحة في آخر «أين» على هذا فتحة الجرّ إعراباً مثلها في مررت بأحمدَ ، فتكون ما على هذا زائدة ، وأين ، وحدها هي الاسم كما كانت أيْ وحدها هي الاسم ، والأخر أن يكون ركّب ، أين ، مع ما فلمّا فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من ، حيّهل ، لما ضم حيّ الى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتي كانت في ، أين ، وهي استفهام ، لأن حركةَ التركيب خلفتها ونابت عنها ، وإذا كانت فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها اليها نحو قولك هذه خمسةٌ ، مُعْرَبٌ ، ثم تقول في التركيب هذه خمسةَ عشرَ ، فتخلف فتحةُ التركيب ضمةَ الإعراب على قوة حركة الإعراب ، كانَ إبدال حركة البناء من حركة البناء أحرَى بالجواز ، وأقربَ في القياس ، وإن شئتَ قلت : إن فتحة النون في قوله ، بأيَّ وأينما ، هي الفتحة التي كانت في أين ، وهي استفهام

من قبل تجريدها ، أقرّها بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه ، ولم يحدث خالفاً لها من فتحة التركيب ، واستدللتُ على ذلك بقولهم ، قمتُ إذ قمتَ ، فالذال كما ترى ساكنة ثم لما ضمّ اليها « ما » وركّبها معها أقرّها على سكونها فقال

(إِذْ مَا أَتيتَ على الرسُولِ فقُلْ لَهُ)

فكما لا يُشكُّ فى أن هذا السكون فى « إذ ما » هو السكون فى ذال إذْ ، فكذلك ينبغى أن تكون فتحة النون من ، أينما ، هى فتحة النون من أين وهى استفهامٌ ، والعلةُ فى جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندى ، هى أن ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها

ونحن نرى العامل غير مؤثّرٍ فى المبنىّ ، نحو « من أين أقبلتَ » و « الى أينَ تذهبُ » فإذا كان حرف الجر على قوّته لا يؤثّرُ فى حركة البناء فحدثُ التركيب على تقصيره عن حدث الجار أحرى بأن لا يؤثّر فى حركة البناء فاعرف ذلك فرقاً ، وقس عليه تُصبْ إن شاء الله ، وفى ألف ، ما ، من أينما ، على هذا القول تقدير حركة إعرابٍ فتحةٍ فى موضع الجر لأنه لا ينصرف وإن شئت

(١) اذ ما . كذا رواه ابن جنى . والرواية . اما . بادغام ان الشرطية في . ما الزائدة . وعجز البيت . حقاً عليك اذا اطمأن المجلس . وهو من كلمة العباس بن مرداس السلمي . كتبه سيد المرصفى

كان تقديره « منونًا » كالقول الأول ثم قال : أنتم ، أى أنتم المقصودون بهذا الاستثبات كقوله (أَنت فانْظُرْ لأىّ حالٍ تَصِيرُ) إذا أراد أنت الهالك ، وما يرد فى هذه اللغة مما يضعف فى القياس ويقلُّ فى الاستعمال ، كثيرٌ جداً ، وإن تقصّيتُ بعضَه ، طال ولكن أَضع لك منهُ ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدلُّ بهِ وتستغنى ببعضه من كله بإذن الله وطَوْلهِ

باب

فى الاستحسان

وجِماعهُ أن علّته ضعيفةٌ غيرُ مستحكمةٍ ، إلا أن فيه ضرْباً من الاتّساع والتصرّف ، من ذلك تركُك الأخفّ الى الأثقل من غير ضرورة ، نحو قولهم: الفَتْوَى، والبَقْوَى، والتَّقْوَى ، والشَّرْوَى ونحو ذلك ، ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علّة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وهذه ليست علة معتدّة ، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة فى أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها ، من ذلك قولهم فى تكسير حسَن ، حِسَان ، فهذا كجَبَلٍ وجبال ، وقالوا فرسٌ وَرْدٌ ،

وخيل وُرُدٌ ، فهذا كسقفٍ وسُقُف ، وقالوا رجل غفورٌ ، وقوم غُفُرٌ وفَخُور وفُخُر ، فهذا كعمود وعُمُد ، وقالوا جمل بازلٌ ، وإبل بوازلُ ، وشُغُلٌ شاغلٌ ، وأشغالٌ شوَاغلٌ ، فهذا كغارِبٍ وغوارب ، وكاهلٍ وكواهل ، ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصَّلوا بين الاسم والصفة فى أشياء غير هذه ، إلاَّ أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة ، وليس بجارٍ مَجْرى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجباً لجاء فى جميع الباب كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول مُنقادٌ فى جميع الباب ، فإن قلت فقد قال الجَعْدىُّ

(حتى لحقنا بهم تُعْدِى فوارسُنا كأنَّنا رَعْنُ قُفٍّ يرْفَعُ الآلَا)

فرفع[1] المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يحتمل هذا البيت إلاَّ ما ذكرته لقد كان على سمْتٍ من القياس[2] ومَطْرَبٍ متورّد بين الناس ، ألا ترى أنه على كل حال قد فرق فيهِ بين الفاعل والمفعول وإن اختلفت جهتا الفرق ، كيف ووجهه فى أن يكون الفاعل فيهِ مرفوعاً ، والمفعول منصوباً ، قائمٌ صحيح مَقُولٌ بهِ ، وذلك أن « رَعْنَ » هذا القُفِّ لما رفَعَهُ الآلُ فرُئِيَ فيه ، ظهر بهِ الآل الى مرْآة العين ظهوراً ، لولا هذا الرَّعْنُ لم يَبِنْ للعين فيه بيانه إذا

---

(١) أراد يرفعه الآل . فقلب (٢) المطرب . وكذا المطربة . الطريق

كان فيه ، ألا تعلم أَن الآل اذا برَق للبصر رافعاً شخصاً كان أبدى للناظر اليهِ منهُ لولم يُلاقِ شخصاً يزْهاهُ فيزداد بالصورة التى حملها سفُوراً ، وفى مَسْرَح الطَّرْف تجلّياً وظهوراً ، فإن قلت فقد قال الأعشى

(إذْ يرْفَعُ الآلُ رأسَ الـكلبِ فارتفعا)

فجعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس فى هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليلٌ على أن غيره غير جائز ، ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءنى غيرُ زيد ، فإنما فى هـذا دليلٌ على أن الذى هو غيره لم يأتك ، فأماَّ زيدٌ نفسهُ فلم تعرض فى الأخبار بإثبات مجىءٍ له أَو نفيه عنهُ ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضاً لم يجئ ، فإن قلت فهل تجد لبيت الجعدىّ على تفسيرك الذى حكيتَه ورأيته: نظيراً ، قيل: لا يُنكَرُ وجودُ ذلك مع الاستقراء واُعملْ فيما بعدُ على أن لا نظير له ، ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئاً وسُمِع ذلك الشىء عينُه ، فقد ثبت قدَمُه وأخَذَ من الصحة والقوَّة مأْخَذَه ، ثم لا يقدح فيه أن لا يوجد له نظير ، لأن إيجادَ النظير وإن كان مأْنوساً بهِ فليس فى واجب النظر إيجادُه ؛ ألا ترى أن قولهم: فى شنُوءَةٍ شنَئِىٌّ ، لماَّ قبلَه القياسُ لم يقدح فيهِ عدم نظيره ، نعم ولم يرْضَ له أبو الحسن بهذا القدر

من القوّة حتى جعله أصلاً يُرَدُّ إليه ، ويحمل غيرُه عليه ، وسنورد فيما بعــدُ باباً لما يُسوّغهُ القياسُ وإن لم يرد بهِ السماع بإذن الله وحوله

ومن ذلك أعنى الاستحسان أيضاً قول الشاعر

(أَرَيْتَ ان جئت بهِ آملُوداً   مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودا)

(أَقَائِلُنَّ أَحضِرُوا الشُهُودا)

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع ، فهذا ، إذاً ، استحسان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول أقائمُنَّ يا زيدون ، ولا أَمُنْطَلِقُنَّ يا رجال ، إنما تقوله بحيث سمعتهُ ، وتعتذر له وتنسبه الى أنه استحسان منهم على ضعف منهُ واحتمال بالشُّبهة له ، ومن الاستحسان قولهم صِبْيَةٌ ، وقِنْيَةٌ ، وعِذْىٌ ، وبِلْىُ سفرٍ ، وناقة عِلْيَانٌ ، وركية مِهْيَارٌ ، فهذا كله استحسان لا عن استحكام علّة ، وذلك أنهم لم يعتدّوا الساكن حائلاً بين الكسرة والواو لضعفه ، وكلهُ من الواو ، وذلك أن قِنْية من قنَوْت ولم يثبت أصحابُنا قنَيْتُ ، وإن كان البغداديّون قد حكَوْها ، وصِبْيةٌ ، من صبَوْت ، وعِلْيَةٌ ، من علوت ، وعذىٌ ، من قولهم أرضون عَذَوَاتٌ وبِلْىُ سفرٍ ، من قولهم فى معناه بِلْوٌ أيضاً ومنه البلوى ، وإن لم يكن فيها دليل ، إلاّ أن الواو مطّردة

فى هذا الأصل قال

(فأبْلاَهُما خيْرَ البلاءِ الذى يَبْلُو)

وهو راجع الى معنى ، بِلْوُ سفر ، وقالوا فلان مَبْلُوٌّ بمحنة وغير ذلك ، والأمر فيه واضح ، وناقة علْيانٌ ، من علوت أيضاً كما قيل لها نَاقة سِنَادٌ ، أى أعلاها مُتساندٌ الى أسفلها ، ومنه سنَدْنا الى الجبل ، أى علونا ، وقال الأصمعى قيل لأعرابىّ : ما الناقة القِرْوَاحُ : فقال التى كأنها تمشى على أرْماَح ، وركيةٌ مِهيار ، من قولهم هار يهور وتهوَّر الليل ، على أن أبَا الحسن قد حكى فيهِ هارَ يَهِيرُ ، وجعل الياء فيه لغة ، وعلى قياس قول الخليل فى طاح يَطِيحُ وتاه يتيهُ ، لا يكون فى يَهِيرُ دليلٌ ، لأنه قد يمكن أن يكون فعَلَ يَفْعِل مثلها ، وكله لا يقاس ، ألا ترَاكَ لا تقول فى جرْوٍ جِرْىٌ ولا فى عُدوة الوادى ، عُدْية ، ولا نحو ذلك ، ولا يجوز فى قياس قول من قال عِليَان ، ومهيارٌ ، أن تقول فى قِرْواح ودِرْواس قِرْياح ودِرْياس ، وذلك لئلا يلتبس مثال فِعْوال بفِعْيال ، فيصير قرياح ودرياس كسِرْياح ، وكِرْياس ، وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة ، وذلك أنَّ الأصلىَّ يحفظُ نفسهُ بظهوره فى تصرُّف أصله ، ألا تراكَ إذا قلت عِليَةٌ ثم قلت علوت وعُلُوّ وعِلْوَة وعِلاوة ويعلو ونحو ذلك ، دلك وجودُ الواو فى تصرّف هـذا

الأصل على أنها هى الأصلية وأن الياء فى عِلْيَة بدلٌ منها ، وأن الـكسرة هى التى عذَرَتْ بعض العُذْر فى قلبها وليس كذلك الزائد ، ألا تراه لا يستمرّ فى تصرّف الأصل استمرارَ الأصلى ، فإذا عرض له عارض من بدَلٍ أو حذفٍ لم يبق هناك فى أكثر الأمر ما يدلّ عليه وما يشهد به ، ألا تراك لو حقّرت قِرْياحا بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف زوائده ، لقلت قُرَيْحٌ ، فلم تجد للواو أثراً ، يدلّك على أن ياء قرياح ، بدل من الواو كما دلّك علوت وعُلُوّ ورجل مَعلُوّ بالحجة ونحو ذلك ، على أن ياء « عِلْيَة » بدل من الواو ، فإن قلت فقد قالوا فى قِرْواح قِرْياح أيضاً ، سُمِعَا جميعاً ، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو ، لا ، بل كلّ واحد منها مثال برأسه مقصود قصدَه ، فقِرْواحٌ كقِرْواش وجِلْواخ وقرياح كـكرياس وسرياح ، ألا ترى أن أحداً لا يقول كرواس ولا سرواح ، ولا يقول أحد أيضاً فى شِرْواط وهِلْوَاع شِرْياط ، ولا هِلْياع ، وهذا أحد ما يدلّك على ضعف القلب فيما هذه صورته ، لأن القلب للكسرة مع الحاجز لوكان قوياً فى القيـاس لجاء فى الزائد مجيئه فى الأصلىّ كأشياء كثيرة من ذلك ، ومثلُ امتناعهم من قلب الواو فى نحو هـذا ياء من حيث كانت زائدة ، فلا عِصْمة لها ولا تلزم لزوم الأصلىّ فيعرف

بذلك أصلها : أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضماً لازماً ثم لا ترى العربَ أبدلتها همزة كما أبدلت الواوَ الأصلية نحو « أُجُوهٍ وأُقّتَتْ » وذلك نحو التَّرَهْوُك ، والتَّدَهْوُر ، والتَّسَهْوُك ، لا يقلبُ أحدٌ هذه الواو وإنْ انضمت ضماً لازماً همزةً ، من قِبَلِ أنها زائدة ، فلو قُلبت فقيل الترهؤُك ، لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غيرُ مبدلة من واو

فإن قلت ما تُنكر أن يكون تركهم قلب هذه الواو همزةً مخافةَ أن تقع الهمزة بعد الهاء وهما حلقيان وشديدا التجاور ، قيل يفسد هذا أن هذين الحرفين قد تجاورا ، والهاء مقدمة على الهمزة ، نحو قولهم « هأْهأْتُ في الدعاء »

فإن قلت هذا إنما جاء في التكرير والتكريرُ قد يجوز فيه ما لولاهُ لم يجز ، ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده ، وهو « وَرَنْتَلٌ » ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً مُتَعَالَماً نحو ، وَحْوَحَ ، ووَزْوَزَ ، ووَكْوَاكٍ ، ووُزَاوِزَةٍ ، وقَوْقَيْتُ ، وضَوْضَيْتُ ، وَزَوْزَيْتُ ، ومَوْمَاةٍ ، ودَوْدَاةٍ ، وشَوْشَاةٍ ، قيل قد جاء امتناعهم من همز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء : ألا تراهم قالوا رَحْوَلْتُه فترحول ترحْوُلاً ، وليس أحد يقول ترَحْؤُلا ، وقد جمعوا بينهما متقدمة

الحاءَ على الهمزة ، نحو قولهم فى الدّعاء حُؤْ حُؤْ

فإن قيل فهذا أيضا إنما جاءَ فى الأصوات المكرّرة كما جاءَ فى الأول أيضاً فى الاصوات المكرّرة ، نحو هُؤْهُؤْ ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون فى غيره

قيل هذه مُطاوَلةٌ نحن فتحنا لك بابَها ، وشرَعنا مَنْهجَها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك ، ولا تستمرّ بك ، ألا تراهم قد قالوا فى (عَنْوَنْتُ الكتاب) أنه يجوز أن يكون فَعْوَلْتُ من عنّ يعِنّ ، ومُطاوِعُه تعنْوَن ومصدره التَّعنْوُن ، وهذه الواو لا يجوز همزها لِمَا قدّمنا ذكره ، وأيضاً فقد قالوا فى عَلْوَنْتُه ، يجوز أن يكون فَعْوَلْتُ من العلانية ، وحالُه فى ذلك حالُ عنونته على ما مضى ، وقد قالوا أيضاً سَرْوَلْتُه فتَسَرْوَل تسَرْوُلاً ، ولم يهمزوا هذه الواو لما ذكرنا ، فإن قيل فلو همزوا فقالوا التَّسَرْؤُل ، لَمَا خافوا لَبْساً لقولهم مع زوال الضمة عنها ، تسَرْوَل ، وسَرْولته ، ومُسَرْوَل ، كما أنهم لما قالوا وقت ، وأوقات ، ومُوَقّتٌ ، ووقّتُه ، أعلمهم ذلك أن همزة «أُقّتَتْ» إنما هى بدل من واو ، فقد ترى الأصل والزوائد جميعاً متساويين متساوقين فى دلالة الحال ، بما يصحب كلّ واحد منهما من تصريفه وتحريفه ، وفى هذا نقضٌ لما رمتَ به الفصل بين الزائد والأصل

قيل كيف تصرَّفت الحال فالأصل أحفَظُ لنفسه ، وأدلّ عليها من الزائد . ألا ترى أنك لو حقَّرت تسرؤلاً ، وقد همزته ، تحقير الترخيم ، لقلت « سُرَيْلٌ » فحذفت الزوائد ولم يبق معك دليل عليهِ، ولو حقَّرت نحو « أُقِّتَتْ » وقد نقلتها الى التسمية، فصارت أقّتَةُ تحقيرَ الترخيم لقلت : وُقَيْتَةٌ ، وظهرت الواو التى هى فاءٌ ، فإن قلت فقد تجيز ههنا أيضاً « أُقَيْتَةٌ » قيل الهمز هنا جائز لا واجب ، وحذفُ الزوائد من « تسرؤل » فى تحقير الترخيم واجب لا جائز ، فإن قلت وكذلك همز الواو فى « تسَرْوُل » إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً ، قيل همز الواو حشواً أثبتُ قدَماً من همزها مُبتَدَأَةً ، أعنى فى بقائها وإن زالت الضمة عنها ، ألا ترى إلى قوله فى تحقير قائم ، قويئم ، وثبات الهمزة وإن زالت الألف الموجبة لها ، فجرت لذلك مجرى الهمزة الأصلية فى نحو سائل ، وثائر ، من سأل وثأر كذا قال ، فلذلك اجتنبوا أن يهمزوا واو « تسَرْوَل » لئلا تثبت قدم الهمزة فيرى أنها ليست بدلاً ، وليس كذلك همزة « أقّتت » ألا تراها متى زالت الضمة عنها عادت واواً نحو موقّت ، ومُوَيقِتٍ

فإن قلت فَهَلاّ أجازوا همز واو « تسرول » وأمنوا اللبس وإن قالوا فى تحقير ترخيمه « سُرَيْلٌ » من حيث كان وسط

الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة ، إنما هو موضع زيادة الواو نحو جدول، وخِرْوَعٍ ، وعجوز ، وعمود ، فإذا رأوا الهمزة موجودة فى « تسرؤل » محذوفة من « سُرَيْلٌ » علموا بما فيها من الضمة أنها بدل من واو زائدة ، فكان ذلك يكون أَمْنًا من اللبس

قيل قد زادوا الهمزة وسطًا فى أحرف صالحة وهى ، شمأل[١] ، وشأمَلٌ ، وجُرَائضٌ[٢] ، وحُطائطٌ بُطَائطٌ[٣] ، وتئدُلان[٤] ، وتأبل[٥] ، وخأتم ، وعألم ، وتأبَّلتِ القِدْرُ ، والرِّئْبَالُ[٦] ، فلما جاء ذلك كرهوا أن يقربوا باب لَبْسٍ ، فإن قلت فإن همزة تأبل ، وخأتم ، والعألم ، إنما هى بدلٌ من الألف

قيل هى وإن كانت بدلاً فإنها بدل من الزائد ، والبدل من الزائد زائد ، وليس البدل من الأصل بأصل ، فقد ترى أن حال البدل من الزائد أذهبُ به فى حكم ما هو بدل منهُ من الأصل فى ذلك ، فاعْرف هذا ، ومن الاستحسان قولهم رجل غَدْيانٌ ، وعَشيَانٌ ، وقياسه غَدْوانٌ ، وعَشْوانٌ ، لأنهما من غدوت وعشوت ، أنشدنا أبو على

---

(١) هذه لغات في الشمال . وهى من الرياح ما استقبلك عن يمينك اذا وقفت في القبلة (٢) يقال جمل جرائض . اذا كان أكولا (٣) حطائط . الصغير من الناس وغيرهم . وبطائط . اتباع (٤) التئدلان . الكابوس (٥) التأبل . لغة فى التابل . والجمع التوابل . وهى الابراز تضاف الى الطعام . كالفلفل والكمون (٦) الرئبال . الاسد

(بَاتَ ابنُ أسماءَ يَعْشوهُ ويَصْبَحهُ

من هَجْمَةٍ كأشاءِ النَّخلِ دُرَّارِ[١])

ومثله أيضاً دامت السماء تَديم دَيْماً ؛ وهو من الواو لاجتماع العرب طرًّا على الدوامُ . وهو أدوَم من كذا ، ومن ذلك ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه ، نحو استَحْوَذ ، وأغيَلَتِ المرأة و « صدَدْتَ فأطولتِ الصدود » وقالوا هذا شراب مَبْوَلَةٌ[٢] ، وهو مَطْيَبَةٌ للنفس ، وقالوا فإنّه أهلٌ لأن يؤكْرَمَا ، ونظائره كثيرة غير أن ذلك يخرج ليُعْلَمَ به أن أصل استقام ، استقوم ، وأصل مَقَامَةٍ مَقْوَمَة ، وأصل يُحسن ، يؤحسن ، ولا يقاس هذا ولا ما قبله ، لأنه لم تستحكم ، علّته وإنما خرج تنبيهاً وتصرفاً واتساعاً

باب

فى تخصيص العلل

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرّف أقوالهم مبنىّ على جواز تخصيص العلل ، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقة فإنها

---

(١) قائله قرط بن التوأم اليشكرى والهجمة القطعة من الابل . ما بين الثلاثين والمائة . والاشاء صغار النخل . ويروى كفسيل النخل . و درار . نعت هجمة . كثيرة الدر . وهو اللبن (٢) هذا ما يقول ابن جنى . وكلام العرب . كثرة الشراب مبولة . كتبه سيد على المرصفى

أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق . ولو تكلّف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ، وإن كان على غير قياس ومستثقلاً ، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ، لقدرتَ على ذلك ، فقلت مِوْزَانٌ ، ومِوْعَادٌ ، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مُوسِرٍ ، ومُوقِنٍ ، لقدرتَ على ذلك فقلت ، مُيْسِر ، ومُيْقِن ، وكذلك لو نصبت الفاعل ، ورفعت المفعول ، أو ألغيت العوامل من الجوارّ ، والنواصب ، والجوازم ، لكنت مقتدراً على النطق بذلك ، وإن نفى القياسُ تلك الحال ، وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها ، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض فى محلّ واحد ممتنع لا مستكره ، وكونُ الجسم متحركاً ساكناً فى حال واحدة فاسدٌ ، لا طريق الى ظهوره ، ولا إلى تصوّره ، وكذلك ما كان من هذا القبيل ، فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين ، وإن تقدمت علل المتفقهين

ثم اُعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين : أحدهما ما لا بدّ منه فهو لاحق بعلل المتكلمين ، وهو قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها ، وياءً لانكسار ما قبلها ، نحو ضُورِبَ ، وقراطيس ، وقد تقدم ذكره ، ومن ذلك امتناعُ الابتداء بالساكن وقد تقدم ما فيه ، ثم يبقى النظر فيما بعدُ ، فنقول : إن هذه العلل

التي يجوز تخصيصها ، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء ، وسبقت الأولى منهما بالسكون نحو حَيْوَة ، وعَوَى الكلب عَوْيَةً ، ونحو صحة الواو ، والياء ، في نحو غزَوَا ، ورَمَيَا ، والنَّزَوَان ، والغَلَيَان ، وصحة الواو في نحو اجْتَوَرُوا ، واعْتَوَنوا ، واهْتَوَشُوا . إنما اضطُرَّ القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ، لأنه لم يحتط في وصف العلّة ؛ ولو قدّم الاحتياط فيها لأمِنَ الاعتذار بتخصيصها ، وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال في علّة قلب الواو والياء ألفاً ، أن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورمى ، وباب ، وعاب ، وعصا ، ورحى ، فإذا أُدْخِلَ عليه فقيل له قد صحتَّا في نحو غزَوَا ، ورَمَيَا ، وغزَوان ، وصَمَيان[1] ، وصحّت الواو خاصّة في نحو اعتونوا ، واهتوشوا ، أخَذَ يتَطَلَّب ويتعذَّر فيقول : إنما صحتا في نحو رَمَيَا ، وغزَوَا ، مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما غزا ، ورمى ، فتلتَبِسُ التثنية بالواحد ، وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو نَقَيَان ، ونزَوان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بها نَقَانٌ ، ونَزَانٌ ، فالتَبَس فعلان مما لامه حرف علّة ، بفَعَال ، مما لامه نون ، وكذلك يقولون صحّت الواو في نحو اعتونوا ، واهتوشوا ، لأنها في معنى ما لا بدّ من

---

(١) الصميان . من الرجال . الشديد

صحته أعنى تعاونوا وتهاوشوا ؛ وكذلك يقولون صحتا فى نحو عَوِرَ، وصَيِدَ ، لأنهما فى معنى اُعْورَّ ، واُصْيَدَّ ، وكذلك يقولون فى نحو بيت الكتاب

(وما مِثلُه فى الناس الّا مُمَلَّكاً أبو أُمِّه حَىٌّ أبوُهُ يُقَارِبُه)

انما جاز ما فيه من الفصل مما لا يحسُن فصلُه لضرورة الشعر ؛ وكذلك ما جاء من قَصْرِ الممدود ومدِّ المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضْع الكلام فى غير موضعه ؛ يحتجّون فى ذلك وغيره بضرورة الشعر ؛ ويحتجّون اليها مرسَلةً غير متحجِّرة ، وكذلك ما عدا هذا يُسوُّون بينه ولا يحتاطون فيه ، فيَجرُسوا أوائل التعليل له، وهذا هو الذى نَتَقَ عليهم هذا الموضع حتى اضطرَّهم الى القول بتخصيص العلل ، وأَصارهم الى حيز التعذّر والتمحّل، وسأضَعُ فى ذلك رسماً يُقتَاس فينتفع به بإذن الله ومشيئته

وذلك أن تقول فى علّة قلب الواو والياء ألفاً أنهما متى تحركتا حركةً لازمة وانفتح ما قبلهما وعَرِىَ الموضعُ من اللّبْس، أو أن يكون فى معنى ما لا بدّ من صحة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحة منَبِّهَةً على أصل بابه ، فإنهما يقلبان ألفاً ، ألَا ترى أنك إذا احتَطْتَ فى وصف العلّة بما ذكرناه ، سقط عنك

الاعتراض عليك بصحة الواو والياء فى تَجوْبَةٍ وجَيَلَ ، إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة ، إنما هى منقولة إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف فى جَوْأَبَةٍ وجَيْأَلَ ، وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحة الواو والياء فى نحو قوله تعالى « لو اطَّلَعْتَ عليهم » وفى قولك فى تفسير قوله عزّ وَجلّ « وانطلَقَ المَلا منهم أَنِ امْشُوا واصْبِرُوا على آلِهَتِكمْ » معناه أى امشوا ، فتصحّ الياء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما من حيثُ كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ؛ فلم يُعْتَدَّ لذلك ، وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء فى عَوِرَ وصَيِدَ ، بأنهما فى معنى ما لا بدّ فيه من صحة الواو والياء ، وهما اعْوَرَّ واصْيَدَّ وكذلك صحّت فى نحو اعتونوا ، وازْدَوَجوا ، لما كان فى معنى ما لا بدّ فيه من صحتها ، وهو تعاونوا ، وتزاوجوا ، وكذلك صحتا فى كَرَوَان ، وصَمَيَان ، مخافة أن يصيرا من مثال فَعَلان ، واللام معتلة ، الى فَعَال ، واللام صحيحة ، وكذلك صحتا فى رجل سميتَه بكَرَوان ، وصَمَيان ، ثم رخمته ترخيمَ قولك يا حارِ ، فقلت يا كَرَوَ ، ويا صَمَيَ ، لانك لو قبلتهما فيه ، فقلت يا كَرَا ، ويا صَمَا ، لألتبَسَ فَعَلان ، بفَعَل ، ولأن الألف والنون فيهما مقدرتان أيضاً فصحّتا كما صحّتا ، وهما موجودتان ، وكذلك صحّت أيضاً الواو والياء

فى قوله عزّ اسمُه « وعَصَوُا الرسول » وقوله تعالى « لتُبْلَوُنَّ فى أموالكم وأنفسكم » وقوله تعالى « فإما تَرَيِنّ مِنَ البَشَرِ أحداً » من حيثُ كانت الحركةُ عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة، وكذلك صحّتا فى القَوَد، والحوَكة، والغيَب، تنبيهاً على أصل باب، ودار، وعاب، أفلا ترى إلى احتياطك فى العلّة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلها، ولولم تقدّم الأخذ بالجزم لاضطررت الى تخصيص العلة، وأن تقول هذا من أمره، وهذا من حاله، والعــذْرُ فى كذا وكذا، وفى كذا وكذا، وأنت إذا قدّمت ذلك الاحتياط لم يتوجّــهْ عليك سؤالٌ، لأنه متى قال لك فقد صحت الياء والواو فى جيَلٍ، وجوَبةٍ، قلت هذا سؤالٌ يُسقطه ما تقــدم، اذ كانت الحركة عارضة لا لازمة، ولو لم تَحْتَطْ بما قدّمت لأجأتك الحالُ الى تَمحُّلِ الاعتذار، وهذا عينُه موجود فى العلل الكلامية، ألا ترى أنك تقول فى إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحلِّ الواحد، لو اجتمعا لوجب أن يكون المحلُّ الواحــد ساكناً متحركاً فى حال واحدة، ولولا قولك فى حال واحدة، لفسدت العلة، ألا ترى أن المحلَّ الواحدَ قد يكون ساكناً متحركاً فى حالين ثنتين، فقد علمت بهذا وغيره مماً هو جارٍ مجراه، قوّةَ الحاجة إلى الاحتياط فى تخصيص العلة

فإن قلت فأنت إذا حُصِّل عليك هـذا الموضعُ لم تَلْجأ فى قلب الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلاَّ إلى الهرب من اجتماع الأشباه ، وهى حرف العلة والحركتان اللتان اكتنفتاه . وقد عُلِمَ مضارعة الحركات لحروف اللين ، وهذا أمرٌ موجود فى قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده فى حَوِلَ ، وعَوِرَ ، وصَيِدَ ، وَعيِنَ ، ألا ترى أنَّ أصل خاف وهاب، خَوِف وهَيِب، فهما فى الأصل كحول وصيد وقد تجشَّمْتَ فى حول وصيد من الصحة ما تحامَيْتَه فى خوِفَ وهيِبَ ، فأمَّا احتياطُك بزَعْمِك فى العلة بقولك إذا عَرِىَ الموضعُ من اللبس ، وقولك اذا كان فى معنى ما لا بدّ من صحته ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة ، فلم نَرك أوردتَه إلاَّ لتستثنى به ما يورده الخصم عليك ، مما صحَّ من الياء والواو وهو متحرك وقبله فتحة ، وكأنك إنما جئت الى هذه الشواذ التي تضطرُّك إلى القول بتخصيص العلل ، فحَشَوْت بها حديثَ علّتك لا غيرُ ، وإلاَّ فالذى أوجب القلب فى خاف ، وهاب ، من استثقال حرفى اللين متحركين مفتوحاً ما قبلهما موجودٌ ألبتَّةَ فى حوِلَ وصيد ، وإذا كان الأمرُ كذلك ، دلّ على انتقاض العلة وفسادها .

قيل لعمْرِى إن صورة حَوِل وصَيِدَ لفظاً ، هى صورة خوِفَ -

وهيبَ ، إلاّ أن هناك من بَعْدِ هذا فرْقاً ، وإن صَغُرَ فى نفسك وقَلَّ فى تصوُّرك وحَسِّك ، فإنه معنىً عند العرب مَكينٌ فى أنفُسها ، متقدمٌ فى إيجابه التأثيرَ الظاهر عندها ، وهو ما أوردناه وشرطناه من كون الحركة غير لازمة ، وكون الكلمة فى معنى ما لا بدّ من صحة حرف لِينهِ ، ومن تخوّفهم التباسَه بغيره ، فإن العرب فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تَصرُّف مذاهبها ، عنايتُها بمعانيها ، أقوى من عنايتها بألفاظها ، وسنُفْرِد لهذا باباً نتقصّاه فيه بمعونة الله ، أوَ لا تعلم عاجلاً الى أن تصير الى ذلك الباب آجلاً ، أنَّ سببَ إصلاحها ألفاظَها ، وطَرْدِها إياها على المُثُلِ والأحذِيَة التى قَنَّنَتها لها، وقَصَرَتها عليها ، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانةِ عنهُ وتصويره، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول ، إنما هو للفرق بين الفاعل ، والمفعول ، وهذا الفرق أمر معنوىّ ، أُصْلِحَ اللفظُ له وقِيدَ مقادَه الأوفقَ من أجله . فقد عُلم بهذا أن زينة الألفاظ وحِليَتَها ، لم يُقصد بها إلاّ تحصينُ المعانى وحياطتُها ، فالمعنى إذاً هو المكرّم المخدُوم ، واللفظ هو المبتذل الخادم . وبعدُ فإذا جرت العلّةُ فى معلولها واستَتَبَّتْ على منهجها وأَمِّها قوِى حكمُها ، واحتَمِي جانبُها ، ولم يسع أحداً أنْ يَعْرِضَ لها إلاّ بإخراجه شيئاً إن قدر على إخراجه

منها . فأمّا أن يُفَصّلها ويقول بعضُها هكذا ، وبعضها هكذا فمردود عليه ، ومرذولٌ عند أهل النظر فيما جاء به . وذلك أن مجموع ما يُورده المعتلّ بها ، هو حدُّها ووصفُها ، فإذا انقادت وأثّرت وجرت فى معلولاتها فاستمرت ، لم يبقَ على بادئها ، وناصبِ نفسهِ للمُراماة عنها ، بقيةٌ فيطالب بها ولا قِصمَةَ سِواكٍ فيفكّ يد ذِمّته عنها فانٍ قلتِ فقد قال الهذلى (بياض بالأصل)

فقد كنتُ قلتُ فى هذه اللفظة فى كتابى فى ديوان هُذَيلٍ إنه إنما أُعِلّتْ هذه العين هناك ولم تصح كما صحّت عين اجتوروا واعتونوا من حيث كان ترك قلب الياء ألفاً أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفاً ، لبعد ما بين الألف والواو وقربها من الياء ، وكلما تَدَانَى الحرفان أسرع انقلابُ أحدهما الى صاحبه وانجذابه نحوه ، وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قَمِناً ، وهذا لَعَمْرِى جوابٌ يجرى هناك على مألوف العُرْف فى تخصيص العلة . فأمّا هذا الموضع فَمَظِنَّةٌ من استمرار الحجة واحتماء العلة ، وذلك أن يقال إِن استاف هنا لا يُراد بهِ تسايفوا أى تضاربوا بالسيوف ، فتلزم صحته كصحة عين تسايَفُوا كما لزمت صحة اجتوروا لمّا كان في معني ما لا بدّ من صحة عينه ، وهو تجاوروا ، بل

تكون استافوا هنا تناولوا سيوفهم وجرّدوها . ثم يُعلمُ من بعدُ أنهم تضاربوا مما دلّ عليه قولهم : استافوا ، فكأنه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب كقوله

(ذَرِ الآكلينَ الماءَ ظُلْماً فما أرى
ينالون خيراً بعد أكْلِهِم الماءَ)

يريد قوماً كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكتفى بذكر المـاء الذى هو سبب المأكول عن ذكر المأكول ، فأمّاً تفسيرُ أهل اللغة أن استاف القومُ فى معنى تسايفوا فتفسيرٌ على المعنى كعادتهم فى أمثال ذلك ، ألاَ تراهم قالوا فى قول الله عز وجل « مِن ماءٍ دَافِقٍ » أنه بمعنى مدفوق ، فهذا لعمرى معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دفق كما حكاه الاصمعى عنهم من قولهم ناقة ضاربٌ ، اذا ضُرِبَتْ ، وتفسيرُه أنها ذاتُ ضَرْب أى ضُرِبَتْ ، وكذلك قوله تعالى « لا عَاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللهِ » أى لا ذا عصمة ، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً ، فمن هنا قيل : إن معناه لا معصوم ، وكذلك قوله

(لقَدْ عيَّلَ الأيتَامَ طعنةُ ناشِرَهْ
أَنَاشِرَ لازَالَتْ يمينُك آشِرَهْ)

أَى ذات أَشْرٍ ، والأَشْرُ الحَزُّ والقطـع ، وذو الشيء قد يكون

مفعولاً كما يكون فاعلاً ، وعلى ذلك عامّة باب طاهرٍ ، وطالقٍ ، وحائضٍ ، وطامث ، ألاَ ترى أن معناه ذاتُ طُهر ، وذاتُ طلاق ، وذاتُ حيض ، وذاتُ طَمْثٍ . فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل ، لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقُها تاءَ التأنيثِ كما لحقتْ نفسَ الفعل ، وعلى هذا قول الله تعالى « في عيشةٍ راضيةٍ » أى ذات رِضاً ، فمن هنا صارت بمعنى مرضيّة . ولو جاءت مذكرة لكانت كضاربٍ وبازلٍ ، وكباب حائضٍ وطاهرٍ ، إذ الجميع غيرُ جارٍ على الفعل ، لكن قوله تعالى « راضيةٍ » كقوله (لا زالت يمينك آشره) وينبغى أن يُعلم أن هـذه التاء فى راضية وآشرةٍ ليست التاءَ التى يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل من لفظه ، لأنها لو كانت تلك لفسد القول ، ألا ترى أنه لا يقال ضربت الناقةُ ولا رضيت العيشةُ . واذا لم تكن إياها وجب أن تكون التى للمبالغة كفَرُوقةٍ ، وصَرورةٍ ، وداهيةٍ ، ورَاويَةٍ ، مما لحقته التاء للمبالغة والغاية ، وحَسّنَ ذلك أيضاً شيء آخر ، وهو جريانها صفةً على مؤنّث ، وهى بلفظ الجارى على الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ، ألا ترى إلى همْز حائض ، وإن لم تجر على الفعل إنما سببه أنّه شابه فى اللفظ ما اطّرد همزه من الجارى على الفعل نحو قائمٍ ، وصائمٍ وأشباه ذلك ، ويدلّك على أن عين

حائض همزةً ، وليست ياءً خالصةً ؛ (كما لعله يظنه كذلك ظانّ)
قولهم ، امرأة زائر ، من زيارة النساء ، وهذا واضح : ألا ترى أنّه لو
كانت العين صحيحةً لوجب ظهورها واواً ، وأن يقال زَاوِرٌ ؛
وعليه قالوا الحائش ، والعائر ، للرّمد وإن لم يجريا على الفعل ؛ لمّا
جاءا مجيء ما يجب همزه وإعلاله فى غالب الأمر ، نعم وإذا كانوا
قد أنثوا المصدر لمّا جرى وصفاً على المؤنّث نحو امرأة عَدْلَةٍ ،
وفرسٍ طوعةِ القياد ؛ وقول أُميَّة

(وَالحَيَّةُ الحَتَفَةُ الرَّقْشَاءُ أَخْرَجَهَا
مِنْ جُحْرِهَا آمِنَاتُ اللهِ وَالْكَلِمُ)

واذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل
ولا هى الفاعل فى الحقيقة ، وإنّما استُهْوِيَ لذلك جريُها وصفاً
على المؤنث ، كان باب عيشة راضية ، ويدٍ آشرةٍ ، أَحرَى بجواز
ذلك فيه ، وجريه عليه

فإن قلت فقد قالوا فى يَوْجَلُ يأجَلُ ، وفى يَيْأَسُ ياءَسُ ،
وفى طَيِّءٍ طَائِيٌّ ، وقالوا حَاحَيْتُ ، وعاعَيْتُ ، وهاهَيْت ، فقلبوا
الياء والواو هنا ألفين ، وهما ساكنتان ، وفى هذا نقضٌ لقولك ،
ألا تراك إنّما جعلت عِلّة قلب الواو والياء ألفين ، تلك الأسباب
التى أحدها كونهما متحركتين ، وأنت تجدهما ساكنتين ، ومع

ذلك فقد تراهما منقلبتين

قيل ليس هذا نَقْضاً : ولا يراه أهل النظر قَدْحاً ، وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين، ثنتين ، فى وقت واحد تارة ، وفى وقتين اثنين ، وسنذكر ذلك فى باب المعلول بعلتين

فإن قلت فما شرطُك ، واحتياطُك ، فى باب قلب الواو ياءً إذا اجتمعت مع الياء : فى نحو سَيِّدٍ ، وهَيِّنٍ ، وجَيِّدٍ ، وشويت شياًّ ، ولَوَيْتُ يده لياًّ ، وقد تراهم قالوا حَيْوَة ، وضَيْوَنٌ وقالوا عوى الكلب عَوْيَةً ، وقالوا فى تحقير أسود ، وجدول ، جُدَيْوِلٌ ، وأُسَيْوِدٌ ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله ، مما واوه عين متحركة أو زائدة قبل الطَّرَف

فالذى تقول فى هذا ونحوه أن الياء والواو متى اجتمعتا وسبقت الأولى بالسكون منهما ولم تكن الكلمة علَماً ، ولا مُراداً بصحة واوها التنبيهُ على أُصول أمثالها ، ولا كانت تحقيراً محمولاً على تكسير ، فإن الواو منه تقلب ياءً ، فاذا فعلت هذا واحتَطْت للعلة ، به أَسقطتَ تلك الإلزامات عنك ، ألا ترى أن حَيْوَةَ علَم ، والأعلام تأتى مخالفة للأجناس فى كثير من الاحكام ، وأَن ضَيْوَن إنما صح لأنه خرج على الصحة تنبيهاً على أَن أَصل سيد ، وميت ، سَيْود ومَيْوت وكذلك عَوْية ، خرجت سالمة ليُعلم بذلك

أن أَصل لَيَّةٍ لَوْيَة ، وأن أصل طيَّةٍ طَوْيَة . وليُعلم أَن هذا الضرب من التركيب وإن قلّ فى الاستعمال ، فإنه مُرادٌ على كل حال . وكذلك أجازوا تصحيح نحو أُسَيْود وجُدَيول ، إرادة للتنبيه على أن التحقير والتكسير فى هذا النحو من المُثُل من قبيلٍ واحدٍ .

فإن قلت فقد قالوا فى العلَم أُسَيِّد، فأعلّوا كما أعلّوا فى الجنس نحو قوله (١)

(أُسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ نهاراً   من المُتَلَقِّطِي قَرَدِ القُمَامِ)

فعن ذلك أجوبة ، منها أن القلب الذى فى أُسيِّد قد كان سبق اليهِ وهو جنسٌ كقولك غُلَيِّمٌ أُسيِّدٌ، ثم نُقل الى العلمية بعد أن أسرع فيه القلبُ فبقى بحاله ، لا أنَّ القلب إنما وجب فيـهِ بعد العلمية وقد كان قبلها وهو جنس نكرة صحيحاً ، ويؤنِّس بهذا أيضاً أن الإعْلال فى هذا النحو هو الاختيار فى الأجناس ، فلما سبق القلب الذى هو أقوى وأقيسُ القولين سمى بهِ مُعَلاًّ ، فبقى بعد النقل على صورته ، ومثل ذلك ما تقوله فى «عُيَيْنَـةَ» أنه إنما سمى

---

(١) هو قول الفرزدق وأسيد . أراد به سويداء . والقرد . بالتحريك نفاية الصوف . وانما قال من المتلقطى الخ ليثبت أنها امرأة . لانه لا يتتبع قرد القمام الا النساء . وقبله

سيأتيهم بوحى القول عنى   ويدخل رأسه تحت القرام

بِهِ مصغراً فبقى بعد بحاله قبلُ ، ولو كان إنما حُقِّر بعدَ أن سُمِّي بهِ لوجب ترك إلحاق علامـة التأنيث بهِ كما أنك لو سمَّيت رجلاً هنداً ، ثم حقَّرت قلت هُنَيْدٌ ، ولو سمَّيتهُ بها محقَّرةً قبل التسمية لوجب أن تُقِرَّ التاء بحالها ، فتقول هذا هُنَيْدَةُ مُقْبِلاً ، هـذا مذهب الـكتاب ، وإن كان يُونُسُ يقول بضِدِّه . ومنها أنا لسنا نقول إن كل علَم لا بُدَّ من صحة واوه إذا اجتمعت مع اليـاء ساكنة أُولاهما فيلزمنا ما رُمْتَ إلزامَنا ، وإنما قلنا إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى منهما بالسكون ولم يكن الاسم علماً ولا على تلك الاوصاف التى ذكرنا فإن الواو تقلب ياءً وتدغم الياء فى الياء ، فهذه علـةٌ من علل قلب الواو ياء

فأماَّ أَلاَّ تُعتلّ الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنة أولاهما إلاَّ من هذا الوجه فلم نقُلْ بهِ ، وكيف يمكن أن نقول بهِ وقد قدَّمنا أن الحكم الواحد قد يكون معـلولاً بعلتين وأكثر من ذلك ، وتَضَمَّنَّا أن نفرد لهذا الفصل باباً

فان قلت ألسنا إذا رافعناك فى صحة « حَيْوَة » إنما نفزع الى أن نقول إنما صحت لكونها علماً ، والأعلام تأتى كثيراً أحكامُهـا مخالفة أحكام الأجناس ، وأنت تروم فى اعتلالك هـذا الثانى أن تُسوِّى بين أحكامهما وتَطْرُد على سَمْتٍ واحد كلاًّ منهما

قيل الجواب الاول قد استمرَّ ولم تَعرِضْ له ولا سوَّغتك الحالُ الطعنَ فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثانى ، والخطبُ فيهِ أيسَرُ ؛ وذلك أن لنا مذهباً سنوضّحه فى بابٍ يلى هذا ، وهو حديث الفرق بين علّة الجواز ، وعلة الوجوب

ومن ذلك أن يقال لك ما علّةُ قلب واو سَوْطٍ ، وثوبٍ ، إذا كَسَّرْتَ فقلت ثِيابٌ ، وسِياطٌ ، وهـذا حكمٌ لا بدّ فى تعليله من جمع خمسة أغراض ، فإن نَقَصْتَ واحداً فسد الجواب وتوجه عليهِ الإلزام

والخمسة أن ثياباً ، وسياطاً ، وحِيَاضاً وبابَه ، جمعٌ ، والجمع أثقل من الواحد ، وأن عينَ واحده ضعيفةٌ بالسكون ، وقد يُراعى فى الجمع حكم الواحد ، وأن قبل عينه كسرة ، وهى مُجْتَلَبَةٌ فى كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأنَّ بعدها ألفاً والألفُ شبيهـة بالياء ، وأن لام سوط ، وثوب ، صحيحة ، فتلك خمسة أوصاف لا غناء بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحة خِوَانٍ ، وبِوَانٍ ، وصِوَانٍ ، لمَّا كان مفرداً لا جمعاً ، فهـذا باب . ثم ألا ترى الى صحة واو زِوَجَة ، وعِوَدَة ، وهى جمعُ واحدٍ ساكن العين وهو زَوْج ، وعَوْد ، ولامه أيضاً صحيحة ، وقبلها فى الجمع كسرة ، ولـكن بقى من مجموع العلة أنه لا ألف بعد عينه كألف

حياض، ورياض . وهذا بابٌ أيضاً

ثم ألا ترى إلى صحة طِوَالٍ، وقِوَامٍ ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة وبعدهما ألف ولاماهما صحيحتان، لكن بقي من مجموع العلة أن عينه في الواحد متحركة وهي في طويل، وقويم، وهذا أيضاً بابٌ

ثم ألا ترى الى صحة طِوَاءٍ، ورِوَاءٍ، جمع طيَّان، وريَّان، فيهِ الجمعية وأنّ عين واحده ساكنة بل معتلة وقبل عينه كسرةٌ وبعدها ألف، لكن بقي عليك أنَّ لامه معتلة فكرهوا إعلال عينه لئلا يجمعوا بين إعلالين، وهذا الموضع مما يَسترسل فيهِ المعتلّ لاعتلاله، فلعله أن يذكر من الاوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين أو أكثره ثلاثة ويُغفل الباقي فيدخل عليه الدَّخْلُ منهُ فيرى أن ذلك نقضٌ للعلة ويفزع إلى ما يفزع إليهِ من لا عصمة له ولا مُسْكَةَ عنده، ولَعَمْرِي إنه كَسْرٌ لعلته هو لاعتلالها في نفسها، فأمّاً مع إحكام علة الحكم فإن هذا ونحوه ساقطٌ عنهُ، ومن ذلك ما يعتقده في علة الإدغام، وهو أن يقال إن الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة ولم يكن هناك إلحاقٌ ولا كانت الكلمة مخالفةً لمثال فَعْلٍ، وفَعُلٍ، أو كانت فَعَلَ، فعلاً ولا خرجَتْ منبِّهة على بقية بابها، فإن الأول منها

يسكن ويدغم فى الثانى ، وذلك نحو شَدَّ ، وشَلت يدُه ، وحبّذا زيد ، وما كان عارياً مما استثنيناه ، ألا ترى أن شَدَّ وإن كان فَعل فانه فِعْلٌ وليس كطَلَلٍ ، وشرَرٍ ، وجَدَدٍ ، فيظهر ، وكذلك شلّت يدُه فَعِلَتْ ، وحبّذا زيد أصله حبُبَ ككرم ، وقضُوَ الرجل ، ومثله شَرَّ الرجل من الشر وهو فَعُل ، لقولهم شَرُرْتَ يا رجل وعليه جاء رجل شَرِيرٌ كَرِدِيٍّ ، وعلى ذلك قالوا أَجدَّ فى الأمر وأسَرَّ الحديثَ واستعدَّ ، لخلوّه مما شرطناه ، فلو عارضك مُعارضٌ بقولهم أُصبُب الماء ، وأُمدُد الحبل . لقلت ليست الحركتان لازمتين ، لأن الثانية لالتقاء الساكنين ، وكذلك إنْ ألزمك ظهور نحو جَلْبَبَ ، وشَمْلَلَ : وقُعْدُدٍ ، ورِمْدَدٍ ، قلتُ هـذا كلهُ ملحقٌ فلذلك ظهَر ، وكذلك إن أدخل على قولك هما يضربانِنِى ، ويُكرمانِنِى ، ويُدخلانِنَا ، قلت سبب ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ، ألا ترى أن الثانى من الحرفين ليس ملازماً لقولك هما يضربان زيداً ويكرمانك ونحو ذلك ، وكذلك إن ألزمك ظهورُ نحو جُدَد ، وقِدَدٍ ، وسُرُرٍ ، قلت هذا مخالف لمثال فَعْلٍ وفَعِلٍ فإن ألزمك نحوُ قول قَعْنَب

(مَهْلاً أعاذلَ قد جرّبْتِ من خُلُقى
أَنِّى أجُودُ لأَقوام وإِنْ ضَنِنُوا)

وقول العجّاج (تشكو الوجى من أظلَلٍ وأظلَلِ)

وقول الآخر

(وإن رأيت الحِجَجَ الرّوادِدَا قواصِراً بالعمر أو مَوَادِدَا)

قلتُ هذا ظهر على أصله منبِّهةً على بقية بابهِ، فتعلمُ بهِ أنّ أصل الأصمّ أصْمَم، وأصل صبّ صَبِب، وأصل الدوابّ والشوابّ، الدوابب والشوابب على ما تقوله فى نحو استصوب وبابه، إنما خرج على أصله إيذانا بأصول ما كان مثله

فإن قيل فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإخراجها على أصولها دون غيرها، قيل رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا فرغنا منهُ معك فى باب استعمال بعض الأصول وإهمال بعضها فارجع اليه تَرَهُ إن شاء الله، وهذا الذى قدمناه آنفاً هو الذى عناه أبو بكر رحمهُ الله بقوله قد تكون علّة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عُدم بعضها لم تكن علة. قال ويكون أيضاً عكس هذا، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة. أما الأول فإنه ما نحن بصدده من اجتماع أشياء تكونَ كلُّها عِلّةً، وأما الثانى فمعظمُه الجنوحُ الى المستخَف والعدولُ عن المستثقل وهو أصلُ الأصول فى هذا الحديث، وقد مضى صدرٌ منه وسترى بإذن الله بقيتَه

واعلمْ أن هذه المواضعَ التى ضممتُها وعقدتُ العلةَ على مجموعِها قد أرادها أصحابُنا وعنَوْها وإن لم يكونوا جاؤا بها مقدَّمةً محروسةً فإنهم لها أرادوا وإياها نوَوْا ، ألا ترى أنهم اذا استرسلوا فى وصف العلّة وتحديدها قالوا إن علةَ شدّ ومدّ ونحو ذلك فى الادغام إنما هى اجتماع حرفين متحرّكين من جنس واحد ، فإذا قيل لهم فقد قالوا قُعْدُدٍ ، وجلبَبَ ، واسْحَنْكَكَ ، قالوا هذا ملحقٌ ، فلذلك ظهرَ ، واذا ألزموا نحو أُرْدُدِ البابَ ، واُصببُ الماء ، قالوا الحركةُ الثانيةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين ، وليست بلازمة ؛ واذا أُدخِلَ عليهم نحو جُدُدٍ ، وقِدَدٍ ، وخلَلٍ ، قالوا هذا مخالفٌ لبناء الفعل ، واذا عُورضوا بنحو طلَلٍ ، ومَدَدٍ ، فقيل لهم هذا على وزن الفعلِ قالوا هو كذلك ، إلاَّ أن الفتحةَ خفيفةٌ والاسم أخفُّ من الفعل فظهرَ التضعيف فى الاسم لخفتهِ ولم يَظهر فى الفعل نحو قصَّ ، ونَصَّ ، لثقلهِ واذا قيل لهم قد قالوا هما يضربانِنى ، وهم يحاجوننا ، قالوا المثَلُ الثانى ليس بلازم ، واذا وجبَ عليهم نحو قوله « وإن ضَنِنُوا » ولَحِحَتْ عينُه ، وضَبِبَ البلدُ ، وأَلِلَ السِّقاء ، قالوا خرج هذا شاذًّا ليدُل على أن أصلَ قرّتْ عينُه قرِرَت ، وأن أصل حَلّ الحبْل ونحوه حلَلَ : فهذا الذى يرجعون اليهِ فيما بعد متفرِّقاً ، قدمناه نحن مجتمِعاً ، وكذلك

كتب محمدُ بن الحسن رحمهُ الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلَلَ لأَنهم يجِدونها منثورة فى اثناء كلامهِ فيجمعُ بعضُها الى بعض بالملاطَفة والرِّفق ولا تجدُ له عِلةً فى شيء من كلامـهِ مستوفاةً محرَّرَةً، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غيرُ منكور

الآن قد أُريتُك بما مَثَّلتُه لك من الاحتياط فى وضع العلة كيف حاله، والطريق الى استعمال مثلهِ فيما عدا ما أوردتُه وإن تستشفَّ ذلك الموضعَ فتنظرَ الى آخر ما يلزمُك إياه الخَصم فتدخِلَ الاستظهارَ بذكره فى أَضعاف ما تنصبُه من علتهِ لتسقُطَ عنك فيما بعدُ الاسئلةُ والإلزامات التى يرومُ مراسلك الاعتراضَ بها عليك والإفساد لما قرّرتَه من عقد علتِك ولا سبيلَ الى ذكر جميع ذلك لطوله ومخافةِ الإملال ببعضهِ، وانما تراد المُثُلُ ليكفى قليلُها من كثير غيرها ولا قوة الا بالله

باب

ذكر الفرق بين العلةِ الموجبةِ وبين العلة المجوِّزة

اعلم أن أكثرَ العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنَصب الفَضْلة أو ما شابَهَ فى اللفظ الفضلةَ ورفع المبتدإ والخبر والفاعل

وجرِّ المضاف اليه وغير ذلك . فعللُ هذه الدَّاعية اليها مُوجبة لها غير مقتصَر بها على تجويزها ؛ وعلى هذا مَقَاذُ كلام العرب

وضربٌ آخرُ يسمى علةً وإنما هو فى الحقيقةِ سببٌ يُجَوِّزُ ولا يُوجِبُ : من ذلك الأسبابُ الستةُ الداعيةُ الى الإمالة ، هى علة الجواز ، لا علةُ الوجوب ، ألا ترى أنه ليس فى الدنيا أمر يُوجب الإمالة لا بدّ منها ، وأن كل مُمَالٍ لعلةٍ من تلك الأسباب الستةِ لك أن تتركَ إمالتَه مع وجودِها فيهِ ، فهذه إذاً علةُ الجواز لا علة الوجوب ، ومن ذلك أن يقالَ لك ما علةُ قلب واو «أُقِّتَتْ» همزةً فتقولُ علةُ ذلك أن الواو انضمت ضَمّاً لازماً وأنت مع هذا تجيزُ ظهورَها واواً غيرَ مبدَلة ، فتقول وُقِّتَتْ ، فهذه علةُ الجوازِ ، إذاً ، لا علةُ الوجوبِ ، وهذا وإن كان فى ظاهر ما تراه فانه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تَعقلهُ النفس كما أن الوجوبَ كذلك ، فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز ، هذا أمر لا ينكر ، ومعنى مفهوم لا يُتدافع

ومن علَلِ الجوازِ أن تقع النكرةُ بعد المعرفةِ التى تمَّ الكلام بها ، وتلك النكرةُ هى المعرفة فى المعنى ، فتكون حينئذٍ مُخيراً فى جعلك تلك النكرةَ إن شئتَ حالاً وإن شئتَ بدلاً ، فتقولُ على هذا مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ على البدَلِ ، وإن شئتَ

قلتَ مررتُ بزيد رجلاً صالحا على الحال ؛ أفلا ترى كيف كان وقوعُ النكرة عقيبَ المعرفة على هـذا الوصف علة لجواز كل واحدٍ من الأمرين لا علةً لوجوبه ، وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثةُ وأكثرُ من ذلك على هذا الحدِّ فوقوعُه عليهِ علّةٌ لجواز ما جاز منهُ لا علةٌ لوجوبهِ فلا تستنكر هذا الموضعَ

فإن قلتَ فهل تُجيزُ أن يحُلَّ السواد محلاً ما فيكون ذلك علة لجواز اسودادِه لا لوجوبهِ ، قيل هذا فى هذا ونحوه لا يجوز بل لا بد من اسوداد بهِ البتّةَ ، وكذلك البياضُ والحركةُ والسكونُ ونحو ذلك متى حلّ شيء منها فى محلّ لم يكن لهُ بدّ من وجودِ حكمهِ فيهِ ووجوبهِ البتةَ لهُ ، لأن هناك أمراً لا بد من ظهور أثره . وإذا تأملتَ ما قدّمناه رأيتهُ عائداً الى هذا الموضع غير مخالف له ولا بعيد عنهُ ؛ وذلك أن وقوعَ النكرة تليّةَ المعرفةِ على ما شرحناه من تلك الصفة ، سببٌ لجواز الحكمين اللذين جازا فيهِ فصار مجموعُ الأمرين فى وجوبِ جوازهما كالمعنى المفرَدِ الذي استبدَّ بهِ ما أريْنَاه من تمسُّككَ بكل واحـد من السواد والبياض والحركة والسكون ، فقد زالت عنك إذاً شناعةُ هذا الظاهر وآلت بك الحالُ الى صحةِ معنى ما قدمتُهُ من كونِ الشيءِ

علة للجوازِ لا للوجوبِ فاعرِف ذلك وقِسهُ فأنهُ بابٌ واسعٌ

باب
فى تَعارُض العِلَلِ

الكلامُ فى هذا المعنى من موضعين أحدهما الحكمُ الواحدُ تجاذَبُ كوْنَه العلتان أو أكثرُ منهما ، والآخر الحكمان فى الشيء الواحد المختلفان دعت اليهما عِلَّتان مُختَلِفتَان . الأول منهما كرفع المبتدأ فاننا نحن نَعتَلُّ لرفعه بالابتداء على ما قد بيَّنّاه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه ، والكوفيونَ يرفعونه إمَّا بالجزء الثانى الذى هو مرافقهُ عندهم ، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقِعه ، وكذلك رفعُ الخبر ورفعُ الفاعل ورفع ما أقيم مقامه ورفع خبرِ إنَّ واخواتِها ، وكذلك نَصْبُ ما انتصبَ وجرّ ما انجرَّ وجزْمُ ما انجزم مما يتجاذبُ الخلافُ فى عللِهِ ، فكلٌّ واحد من هذه الأشياء له حكمٌ واحدٌ تتنازعُهُ العِلَلُ على ما هو مشروحٌ من حاله فى أماكنهِ ، وإنما غرضُنا ان نُرى هنا جُمْلَةً لا أن نَشرحَه ولا أن نتكلَّمَ على تقوِيَةِ ما قَوِيَ منهُ وإضعافِ ما ضَعُفَ منهُ

الثانى منها الحكمانُ فى الشىء الواحدِ المختلفان دعت اليهما علتان مختلفتان : وذلك كإعمال أهلِ الحجاز، ما النافيةَ للحال وتركِ بنى تميم إعمالها واجرائهم إياها مجرى هلّ ونحوها، مما لا يعمل؛ فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلةً على المبتدإ والخبر دخول ليسَ عليهما ، ونافيةً للحال نفيَها إياها أجرَوْها فى الرَّفعِ والنَّصْبِ مُجْرَاها إذ اجتمعَ فيها الشَّبَهَان ؛ وكأنَّ بنى تميم لما رأوْها حَرفاً داخِلاً بمعناه على الجملةِ المستقلَّةِ بنفسها ومباشِرَة لكلِّ واحدٍ من جُزئيها كقولك ما زَيدٌ أخوك ، وما قام زَيدٌ ، أجرَوْها مجرى هلْ ، ألا تراها داخِلةً على الجملة لمعنى النفى دخولَ هلْ عليها للاستفهام ، ولذلك كانت عند سيبويه لغةُ التميميين أقوى قِياساً من لغة الحجازيين ؛ ومن ذلك ليتما ، ألا ترى أن بعضهم يُركبهما جميعاً فيسلبَ بذلك ليتَ عملها ، وبعضهم يلغى (ما) عنها فيقُرّ عملها عليها : فمن ضَمَّ (ما) إلى (ليتَ) وكَفَّها بها عن عملها ألحقها بأخواتها منْ (كأن) و (لَعلَّ) و (لكنّ) وقال أيضاً لا تكون ليت فى وجوب العمل بها أقوى من الفعل قد نراه اذا كُفَّ (بما) زالَ عنهُ عمله وذلك كقولهم : قلما يقومُ زيدٌ ، (فما) دَخلت على قَلَّ ، كافَّةَ لها عن عملها ، ومثله كَثُرَ مَا ، وطالما ، فكما دخلت ما ، على الفعل نفسِه فكفَّتْه

عن عمله وهيأَتْه لغير ما كان قبلها متقاضياً له : كذلك تكون ما ، كافَّةً لِليْتَ عن عملها ومُصيِّرة لها الى جواز وقوع الجملتين جميعاً بعدَها ، ومن ألغى ما ، عنها وأقرَّ عملهـا ، جعلها كحرف الجَرّ فى إلغاء (مَا) مَعَهُ نحو قول الله تعالى ، فبما نَقْضِهم مِيثَاقهم ، وقوله ، عمّاً قليل : ومماً خَطِيئَاتهم ونحو ذلك ، وفَصَّلَ بينهما وبين (كأن) و(لعَلَّ) بأنها أشبهُ بالفعل منهما ، ألا تراها مُفرَدة وهما مركَّبَتان لأن الكاف زائدةٌ واللام زائدةٌ ؛ هذا طريق اختلاف العلل لاختلاف الأحكام فى الشيء الواحدِ ؛ فأمّاَ أيّها أقوى وبأيهـا يجب أن يؤخذَ ، فشيءٌ آخر ليس هذا موضعهُ ولا وُضِعَ هذا البابُ له

ومن ذلك اختلافُ أهل الحجاز وبنى تميم فى هلُمَّ ، فأهل الحجاز يُجْرُونها مجرى صَهْ ، ومَهْ ، ورُوَيْدَ ، ونحو ذلك مما سمى بِهِ الفعل وألزِمَ طريقاً واحداً ، وبنو تميم يلحقونهـا علَمَ التثنية والتأنيث والجمع ويُراعون أصل ما كانت عليه لُمَّ ، وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيـه ، فالخلاف إذاً بين العلماء أعمّ منهُ بين العرب ، وذلك أن العلماء اختلفوا فى الاعتلال ، لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيهِ ، وكلٌّ ذهب مذهباً ، وإن كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً

باب

في أن العلة إذا لم تتعدَّ لم تصح

من ذلك قول من أعتل لبناء نحو : كم ، ومن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك ، بأن هذه الأسماء ، لما كانت على حرفين ، شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو : هل ، وبل ، وقد ، قال فلما شابهت الحرف من هذا الموضع ، وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنية ، وهذه علّة غيرُ متعدية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين نحو ؛ يَدٍ ، وأخ ، وأبٍ ، ودَمٍ ، وفمٍ ، وحرٍ ، وهَنٍ ، ونحو ذلك

فإن قيل هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك متعدّ

فالجواب أَن هذه زيادة في وصف العلة ، لم تأت بها في أول اعتلالك ، وهبنا سامحناك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يُبنى باب يدٍ ، وأخٍ ، وأبٍ ونحو ذلك ، لأنهُ لماَّ حذف فنقص ، شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ، ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة ، قد كان أصله أن يعرب ، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بُنِيَ ، ولم يمنع من بنائه جريه معرباً قبل حال

البناء ، وهذا شبه معنوى كما ترى ، مؤثر داعٍ الى البناء . والشبه اللفظىّ أقوى من الشبه المعنوىّ : فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الاسماء على حرفين ، وله أصل فى الثلاثة وأن لا يمنع من بنائه كونه فى الاصل ثلاثياً كما لم يمنع من بناء زيد فى النداء كونه فى الأصل معرباً ؛ بل اذا كانت صورةَ إعراب زيد قبل ندائهِ معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذلك من بنائه ، كان أن يبنى باب يَد ، ودَم ، وهَن ، لنقصه ولأنه لم يأتِ تاماً على أصله إلاّ فى أماكن شاذّة ، أجدر . وعلى أن منها ما لم يأتِ على أصله البتة وهو معرب وهو: حِرٌ ، وِسهٌ ، وفَمٌ ، فأما قوله

(يا حبّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا) وقول الآخر

(هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا)

فإنه على كل حال لم يأتِ على أصله ، وإن كان قد زيد فيـهِ ما ليس منه

فإن قلت فقد ظهرت اللام فى تكسير ذلك نحو: أفواهٍ ، وأستاهٍ ، وأحراحٍ ، قيل قد ظهر أيضاً الإعراب فى زيد نفسهِ ، لا فى جمعه ، ولم يمنع ذلك من بنائه ، وكذلك القول فى تحقيره وتصريفهِ نحو: فُوَيْه ، وأُستَة ، وحَرِحٍ ؛ ومن ذلك قول أبى إسحاق فى التنوين اللاحق فى مثال الجمع الأكبر ، نحو:

جَوار ، وغَواش، أنهُ عوض من ضمة الياء ، وهذه علة غير جارية ، ألا ترى أنها لوكانت متعدية لوجب أن تعوض من ضمة ياء يرمى ، فتقول هذا يرمٍ ، ويقضٍ ، ويستقضٍ

فإن قيل إن الأفعال لا يدخلها التنوين ، فى هذا جوابان ، أحدهما أن يقال له علّتك ألزمتك إياه ، فلا تلم إلا نفسك ، والآخر أن يقال له إن الأفعال إنما يمتنع منها التنوين اللاحق للصرف ، فأما التنوين غير ذالك فلا مانع له ، ألا ترى إلى تنوينهم الأفعال فى القوافى ، لماَّ لم يكن ذلك الذى هو علَمٌ للصرف كقول العجاج (مِنْ طَلَلٍ كالأتْحَمِيّ أَنْهَجا)

وقول جرير (وَقُولِي إنْ أصبْتُ لَقَدْ أصابَا [١])

ومع هذا ، فهل التنوين إلاَّ نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين الخفيفة والثقيلة ، وههنا إفساد لقول أَبى اسحاق آخر ، وهوأن يقال له إن هذه الأسماء ، عاقبت ياآتها ضماَّتها ، ألا تراها لا تجتمع معها ، فلماَّ عاقبتها جرت لذلك مجراها ، فكما أنك لا تعوض من الشيء وهو موجود ، فكذلك أيضاً يجب أن لا تعوض منهُ وهناك ما يعاقبه ويجرى مجراه ، غير أن الغرض فى هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأول ، لأن بهِ ما يصح تصور العلّة ، وأنهاغير

---

(١) صدره (أقلي اللوم عاذل والعتابن)

متعدّية ، ومن ذلك قول الفرّاء فى نحو : لغةٍ ، وثُبةٍ ، ورِئةٍ ، ومئةٍ ، إنّ ما كان من ذلك المحذوف منهُ الواو ، فإنه يأتى مضمومَ الأوّل ، نحو : لُغَةٍ ، وبُرَةٍ ، وثُبةٍ ، وكُرةٍ ، وقُلةٍ ، وما كان من الياء ، فإنه يأتى مكسورَ الأول نحو : مئةٍ ، ورئةٍ ، وهذا يفسده قولهم ، سَنة ، فيمن قال سنوات ، وهى من الواو كما ترى ، وليست مضمومة الأَول ، وكذلك قولهم عِضَةٌ ، محذوفها الواو ، لقولهم فيها عِضَوَاتٌ قال

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا وعِضَوَاتٌ تقطع[1] اللّهَازِمَا

وقالوا أيضاً ، ضَعَةٌ ، وهى من الواو مفتوحة الأوّل ، ألا تراه قال[2]

(مُتَّخِذاً مِنْ ضَعَوَاتٍ تَوْلَجا)

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقعة غير متعدية ، وهو كثير ، فطالب فيه بواجبه ، وتأمل ما يرد عليك من أَمثاله

---

(١) يروى تمشق (٢) أى جرير . يهجو البعيث

باب

في العلة وعلة العلة

ذَكَرَ أبو بكر في أوّل أُصوله هذا ومثَّلَ منه برفعِ الفاعل ؛ قال فإذا سُئلنا عن عِلَّة رفعه ، قلنا ارتفع بفعله فإذا قيل ولِمَ صار الفاعلُ مرفوعاً ، فهذا سؤَالٌ عن علة العلة . وهذا موضعٌ ينبغي أن تعلمَ منه ان هذا الذي سمّاه علةَ العلةِ إنما هو تجوُّز في اللفظ ، فاما في الحقيقة فانه شرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلَّة

أَلا ترى أنه اذا قيل له فَلِمَ ارتفع الفاعلُ قال لإسنادِ الفعل اليهِ ، ولو شاء لابتدأَ هذا فقال في جواب رفعِ زيدٍ من قولِنا قامَ زيدٌ إنما ارتفعَ لإسنادِ الفعل اليهِ فكان مُغْنِياً عن قوله إنما ارتفعَ بفعله حتى تسأَله فيما بعدُ عن العلة التي ارتفع لها الفاعل ، وهذا هو الذي أراده المجيبُ بقوله ارتفعَ بفعلهِ أي بإسناد الفعل اليهِ

نعم ولو شاءَ لماطَلَهُ فقال له ولِمَ صار المسنَدُ اليهِ الفعلُ مرفوعاً ، فكان جوابُهُ أن يقول إن صاحبَ الحديث أقوى الأسماء والضمةُ أقوى الحركاتِ فجعلَ الأقوى للاقوى ، وكان يجبُ على ما رتَّبهُ أبو بكر أن تكون هنا علة وعلَّةُ العلَّة وعلَّة

علةِ العلةِ ، وأيضاً فقد كان له أن يتجاوزَ هذا الموضع الى ما وراءهُ فيقول ، وهلاَّ عكسوا الأمر فأَعطوْا الاسمَ الأقوى الحركةَ الضعيفةَ لئلا يجمعوا بين ثقيلين ، فإن تكلَّف متكلفٌ جواباً عن هذا تصاعدتْ عِدَّةُ العلل وأدَّى ذاك الى هُجْنة القولِ وضعف القائلِ بهِ ، وكذلك لو قال لك قائلٌ فى قولك قامَ القومُ الا زيداً ، لِمَ نصبْتَ زيداً لقلتَ لأَنهُ مستثنًى، وله من بعدُ أن يقولَ ولِم نصبَتَ المستثنى فيكون من جوابهُ لأنهُ فضلةٌ ،ولو شئت أجبتَ مُبتدئاً بهذا فقلت إنما نَصبتَ زيداً فى قولك قامَ القومُ الاَّ زيداً لأنهُ فضلةٌ والباب واحد والمسائل كثيرة ، فتأمل وقس . فقد ثبت بذلك أن هذا موضعٌ تسمَّحَ فيهِ أبو بكر ولم يُنْعِم تأمله ، ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولةً .

أَلا ترى أَن السوادَ الذى هو علة لتسويدِ ما يُحله انما صار كذلك لنفسهِ لا لأَن جاعلاً جعَلَهُ على هذه القضيةِ ؛ وفى هذا بيان ، فقد ثبت إذاً أَن قوله علةُ العلة إنما غرضُهُ فيهِ أنهُ تتميم وشرح لهذه العلةِ المقدَّمةِ عليهِ وإنما ذكرناه فى جملة هذه الابواب ، لان أَبا بكر رحمهُ الله ذكره فأحببنا أن نذكر ما عندنا فيهِ وبالله التوفيق

باب
فى حكم المعلولِ بعلّتين

وهو على ضربين أحدهما ما لا نظرَ فيهِ والآخر محتاجٌ الى النظر

الأول منهما نحو قولك: هذه عَشْرِىّ وهؤلاءِ مُسلِمىّ، فقياسُ هذا على قولكَ عِشْرُوكَ ومُسلِموكَ أَنْ يكونَ اصلُه عِشْرُوىَ ومُسلمُوىَ، فقُلبَتْ الواو ياءً لأمرين، كل واحد منهما مُوجب للقلب غير محتاج الى صاحبهِ للاستعانة بهِ على قلبهِ؛ أحدُهما اجتماعُ الواو والياء وسَبقُ الاولى منهما بالسكون، والآخَرُ أن ياءَ المتكلم أبداً تكسِرُ الحرفَ الذى قبلها اذا كان صحيحاً: نحو هذا غلامى ورأيتُ صاحبِى، وقد ثبتَ فيما قيل أن نظيرَ الكسرِ فى الصحيح، الياءُ فى هذه الاسماء، نحو مررتُ بزيدِ ومررتُ بالزَيدينَ ونظرتُ الى العشرينَ، فقد وجبَ إذاً ألاَّ يقال هذه عِشْرُوىَ بالواو كما لا يقالُ هذا غُلامُى بضم الميم فهذه علة غيرُ الأولى فى وجوبِ قلب الواو ياء فى عِشْرُوىَ وصالحِوىَ ونحو ذلك، وأن يقالُ عِشرىّ بالياء ألبتَّةَ كما يقالُ هذا غلامِى بكسر الميم ألبتَّةَ

ويدُلُّ على قلب وجوب هذه الواو الى الياء فى هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلّةِ لا للطريق الأَول من استكراههم إِظهارَ الواو ساكنةً قبلَ الياءِ ، أنهم لم يقولوا رأيتُ فاىَ وإِنما يقولون رأيت فِىَّ ؛ هذا مع أن هذه الياءَ لا ينكرُ أن تأتىَ بعد الألف نحو رحاىَ وعصاىَ لخفةِ الألف ، فدلّ امتناعهم من ايقاع الألف قبلَ هذه الياء على أنه ليس طريقُه طريقَ الاستخفاف والاستثقال ، وإنما هو لاعتزامهم تركَ الألف والواوُ قبلَها كتركهم الفتحةَ والضمةُ قبل الياءِ فى الصحيح نحو غلامى وداري

فإن قيل ، فأصل هذا إنما هو لإِستثقالهم الياءَ بعد الضمة لو قالوا هذا غُلَامُى ، قيل لوكان لهذا الموضع أُلبتةَ ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحةَ على كل حال أخفُّ قبل الياء من الكسرة ، فقالوا رأيت غُلَامَىَ ، فإن قيلَ لما تركوا الضمةَ هنا وهى عَلَمٌ للرفع أتبعوها الفتحةَ ليكونَ العملُ من موضع واحدٍ ، كما أنَّهم لما استكرهوا الواوَ بعد الياءِ نحو يَعِدُ حذفوهـا أيضاً بعد الهمزة والنون والتاء فى نحو أَعدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ ؛ قيل يَفْسُدُ هذا من أوجهٍ ، وذلك أن حروفَ المضارعة تجرى مَجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساويةً فى جعلها الفعل صالحاً لزمانين

الحالِ والاستقبالِ ؛ فإذا وجب فى أحدها شىء أتبعوه سائرها ، وليس كذلك علم الإعراب . ألا ترى أن موضوعَ الإعرابِ على مخالفةِ بعضه بعضاً من حيث كان إنما جِىءَ بهِ دَالاًّ على اختلاف المعانى ؛ فإن قلت فحروفُ المضارعة أيضاً موضوعةٌ على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة للمتكلِّم ، والنونَ للمتكلِّم إذا كان معهُ غيرُه وكذلك بَقِيَّتُها ، قيل أجل ؛ إلاَّ أنها كلها مع ذلك مجتمعةٌ على معنى واحدٍ ، وهو جعلُها الفعلَ صَالحاً للزمانين على ما مضى ؛ فإن قلتَ فالإعرابُ أيضاً كله مجتمعٌ على جرَيانِه على حرفِهِ ، قيل هذا عملٌ لفظىٌّ ، والمعَانِى أَشرفُ من الألفاظ ، وأيضاً فتركُهم إظهارَ الألف قبل هذه الياء مع ما يُعتقد من خفة الألف حتى إنهُ لم يُسمع منهم نحو فَاىَ ، ولا أَبَاىَ ، ولا أَخَاىَ ، وإنما المسموع عنهم رأيتُ أبى وأخى . وحكى سيبويه أن كَسرة فِىَّ ، أَدلُّ دليلٍ على أنهم لم يُراعوا حديثَ الاستخفاف والاستثقال حسبُ ، وأنه أمرٌ غيرُهما ، وهو اعتزامُهم أَلاَّ تجى هذه الياء إلا بعد كسرةٍ أو ياءٍ أو ألفٍ لا تكونُ عَلَماً للنصب : نحو هذه عصاىَ وهـذا مُصَلاَّىَ ، على أن بعضهم راعى هذا الموضعَ أيضاً فقلبَ هذه الألف ياءً فقال عَصَىَّ ، وَرَحَىَّ ، ويا بُشْرَىَّ ، وقال أبو دُوَادٍ

فأبلونى بَلِيَّتَكم لعلِّى ... أُصالحُكم وأستَدرِجْ نَوَيَّا

وروينا أيضاً عن قُطْرُب

يُطَوِّفُ بى عِكَبٌ فى مَعَدٍّ ويطعنُ بالصُمُلَّة فى قَفَيَّا
فإن لم تثأرانى من عِكَبٍّ فلا أرويتُما أبداً صَدَيَّا

وهو كثير ، ومن قال هذا لم يقل فى هذان غُلامَاىَ بقلب الألف ياء ، لئلا يذهبَ عَلَمُ الرَّفع

ومن المعلول بعلّتين قولهُم سِيٌّ ، ورِىٌّ ، وأصله سِوْيٌ ، ورِوْيٌ فانقلبت الواو ياءً إن شئت لأنها ساكنةٌ غيرُ مُدْغَمَة وبعد كَسْرَة وإن شئت لأنها ساكنةٌ قبل الياء ، فهاتان علّتان إحداهما كعلّة قلب ميزانٍ والأخرى كعلة طياً وليًّا مصدرَى طويتُ ولويتُ وكلٌّ واحدةٍ منهما مؤثِّرةٌ ، فهذا ونحوه أحدُ ضَرْبى الحكم المعلول بعلتين الذى لا نظر فيه ، والآخر منهما ما فيه النظرُ وهو باب ما لاَ ينصرفُ ، وذلك أن علةَ امتناعه من الصرف إنما هى لاجتماع شبهين فيه من أشباهِ الفعل ، فأمّا السبب الواحدُ فيقلّ عن أن يُتِمّ علةً بنفسه حتى ينضمَّ اليه الشَّبَهُ الآخرُ من الفعل ، فإن قيل فإذا كان فى الاسم شَبَهٌ واحدٌ من أشباهِ الفعل ، ألهُ فيه تأثيرٌ أم لا ؟ فإن كان له فيه تأثير فما ذا التأثيرُ وهل صُرِفَ زيدٍ إلاّ كصرفِ كَلْبٍ وكَعْبٍ ، وإن لم يكن للسببِ الواحدِ اذا حل الاسمُ تأثيرٌ فيه فما باله اذا انضمّ اليه

سببٌ أخرُ أثَرًا فيه، فمنعاه الصرفَ وهلاّ إذا كان السببُ الواحد
لا تأثيرَ له فيه لم يؤثر فيه الآخر كما لم يؤثر فيه الأولُ ، وما الفرق
بين الأول والآخر فكما لم يؤثِّر الأولُ ألم يؤثر الآخر، فالجوابُ
أن السببَ الواحدَ وإن لم يَقْوَ حكمُهُ فى أن يمنعَ الصرفَ فإنه
لا بدَّ فى حالِ انفراده من تأثيرٍ فيما حلَّه وذلك التأثيرُ الذى نومئُ
اليه وندَّعى حصولَه هو تصويره الاسم الذى حلَّه على صورة ما
إذا انضمَّ اليه سببٌ أخر اعتوَنا معاً على مَنعِ الصرفِ ، ألا ترىٰ
أن الأولَ لو لم يجعلْه على هذه الصفةِ التى قدَّمنا ذكرَها لكان
مجىء الثانى مضموماً اليه لا يؤثرُ أيضاً كما لم يؤثر الأولَ، ثم
كذلك الى أن تفنى أسبابُ منع الصرفِ فتجتمعُ كلها فيه
وهو مع ذلك منصرفٌ لا بل دَلّ تأثيرَ الثانى على أَن الأولَ
قد كان شَكَّلَ الاسم على صورة إذا انضمّ اليه سبب آخر
انضمَّ اليها مثلُها ، وكان من مجموع الصورتين ما يُوجبُ تركَ
الصرف ، فإن قلتَ ما تقول فى اسم أعجمىّ علَم فى بابهِ مُذَكرٍ
متجاوزٍ للثلاثةِ نحو يُوسف وابراهيم ونحن نعلمُ أنه الآن غيرُ
مصروفٍ لاجتماعِ التعريفِ والعُجْمةِ عليه ، فلو سميت بهِ من
بعدُ مؤنثاً ألستَ قد جمعتَ فيه بعدَ ما كان عليه من التعريفِ
والعَجْمة التأنيثَ ، فليت شعرى أبالاسباب الثلاثةِ منعته الصرف

أم باثنين منها ؛ فإن كان بالثلاثة كلها ، فما الذى زاد فيه التأنيثُ الطارئُ عليه ، فإن كان لم يَزد فيه شيئاً، فقد رأيت أحدَ أشباهِ الفعل غيرَ مؤثر ، وليس هذا من قولك ، وإن كان أثر فيه التأنيث الطارئ عليه شيئاً ، فعرّفنا ما ذلك المعنى ، فالجواب هو أنه جعله على صورةٍ ما إذا حذف منهُ سببٌ من أَسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضاً

ألا تراكَ لو حذفتَ من يوسفَ اسمَ امرأة التأنيثَ ، فأعدته الى التذكير ، لأقررْتَه أيضاً على ما كان عليه من تركِ الصرف وليس كذلك امرأة سميتها بجعفر، ومالكٍ ،ألا تَراكَ لو نزَعتَ عن الاسم تأنيثَه لصرفتَه ، لأنك لم تُبْق فيه بعدُ إلاّ شَبَهاً واحداً من أشباهِ الفعل فقد صار إذاً المعنى الثالثُ مؤثراً أثراً ما ، كما كان السبب الواحد مؤثراً أثراً ما ، على ما قدمنا ذكره فاعرف ذلك .
وأيضاً فإن « يوسف » اسم امرأة أثقلُ منهُ اسم رجل ، كما ان « عَقرَب » اسم امرأة أثقل من « هند » ألا تراكَ تجيز صرفها ولا تجيز صرف « عقرب » علَماً فهذا إذاً معنى حصل ليوسف عند تسمية المؤنث بهِ ، وهو معنى زائدٌ بالشبه الثالث

فأمّا قول من قال إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعهُ ، إذا انضم الى ذلك ثالثٌ امتنع من

الإعراب أصلاً ففاسد عندنا من أوجه : أحدها ، أن سبب البناء في الإسم ليس طريقُه طريقَ حديث الصرف ، وترك الصرف ، إنما سببُه مشابهـةُ الاسم للحرف لا غيرُ ، وأماَّ تمثيله ذلك بمنع إعراب حَذَامِ ، وقَطَامِ ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولاً عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلاَّ تَرْكُ الإعراب ألبتة ، فلاحِقٌ في الفساد بما قبله ؛ لأنه منهُ ، وعليه حَذَاه ، وذلك أن علة منع هذه الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب، دَرَاكِ ، ونَزَالِ ، ثم شبهت حذام ، وقطامِ ، ورَقَاشِ ، في المثال والتعريف ، والتأنيث ، بباب دراكِ ، ونزال ، على ما بيناَّه هناك ، فأماَّ أنه ليس بعد منع الصرف إلاَّ رفع الإعراب أصلاً ، فلا

ومما يفسد قول من قال : إن الاسم اذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنهُ الإعراب ، أناَّ نجدُ في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معربٌ غيرُ مبنى ، وذلك كامرأة سميتها « بأَذْرَبيجَان » فهذا اسمٌ قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهي التعريف ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والألف ، والنون ، وكذلك إنْ عنيت « بأذربيجان » البلدة ، والمدينة ، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة

وهو مع ذلك معربٌ كما ترى ، فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب ، فالثلاثة أحجَى بأن لا ترفعه ، وهذا بيان ، ولِتَحَامِى الإطالة أحذِفُ أطرافاً من القول على أن فيما يخرج الى الظاهر كافياً بإذن الله

باب

فى إدراج العلة واختصارها

هذا موضع يستمرُّ النحويون عليه ، فيَفْتُق عليهم ما يتعبون بتداركه والتعذّر منه ، وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسَيْتُ الرجل ، فأنا أُواسِيه ، وآخَيْتُه ، فأنا أُواخِيه ، فقال : ما أَصله ، فقلت أُآسِيهِ ، وأُآخِيه ، وكذلك تقول ، فيقولُ لك فما علته فى التغيير ، فتقول اجتمعت الهمزتان فقُلبت الثانية واواً ، لانضمام ما قبلها ، وفى ذلك شيئآن . أحدُهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل ، والآخرُ أنك لم تتقَصَّ شرْحَ العلة ، أماَّ إخلالُك بذكر حقيقة الأصل ، فلأن أصله « أُآسِوُكَ » لانه أُفَاعِلُكُ ، من الإسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك « أُواخيك » أصله « أُآخِوُكَ » لانه من الأُخوّة ، فانقلبت اللام لما ذكرنا كما تنقلب فى نحو أُعطىَ ، واستُقْصِى

وأمَّا تَقَصِّى علة تغيير الهمزة بقلبها واواً ، فالقول فيه أنه اجتمع فى كلمة واحدة همزتان غير عينين ، الاولى منهما مضمومة، والثانية مفتوحة ، وكلتاهما حَشْوٌ غيرُ طرَف . فاستثقل ذلك ، فقُلبت الثانية على حركة ما قبلها وهى الضمة . واواً ، ولا بدّ من ذكر جميع ذلك ، وإلاَّ أخلَلْت . أَلا ترى أنك قد تجمع فى الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين ، فلا تغيّر ذلك ، وذلك نحو سآل ورآس ، وكبنائك من سألت نحو ، تُبَّع ، فيقول «سؤّل» فتصحان لأنهما عينان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأتُ مثل « جُرْشُع » لقلت « قُرْؤُى » وأصله قرْؤُء فقلبت الثانية ياء وان كانت قبلها همزة مضمومة وكانتا فى كلمة واحدة لما كانت الثانية منهما طرَفاً لا حشواً ، وكذلك أيضاً ذكرُك كونهما فى كلمة واحدة، ألا ترى أن من العرب من يُحقّق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين نحو قول الله تعالى « السفهاءُ ألاَ » فإذا كانتا فى كلمة واحدة فكلهم يقلبُ نحو جاءٍ ، وشاءٍ ، ونحو خطايا ، ورَوَايَا ، فى قول الكافّة غير الخليل

فأمَّا ما يُحكى عن بعضهم من تحقيقهما فى الكلمة الواحدة نحو أئمة وخَطَائئاً ، وجاَئىءٍ، فَشَاذٌ لا يجوز أن يُعقدَ عليه بابٌ، ولو اقتصرت فى تعليل التغيير فى أُأَسِيكَ ونحوه على أَن تقولَ

اجتمعتْ الهمزتانِ في كلمةٍ واحدة فقلبت الثانيةُ واواً ، لوجب عليك أن تَقلِب الهمزةَ الثانيةُ في نحو سآآلٍ ورآآسٍ واواً ، وأن تقلِبَ همزةَ أأْدَمُ وأأْمَنُ واواً ، وأن تَقلِب الهمزةَ الثانيةَ في خطاإأ واواً ، ونحو ذلك كثير لا يُحصى وإنما أذكرُ من كلٍّ نُبَذاً لئلا يَطولَ الكتابُ جداً

باب

في دوْرِ الاعتلالِ

هذا موضعٌ طريفٌ ، ذهبَ محمدُ بن يزيدَ في وجوبِ إسكانِ اللام في نحو ضَرَبْن، وضرَبْتُ ، الى أنهُ لحركةِ ما بعدَه من الضمير : يعني مع الحركتين قيل وذهبَ أيضاً في حركةِ الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبتْ لسكونِ ما قبله ؛ فتارةً اعتلَّ لهذا بهذا ، ثم دارَ تارةً أخرى فاعتل لهذا بهذا . وفي ظاهر ذلك اعترافٌ بان كل واحد منهما ليست له حالٌ مستحقَّة تخصُّهُ في نفسهِ ، وإنما استقرَّ على ما استقرَّ عليه ، لأمر راجع الى صاحبهِ ومثله ما أجازه سيبويه في جرِّ الوجهِ من قولك : هذا الحَسَن الوجهِ وذلك أنهُ أجازَ فيه الجرَّ من وجهين : احدهما طريقُ

الإضافةِ الظاهرة والآخر تشبيهُ بالضاربِ الرجل وقد أحطنا علماً بان الجَرّ إنما جاز فى الضاربِ الرجل ونحوه مما كان الثانى منهما منصوباً لتشبيههم إيّاه بالحَسَن الوجهِ ؛ أفلا ترى كيف صار كلٌّ واحدٍ من الموضعين عِلّةً لصاحبه فى الحكم الواحدِ الجارى عليهما جميعاً

وهذا من طريفِ أمرِ هذه اللغة وشدّةِ تَداخلها وتزاحم الألفاظ والأغراضِ على جهاتها . والعذرُ أن الجَرّ لما فشا واتّسع فى نحو الضارب الرجلِ ، والشاتِم الغُلام ، والقاتِل البطلِ ، صار لتمكنه فيه ؛ وشياعه فى استعماله ، كانه أصل فى بابه ، وإن كان إنما سرى اليه ؛ لتشبيهه بالحسن الوجه ، فلما كان كذلك قَوِىَ فى بابه حتى صار لقوّتهِ قياساً وسماعاً ، كأنّه أصلٌ للجرّ فى هذا الحسَنُ الوجه . وسنأتى على بقيّة هذا الموضع فى باب نُفْرِدُه له بإذن الله . لكن ما أجازه أبو العباس ، وذهب اليه ، فى باب ضَرَبْن وضَرَبْتُ من تسكينِ اللام لحركة الضمير وتحريك الضمير لسكونَ اللامِ شنيعُ الظاهر ، والعذرُ فيه أضعفُ منهُ فى مسئلة الكتاب

ألا ترى أن الشيء لا يكون علةَ نفسه ، واذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علةَ علتهِ أبعدَ ؛ وليس كذلك قول سيبويه :

وذلك أن الفروعَ اذا تمكنت قَوِيت قوة تُسوِّغ جمل الأصول عليها . وذلك لإرادتهم تثبيتَ الفرع والشهادةَ له بقوَّةِ الحكم

باب

فى الرَّدِّ على من اعتقدَ فسادَ علل النحويين لضعفه هو فى نفسهِ عن إحكام العلَّة

اعلم أن هذا الموضعَ هو الذى يتعسَّف بأكثر من ترى ، وذلك أنه لا يَعرف أغراضَ القوم ، فيرَى لذلك أنَّ ما أوردوه من العلةِ ضعيفٌ واهٍ ، ساقطٌ غيرُ متعَال . وهذا كقولهم يَقولُ النحويون إن الفاعلَ رُفِع ، والمفعول به نُصِبَ ، وقد ترى الأمرَ بضدِّ ذلك ، ألا ترانا تقولُ ضُرب زيدٌ فترفَعُه وإن كان مفعولاً به ، وتقولُ إن زيداً قامَ فتنصبُه ، وإن كان فاعلاً ، وتقول عجبت من قيام زيدٍ فتَجُرُّه وإن كان فاعلاً ، وتقول أيضاً قد قال الله عز وجل (ومن حيث خرَجت) برفع حيث وإن كان بعدَ حرفِ الخفض ، ومثله عندَهم فى الشَّنَاعة قوله عز وجل (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) وما يجرى هذا المجرَى ومثل هذا يُتعب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائلُ من يلزمُ الصبرُ عليه ولو بدأَ الأمر بإحكام الأصل لسقطَ عنهُ هذا الهوسُ ، وذا اللغو . ألا

ترى أنه لو عرَفَ أنَ الفاعلَ عند أهل العربيةِ ليس كلّ من كان فاعلاً فى المعنى ، وان الفاعل عندهم إنما هو كلّ اسم ذكرتَه بعد الفعل وأسندتَ ونسبت ذلك الفعلَ الى ذلك الاسم ، وان الفعل الواجب وغير الواجب فى ذلك سواء ، لسقط سؤالُ هذا المضعوف السؤال

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أُسند الفعل الى الفاعل ، فجاء هو فضلةً ، وكذلك عرَف أن الضمةَ فى نحو حيثُ وقبلُ وبعدُ ليست إعراباً وإنما هى بناء . وإنما ذكرت هذا الظاهرَ الواضحَ ، ليقعَ الاحتياطُ فى المُشكل الغامض ، وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون إن أفعَل الذى مؤنثُه فَعْلَى لا يجتمعُ فيه الألفُ واللامُ وَمِنْ ، وإنما هو بمِن أو بالألف واللام : نحو قولك الأفضلُ وأفضلُ منكَ والأحسنُ وأحسنُ من جعفرٍ ، ثم قال وقد قال الأعشى

فلستُ بالأكثرِ منهم حصًا وإنما العِزَّةُ للكاثرِ

ورحم اللهُ أبا عثمان، أما إنه لو علِم أن (مِنْ) فى هذا البيت ليست التى تَصحَبُ أفعلَ للمبالغة نحو أحسنُ منك وأكرمُ منك ، لضَرَبَ عن هذا القول الى غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعنو لسدَاده وصحته خَصمُه ،وذلك أن (مِن) فى بيت الأعشى إنما هى كالتى

أنت من الناس حُرٌّ ، وهذا الفرس من بين الخيل كريمٌ فكأنّه قال لست من بينهم بالكثير الحصا ولست فيهم بالأكثر الحصا فاعرف ذلك

باب

فى الاعتلال لَهُم بأفعالِهم

ظاهرُ هذا الحديثِ ظَريفٌ ، محصوله صحيحٌ ، وذلك إذا كان الأولُ المردودُ اليه الثانى جارياً على صِحَّةِ عِلةٍ : مِن ذلك أن يقول قائل إذا كان الفعل قد حُذِف فى الموضع الذى لو ظَهَرَ فيه لما أفسدَ معنىً ، كان تَرْكُ اظهاره فى الموضع الذى لو ظهرَ فيه لأحالَ المعنى وأفسده ، أَوْلىَ وأَحْجَى ، ألا ترى أنهم يقولون : الذى فى الدار زيدٌ ، وأصله الذى استقرَّ أو ثبتَ فى الدار زيدٌ ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحالَ معنى ، ولا أزال غرضاً ، فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء ، ألا ترى أنه لو تُجُشِّمَ إظهارهُ : فقيل ، أدعو زيداً وأنادى زيداً ، لاستَحالَ أمر النداءِ فصار الى لفظِ الخبر المحتمل للصدقِ والكذب ، والنداء لا يصح فيه تصديقٌ ولا تكذيبٌ

ومن الإعتلال لهم بأفعالهم أن تقولَ إذا كانَ اسمُ الفاعل على قوةِ تحمُّلهِ للضمير، متى جرَى على غير مَنْ هوَ لَهُ، صِفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً: لم يحتمل الضميرَ كما يحتمله الفعلُ، فما ظنّكَ بالصفة المشبهة باسم الفاعل: نحو قولك زيد هندٌ شديدٌ عليها هوَ، إذا أجريتَ شديداً خبراً عن هند، وكذلك قولك أخواكَ زَيْدٌ حَسَنٌ في عينهِ هُمَا والزيدونَ هِندٌ ظريفٌ في نفسِها هُمْ؛ وما ظنّك أيضاً بالصِّفَةِ المشبَّهَةِ باسم الفاعل: نحو قولك أخوكَ جاريتُك أكرمُ عليها من عمرو هو، وغُلامَاكَ أبوكَ أحسنُ عنده من جعفرٍ هُمَا والحجرُ الحيَّةُ أشدُّ عليها من العصا هوَ، ومن قال مررتُ برجل أبي عشرةٍ أبوه، قال أخواكَ جاريتُهما أبو عشرة عندها هما، فأظهرت الضميرَ وكان ذلك أحسن من رفعهِ الظاهر، لأن هذا الضميرَ وإن كان منفصلا ومشبهاً للظاهر بانفصاله، فانه على كلِّ حال ضميرٌ، وإنما وحَّدتَ فقلتَ أبو عشرة عندها هما، ولم تثنِّه فتقولَ أبوا عشرة من قِبل أنه قد رفعَ ضميراً منفصلا مشابهاً للظاهر، فجرى مجرى قولك مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبواه. فلما رفع الظاهرَ، وما يجرى مجرى الظاهر: شبَّهه بالفعل فوحَّدَ البتَّة. ومن قال مررتُ برجل قائمين أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه، فانه يقول مررتُ برجلٍ أبوَىْ

عشرة أبَوَاهُ ، والتثنية فى أبَوَى عشرة من وجهٍ تَقوى ، ومن آخر تَضعُف : أمّا وجهُ القوة : فلأنها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل ، فالتثنية فيه لانه اسمٌ ، حَسَنَةٌ ؛ وأمّاوجهُ الضّعف فلأنه على كل حالٍ قد أُعمِل فى الظاهر ولم يُعمل إلاّ لشبهِهِ بالفعل ، وإذا كان كذلك وجَبَ له أن يَقْوى شَبَهُ الفعل ليقومَ العذرُ بذلك فى إعماله عَمَلَه . ألا ترى أنهم لما شبّهوا الفعل باسم الفاعِل فأَعربوه كنفوا هذا المعنى بينهما وأيّدوه بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ، وهذا فى معناه واضحٌ سديد كما تراه ، وأمثالُ هذا فى الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرٌ ، وإنما أضعُ من كل شيء رَسْماً مَا ، ليحتذى : فأمّا الإطالة والاستيعاب فلا

باب

فى الاحتجاج بقول المخالف

اعلم إن هذا على ظاهره صحيحٌ ومستقيمٌ ، وذلك أن يَنْبُغ فى الاصحاب نَابغٌ فيُنشىء خِلافاً مَا ، على أهل مذهبِهِ فإذا سمِّعَ خصمُه بِهِ وَأجلَبَ عليه ، قال هذا لا يقول به أحدٌ من الفريقين فيُخرِجُه مَخرَجَ التقبيح له ، والتشنيع عليه : وذلك كإنكار أبى

العباس جوازَ تقديم خبر (ليس) عليها ، فأحَدُ ما يُحتَجّ به عليه أن يقال له ، إجازة هذا ، مذهب سيبويه ، وأبى الحسن وأصحابنا كافّةً ، والكوفيون أيضاً معنا ، فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين ، وجب عليك يا أبا العباس أن تنفرَ عن خِلافِه وتستوحِش منهُ ، ولا تأنس بأول خاطرٍ يبدو لك فيه

ولعمرى إن هذا ليس بموضع قَطْعٍ على الخصم إلاَّ أن فيه تشنيعاً عليه واهابةً به الى تركه ، واضافة لعذره فى استمراره عليه ، وتهالكه فيه من غير إحكامه وإنعام الفحص عنهُ ، وانما لم يكن فيه قطعٌ لأن للإنسان أن يرتجلَ من المذاهب ما يدعُو اليه القياسُ ، ما لم يلْوِ بنصٍّ أو ينتهكْ حرمةَ شرع . فقسْ على ما ترى فانني انما أضَعُ من كلّ شيء مثالاً مُوجزاً

باب

القول على إجماع أهل العربية متى يكونُ حُجةً

اعلم أن اجماعَ أهل البلدين ، انما يكونُ حجة اذا أعطاكَ خَصْمك يَدَه ألاّ تخالف المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص ، فأما ان لم يُعطِ يَدَه بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّة عليه : وذلك انه

لم يَرِدْ ممن يُطاع أمرُه فى قرآنٍ ولا سُنّة انهم لا يَجتمعون على الخطأ: كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله (أُمّتى لا تجتمعُ على ضلالة) وانما هو عِلمٌ مُنتزَع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِقَ له عن علةٍ صحيحة، وطريق نهجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عُمَر فِكره. الاَّ أنا مع هذا الذى رأيناه وسوّغنا مرتكبَه، لا نسمحُ له بالإقدام على مخالفةِ الجماعةِ، التى قد طالَ بحثُها وتقدَّمُ نظيرُها وتتالت أواخرَ على أوائلٍ، واعجازاً على كلاًكلٍ، والقومُ الذين لا تشك فى أن الله سبحانه وتقدست أسماؤه، قد هَداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة فى الترحيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدى طاعاتهم خادماً للكتاب المنزَّل، وكلام نبيّه المرسل، وعوناً على فهمهما ومعرفة ما أمرَ به، أو نهى عنهُ الثقلان منهما. إلاَّ بعد أن يُناهضه إتقاناً ويُثابتُه عِرفاناً. ولا يُخلِد الى سانِح خاطره. ولا الى نَزْوةٍ من نَزَواتِ تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثالِ، وباشر بانعام تصفحه أحناء الحال، أمضى الرأى فيما يريه الله منهُ، غيرَ مُعازٍّ به ولا غاض من السلف رحمهم الله فى شىء منهُ. فإنه اذا فعل ذلك سُدِّد رأيُه. وشُيّع خاطرُه، وكان للصواب مَئِنّة، ومن التوفيق مَظِنّة. وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: ما على

الناس شيء أضرّ من قولهم ما تَرَكَ الأول للآخر شيئاً ، وقال أبو عثمان المازنى : واذا قال العالم قولاً مُتَقدِّماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصارُ له ، والاحتجاجُ بخلافه ، اذ وجد الى ذلك سبيلاً .
وقال الطائىُّ الكبير

يقول من تطرقُ أسماعَهَ　　　كم تَرَكَ الأول للآخر

فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئَ هذا العلم والى آخر هذا الوقت ما رأَيتُه أَنا ، فى قولهم هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فهذا يَتَناوَلهُ آخرٌ عن أَوّلٍ ، وتَالٍ عن ماضٍ على أَنه غلَطٌ من العَرب لا يختلفون فيه ولا يتوقَّونَ عنهُ ، وانه من الشاذِّ الذى لا يُحملُ عليه ، ولا يجوز رَدٌّ غيره اليه

وأَما أَنا فعندي أَن فى القرآن مثلَ هذا الموضع نَيفاً على أَلفِ مَوْضِع ، وذلك أَنه على حذفِ المضافِ لا غير ، فاذا حملتهُ على هذا الذى هو حشوُ الكلام من القرآن والشعر ، ساغَ وسلس وشاعَ وقُبِلَ

وتلخيصُ هذا أَن أَصله هذا جُحَر ضَبٍّ خَرِب جُحْرُه ، فيجرى خَرِب وَصفاً على ضَبٍّ ، وان كان فى الحقيقةِ للجُحْرِ . كما تقول مررتُ برجل قائمٍ أَبوهُ فتُجرى قائماً وَصفاً على رجل وان كان القيامُ للأب لا للرجل ، لما ضُمِّنَ من ذِكره . والأمر فى

هذا أَظهر من أَن يؤتى بمثال له او شاهد عليه ، فلما كان أُصله كذلك ، حذف الجحرُ المضافَ الى الهاء وأُقيمتْ الهاء مقامَه فارتفعت ، لان المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استترَ الضميرُ المرفوعُ فى نفسِ خَرِبٍ فجرَى وَصفاً على ضَبّ ، وإن كان الخراب للجُحر لا للضبّ على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا ، وقلتْ آية تخلو من حذف المضاف ، نعم وربما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدةُ مواضع ، وعلى نحو من هذا حَمَلَ أبو على رحمهُ الله (كبيرُ اناس فى بِجَادٍ مُزمَّلٍ) ولم يحمله على الغلط ، قال لأنّه أراد مُزمِّلٍ فيه ثم حذف حرف الجرّ فارتفعَ الضميرُ فاستترَ فى إسم المعفول ، فإذا أمكن ما قلنا ولم يكنْ اكثر من حذف المضاف الذى قد شاعَ واُطّرَدَ ، كان حمله عليه أَولى ، من حمله على الغَلَطِ الذى لا يُحمَلُ غيره عليه ولا يقاسُ به ومثله قَولُ لبيدٍ

أَو مُذْهَبٌ جَدَدٌ علىأَلْوَاحِهِ أَلنَّاطِقُ الْمَبْرُوزُ والْمَخْتُومُ

أى المبروزُ بهِثم حُذف حرف الجرفارتفع الضمير فاستتر فىاسم المفعول وعليه قول الآخر (إلىَ غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الأَرْضِ يذْهَبُ) أىّ موثوق به ثم حُذف حرف الجرّ فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول

باب

فى الزيادة فى صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يَفعلُ أصحابُنا ذلك إذا كانت الزيادة مُثْبِتةً لحال المزيد عليـه ، وذلك كقولك فى همز (أوائل) أصله (أو اوِل) فلماّ اكتنفت الأَلف واوان ، وقرُبت الثانية منهما من الطرف ، ولم يُؤْثرْ إخراجُ ذلك على الأَصل ، تنبيهاً على غيره من المغيّرات فى معناه؛ ولأَن هناك ياء قبل الطرف منويّة مقدّرة ، وكانت الكلمة جمعاً، ثَقُل ذلك فا بدلت الواوُ همزة فصار أوائل، فجميعُ ما أوردته محتاجٌ إليه ، إلاَّ ما استظهرت به من قولك وكانت الكلمة جمعاً فإنك لولم تذكره لم يُخْلِلَ ذلك بالعلة ، ألا ترى أنك لو بنيت من قلت ، وبعت ، واحداً على فواعل كعوارض أو أُفَاعِل، كأُباتر لهمزات كما تهمزُ فى الجمع ، فذكرُكَ الجمع فى أثناء الحديث إنما زدت الحال بهِ أُنْساً من حيث كان الجمع فى غير هذا مما يدعو الى قلب الواو ياء فى نحو حُقِىّ ، ودُلِىّ ، فذكرتَه هنا تأكيداً لا وجوباً ، وذكرُكَ أنهم لم يُؤْثِرُوا فى هذا إخراجَ الحرف على أصله ، دلالة على أصل ما غُيِّرمن غيره ، فى نحوه لئلا يدخل عليك أن يقال لك قد قال الراجز

(تَسْمَعُ مِنْ شُذَّانِها عَوَاوِلاَ)

وذكرت أيضاً قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدّرة لئلا يلزمك قوله

(وكحّلَ العينين بالعَوَاوِرِ)

ألا ترى أن أصله عواوير ، من حيث كان جمع عُوَّار ، والاستظهارُ في هذين الموضعين أعني حديث عواول ، وعواور ، أسهل احتمالاً من دخولك تحت الإفساد عليك بهما واعتذارك من بعْدُ بما قدَّمتَه في صدر العلة ، فإذا كان لا بدّ من إيراده فيما بعْدُ إذا لم تحتط بذكره فيما قبلُ ، كان الرأيُ تقديمَ ذكره ، والاستراحةَ من التعقُّب عليك بهِ ، فهذا ضَرْبٌ

ولو استظهرتَ بذكر ما لا يُؤَثِّرُ في الحكم لكان ذلك منك خَطَلاً ولَغْواً من القول ، ألا ترى أنك لو سُئلت عن رفع طلحة ، من قولك جاءني طلحةُ ، فقلتَ ارتفع ، لإسناد الفعل إليه ، ولأنه مؤنَّثٌ ، أو لأنه علَمٌ ، لم يكن ذكرُكَ التأنيثَ والعلميةَ إلاَّ كقولك ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكن عين الفعل ، ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال ، فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يعرَى من ذلك ، فلا يكون له في ذلك حَجْمٌ ، وإنما المُراعى من ذلك كله كونُه مسنداً إليه الفعل

فإن قيل هلاَّ كان ذكرُك أنت أيضاً هنا الفعلَ لا وجهَ له ، ألا ترى أنه إنما ارتفع بإسناد غيره إليه ، فاعلاً كان أو مبتدأ ، والعلةُ فى رفع الفاعل هى العلة فى رفع المبتدإ ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير

قلنا لسنا تقول هكذا مجرّداً ، وإنما تقول فى رفع المبتدإ انه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسنداً إليه عارياً من العوامل اللفظية قبله فيه ، وليس كذلك الفاعلُ ، لأنه وإن كان مُسنَداً إليه فإنْ قبله عاملاً لفظياً قد عَمِلَ فيه ، وهو الفعل ، وليس كذلك قولنا : زيد قام ، لأن هذا لم يرتفع لإسناد الفعل اليه حَسْبُ ، دون أن أنضمّ الى ذلك تَعريَةٌ من العوامل اللفظية من قبله ، فلهذا قلنَا ارتفع الفاعل بإسناد الفعل اليه ولم نحتَجْ فيما بعد إلى شىء نذكره كما احتجنا الى ذلك فى باب المبتَدإ ، ألا تراكَ تقولُ إنّ زيداً قام ، فتنصبُه وإن كان الفعلُ مسنداً اليه لما لم يَعْرَ من العاملِ اللفظىّ النَّاصبِهِ ، فقد وضح بذلك فَرْقُ ما بين حالى المبتدإ والفاعل فى وصف تعليل ارتفاعها ، وأنهما وإن اشتركا فى كون كلّ واحد منهما مُسنداً اليه ، فإن هناكَ فرقاً من حيثُ أرينا ، ومن ذلك قولُك فى جواب مَن سألك عن علّة انتصاب زيدٍ ، من قولك : ضربت زيداً ، إنه إنما انتصبَ ، لأنه فَضلَة ، ومفعولٌ

به ، فالجوابُ قد استَقَلَّ بقولك : لأنه فضلة : وقولك من بعدُ ومفعولٌ به ، تأنيسٌ. وتأييدٌ. لا ضرورة بك اليه ، ألا ترى أنك تقول فى نصب نفسٍ من قولك : طبْتُ به نفساً : إنما انتصب لأنهُ فضلةٌ ، وإن كانت النفسُ هنا فاعلةً فى المعنى ، فقد علمت بذلك أن قولَكَ ومفعولٌ به ، زيادةٌ على العلة تطوَّعْتَ بها ، غير أنه فى ذكرك كونه مفعولاً معنىً ماً ، وإنْ كان صغيراً وذلك أنه قد ثبت وشاع فى الكلام أنَّ الفاعلَ رُفع والمفعول به نُصب ، وكأنك أَنسْتَ بذلك شيئاً ، وأيضاً فإن فيه ضرْباً من الشرح ، وذلك أنَّ كون الشىء فضلةً ، لا يدلُّ على أنه لابدّ من أن يكون مفعولاً به ، ألا ترى أن الفضلاتِ كثيرةٌ ، كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معهُ ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، فلماً قلتَ : والمفعول به ، ميّزْت أىُّ الفَضَلاتِ هو ، فاعرفْ ذلك وقِسْهُ

باب

فى عدم النظير

أماَّ إذا دلّ الدليلُ فإنّه لا يجب إيجاد النظير ، وذلك على مذهب الكتاب ، فإنّه حكى فيما جاء على فِعِلٍ (إبِلاً) وحدَها

ولم يمنع الحكم بها عنده أنْ لم يكن لها نظير لان إيجادَ النظيرِ بعد قيام الدليل ، إنما هو للأنس به لا للحاجة اليه ، فأما إن لم يقم دليلٌ فإنك محتاج الى إيجاد النظير ؛ ألا ترى الى عِزْوَيْتٍ لما لم يقم الدليلُ على أن واوَه وتاءه أصلان ، احتجت الى التعليل بالنظير ، فمنعت من أن يكون (فِعْوَيْلاً) لَمَّا لم تجد له نظيراً وحملتهُ على (فِعْليت) لوجود النظير وهو عِفريت ونِفْريت

وكذلك قال أبو عثمان فى الرد على من ادَّعى إن (السِّين) (وسَوف) ترفعان الافعالَ المضارِعةَ لم نَرَ عاملاً فى الفعل تدخلُ عليه اللامُ ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) فجعل عدمَ النظير ردًّا على من أنكر قوله ، فأمَّا إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكمُ مع عدم النظير ، وذلك كقولك فى الهمزة والنون من أُندُلس إنهما زائدتان وأنَّ وزنَ الكلمة بهما (إنْفُعُلٍ) وان كان مثالاً لا نظير له ، وذلك أن النون لا محالة زائدة لأنه ليس فى ذوات الخمسة شىء على (فُعُلُلٍ) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائدةٌ فقد بَرَدَ فى يدك ثلاثه أحرف أصول ، وهى الدال واللام والسين ، ففى أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمتَ بكون الهمزة زائدةً ، ولا تكون النونُ أصلاً والهمزة زائدة ، لأن ذواتِ الاربعة

لا تلحقُها الزوائد من أوائلها إلاَّ فى الأسماء الجارية على أفعالها نحو مُدَحْرِج وبابِه ، فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان وأن الكلمة بهما على إنْفُعُل ، وان كان هذا مثالاً لا نظيرَ له ، فإن ضَامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهبَ بك عن ذلك ، وهذا كنُونِ عَنتر ، فالدليل يقضى بكونها أصلاً ، لأنها مقابلةٌ لعين جَعْفَر ، والمثال أيضاً معك وهو (فَعْلَل) وكذلك القول على بابه ، فاعرف ذلك وقِس

باب

فى إسقاط الدليل

وذلك كقول أبى عثمان لا تكونُ الصفةُ غيرَ مُفيدة ، فلذلك قلت مررت برجل أفعَلٍ ، فصرف أفعَلَ هذه لمَّا لم تكن الصفة مفيدة ، وإسقاطُ هذا أن يقال له قد جاءت الصفة غير مفيدة : وذلك كقولك فى جواب من قال رأيتُ زيداً المنَى يا فتى ، فالمنى صفة وغير مفيدة : ومن ذلك قول البغداديّين : إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره : نحو زيد مررت بهِ ، وأخوك أكرمتُه ، فارتفاعُه عندهم إنما هو لأن عائداً عاد عليه ، فارتفع بذلك العائد . وإسقاطُ هذا الدليل أن يقال لهم : فنحنُ تقولُ زيدٌ هل ضربتَه

وأخوك متى كلمتَه ، ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبل ؛ فكما اعتبرَ أبو عثمان أَن كلَّ صفة ينبغى أَن تكون مفيدة فأوجدَ أنَّ من الصفاتِ ما لا يُفيد وكان ذلك كسرًا لقوله ، كذلك قول هؤلاء إن كل عائد على اسم عارٍ من العوامل يرفعه ، يُفسِدُه وجود عائد على اسم عارٍ من العواملِ وهو غيرُ رافع له ، فهذا طريق هذا

باب

فى اللفظين على المعنى الواحد
يَرِدَان عن العاملِ متضادين

وذلك عندنا على أوجه أحدُها أن يكون أحدهما مرسلاً والآخر مُعَلَّلاً ، فإذا اتفق ذلك كان المذهبُ الأخْذَ بالمُعَلَّل ، ووجب مع ذلك أن يُتأوَّلَ المرسَلُ ، وذلك كقول صاحب الكتاب فى غير موضع فى التاء من (بنت وأخت) إنها للتأنيث ، وقال أيضاً مع ذلك فى باب ما ينصرف وما لا ينصرف إنها ليست للتأنيث ، واعتلّ لهذا القول بأَن ما قبلها ساكنٌ ، وتاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلاَّ أن يكون أَلفاً كقَنَاة ، وفتَاة ، وحصَاة ، والباقى كلّه مفتوح كرُطَبَة ، وعِنَبَة ،

وعَلاَّمَة ، ونَسَّابَة ، قال ولو سميت رجلاً بِبنْتٍ وأُختٍ لصرفته وهذا واضح ، فإذا ثبت هذا القول الثانى بما ذكرناه وكانت التاء فيه إنما هى عنده على ما قاله بمنزلة تاء (عِفْرِيتٍ) و (مَلَكُوت) وجَبَ أن يُحمَلَ قولُه فيها إنها للتأنيث على المجاز ، وأن يُتَأَوَّل ، ولا يُحملُ القولان على التَّضَاد ، ووجه الجمع بين القولين ، أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث ، فإنها لما لم توجد فى الكلمة إلاَّ فى حال التأنيث ، استجاز أن يقول فيها إنها للتأنيث ، ألا ترى أنك إذا ذَكَّرْتَ قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك ابنة ، فلما ساوقت تاء بنت تاء ابنة ، وكانت تاء ابنة للتأنيث ، قال فى تاء بنت ما قال فى ابنة ، وهذا من أقرب ما يُتَسَمَّحُ به فى هذه الصناعة ، ألا ترى أنه قال فى عدة مواضع فى نحو (حمراء) و (أصدقاء) و (عُشَرَاء) وبابها ، أن الألفين ليستا للتأنيث ، وإنما صاحبة التأنيث منهما الأخيرة التى قلبت همزة ، لا الأولى ، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية ، التى هى كألف (سكرَى) و (عطشَى) فلماَّ التقت الأَلفان ، وتحركت الثانية قُلبت همزة ، ويدل على أن الثانية للتأنيث ، وأن الأولى ليست له ، أنك لو اعتَزَمْتَ إزالة العلامة للتأنيث ، فى هذا الضرب من الأَسماء ، غيَّرت الثانية وحدها ، ولم تَعرِض

للأولى وذلك قولهم (حَمْرَاوَانِ) و (عُشَرَاوَاتٌ) و (صَحْرَاوِيٌّ) وهذا واضح

قال أبو على رحمه الله ليس بنت من ابن، كَصَعْبَةٍ من صَعْبٍ، إنما تأنيث ابن على لفظه، ابنةٌ، والأمر على ما ذَكَر

فإن قلت فهل فى بنت وأُخت، علَم تأنيث أو لا

قيل بل فيهما علَم تأنيثٍ، فإن قيل وما ذلك العلَم، قيل الصيغة فيها علامة تأنيثها، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَلٌ، بَنَوٌ، وأَخَوٌ، بدلالة تكسيرهم إياهما، على أفعَالٍ فى قولهم، أبناءٌ، وآخاءٌ قال بشر بن المهلب

(وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنَا إذْ نَسِيتُمُ
وَأَيُّ بَنِي الآخاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهْ)

فلما عُدِلا عن فَعَلٍ الى فُعْلٍ، وفِعْلٍ، وأبدلت لاماهما تاء، فصارتا بنتاً، وأُختاً، كان هذا العمل وهذه الصيغة علَماً لتأنيثهما

ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من التأنيث، رفضت هذه الصيغة اُلبتة، فقلت فى الإضافة إليهما بَنَوِيٌّ، وأَخَوِيٌّ، كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها اُلبتة، نحو (حَمْرَاوِيٌّ) وَطَلْحِيٌّ، وحُبْلَوِيٌّ، فأما قول يونس بنتى وأختى فمردود عند سيبويه، وليس هذا الموضع موضوعاً للحكم بينهما،

وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوّغه

وكذلك إن قلت إذا كان سيبويه لا يجمع بين ياء الإضافة وبين صيغة بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغة علماً لتأنيثهما فلم صرفتهما علمين لمذكر ، وقد أثبت فيهما علامة تأنيث بفكها ونقضها مع ما لا يجامع علامة التأنيث من ياء الاضافة فى بنوى ، وأخوى ، فإذا ثبت فى الاسمين بهاء علامة للتأنيث ، فهلاّ منع الاسمين الصرف بها مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف فى نحو طلحة ، وحمزة ، وبابهما ، فان هذا أيضاً مما قد أجبنا عنه فى موضع آخر

وكذلك القول فى تاء ثنتان ، وتاء ذَيْتَ ، وكَيْتَ ، وكلتا ، التاء فى جميع ذلك بدل من حرف علة ، كتاء بنت وأخت ، وليست للتأنيث ، إنما التاء فى ذَيَّةَ ، وَكَيَّتَ ، واثنتان ، وابنتان ، للتأنيث

فإن قلت فمن أين لنا فى علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظاً ، قيل اذا قام الدليل ، لم يلزم النظير ، وأيضاً فان التاء فى هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها بدل خص التأنيث ، والبدل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه ، فإن له أيضاً شبهاً بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غيرَ أصلٍ ، كما أن الزائد غيرُ أصل ،

ألا ترى إلى ما حكاه عن أبي الخطّاب من قول بعضهم، في راية رآءة بالهمز كيف شبه الف راية وإن كانت بدلاً من العين، بالألف الزائدة؛ فهمز اللام بعدها، كما يهمزها بعد الزائدة في نحو سِقَاءٍ، وقَضَاءٍ، وأما قول أبي عمرَ إن التاء في كلتى، زائدة وان مثال الكلمة بها (فِعْتَلٌ) فمردود عند أصحابنا لما قد ذكر في معناه من قولهم إن التاء لا تزاد حشواً إلا في (افتعل) وما تصرف منه لغير ذلك، غيرَ أني قد وجدت لهذا القول نحواً ونظيراً، وذلك فيما حكاه الاصمعيّ من قولهم للرجل القوّاد الْكَلْبَتَانُ وقال مع ذلك هو من الكَلَب، وهو القيادة، فقد ترى التاء على هذا زائدةً حشواً ووزنه فَعْتَلَانُ، ففي هذا شيئآن أحدهما التسديد من قول أبي عمر، والآخر اثبات مثال فائت للكتاب، وأمثل ما يصرف اليه ذلك أن يكون الكلب ثلاثياً، والْكَلْبَتَانُ رباعياً، كَرَزَمَ، وارْزَأَمَّ، وصَفَنْدَدٍ، واصْفَأَدَّ، وكَزَغَبَ الفَرْخُ وازْلَغَبَّ، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثيّ والرباعيّ، المتداخلين وهذا غور عرض، فقلنا فيه ولنغد

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه وهو أن يحكم في شيء بِحُكْمٍ ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلّل أحد القولين، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق

بالمذهب، والأجرى على قوانينه، فيُجْعَلَ هو المرادَ المعتزمَ منهما، ويُتأول الآخر إن أمكن ، وذلك كقوله : حتى النّاصبة للفعل ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر : وهذا ناف لكونها ناصبة له : من حيث كانت عوامل الاسماء لا تباشر الأفعال ، فضلاً عن أن تعمل فيها ، وقد استقر من قوله فى غير مكان ، ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حتى فعلم بذلك ، وبنصه عليه فى غير هذا الموضع ، أَنَّ (أَنْ) مضمرة عنده بعد حتى ، كما تضمر مع اللام الجارّة فى نحو قوله سبحانه (لِيَغْفِرَ لكَ اللهُ) ونحو ذلك ، فالمذهب إذاً هو هذا ، ووجه القولِ فى الجمع بين القولين بالتأويل ، أن الفعلَ لما انتصَبَ بعد حتى، ولم تظهر هناك (أن) صارت حتى عِوضاً منها ، ونائبة عنها، نَسبتَ النصبَ الى (حتى) وان كان فى الحقيقة (لأنْ) ومثله معنى لا إعراباً ، قول الله سبحانه وما رَميتَ اذ رميتَ ولكن اللهَ رمى ، فظاهرُ هذا تَنَافٍ بين الحالتين ، لأنّه أثبَتَ فى أحدِ القولين ما نَفَاهُ قبله : وهو قولُه وما رَمَيتَ اذ رميتَ ، ووجه الجمع بينهما أنه لما كانَ اللهُ أقدره على الرمى ومكّنَه منه وسدَّده له وأمرَه به فأطاعهُ فى فعله ، نُسبَ الرميُ الى الله وان كان مكتَسباً للنبيّ صلى الله عليه وسلم مشاهَداً منه . ومثله معنى

قولهم: أذّن ولم يؤذِّن ، وصلّى ولم يُصَلِّ ، ليس أن الثانى نافٍ للأول ، لكنّه لما لم يُعتَدَّ الاول مُجزِئاً لم يُثبته صلاتاً ولا أذاناً

وكلام العرب لمن عرَفه وتدرَّب بطريقتها فيه جارٍ مجرى السحر لُطفاً ، وان جسا[1] عنه أكثر من ترى وجفا ، ومن ذلك أن يَرِد اللفظان عن العالم متضادين غير أنه قد نصّ فى أحدهما على الرجوع عن القول الآخر ، فيعلم بذلك أن رأيه مستقرٌّ على ما أثبته ولم ينفه وأن القول الآخر مُطَّرَحٌ من رأيه ، فان تعارَضَ القولان مرسلين ، غير مُبَانٍ أحدُهما من صاحبه بقاطع يُحكَمُ عليه به ، بُحِثَ عن تاريخهما ، فعُلِم أن الثانى هو ما اعتزمَهُ وأن قولَه به انصرافٌ منه عن القول الأول ، اذ لم يوجد فى أحدهما ما يُماز به عن صاحبه فإن استبهَم الأمرُ فلم يُعرف التاريخ ، وجَبَ سبر المذهبين وإنعامُ الفحص عن حال القولين ، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وَجَبَ إحسانُ الظنّ بذلك العالِم ، وأن يُنسَب اليه أن الأقوى منهما هو قوله الثانى ، الذى به يقول وله يعتقد ؛ وأنّ الأضعف منهما هو الاول منهما الذى تركه الى الثانى ، فان تساوى القولان فى القوة وَجَبَ ان يُعتقَد فيهما أنهما رأيان له ، فان الدواعى الى تساويهما فيهما عند الباحث

---

(١) جسا ضد لطف

عنهما، هي الدواعي التي دعت القائلَ بهما الى أن اعتقد كُلًّا منهما هـذا بمقتضى العُرْف وعلى إِحسان الظن ؛ فأمّا القطعُ الباتُّ فعند اللهِ علمُه، وعليه طريق الشافعي في قوله بالقولين فصاعداً

وقد كان أَبو الحسن ركّاباً لهذا الثبج، آخذاً بهِ، غيرَ محتشم منهُ، وأَكثر كلامه في عامّة كتُبهِ عليه. وكنت اذا أُلزمت عند أَبي عليّ رحمهُ الله أَن أَقولَ لأَبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه، يقول لي مذاهبُ أبي الحسن كثيرة. ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العبّاس يتّبَع به كلام سيبويه وسمّاه مسائلَ الغلطِ، فحدّثني أبو علي عن أبي بكر إن أبا العبّاس كان يعتذر منه ويقول هذا شيء كُنّا رأيناه في أيّام الحداثةِ، فأَما الآن فلا. وحدّثنا أبو عليّ، قال كان أبو يوسف اذا أفتى بشيء أو أملَى شيئاً، فقيلَ له قد قلت في موضع كذا غيرَ هذا، يقول هذا يَعرفه من يَعرفه: أي اذا أُنعِمَ النظرَ في القولين وُجِدَا مذهباً واحداً

وكان أبو علي رحمه الله يقولُ في هيهاتَ أنا أُفتي مرة بكونها اسماً سمّيَ بهِ الفعلُ كَصَهْ ومَهْ، وأُفتي مرةً أُخرى بكونها ظَرْفاً على قَدْرِ ما يحضُرُني في الحال. وقال مرةً أخرى إنها وإن كانت

ظَرْفاً فغير مُمتنِع أن يكون مع ذلك اسماً يُسمى بهِ الفعل كعِنْدكَ ودونَك؛ وكان اذا سمع شيئاً من كلام أبي الحسن يُخالفُ قوله، يقول عكَّر الشيخ. وهذا ونحوه من خِلاجِ الخاطر وتَعادى المناظرِ، هو الذى دعا أقواماً الى أن قالوا بتكافُؤ الأدلَّة واحتملوا أثقال الصَّغار والذلة

وحدَّثني أبو عليّ قال قلت لأبي عبد الله البَصْرى، أنا أعجبُ من هذا الخاطرِ في حضورهِ تارةً ومغيبهِ أُخرى، وهذا يدُلُّ على أنهُ مِن عندِ اللهِ، فقال نعم هو من عندِ الله إلا أَنهُ لا بُدَّ من تقديم النظرِ؛ ألا ترى أن حامِداً البقَّال لا يخطرُ له، ومن ظريف حديث هذا الخاطرِ أنّي كنتُ منذ زمان طويلٍ، رأيتُ رأياً جمعتُ فيه بين معنى أيةٍ ومعنى قول الشاعر:

وكنتُ أمشي على رجلين مُعتدلاً
فصرت أمشي على أُخرى من الشَّجرِ

ولم اثبت حينئذٍ شرح حال الجمعِ بينهما ثقةً بحضوره متى استحضرته، ثم إني الآن وقد مضى له سنُون أُعانُّ الخاطرَ وأستَثْمِدُه وأُفَانِيهِ وأتودَّدُه على أن يسمَح لي بما كان أَرَانِيه من الجمع بين معنى الآية والبيت، وهو معتاصٌ متأَبٍّ وضنينٌ به غيرُ مُعْطٍ، وكنت وأنا أنسَخُ التذكِرَة لأَبي على اذا مرَّ بي شيءٌ قد

كنت رأيت طرفاً منه أو ألممتُ به فيما قبل، أقول له قد كنت شارفت هذا الموضع وتلوَّح لى بعضُه ولم أنتهِ إلى آخره : وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكّنت فيه : فيتبسّم رحمهُ اللهُ له ويتطلّقُ إليه سروراً باستماعه ومعرفة بقدر نعمةِ الله عنده فيه ، وفى أمثاله

وقلت مرّة لأبى بكر أحمد بن على الرّازى رحمهُ الله وقد أفضْنا فى ذكر أبى علىّ ونُبلِ قدْره ونباوة محلّه ، أحسب أن أبا علىّ قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثُلُث ما وقع لجميع أصحابنا ، فأصغى أبو بكر إليه ولم يتبشّع هذا القول عليه ، وإنما تبسّطت فى هذا الحديث ليكون باعثاً على إرهاف الفكر واستحضار الخاطر والتطاول إلى ما أوفى نَهْدُه ، وأوعر سمتُه ، وبالله سبحانه الثقةُ

باب

فى الدوْر والوقوفِ منهُ على أوّل رتبة

هذا موضعٌ كان أبو حنيفة رحمهُ اللهُ يراه ويأخذ به ، وذلك أن تؤدّى الصنعةُ إلى حكمٍ مّا ، مثلُه مما يقتضى التغيير ؛ فإن أنت غيّرتَ ، صرتَ أيضاً إلى مراجعة مثلِ ما منهُ هربْتَ ، فإذا

حصلت على هذا وجبَ أن تُقيمَ على أول رتبةٍ ولا تتكلفْ عناءً ولا مَشَقَّة ، وأنشدنا أبو على رحمهُ اللهُ غيرَ دفعة بيتاً مَبْنى معناه على هذا وهو

رأى الأَمرَ يُفْضِى إلى آخرٍ   فصيَّر آخِرَهُ أوَّلاَ

وذلك كأَن تبنى من قَوِيتُ مثل رسالةٍ فتقول على التذكير قِوَاءة وعلى التأنيث قِوَاوَة ثم تُكَسِّرُها على حدِّ قول الشاعر

مَوالىَ حِلْفٍ لا مَوَالى قرابةٍ   ولكن قطيناً يَحْلُبونَ الأَتاويا

جمع إتاوة ، فيلزمُك أن تقولَ حينئذ قَوَاوٍ ، فتجمع بين واوين مكتنفتَى ألِفِ التكسير ، ولا حاجزَ بين الأخيرة منهما وبين الطَّرَف

ووجهُ ذلك أن الذى قال (الأتاويا) إنما أراد جمعَ إِتاوة ، وكان قياسُه أن يقولَ أتاوَى كقوله فى عِلاوَةٍ ، وهِرَاوة ، علاوَى ، وهرَاوَى ؛ غيرَ أن هذا الشاعرَ سلكَ طريقاً أُخرى غيرَ هذه ، وذلك أنه لما كَسَّر إتَاوَةً حَدَث فى مثال التكسير همزة بعد ألِفِه بَدَلاً من ألِف فَعَالَة كهمزةِ رَسائل وكَنائِنْ ، فصار التقديرُ بِهِ إلى أتَاءٍ ، ثم تُبْدِلِ من كسرةِ الهمزةِ فَتْحَةً لأنها عارِضَةٌ فى الجَمْع ، واللامُ معتَلَّة كبَاب مَطَايَا ، وعَطَايا ، فتصيرُ حينئذ الى أتاءَىْ ثم تبدل من الياء ألفاً فتصير الى أتاءا ثم تبدل من الهمزة واواً

لظهورها لاماً فى الواحد فتقول أتاوَى كعَلاوَى ، وكذا تقولُ العَربُ فى تكسير إتاوةٍ أتاوَى ؛ غير أن هذا الشاعر لو فعلَ ذلك لأفسدَ قافيتَه فاحتاج الى إقرار الكسْرة بحالها لِتَصِحّ بعدها الياءُ التى هى رَوِىُّ القافيةِ كما معَها من القوافى التى هى (الرَّوابيا) و (الأدانيا) ونحو ذلك فلم يستجِزْ أن يُقِرَّ الهمزة العارضةَ فى الجمع بحالها ، إذ كانت العادةُ فى هـذه الهمزة أن تُعَلَّ وتُغَيَّر إذا كانت اللامُ مُعْتَلَّة ؛ فرأى إبدالَ همزة أتاءٍ وَاواً ليزولَ لفظُ الهمزة التى من عادتها فى هـذا الموضع أن تُعَلَّ ولا تصحّ ، لما ذكرنا ، فصار الأتاويا ، وكذلك قياسُ فِعَالَة من القوَّة إذا كُسِّرَت أن تصيرَ بها الصنعةُ إلى قوَاءٍ ثم تُبْدَل من الهمزة الواوُ كما فَعلَ من قال الأتاويا فيصيرُ اللفظُ الى قوَاو ، فإن أنت استوحشْتَ من اكتناف الوَاوَين لألف التكسير على هذا الحدّ وقلت أهمزُ كما همزت فى أوائل ، لزمكَ أن تقولَ قوَاءٍ ، ثم يلْزَمُك ثانياً أن تُبْدِلَ من هـذه الهمزة الواوَ على ما مضى من حديث (الأتاويَا) فتعاودُ أيضاً قوَاو ، ثم لا تَزال بك قوانين الصنعةِ إلى أن تبدل من الهمزة الواوَ ، ثم من الواو الهمزةَ ثم كذلك الى ما لا غاية ، فإذا أدَّت الصنعة الى هذا ونحوه ، وجبت الاقامة على أول رتبة منـهُ وأن لا تُتجاوز إلى أمر

يُرَدّ بعدُ اليها ولا نجد سبيلاً ولا منصَرفاً عنها ، فإن قلت إنَّ بين المسئلتين فرقاً ، وذلك أن الذى قال (الأثاويا) إنما دخل تحت هذه الكُلْفَة والتزم ما فيها من المشقَّة ، وهى ضرورةٌ واحدة ، وأنت إذا قلتَ فى تكسير مِثال فِعالة من القُوَّة قِوَاو قد التزمتَ ضرورتين ، احداهما إبدال الهمزةِ الحادثةِ فى هذا المثال واواً على ضرورة (الأثاويا) والأُخرى كَنْفُكَ الألفَ بالواوين مجاوراً آخرُهما الطَّرَف فتأتك ضرورتان ، وإنما هى فى (الأثاويا) وَاحدَةٌ . وهذا فَرْقٌ ، يَقُودُ الى اعتذار وترك ، قيل هذا ساقطٌ ، وذلك أن نَفسَ السؤَال قد كان ضمنَ ما يُلْغى هذا الاعتراض ، ألاَ ترى أنهُ كيفَ كان يُكَسَّرُ مِثال فِعالة من القُوَّة على قَوْلِ مَنْ قالَ (الأثاويا) والذى قال ذلك قد كانَ أبدلَ من الهمزة العارضة فى الجمع واواً ، فكذلك ، فأبدلها أنت أيضاً فى مَسألتك ، فأما كَوْنُ ما قَبلِ الألفِ واواً أو غير ذلك من الحروف فلم يتَضمَّن السوءالُ ذكراً له ولا عَيْجاً بهِ ، فلا يغْنى إذاً ذكرُهُ ولا الاعتراضُ على ما مضى بحديثِهِ ، أفلا ترى أنَّ هذا الشاعر لو كان يسمح نَفساً بأن يُقِرَّ هذه الهمزَة العارضَة فى أثاءٍ مكسورةً بحالها كما أقرها الآخَرُ فى قوله

له ما رأت عينُ البصير وفوقه   سماءُ الإله فوقَ سَبْعِ سمائيا

وكان أبو على يُنشدناه (فوق سِتّ سمائيا) لقَالَ (الأتائيا) كقوله (سمائيا) فقد علمتَ بذلك شِدَّةَ نُفوره عن إقرار الهمزةِ العارضةِ فى هذا الجمع مكسورةً ، وإنما اشتدَّ ذلك عليه ونَبا عنهُ لأمر ليس موجوداً فى واحد (سمائيا) الذى هوَ سَمَاءٌ : وذلك أن فى إتاوة واواً ظاهرةً فكما أبدلَ غيرُه منها الواوَ مفتوحةً فى قوله (الأتاوَى) كالعَلاَوَى والهراوى تنبيهاً على كون الواو ظاهرةً فى واحده أعنى إتاوَةَ كوجودها فى هِرَاوَة وعِلاَوَة ، كذلك أبدلَ منها الواوَ فى أتاوٍ ، وإن كانت مكسورةً ، شُحّاً على الدلالة على حال الواحد ، وليس كذلك قولُه فوق سبع (سمائيا) ، ألا ترى أن لاَمَ واحده ليست واواً فى اللفظ فتُرَاعى فى تكسيره كما رُوعِيت فى تكسيرِ هِرَاوة وعِلاَوة ، فهذا فرقٌ كما تراه واضحٌ. نعم وقد يلتزمُ الشاعرُ لإصلاحِ البيتِ ما تتجمع فيهِ أشياءُ مستكرهة لا شيئان اثنان، وذلك أكثرُ من أن يُحاط بهِ، فإذا كان كذلك لَزِمَ ما رُمْناه وصحّ بهِ ما قدّمناه . فهذا طريق ما تجىء عليه فقس ما يرد عليك به

باب

فى الحمل على أحسن الأقبحين

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورةِ المُملَّة ، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما ، فينبغى حينئذ أن تحمل الأمرَ على أقربهما وأقلّها فُحْشاً ، وذلك كواو (ورَنْتَل) أنت فيها بين ضرورتين إحداهما أن تدعى كونها أصلاً فى ذوات الأربعة ، غيرَ مكررة ، والواوُ لا توجد فى ذوات الأربعة إلاّ مع التكرير نحو الوَصْوَصَة ، والوَحْوَحَة ، وَضَوْضَيت ، وقَوْقَيت ، والآخرُ أن تجعلها زائدة أوّلاً ، والواوُ لا تزادُ أولاً ، فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً ، أوْلىَ من أن تجعلها زائدةً ، وذلك أن الواوَ قد تكون أصلاً فى ذواتِ الأربعة على وجه من الوجوه . أعنى فى حال التضعيف ، فأماَّ أن تُزادَ أوّلاً فإن هذا أمرٌ لم يوجدْ على حال ، فإذا كان كذلك رَفضْتَه ولم تحمل الكلمةَ عليه : ومثل ذلك قولُك فيها قائماً رَجُلٌ ، لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدِّمَ الصفةَ على الموصوفِ ، وهذا لا يكونُ ، وبين أن تنصب الحال من النكرة ، وهذا على قلته جائزٌ ، حملتَ المسئلةَ على الحال فنَصبتَ ، وكذلك ما قام الا زيداً أحدٌ ،

عَدَلتَ الى النَّصب ؛ لأنَّك إن رفعتَ لم تجد قبله ما تُبدِله منهُ ، وإن نصبتَ دخلتَ تحت تقديم المستثنى على ما استُثنِيَ منهُ ، وهذا وان كان ليس فى قوةِ تأخيرِه عنهُ ، فقد جاء على كل حال، فاعرف ذلك أصلاً فى العربية تَحمِلْ عليه غيرَه

باب

فى حمل الشىء على الشىء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم

اُعلم أن هذا بابٌ ، طريقهُ الشَّبَه اللفظىّ ، وذلك كقولنا: فى الإضافة الى ما فيه همزة التأنيث بالواو وذلك نحو حمْراوىّ ، وصفراوىّ ، وعُشَرَاوىّ ، وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تكن بحالها ، لئلا تقع علامة التأنيث حشْواً ، فمضى هذا على هذا لا يختلف ، ثم إنهم قالوا فى الإضافـة الى عِلبْاَء ، عِلبْاَوِىّ ، والى حِرْباء ، حِرْبَاوِىّ ، فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنَّها لما شابهت همزة حمْراء وبابها بالزيادة ، حملوا عليها همزة علباء ، نحنُ نعلم أن همزة حمْراء لم تقلب في حمراوىّ لكونها زائدة فتشبَّه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلهـا ، لكن لمَّا اتفقتا فى الزيادة ، حُملت همزة علباء على همزة حمراء ، ثم إنهم تجاوَزُوا

هذا الى أن قالوا فى كساء، وَقَضَاء، كساوىّ، وقضاوىّ، فأبدلوا الهمزة واواً حملا لها على همزة علباء من حيثُ كانت همزة كساء، وقضاء مبدلة من حرف ليس للتأنيث، فهذه علّةٌ غير الأولى، أَلا تراك لم تبدل همزة علباء واواً فى علباوىّ، لأنها ليست للتأنيث، فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث، ثم إنهم قالوا من بعدُ فى قُرَّاء، قُرَّاوىّ، فشبّهوا همزة قُرَّاء، بهمزة كِساء، من حيثُ كانت أصلاً غيرَ زائدة كما أنَّ همزة كساء غيرُ زائدة، وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء فى كساوىّ من حيث كانت غير زائدة، لكن هذه أشباهٌ لفظية يُحمل أحدها على ما قبله، تشبُّثاً بهِ وتصوُّراً له، واليه والى نحوه أَوْمأَ سيبويهِ بقوله: وليس شىءٌ يُضطرون اليه إلا وهم يحاولون بهِ وجهاً، وعلى ذلك قالوا صحراوات، فأبدلوا الهمزة واواً، لئلا يجمعوا بين علمى تأنيث، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمعُ على طريق التثنية، ثم قالوا علباوان، حَمْلاً بالزيادة على حمْراوانْ، ثم قالوا كساوان تشبيهاً لهُ بعلباوان، ثم قالوا قرَّاوان، حملاً لهُ على كساوان، على ما تقدَّم، وسببُ هذه الحُمُول والإضافات والإلحاقات، كثرةُ هذه اللغة وسعتُها، وغلبةُ حاجة أهلها الى التصرُّف فيها، والتَّركح فى إتيانها لما

يُلابِسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور ، والشعر الموزون والخطب والسجوع ، ولقوّة إحساسهم فى كل شىء شيئاً وتخيلهم ما لا يكاد يَشْعُرُ بهِ مَنْ لم يألَفْ مذاهبهم ، وعلى هذا ما مُنِعَ الصَّرْفَ من الأسماء للشبه اللفظىّ ، نحو أحمرَ ، وأصفرَ ، وأصْرَمَ ، وأحمَدَ ، وتألَبَ ، وتَنْضُبَ ، علَمين ، لما فى ذلك من شبه لفظ الفعل ، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصّة له فى التنوين ، وهو الفعل ، والشبهُ اللفظى كثيرٌ وهذا كافٍ

باب

فى الرّدّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى

اُعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأنزَهها ، وإذا تأملته عرفت منهُ ، وبهِ ما يُونِقُكَ وتَذهب فى الاستحسان له كلَّ مذهب ، وذلك أن العرب كما تُعْنَى بألفاظها فتصلحُها وتهذّبها وتراعيها ، وتلاحظُ أحكامَها بالشعر تارةً ، وبالخُطب أخرى ، وبالأسجاع التى تلتزمها وتتكلّفُ استمرارها ؛ فإنّ المعانى أقوى عندها ، وأكرمُ عليها ، وأفخمُ قدراً فى نفوسها ، فأوّلُ ذلك عنايتُها بألفاظها ، فإنها لمّا كانت

عُنْوان معانيها ، وطريقاً الى إظهار أغراضها ومرَاميها ، أصلحوها ورتبوها وبالغوا فى تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها فى السمع ، وأذهَبَ بها فى الدّلالة على القصد ، ألا ترَى أن المَثَل إذا كان مسجُوعاً ، لَذ لسامعه حفظه ، فإذا هو حفِظه كان جديراً باستعماله ، ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنَس النفس بهِ ، ولا أنِقَتْ لمُستَمِعه وإذا كان كذلك لم تحفظه ، وإذا لم تحفظه لم تُطالِبْ أنفسها باستعمال ما وُضع له ، وجىء بهِ من أَجله

وقال لنا أبو على يوماً قال لنا أبو بكر إذا لم تفهموا كلامى ، فاحفظوه ، فإنكم إذا حفظتموه فهمتمُوه ، وكذلك الشعرُ ، النفسُ له أحفَظُ واليه أسْرَعُ ، ألاَ ترى أن الشاعر قد يكون راعياً جلفاً أو عبْداً عَسيفاً تَنْبُو صوُرَتُه وتُمَجُّ جملتُه ، فيقول ما يقوله من الشعر ، فلأجل قوله وما يورده عليه من طُلاوَتهِ وعُذوبة مُستَمعه ما يصيرُ قوله حُكْماً يُرْجَعُ اليه ويُقتَاسُ بهِ ، ألاَ ترَى الى قول العبد الأسود

إنْ كنتُ عبداً فنفسى حُرَّةٌ كرَماً
أَو أسودَ اللونِ إنّى أبيَضُ الخُلُقِ

وقول نُصَيب

سَودتُ ولم أملِكْ سَوَادِى وتحتَه
قَميصٌ من القُوهِىِّ بيضٌ بَنَائقِه

وقول الآخر

إنّى وإن كنتُ صغيراً سِنّى وكان فى العين نُبوٌّ عنى
فان شيطانى أميرُ الجنّ يَذهبُ بى فى الشعر كلّ فنّ
حتى يُزيلَ عنّى التّظنّى

فإذا رأيت العربَ قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها، وحَموا حواشيها وهذّبوها، وصقَلوا غُروبها وأرهفوها، فلا تريَنَّ أنَّ العناية إذ ذاك، إنما هى بالألفاظ، بل هى عندنا خدمةٌ منهم للمعانى وتنويهٌ وتشريفٌ، ونظيرُ ذلك إصلاح الوعاء وتحصينُه، وتزكيتُه، وتقديسُه، وإنما المَبغىُّ بذلك منه الاحتياطُ للمَوعىّ عليه وجوارَه بما يعطّر بنشره، ولا يعرُّ جوهرَه، كما قد تجدُ من المعانى الفاخرة السامية ما يُهجّنُه، ويغضُّ منهُ كُدْرةُ لفظه، وسوء العبارة عنهُ.

فإن قلتَ فإنا نجدُ من ألفاظهم ما قد نمّقُوه، وزخرفُوه، ووَشّوه، ودبّجُوه، ولسْنا نجدُ مع ذلك تحتهُ معنى شريفاً، بل لا نجدُه قصداً ولا مُقارباً، ألاَ ترى الى قوله

ولمّا قضيْنا من منًى كلَّ حاجةٍ
ومسّحَ بالأركان مَنْ هوَ ماسحُ
أخَذْنا بأطْرافِ الأحاديثِ بيْننَا
وسالَتْ بأعناق المَطيِّ الأباطحُ

فقد ترى الى علوّ هذا اللفظ ومائه، وصِقَالِه وتَلاَمُحِ أَنْحَائه، ومعناه مع هذا ما تُحِسُّهُ وتراه: إنما هو لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين وتحدّثنا على ظهور الإبل، ولهذا نظائرُ كثيرة شريفةُ الالفاظ رفيعتُها، مشروفة المعانى خَفِيضتُها

قيل هذا الموضع قد سبق الى التعلُّق بهِ مَن لم يُنْعِمِ النظر فيه، ولا رأى ما رآه القوم منه، وإنما ذلك لجفاءِ طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق، وذلك أنَّ فى قوله (كل حاجة) يُفيدُ منه أَهلُ النسيب والرّقة وذووا الأَهواء والمِقَةِ ما لا يُفيدُهُ غيرُهم، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم، ألا ترى أنَّ من حوائج (مِنًى) أشياءَ كثيرة غير ما الظاهرُ عليه، والمعتادُ فيه سواه، لأَن منها التَّلاَقِى، ومنها التشاكى، ومنها التَّخَلِّى، الى غير ذلك مما هو تَالٍ له، ومعقودُ الكون بهِ، وكأَنهُ صانع عن هذا الموضع الذى أوماً اليه، وعقد غرضه عليه، لقوله فى آخر البيت (ومسح بالأَركان من هو ماسح) أى إنما كانت حوائجنا التى قضيناها وآدابُنا التى أمضَيْنَاها من هذا النحو الذى هو مسح الأركان وما هو لاحق بهِ، وجارٍ فى القُرْبَةِ من الله مجراه، أى لم يتعدَّ هذا القدر المذكور الى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مَجْرَى التصريح

وأماَّ البيتُ الثانى فإنّ فيهِ (أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا) وفى هذا ما أذكره لتراه فتعجب ممن عجب منهُ ووضع من معناه، وذلك أنهُ لو قال أَخذنا فى أحاديثنا ونحو ذلك، لكان فيه معنىً يُكبّرُهُ أهل النسيب، وتعنوا لهُ ميْعَةُ الماضى الصليب: وذلك أنهم قد شاع عنهم واتَّسع فى مُحاوراتهم، علوُّ قدر الحديث بين الأَلِيفَين، والفكاهة بجمع شمل المُتواصِلين، أَلاَ ترى الى قول الهذلى

وإنَّ حديثاً منكِ لو تَبْذُلينه
جَنَى النَّحْلِ فى أَلْبانِ عُوْذٍ مَطافِلِ

وقال آخر:

وحديثُها كالغيثِ يَسْمَعه ... راعِى سنينَ تَتابَعَتْ جَدْبا
فأصاخَ يرجُو أن يكون حياً ... ويقول من فَرَحٍ هيا رباً

وقال الآخر:

وحَدَّثْتَنِي يا سعدُ عنها فزدتَنِي
جنُوناً فزِدْنى من حديثِك يا سَعْدُ

وقال المولَّد:

وحديثُها السحرُ الحلالُ لو أُنَّهُ
لم يَجْنِ قَتْلَ المُسلمِ المتحرِّزِ

الأبيات الثلاثة ، فإذا كان قدْرُ الحديث مُرْسلاً عندهم على ما ترى ، فكيف بهِ إذا قيده بقوله (بأطراف الأحاديث) وذلك أن في ذكره أطراف الأحاديث وحياً خفياً ، ورَمْزاً حُلْواً ، ألا ترى أنهُ يُريد بأطرافها ، ما يتعاطاه المحبُّون ، ويتفاوَضُهُ ذووا الصَّبابةِ المتيَّمُون ، من التعريض ، والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحلَى وأدْمَثُ ، وأغْزَلُ وأنْسَبُ ، من أن يكون مشافهةً وكشفاً ، ومُصارَحةً وجهراً ، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلا عندهم ، وأشدُّ تقدُّماً في نفوسهم ، من لفظهما وان عذب موقعه وأنِقَ له مستمعُهُ ، نعم وفي قوله (وسالت بأعناق المطيّ الأَباطح) من الفصاحة ما لا خفاء بهِ ، والأَمرُ في هذا أَسْيَرُ ، وأعرَفُ ، وأشهر ، فكأَنَّ العرب إنما تُحلِّي أَلفاظها وتدبِّجُها وتَشيِها ، وتُذَخرِفُها ، عنايةً بالمعاني التي وراءها وتوصُّلاً بها إلى إدراك مطالبها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنّ من الشعر لحِكَماً ، وإنّ من البيان لسِحْرا ، فإذا كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم ؛ التي جُعلت مصائدَ وأَشراكاً للقلوب ، وسبباً وسُلَّما إلى تحصيل المطلوب ، عُرِفَ بذلك أن الألفَاظ خدمٌ للمعاني ، والمخدومُ لا شك أشرف من الخادم ، والأَخْبارُ في التلطّف بعذوبة الألفاظ إلى قضاء الجوائج

أكثرُ من أنْ يُؤْتَى عليها ؛ أو يُجَشِّمُ للحال تَعَبٌ بها : ألاَ ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخَرَ حاجةً ، فقال المسئولُ إنّ عليّ يميناً أن لا افعل هذا، فقال له السائل : إنْ كنتَ أيّدكَ اللهُ لم تحلفْ يميناً قطُّ على أمرٍ فرأيت غيره خيراً منهُ فكفّرْت عنها له ، وأمْضيتَهُ ، فما أُحِبُّ أنْ أُحَنِّثَكَ ، وإنْ كان ذلك قد كان منك ، فلا تجعلْني أَدْوَنَ الرَّجُلين عندكَ ، فقال له سحرتني ، وقضى حاجته ، ونَدَعُ هذا ونحوه لوضوحه ، ولْنأْخذْ لما كنا عليه فنقول : ممَّا يدلّ على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدّمها على ألفاظها ، أَنهم قالوا فى شَمْلَلْتُ ، وَبَيْطَرْتُ ، وَحَوْقَلْتُ ، وَدَهْوَرْتُ ، وَسَلْقَيْتُ ، وَجَعْبَيْتُ ، إنها ملحقةٌ بباب ، دَحْرَجْتُ ، وذلك أنهم وجدوها على سَمْتِها عددَ حروفٍ ، وموافقةً بالحركة والسكون فكانت هذه صناعةً لفظيةً ؛ ليس فيها أكثرُ من إلحاقها ببنائها ، واتّساع العرب بها فى محاوراتها ، وطرُقِ كلامها

والدليلُ على أن فعْلَلْتُ ، وفَيْعَلْتُ ، وَفَوْعَلْت ، وَفَعْلَيْت ، ملحقة بباب دحرجت ، مجيء مصادرها على مثل مصادر باب دحرجت ، وذلك قولُهم الشمْلَلَةُ ، والبَيْطَرَةُ ، والحَوْقَلَة ، والدَهْوَرَة ، والسلْقَاة ، والجعْبَاة ، فهذا كالدحرجة ، والهَمْلَجَةِ ، والقَوْقَاةِ ، والزَّوْزَاةِ ؛ فلما جاءت مصادرها على مصادر الرُّباعية ؛ والمصادرُ

أُصولٌ للأفعال ، حُكِمَ بإلحاقها بها ، ولذلك استمرّت فى تصريفها استمرار ذوات الأَربعة ، فقولُكَ : بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً ، كدحرَجَ يُدحرِج دَحرجةً ، ومُبَيْطِرٌ، كمُدحرِج ، وكذلك شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً : وهو مُشَمْلِلٌ ، فظهورُ تضعيفه على هذا الوجه أوضحُ دليل على إرادة إلحاقه ، ثمَّ إنهم قالوا : قاتلَ يُقَاتِلُ قِتَالاً، ومقاتلة ، وأَكْرَم يُكرم إِكراماً ، وقطَّع يقطع تقطيعاً ، فجاؤا بأَفْعَلَ ، وفاعَلَ، وفعَّلَ، غيرَملحقة بدحرج ، وإن كانت على سَمْتِهِ وبوَزنِهِ ، كما كانت فَعْلَلَ ، وفَيْعَلَ ، وَفَوْعَلَ ، وَفَعْوَل ، وفَعْلَي ، على سَمْته ووزنه ملحقةً ، والدليلُ على أن فاعَل، وأفعَل، وفعَّل، غير ملحقة بدحرج وبابهِ . امتناعُ مصادرها أن تأتى على مثال الفَعْلَلَةَ ، ألا تراهم لا يقولون : ضَارَب ضَارَبةً ، ولا أكرمَ أَكرمَةً ، ولا قطع قَطَّعَةً ، فلما امتنع هذا فيها وهو العبرةُ فى صحّة الإلحاق عُلِمَ أنها ليست ملحقةً بباب دحرج

فإن قيل فقد تجيء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات الأربعة ، ألاَ تَراهم يقولون : قاتَل قِتالاً ، وأَكرم إكراماً ، « وكذّبوا بآياتنا كِذَّاباً » فهذا بوزن الدِّحْرَاج ، والسِّرْهَاف ، والزِّلْزال ، والقِلْقَال ، قال (سَرْهَفْتُه ما شئْتُ من سِرْهَافِ)

قيل الاعتبارُ بالإلحاق بها ليس إلاَّ من جهة الفعْللة . دون الفِعْلال . وبهِ كان يَعْتَبِرُ سيبويهِ ، ويدلُّ على صحة ذلك أنَّ مثال الفعللة لا زدياة فيه ، فهو بفعْلَلَ ، أشْبَهُ من مثال الفِعْلال . والاعتبارُ بالأصول أشْبَهُ منهُ وأوْكَدُ منهُ بالفروع

فإنْ قلت ففى الفعْللة الهاء زائدة : قيل الهاء فى غالب أمرها وأكثر أحوالها غيرُ معتدَّةٍ ، من حيثُ كانت فى تقدير المنفصلة ، فإنْ قيل : فقد صحَّ إذاً أن فاعَل ، وأفْعَل ، وفعَّل ، وإن كانت بوزن دحرج ، غيرُ ملحقة بهِ ، فلِمَ لم تلحق بهِ ، قيل : العلّة فى ذلك أنّ كل واحد من هذه المُثُل ، جاء لمعنى ، فأفْعَل للنقل ، وجَعْلِ الفاعلِ مفعولاً نحو دَخَلَ ، وأدخلته ، وخرَج ، وأخْرَجته ، ويكون أيضاً للبُلُوغ نحو أحْصَدَ الزرعُ ، وأركَبَ المُهْرُ ، وأقْطفَ الزّرعُ ، ولغير ذلك من المعانى ، وأمّاً فاعَلَ ، فلكونه من اثنين فصاعِداً نحو ضارب زيدٌ عمْراً وشاتَمَ جعفرٌ بشْراً ، وأمّاً فعّل ، فللتكثير ، نحو غلّق الأبوابَ ، وقطّعَ الحبالَ ، وكسّر الجرَارَ ، فلماً كانت هذه الزوائدُ فى هذه المُثُل ، إنماجىء بها للمعانى خَشَوْا إنْ هُمْ جعلوها ملحقةً بذوات الأربعة ، أن يقدّر أن غرضهم فيها ، إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ ، نحو شملَلَ ، وجَهْوَرَ ، وبَيْطَرَ ، فتنكبُوا إلحاقها بها صَوناً للمعنى ، وذبّاً عنهُ

أن يُستَهلكَ ويَسقُطَ حكمُه، فأخَلُّوا بالإلحاق لمـّا كان صناعةً لفظية، ووقَّروا المعنى ورجَّبُوه لشرفه عندهم وتقدّمه فى أنفسهم فرأوا الإخلال باللفظ فى جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وحَجْماً مُحْتَقَراً، وهذا الشمسُ إنارةً مع أدنى تأمّل

ومن ذلك أيضاً أنَّهم لا يُلحقون الكلمة من أولها إلاَّ أن يكون مع الحرف الأَول غيره، ألاَ ترَى أنّ (مَفْعَلاً) لما كانت زيادتُه فى أوله لم يكن ملحقاً بها نحو مضرَب، ومقتَل، وكذلك (مِفْعَل) نحو مقطع ومِنْسَج، وان كان مَفْعَل بوزن جعفر، ومِفعَل بوزن هِجْرَع، يدل على أنهما ليسا ملحقين بهما، مانشاهده من إدغامها، نحو مَسَدّ، ومردّ، ومِتلّ، ومِشلّ، ولو كانا ملحقين، لكانا حرِىّ أن يخرجا على أصولهما، كما خرج شَمْلَلَ وصَعْرَرَ على أصله، فأماَّ مَحْبَبٌ فعَلَم خرج شاذًّا، كَتَهْلَلٍ، ومَكْوَزَةٍ، ونحو ذلك مماَّ احتُمِلَ لعلميته، وسبب امتناع مَفْعَلٍ، ومِفعَلٍ، أن يكونا ملحقين، وإن كانا على وزن جعفر، وهجرع، أَنَّ الحرف الزائد فى أولهما وهو لمعنى، وذلك أن مفعَلاً يأتى للمصادر، نحو ذهب مذهباً، ودخل مدخلاً، وخرج مخرجاً، ومِفعَلاً يأتى للآلات، والمستعملات، نحو مِطْرَق، ومِرْوَح، ومِخْصَف، ومِئْزَر، فلما كانت الميمان ذواتى معنى، خَشَوْا إنْ هم ألحقوا بهما

أن يتوهّم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حَسْبُ ؛ فيستهلك المعنى المقصود بهما ، فتحامَوا الإلحاق بهما ، ليكون ذلك مُوفَّرًا على المعنى لهما

ويَدُلُّك على تمكن المعنى فى أنفسهم ؛ وتقدمه للفظ عندهم ؛ تقديمهم لحرف المعنى فى أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية بهِ فقدَّموا دليله ليكون ذلك أَمارة لتمكنه عندهم ؛ وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة فى أول الفعل إِذ كنَّ دلائل على الفاعلين ، مَنْهم ، وما هم ؛ وكم عدتهم ، نحو أفعل ، ونفعل ، وتفعل ؛ ويفعل ، وحكموا بضد هذه الصناعة اللفظية ، ألا ترى إلى ماقاله أبو عثمان فى الإِلحاق أن أقيَسه أن يكون بتكرير اللام ، فقال باب شَمْلَلْتُ ، وصَعْرَرْتُ ، أقيسُ من باب حَوْقَلْتُ ، وبَيْطَرْتُ وجَهْوَرْتُ ، أفلا ترى إلى حروف المعانى ، كيف بابُها التقدُّم ، والى حروف الإِلحاق والصناعة ، كيف بابُها التأخّر ، فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعلوه فى تصورهم ، إلا بتقدم دليله ، وتأخر دليل نقيضه ، لكان مغنياً ، من غيره كافياً

وعلى هذا حَشَوْا بحروف المعانى فحصَّنوها بكونها حَشْوًا ، وأَمنوا عليها ما لا يؤمن على الأَطراف ، المعرضة للحذف والإِجحاف ؛ وذلك كألف التكسير وياء التصغير نحو دراهم ،

وَدُرَيهم، وقَمَاطِر، وقُمَيطر. فجرت فى ذلك لكونها حشواً مجرى عين الفعل المحصَّنة فى غالب الأمر، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف، ألا ترى إلى كثرة باب عِدَة، وَزِنة، وناس، فى أظهر قولى سيبويه؛ وما حكاه أبو زيد من قولهم، لَابَ لك، وَوَيْلُمِّهِ، وَيَابَا المغيرة؛ وكثرة باب يَدٍ، وَدَمٍ، وأخٍ، وأبٍ، وَغَدٍ، وَهنٍ، وَحِرٍ، وستٍ؛ وباب ثُبَةٍ وقُلَةٍ؛ وعِزَةٍ، وقِلَة باب مُذْ، وَسَهْ؛ إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف، وأما ثُبَة وَلِثَة فعلى الخلاف، فهذا يدلك على ضنّهم بحروف المعانى، وشُحِّهم عليها، حتى قدَّموها، عناية بها، أو وسطوها تحصيناً لها

فإن قلت فقد نجد حرف المعنى آخراً، كما نجده أوّلاً ووسطاً، وذلك تاء التأنيث، وألف التثنية، وواو الجمع على حدّه، والألف والتاء فى المؤنث، وألفا التأنيث، فى حمراء وبابها، وسكرى وبابها، وياء الإضافة، كهَنِى، فما ذلك؟

قيل ليس شىء مما تأخرت فيه علامة معناه، إلا لعاذر مُقْنِع، وذلك أن تاء التأنيث إنما جاءت فى طَلْحَةَ وبابها آخراً، من قِبَل أنهم أرادوا أن يعرّفونا تأنيث ما هو، وما مذكره، فجاؤا بصورة المذكر كاملة مصححة، ثمّ ألحقوها تاء التأنيث ليُعلموا حال صورة التذكير، وأنهُ قد استحال بما لحقه إلى التأنيث فجمعوا،

بين الأمرين، ودلّوا على الغرضين، ولو جاؤا بعلم التأنيث حَشْوًا، لانكسر المثال، ولم يعلم تأنيث أى شىء هو

فإن قلت فإن ألف التكسير، وياء التحقير، قد تكسِران مثالَ الواحد والمكبر، وتخترمان صورتيهما، لأنهما حَشْوٌ، لا آخِرٌ، وذلك قولك دفاتر وَدُفَيْتِر، وكذلك كُلَيْب، وَحُجَيْر، ونحو ذلك. قيل أمّا التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير، ألا تراك تقول فى تحقير حُبْلَى، حُبَيْلَى. وفى صحراء صُحَيْراء، فتقر ألف التأنيث بحالها، فإذا كُسِّرت، قلت حَبَالى، وَصَحَارَى، وأصْلُ حَبَالَى، حَبَالٍ كدَعَاوٍ، تكسير دعوى، فتغير علَم التأنيث، وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الاسم لا يخرجه عن رتبته الأُولى، أعنى الافراد فأقرّ لفظه لذلك، وأما التكسير فيبعده عن الواحد، الذى هو الأصل، فيحتمل التغيير، لا سيما مع اختلاف معانى الجمع، فوجب اختلاف اللفظ، وأمّا ألف التأنيث المقصورة، والممدودة، فمحمولتان على تاء التأنيث، وكذلك علَم التثنية والجمع على حدّه، لاحق بالهاء أيضاً. وكذلك ياء النّسب، وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه، حتى لحق بالأصول عندهم، فما ظنك بالزائد ذى المعنى، وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قَلَنْسُوَةٍ، تارة تَقَلْنَسَ، وأُخرى تَقَلْسَى،

فأقرّوا النون وإن كانت زائدة ، وأقرّوا أيضاً الواو حتى قلبُوها ياء فى تَقَلْسَيْتُ ، وكذلك قالوا قَرْنُوَةٌ ، فلماً اشتقوا الفعل منها قالوا قَرْنَيْتُ السِّقَاء: فأثبتوا الواو ، كما أثبتوا بقية حروف الأصل من القاف ، والراء ، والنون : ثم قلبوها ياء فى قَرْنَيْتُ هذا ، مع أن الواو فى قَرْنُوَةٍ ، زائدة للتكثير ، والصيغة ، لا للإلحاق ، ولا للمعنى ، وكذلك الواو فى قلنسوة للزيادة ، غير الإلحاق ، وغير المعنى ، وقالوا فى نحوه تَعَفْرَتَ الرّجل إذا صارَ عِفْرِيتاً ، فهذا تَفَعْلَتَ : وعليهِ جاء تَمَسْكَنَ ، وَتَمَدْرَعَ ، وَتَمَنْطَقَ ، وَتَمَنْدَلَ : وَتَمَخْرَقَ ، وتمسلمَ أى صار يسمى مُسْلِماً ، ومرحبَكَ الله ، وَمَسْهَلَكَ ، فتحملوا ما فيه تَبقية الزائد مع الأصل، فى حال الاشتقاق : كل ذلك توقية للمعنى، وحراسة له ، ودلالة عليه

ألا تراهم إذا قالوا تَدَرَّعَ ، وتَسَكَّنَ ، وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا ، فقد عرّضوا أنفسهم، لئلا يعرف غرضهم ، أَمِنَ الدِّرعِ، والسكون ، أَمْ مِنَ المِدْرَعة ، والمسكنة ؟ وكذلك بقية الباب ، ففى هذا شيئان أحدهما حرمة الزائد فى الكلمة عندهم ، حتى أقرّوه إقرار الأصول ، والآخر ما يوجبه ويقضى بهِ من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم ، لما تُقضى بهِ

ويُفْضى بك إليه ، من حذف الزوائد على معرفتك بحرمتها عندهم

فإن قلت فإذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للإلحاق .

فكيف ألحقوا بالهمزة فى أَلَنْدَدٍ ، وأَلَنْجَجٍ ، وبالياء فى يَلَنْدَدٍ ،

ويَلَنْجَجٍ ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف ، قيل قد قلنا

قبلُ إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلاَّ أن يكون معهُ

زائد آخر ، فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء فى أَلَنْدَدٍ ، ويَلَنْدَدٍ ،

لما انضم إلى الهمزة ، والياء ، النون ، وكذلك ما جاء عنهم من

اقْعَنْل ، فى قول صاحب الكتاب ينبغى أن تكون الهمزة فى

أوله للإلحاق ، بما اقترن بها من النون ، بباب جِرْدَحْلٍ ، ومثله

ما رويناه عنهم من قولهم رجل إِنْزَهْوٌ ، وامرأة إِنْزَهْوَةٌ ، ورجال

إِنْزَهْوُون ، ونساء إِنْزَهْوَاتٌ ، إذا كان ذا زَهْوٍ فهذا إذاً ، إِنْفَعْلٌ ،

ولم يحكِ سيبويه من هذا الوزن إلا إِنْقَحْلاً وحده ، وأنشد

الأصمعىّ رحمه الله

(لمَّا رَأَتْنِى خَلَقاً إِنْقَحْلاَ)

ويجوز عندى فى إِنْزَهْو ، غير هذا ، وهو أن تكون همزته بدلاً

من عين ، فيكون أصله عِنْزَهْوٌ ، فِنْعَلْوٌ . من العِزْهَاتِ . وهو الذى

لا يقرب النساء ، والتقاؤهما أن فيه انقباضاً ، وإعراضاً ، وذلك

طرف من أطراف الزّهو ، قال

إِذَا كُنْتَ غِزْهَاةً عن اللّهو والصّبا
فَكُنْ حَجَراً مِنْ يَابِسِ الصَّخْرِ جلْمَدَا

وإذا حملته على هذا ، لحق بباب أوسع من اقعجل ، وهو باب قِنْدَأْوٍ ، وَسِنْدَأْوٍ ، وَحِنْطَأْوٍ ، وَكِنْتَأْوٍ

فإن قيل ولِمَ لمَّا كان مع الحرف الزائد ، إذا وقع أولاً ، زائد ثانٍ غيره ، صارا جميعاً للإلحاق ، وإذا انفرد الأول لم يكن له ، قيل لِمَا كُنَّا عليه من غلبة المعانى للألفاظ على ما تقدم ، وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل ، وتلك حروف المضارعة ، فى أفعلُ ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وكلّ واحد من أدلة المضارعة ، إنما هو حرف واحد ، فلما انضم إليه حرف آخر ، فارق بذلك طريقه فى باب الدّلالة على المعنى ، فلم ينكر أن يُصَارَ به حينئذٍ إلى صيغَةِ اللفظ وهى الإلحاق ، ويدلّك على تمكن الزيادة إذا وقعت أوّلاً فى الدلالة على المعنى ، تركهم صرف ، أحمد ، وأزمَلٍ ، وأزْمُلٍ ، وتَنْضُبٍ ، ونَرْجِسٍ ، معرفةً . لأن هذه الزوائد فى أوائل الأسماء ، وقعت موقع ما هو أقعد منها فى ذلك الموضع ، وهى حروف المضارعة ، فضارع أحمد أركب ، وتنضب تقتل ، ونرجس نضرب ، فحمل زوائد الأسماء فى هذا على أحكام زوائد الأفعال ، دلالة على أن الزيادة فى أوائل الكلم ، إنما بابها الفعل

فإن قلت فقد تجدها للمعنى. ومعها زائد آخر غيرها. وذلك نحو ينطلق، وانطلق، واحْرَنْجَمَ، وَيَحْرَنْطِمُ. وَيَقْعَنْسِسُ، قيل المزيد للمضارعة هو حرفها وحده، فأما النون فمصوغة في حشو الكلمة في الماضي، نحو احرنجم، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد، كما التقت الهمزة والياء مع النون في أَلَنْجَج، وَيَلَنْدَدٍ، في وقت واحد، فإن قلت فقد تقول رجل ألدّ ثم تلحق النون فيما بعد، فتقول أَلَنْدَد: فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتين، قيل هاتان حالان متعاديتان، وذلك أن ألدّ ليس من صيغة الندد في شيء، إنما ألدّ مذكر لَدَّاء، كما أن أصمّ تذكير صمّاء، وأمّا ألندد، فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة، ولا يمكنك أن تدعى أنّ احرنجم لما صرت إلى مضارعه فككت يده عمّا كان فيها من الزوائد، ثم ارتجلت له زوائد غيرها، ألا ترى أن المضارع مبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل او زائد: كبيطر، ويبيطر، وحَوْقَلَ، ويحوقل، وجهور، ويجهور، وسلقى، ويسلقى، وقطّع، ويقطّع، وتكسر، ويتكسر، وضارب، ويضارب، فأمّا أكرم يكرم، فلولا ما كره من التقاء الهمزتين في أُأَكرم، لو جيء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه، كما جيء بالزيادة في نحو يتدحرج،

وينطلق . وأما همزة انطلق فإنما حذفت فى ينطلق ، للاستغناء عنها . بل قد كانت فى حال ثباتها فى حكم الساقط أصلاً : فهذا واضح . ولأجل ما قلناه من أن الحرف المفرد فى أول الكلمة . لا يكون للإلحاق . ما حمل أصحابنا تَهْلَلَ على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه علَمٌ ، والأعلام تغير كثيراً ، ومثله عنده مَحْبَبٌ لما ذكرناه

وسألت يوماً أبا علىّ رحمهُ الله عن تِجْفَافٍ ، أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس : فقال نعم . واحتج فى ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها ، فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أُملودٍ ، وأُظْفُورٍ ، ملحقاً بباب عُسلوجٍ ، ودُملوجٍ ، وأن يكون إطْرِيحٌ وإسليحٌ ، ملحقاً بباب شنظير ، وخنزير : ويبعد هذا عندى ، لأنه يلزم منهُ أن يكون باب إعصارٍ ، وإسنَامٍ ، ملحقاً بباب حذبارٍ ، وهِلْقَامٍ ، وباب أفعالٍ لا يكون ملحقا

ألا ترى أنه فى الأصل للمصدر نحو إكرام : وإحسان ، وإجمال ، وإنعام ، وهذا مصدر فِعلٍ غير ملحق فيجب أن يكون المصدر فى ذلك على سمت فعله ، غيرَ مخالف له ، وكأن هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقاً من قِبلِ أن ما زيد على الزيادة الأولى فى أوله إنما هو حرف لين ، وحروف اللين

لا تكون للإلحاق ، إنما جيء بها لمعنى وهو امتداد الصوت بها ، وهذا حديث غير حديث الإلحاق . ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل ، وباب المدّ إنما هو الزيادة أبداً ، فالأمران على ما ترى فى البعد غايتان

فإن قلت على هذا فما تقول فى باب إِزْمَوْلٍ[1] ، وإِدْرَوْنٍ ، أملحق هو ، أمْ غيرُ ملحق ، وفيهِ كما ترى مع الهمزة الزائدة الواو زائدة ، قيل لا ، بل هو ملحق بباب جِرْدَحْلٍ ، وحِنْزَقْرٍ ، وذلك أن الواو التى فيه ليست مدًّا لأنها مفتوحٌ ما قبلها فشابهت الأصول بذلك فأُلحقت بها

فإن قلت فقد قال فى طُوْمَارٍ ، إنهُ ملحق بقُسطاس والواو كما ترى بعد الضمة ، أفلا تراه كيف أُلحق بها مضموماً ما قبلها ، قيل الأمر كذلك ، وذلك أن موضع المد ، إنما هو قُبَيْل الطرف مجاوراً له ، كألف عماد ، وياء سعيد ، وواو عمود ، فأما واو طُوْمَارٍ ، وياءِ دِيمَاسٍ ، فيمن قال دياميس ، فليستا للمد ، لأنهما لم يجاورا الطرف ، وعلى ذلك قال فى طومار إنهُ ملحق ، لما تقدمت الواو فيه ، فلم تجاور طرفه ، فلو بنيت على هذا من سألت مثل طومارٍ ، وديماسٍ ، لقلت سُوءآل ، وسِيئال ، فان خففت الهمزة ،

(١) هو المصوّت من الوعل . وإدرون الدابة . معلفها

ألقيت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تتجشم ذلك ، فقلت سُوَال ، وسِيَال ، ولم تجرهما مجرى واو مقروءة ، وياء خطيئة ، فى إبدالك الهمزة بعدهما إلى لفظهما ، وإدغامك إياهما فيها ، فى نحو مقروّة ، وخطيّة ، فلذلك لم يقل فى تخفيف سوءَال ، وسيئال ، سُوّال ، ولا سيّال ، فاعرفه

فإن قيل ولِمَ لم يتمكن حال المدّ ، إلا أن يُجاورَ الطرف ، قيل إنما جيء بالمد فى هذه المواضع لنغمته ، وللين الصوت بهِ ، وذلك أن آخر الكلمة موضعُ الوقف ، ومكانُ الاستراحة ، والأَوْنُ ، فقدَّموا أمام الحرف الموقوف عليهِ ما يؤذن بسكونه ، وما يخفض من غُلُوّ الناطق واستمراره على سَنَن جريه ، وتتابع نطقه ، ولذلك كثرتْ حروف المد قبل حروف الرويّ ، كالتأسيس والرّدف ، ليكون ذلك مؤذناً بالوقوف ومؤدياً الى الراحة والسكون ، وكلما جاور حرف المدّ الرويّ كان آنس بهِ ، وأشدّ إنعاماً لمستمعه ، نعم وقد نجد حرف اللين فى القافية عوضاً عن حرفٍ متحرّك ، أوزنة حرف متحرك ، حذف من آخر البيت فى أتم أبيات ذلك البحر ، كثالث الطويل ، وثانى البسيط والكامل ، فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لِمَا جاور الطرف ، فأمّا ألف فاعَل ، وفاعال ، وفاعُول ، ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة

فى اللين، وعريقة فى المدّ، فليس ذلك لاعتزامهم المدّ بها بل المد فيها أين وقعت، شىءٌ يرجع إليها فى ذوقها، وحسن النّطق بها، ألا تراها دخولها فى (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعداً: نحو ضارَبَ، وشاتَمَ، فهذا معنى غير معنى المدّ، وحديث غير حديثه، وقد ذكرت هـذا الموضع فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان، وغيره من كتبى، وما خرج من كلامى

فإن قلت فإذا كان الأمر كذا، فهلاّ زيدت المدّات فى أواخر الكلم المدّ، فإن ذلك أنْأَى لهُنَّ، وأشدّ تمادياً بينهنّ، قيل يفسُد ذاك من حيث كان مؤدّياً إلى نقض الغرض، وذلك أنهنّ لو تطرقنَ، لتسلط الحذف عليهنّ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهنّ، داعياً إلى استهلاكه بحذفهنّ، ألا ترى أن ما جاء فى آخره الياء، والواو، قد حفظنَ عليهِ، وارتبطنَ له بما زيدَ عليهنّ من التاء من بعدهنّ، وذلك كَعفْريَّة، وَخذْريَّة، وَعُفَارِيَة، وقُرَاسيَة، وعلَانِيَةٍ، وَرَفَاهية، وَبُلَهْنِيَةٍ، وَسُحَفْنِيَة، وكذلك عَرْقُوَةٌ، وَتَرْقُوَةٌ، وَقلنْسُوَةٌ، وَقَمَحْدُوَةٌ، فأماً رباعٍ، وثمانٍ، وشنَاحٍ، فإنما احتمل ذلك فيه للفرق بين المذكر والمؤنث، فى رباعية، وثمانية، وشناحية، وأيضاً فلو زادوا الواو طرفاً لوجب قلبها ياء، ألا تراها لما حذفت التاء عنها

فى الجمع قلبوها ياء قال[1] (أهْلِ الرِيَاطِ البِيْضِ والقَلَنْسِ)

وقال المجنون (وبيض القَلَنْسِ من رجالٍ أطاولِ)

وقال (حتى تُقَضِّى عَرْقِىَ الدُّلِىّ)

وأيضاً فلو زيدت هذه الحروف طرَفاً للمدّ بها لانتَقَضَ الغرضُ من موضع آخرَ، وذلك أن الوقف على حرف اللِّين ينقصُهُ ويَسْتهلك بعضَ مَدِّهِ، ولذلك احتاجوا لهنّ إلى الهاء فى الوقف، ليُبيِّن بها حرف المدّ، وذلك قولك: وازَيْدَاه، واغُلامَهمُوُه، وواغُلام غُلامهيه، وهذا شىء اعتَرَضَ فقلنا فيه، ولنعُدْ

فإن قيل زيادةً على ما مضى: إذا كان موضع زيادةِ الفعل أولَهُ بما قدّمتهُ، وبدلالة اجتماع ثلاث زوائدَ فيهِ، نحو استفعل، وباب زيادة الاسم آخراً، بدلالة اجتماع ثلاث زوائدَ فيه نحو عِنْظِيَان، وَخِنْذِيان، وَخُنْزُوَان، وَعُنْفُوَان، فما بالُهم جعلوا الميم وهى من زوائد الأسماء مخصوصاً بها أوّلُ المثال، نحو مَفْعَل، ومَفعول، ومِفعَال، ومُفعل، وذلك الباب على طوله

قيل لما جاءت لمعنًى ضارعتْ بذلك حروف المضارعة فقُدِّمت، وَجُعِلَ ذلك عوضاً من غلَبة زيادة الفعل على أول الجزء كما جُعِلَ قلبُ الياء واواً فى التقوى، والبَقْوَى، عوضاً من

---

(1) صدره: لا مَهْلَ حتى تلحقى بعَنْسِ. وعنس. قبيلة من اليمن

كثرة دخول الياء على الواو، وعلى الجملة فالاسمُ أَحمَلُ للزيادة في آخرِهِ من الفعل ؛ وذلك لقوّة الاسم وخفّته. فاحتمل سحْبَ الزيادة من آخرِهِ، والفعلُ لضعفه وثقله ؛ لا يتحامل بما يتحاملُ بِهِ الاسم من ذلك لقوّته ، ويدلُّك على ثقَلِ الزيادة في آخر الكلمة ، أنك لا تجدُ فى ذوات الخمسة ما زيدتْ فيهِ من آخرِهِ إلا الألف ، لخفّتها وذلك قَبَعْثَرَى ، وَضَبَغْطَرَى ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا تنتهى الى آخرهـا إلا وقد مُلَّتْ لطولها ، فلم يجمعوا على آخرها تمادِيَهُ وتحميله الزيادةَ عليه ، فإنما زيادتُها فى حشوها ، نحو عَضْرَفُوطٍ ، وقَرْطَبُوس ، ويَسْتَعُور ، وصَهْصَلِيق ، وجَعْفَلِيق ، وعَنْدَلِيبٍ ، وحَنْبَرِيتٍ ، وذلك أنهم لمَّا أَرادوا أَلاَّ تخلوَ ذوات الخمسة من الزيادة ، كما لم يَخْلُ منها الأصلان اللذان قبلها ، حَشَوْا بالزيادة تقديماً لها ، كراهيَةَ أن ينتهى إلى آخر الكلمة على طولها ، ثمَّ يتجشَّموا حينئذٍ زيادة هنالكَ فيثقل أمرها ، وَيُتَبَشَّع عليهم تحمُّلُها ، فقد رأَيتَ بما أوردناه غلبة المعنى للفظ ، وكون اللفظ خادماً لهُ ، مشيداً بِهِ ، وأنهُ إنما جيءَ بِهِ لهُ ومن أجلِهِ. وأمَّا غيرُ هذه الطريق من الحمل على المعنى وتركِ اللفظ ، كتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، وإضمار الفاعل ، لدلالة المعنى عليه ؛ وإضمار المصدر لدلالة الفعل

عليه ، وحذف الحروف ، والاجزاء التَّوامّ ، والجُمل ، وغير ذلك حملاً عليهِ وتصوراً لهُ ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، ويُمَلُّ أَيْسَرُه ، فأمرٌ مُستقِرٌّ ومذهبٌ غير مُستنكر

باب

فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه اليها وحملناه عليها

أُعلم أنّ هذا موضعٌ فى تثبيته وتمكينه ، منفعةٌ ظاهرةٌ ، وللنفس بهِ مُسْكَةٌ وعِصْمَةٌ ، لأَنَّ فيهِ تصحيحَ ما ندَّعيه على العرب ، من أَنها أرادت كذا ، لكذا ، وفعلت كذا لكذا ، وهو أحزَمُ لها ، وأجمَلُ بها ، وأدلُّ على الحكمة المنسوبة اليها ، من أن تكون تكلّفتْ ما تكلفتْه ، من استمرارها على وَتيرَةٍ واحدة ، وتقرّيها مَنْهجاً واحداً تُراعيه وتلاحِظُه ، وتتحمّلُ لذلك مشاقّهُ وكُلَفَهُ ، وتعتذرُ من تقصير إن جرى وقتاً منها فى شيء منهُ ، وليس يجوز أن يكون ذلك كلهُ فى كلّ لُغَةٍ لهم عند كل قوم منهم ، حتى لا يختلفَ ولا ينتقضَ ، ولا يتهاجرَ على كثرتهم ، وسَعَة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرُّفها على ألسنتهم اتفاقاً وقع ، حتى لم يختلف فيهِ اثنان ، ولا تنازعهُ فريقان ،

إلا وهم لهُ مريدون . وبسيَاقه على أوضاعهم فيهِ معنيّون . ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجرّ بحروف الجرّ ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقير ، وما يطول شرحه ، فهل يحسُن بذِي لبٍّ أن يعتقدَ أن هذا كلهُ اتفاقٌ وقع ، وتوارُدٌ اتّجَه

فإن قلت فما تُنكرُ أن يكون ذلك شيئاً طُبعُوا عليهِ وأُجيئُوا اليهِ ، من غير اعتقاد منهم لعلَلِه ، ولا لقصدٍ من القصود . التى تَنْسبُها إليهم فى قوانينهِ وأغراضه ، بل لان آخراً منهم حَذَا على ما نَهجَ الأَوّل فقال بهِ ، وقام الأوّل للثانى فى كَوْنه ، إماماً لهُ فيهِ ، مقَام مَنْ هدَى الأوّل إليهِ ، وبعثه عليهِ ، ملَكاً كان أوْ خاطِراً

قيل لن يخلوَ ذلك أن يكون خبراً رُوسِلُوا بهِ ، أو تيقظاً نُبهُوا على وجهِ الحكمة فيهِ ، فإن كان وحياً أو ما يَجْرى مَجْراه فهو أَنبهُ لهُ ، وأذْهَبُ فى شَرَف الحال بهِ ، لأَنّ الله سبحانه ، إنما هدَاهم لذلك ووقَّفَهم عليه ، لأن فى طباعهم قبولاً لهُ ، وانطِواءً على صحة الوضع فيهِ ، لأنهم مع ما قدّمناهُ من ذكر كونهم عليهِ فى أول الكتاب من لُطف الحسّ وصفَائهِ ونَصَاعَةِ جوْهر الفكر

وارتقائه ؛ لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة : إلا ونفوسُهم قابلة لها ؛ مُحِسَّةٌ لقوَّة الصنعة فيها ، معترفةٌ بقدم النعمة عليهم بما وُهِبَ لهم منها . ألَا ترَى إلى قولِ أبي مَهْديّة

يقولونَ لى شَنْبِذْ ولست مشنبذاً
طِوَالَ الليالِى ما أَقَامَ ثَبِيرُ
ولا قائلاً زُوذا ليعجَلَ صاحِبِي
ويَسْتَأْنَ فى صدرى علىَّ كبيرُ
ولا تاركاً لَحْنِى لأُحسِنَ لَحْنَهمْ
ولو دارَ صَرْفُ الدهر حيثُ يَدُور

وحدثنى المتنبي شاعرنا ، وما عرفتهُ إلا صادقاً قال كنتُ عند مُنصرَفى من مصر فى جماعة من العرب وأَحدُهم يتحدثُ ، فذكر في كلامه فَلَاةً واسعة ، فقال يحيرُ فيها الطرَفُ ، قال آخر منهم يلقّنه سرًّا من الجماعة بينه وبينه ، فيقول لهُ ، يحَارُ أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبيههِ إياه على الصواب

وقال عمَّار الكلبيّ ، وقد عِيبَ عليهِ بيتٌ من شعرهِ فامتَعَضَ لذلك

ماذا لقِينا مِن المُستَعْرِبين ومِنْ
قياسِ نَحْوِهِم هذا الذى ابْتَدَعُوا

إن قلت قافيةً بكراً يكونُ بها
بيتٌ خلافَ الذى قاسُوه أوْ ذَرَعُوا
قالوا لحَنْتَ وهذا ليس مُنتصباً
وذاكَ خفضٌ وهذا ليس يَرْتَفِعُ
وحرَّضوا بين عبدِ الله من حَمَقٍ
وبين زيدٍ فطالَ الضربُ والوجَعُ
كم بين قومٍ قد احتالوا لِمَنْطِقِهِم
وبين قومٍ على إعْرابِهِم طُبِعُوا
ما كل قولىَ مشروحاً لكم فخُذُوا
ما تعرِفُونَ وما لم تعرفوا فدَعُوا
لأنَّ أرضىَ أرضٌ لا تُشَبُّ بهاَ
نارُ المجوسِ ولا تُبْنَى بها البِيَعُ

والخبر المشهور فى هذا للنابغة، وقد عِيبَ عليهِ قوله فى الدالية المجرورة

(وبذاكَ خبَّرَنا الغُرابُ الأسودُ)

فلماَّ لمْ يفهمه، أُتى بمغَنِّية فغنَّتْهُ

مِنْ آلِ ميَّةَ رَائحٌ أَوْ مُغْتَدِى عجلانَ ذَا زَادٍ وغيرَ مُزَوَّدِ

ومدَّت الوَصْلَ وأشبَعَتْهُ، ثم قالت

(وبذاك خَبَّرنا الغراب الأسودُ)

ومطّطت واو الوَصْلِ ، فلماَّ أَحسَّ عَرَفَهُ : واعتذر منه وغيَّره فيما يُقال الى قوله

(وبذلك تَنْعَابُ الغرابِ الأسودِ)

وقال دخلت يثْربَ وفى شعْرى صنْعَةٌ . ثم خرجتُ منها وأنا أَشْعَرُ العرب . كذا الرواية ، وأمَّا أبو الحسن فكان يرى ويعتقدُ أن العرب لا تستنكرُ الإقواء ، ويقول قلتْ قصيدةٌ إلاَّ وفيها الإقواء ، ويَعْتَلُّ لذلك بأن يقول : إنَّ كل بيتٍ منها شعرٌ قائمٌ برأسه ، وهذا الاعتلالُ منهُ يُضْعِفُ ويُقَبِّحُ التضمينَ فى الشّعر ، وأنشدنا أبو عبد الله الشَّجرىّ يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً وهو قوله

نظرتُ بسِنْجَارٍ كَنَظْرَةِ ذِى هوًى
رَآَىَ وطَنَاً فانْهَلَّ بالماء غالِبُه

لأُونِسَ من أَبْنَاءِ سعدٍ ظَعَائِنَاً
يَزِنَّ الذى من نَحْوِهنَّ مَنَاسِبُه

يقول فيها : يصفُ البعير

فقامت إليهِ خَدْلَةُ السَّاق أَعْلَقَتْ
بهِ منهُ مسمُوماً دُوَيْنَةَ حَاجِبِه

فقلت يا أبا عبد الله : أتقولُ (دوينة حاجبه) مع قولك (مناسِبه) و (أشائبُه) فلم يفهم ما أردت : فقال كيف أصنع : أليس ههنا تضع الحرير على القَرْمَه، على الجَرْفة ، وأومأ الى أنفه : فقلت صدقت ، غير أنك قلت (أشائبُه) و (غالبُه) فلم يفهم : وأعاد اعتذاره الأَول، فلمَّا طال هذا ، قلت لهُ : أيحسن أن يقول الشاعر

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أسماءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّواءُ

ومَطَطْتُ الصوتَ ومكَّنْتُه، ثم تقول مع ذلك (ملَكَ المنذرُ بنُ ماءِ السماءِ) فأحَسّ حينئذٍ وقال : أهذا ، أينَ هذا من ذاك ، إنّ هذا طويلٌ ، وذاك قصيرٌ ، فاستروَحَ الى قِصر الحركة فى حاجبه ، وأنها أقلُّ من الحرف فى (أسماءُ) و (السماء) وسألتهُ يوماً فقلت له : كيف تجمعُ (دُكَّانًا) فقال دكاكين ، قلت: فسرْحانًا، قال سراحين ، قلتُ : فقُرْطَانًا ، قال قَرَاطين ، قلت : فعثمان : قال عثمانون، فقلت له : هلاَّ قلت أيضاً عثامين ، قال : إيْشْ عثامين، أرأيت إنسانًا يتكلم بما ليس من لُغَته ، والله لا أقولها أبداً

والمرويُّ عنهم فى شَغَفهم بلُغتهم ، وتعظيمهم لها ، واعتقادِهم أجملَ الجميل فيها ، أكثرُ من أن يُورَدَ ، أو جزْءٌ من أجزاء كثيرة منه

فإن قلت : فإن العجمَ أيضاً بلغتهم مشغوفون ، ولها مؤْثرون،

ولأنْ يدخُلَهَا شيءٌ من العربيّ كارهُون، ألا ترَى أنهم إذا أوْرَدَ الشاعرُ منهم شعراً فيهِ ألفاظٌ من العربيّ عيب بهِ. وطُعِنَ لأَجل ذلك عليه، فقد تساوتْ حالُ اللغتين في ذلك، فأيَّةُ فضيلةٍ للعربية على العجمية. قيل لو أحسَّتِ العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيهـا من الغُموضِ والرِّقة والدّقة، لاُعتذرت من اعترافها بلغتها. فضلاً عن التقديم لها، والتنويه بها

فإن قيل، لا، بل لو عرفتِ العربُ مذاهبَ العجم في حسْن لغتها، وسداد تصرُّفها، وعُذوبة طرائقها، لم تَبْءَ[1] بلغتها ولا رفعت من رءوسها باستحسانهـا وتقديمها، قيل: قد اعتبرنا ما تقوله، فوجدنا الامر فيه بضدّه، وذلك أنَّا نسأل علماء العربية ممَّن أصله عجميٌّ، وقد تدرَّبَ بلغته قبلَ استعْرابه، عن حال اللغتين، فلا يجمَعُ بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك، لبُعْده في نفسهِ، وتقدّم لطف العربية في رأيه وحسّهِ. سألت غير مرّة أبا عليّ رضي الله عنه عن ذلك، فكان جوابُهُ عنه نحواً مما حكيتُهُ، فإن قلت ما تُنكرُ أن يكون ذلك، لأَنه كان عالماً بالعربية، ولم يكن عالماً باللغة العجمية، ولعله لو كان عالماً بها لأجاب بغير ما أجاب بهِ، قيل: نحنُ قد قطعنا بيقين، وأنتَ إنما عارضت

---

(1) من بآى يبآى. كسعى يسعى بأواً. وبأياً. فخرَ

بشكّ ، ولعلّ هذا ليس قطعاً كقطْعِنا ، ولا يقيناً كيقيننا .
وأيضاً فإنّ العجم العلماء بلغة العرب ، وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم ، فإن قُواهم فى العربية تؤَيد معرفتَهم بالعجمية . وتؤْنِسُهم بها ، وتزيدُ فى تنبيهم على أحوالها ، لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها ، وتَرَاميها الى الغاية الجامعة لمعانيها ، ولم نرَ أحداً فيها من أشياخنا : كأَبى حاتم ، وبَنْدار ، وأبى علىّ ، وفلان ، وفلان ، يُسَوُّون بينهما ، ولا يقرِبون بين حاليهما ، وكأَن هذا موضعٌ ليس للخلاف فيهِ مجالٌ ، لوضوحه عند الكافَّة ، وإنما أوردنا منهُ هذا القدر احتياطاً بهِ ، واستظهاراً على مُوردٍ له ، عسى أن يُورده ، فإن قلت : زعمتَ أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها ، وقد نراها ظاهرة الخلاف ، ألا ترى إلى الخلاف فى (ما) الحجازية ، والتميمية ، وإلى الحكاية فى الاستفهام عن الأعلام فى الحجازية ، وترك ذلك فى التميمية : إلى غير ذلك ، قيل هذا القدر من الخلاف لقلته ونَزَارَتِه ، محتقر غير مُحْتَفَل بهِ ، ولا مَعِيج عليهِ ، وإنما هو فى شىء من الفروع يسير ، فأَمّا الأصول وما عليهِ العامة والجمهور ، فلا خلاف فيهِ ، ولا مذهب للطاعن بهِ
وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين ، عدد كثير ، وخلق من الله عظيم ، وكلّ واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئاً

منها ؛ ولا يوجد عنده تعادٍ فيها . فهل ذلك إلاَّ لأَنهم يحتاطون ، ويقتاسون ؛ ولا يفرطون . ولا يُخَلِّطُون ، ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيهِ على قلَّته وخفته . إلاَّ وله من القياس وجه يؤخذ بهِ ، ولو كانت هذه اللغة حَشْواً مَكِيلاً ، وحَثْواً مَهِيلاً ، لكثر خلافها . وتعادت أوصافها ؛ فجاء عنهم جر الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، والمفعول بهِ والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ؛ بل جاء عنهم الكلام سُدًى غير مُحَصَّل ، وغفلاً من الاعراب ، ولا استُغْنِيَ بارساله وإهماله ، عن إقامة إعرابه ، والكلف الظاهرة بالمحامات على طرد أحكامه ، هذا كلهُ وما أُكَنِّي عنهُ من مثله ، تحامياً للاطالة بهِ ، إن كانت هذه اللغة شيئاً خوطبوا بهِ ، وأُخذوا باستعماله ، وإن كانت شيئاً اصطلحوا عليهِ وترافدوا بخواطرهم ، ومواد حكمهم ، على عمله وترتيبه ، وقسمة أنحائه ، وتقديمهم أصوله ، وإتباعِهم إياها فروعه ، وكذا ينبغي أن يعتقد ذلك منهم لما نذكره آنفاً ، فهو مفخر لهم ، ومَعْلَمٌ من معالم السداد ، دلّ على فضيلتهم ، والذى يدل على أنهم قد أحسوا ما أحْسَسنا ، وأرادوا ما نسبنا إليهم إرادتَه وقَصْده ؛ شيئآن : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عناً ، إلاَّ أنهُ مع أدنى تأمل فى حكم الحاضر معنا ، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب

ووجوهها : وتضطر الى معرفته من أغراضها وقصودها . من استخفافها شيئاً أو استثقاله ، وتقبّله أو إنكاره ، والأنس بهِ ، أو الاستيحاش منهُ ، والرضا بهِ ، أو التعجُّب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود ، بل الحالِفَة على ما فى النفوس ، ألا ترى الى قوله

تَقُولُ وصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا
أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

فلو قال حاكياً عنها ، أبعلى هذا بالرَّحا المتقاعس ، من غير أن يذكر صكّ الوجه ، لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة ، لكنَّه لما حكى الحال فقال وصكَّت وجهها : عُلِمَ بذلك قوة إنكارها ، وتعاظُم الصورة لها : هذا مع أنك سامعٌ لحكاية الحال ، غيرَ مشاهِد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولعظَم الحال فى نفس تلك المرأة ، أبين ، وقد قيل (ليس المُخْبَرُ كالمُعَايِنِ) ولو لم يَنقُل الينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله وصكت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها ، وليست كل حكاية تُرْوَى لنا ، ولا كل خبر يُنقَل إلينا ، يُشفع بهِ شرح الاحوال التابعة لهُ ، المقترنة كانت بهِ ، نعم ولو نقلت إلينا لم نُفَدْ بسماعها ما كناً نفيدهُ لو حضرناها ، وكذلك قول الآخر (قُلْنَا لَهَا قِفِي لَنَا قَالَتْ قَافْ)

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخر . من جملة الحال . فقال مع قوله « قالت قاف » وأمسكت بزمام بعيرها ، أو عاجته علينا لكان أبين لما كانوا عليه . وأدلّ على أنها أرادت : وقفتُ : أو توقّفتُ ، دون أن يُظنّ أنها أرادت قفي لنا أي يقول لي قفي لنا ، متعجبةً منه وهو إذا شاهدها وقد وقفت : علم أن قولها قاف ، إجابةٌ لهُ . لا ردٌّ لقوله وتعجّبٌ منه في قوله « قفي لنا » وبعدُ . فالحمّالون والحمّاميّون ، والساسةُ . والوقّادون . ومَنْ يليهم ويُعْتَدُّ منهم : يستوضحون من مُشاهدة الأحوال ما لا يُحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبر بهِ عنهُ ، ولم يحضره يُنشدُه ، أَوَلاَ تعلم أنّ الانسان اذا عنَاهُ أمرٌ فأراد أنْ يُخاطبَ بهِ صاحبه وينعم تصويرَه لهُ في نفسه : استعطفه ليُقبل عليه : فيقول لهُ يافلانُ ، أين أنتَ ، أَرِني وجهك . أَقْبِلْ عليّ أُحدّثك ، أَما أنتَ حاضرٌ يا هناه ، فإذا أقبلَ عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحدّثه أو يأمرُه أو ينهاه ، أو نحو ذلك ، فلوكان استماعُ الأُذُن مُغْنياً عن مقابلة العين مُجزئاً عنه لما تكلّف القائلُ ، ولا كلّفَ صاحبهُ الإقبالَ عليهِ ، والإصغاءَ إليهِ : وعلى ذلك قال

ألعينُ تُبْدِي الذي في نفسِ صاحبِها
من العداوة أوْ وُدٍّ إذَا كَانَا

وقال الهذلى

رَفَوْنِى وقالُوا يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ
فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ

أفلا ترى إلى اعتبارهِ بمشاهدة الوُجوه وجعلها دليلاً على ما فى النفوس ، وعلى ذلك قالوا « رُبَّ إشارةٍ أبْلَغُ من عبارة » وحكايةُ الكتاب من هذا الحديث ، وهى قوله (ألاَ تَا) و(بلَى فَا) وقال لى بعضُ مشايخنا رحمهُ الله أنا لاَ أُحْسِنُ أن أُكَلِّمَ إنسانًا فى الظلْمة ، ولهذا الموضع نفْسِهِ ما توقّف أبو بكر عن كثير ممَّا أسْرَعَ إليهِ أبو اسحاقَ ، من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتجَّ أبو بكر عليهِ بأنهُ لا يُؤْمَنُ أن تكون هذه الألفاظُ المنقولةُ إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم نَدْرِ ما حديثها ، ومَثَّلَ لهُ بقولهم (رَفَعَ عَقِيرَتَهُ) إذا رفع صوتَهُ ، قال له أبو بكر فلو ذهبْنا نَشْتَقُّ لقولهم (ع ق ر) من معنى الصّوت لَبَعُدَ الأمْرُ جدًّا ، وإنما هو أنَّ رجُلاً قُطِعَتْ إحدَى رجْلَيهِ فرفعَهَا ووَضَعهـا على الأخرى ، ثم نادى وصرَخ بأعلا صوتهِ ، فقال الناس : رَفَعَ عَقِيرَتَهُ ، أى رجله المعقورةَ ، قال أبو بكر فقال أبو إسحاق ، لستُ أدْفعُ هذا ، ولذلك قال سيبويه فى نحوٍ من هذا ، او لأنَّ الأوّل وصل إليهِ عِلْمٌ لم يصل إلى الآخرِ ، يعنى ما نحن عليهِ من

مشاهدة الأحوال والأوائل ، فليت شِعْرِى اذا شاهد أبو عمرٍو وابنُ أبى إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عُمر ، والخليـل ، وسيبويه ، وأبو الحسن . وأبو زيد ، وخَلَف الأحمر ، والأصمعى ، ومن فى الطبقة والوقت ، من علماء البلدين ، وُجُوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها . وتقصد لهُ من أغراضها : لاستفادت بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطـهُ الروايات، فتضطرُّ إلى قُصُود العرب وغوامض ما فى أنفسها، حتى لو حلف منهم حالفٌ على غَرَضٍ دلّته عليه إشارةٌ ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضُر حالَه صادقاً فيه ، غير متَّهَم الرأى والنَّحيزَةِ ، والعقل ، فهذا حديثُ ما غاب عناً فلم يُنقلْ إلينا ، وكأنهُ حاضرٌ معنا مُنَاجٍ لنا

وأمّا ما رُوى لنا فكثيرٌ، منهُ ما حَكَى الأصمعىُّ عن أبى عمرو قال : سمعتُ رجلاً من اليمن يقول فلان لَغُوبٌ، جاءَتْهُ كتابى فاحتَقَرها فقلتُ لهُ : أتقول جاءته كتابى ، قال نعم ، أليس بصحيفة ، أفتراكَ تُريدُ من أبى عمرو وطبقته وقد نظَرُوا ، وتدَرَّبُوا ، وقاسُوا ، وتصرَّفُوا ، أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً ، يُعلّلُ هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتجّ لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهْتَاجُوا ، هُمْ لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا : فعلوا

كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شَرَعَ لهم العربيُّ ذلك ، ووقّفهم على سَمْتِهِ وأمّهِ

وحدثنا أبو عليّ عن أبى بكرٍ عن أبى العباس أنهُ قال : سمعتُ عُمَارةَ بن عَقِيل بن بلالِ بن جرير يقرأُ « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » فقلت لهُ ما تُريد ، قال أردتُ سابقٌ النهارَ ، فقلتُ لهُ فهلاَّ قلتَه ، فقال لو قلته لكان أوزَنَ ، ففى هذه الحكاية لنا ثلاثةُ أغراضٍ مستنبطةٍ منها ، أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخرُ قولنا : إنها فعلَتْ كذا لكذا ، ألاَ تراه إنما طلب الخفّة ، يدل عليهِ قوله : لكان أوزن أى أثقل فى النفس وأقوى ، من قولهم هذا درهمٌ وازنٌ ، أى ثقيل لهُ وزن ، والثالث أنها قد تنطق بالشيء ، غيرُه فى نفسها أقوى منهُ ، لإيثارها التخفيف ، وقال سيبويه حدثنا مَنْ نَثِقُ بهِ ، أن بعض العرب قيل لهُ أما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ ، فقال بلى وِجَاذاً ، أى أَعْرِفُ بها وجاذاً ، وقال أيضاً وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل ، فقال اللهمَّ ضَبُعاً وذئباً ، فقلنا لهُ ما أردت ، فقال أردت اللهمَّ أجمع فيها ضَبُعاً وذئباً ، كلهم يفسر ما ينوى ، فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم ، وننسبه إليهم

وسألت الشَّجَرِيّ يوماً فقلت يا أبا عبد الله كيف تقول

ضربت أخاك. فقال كذاك، فقلت أفتقول ضربت أخوك؟ فقال لا أقول أخوك أبداً. قلت فكيف تقول ضربنى أخوك؟ فقال كذاك، فقلت ألستَ زعمتَ أنك لا تقول أخوك أبداً، فقال ايشْ ذَا. اختَلَفَتْ جِهتا الكلام، فهل هذا فى معناه، الاَّ كقولنا نحن صار المفعول فاعلاً، وان لم يكن هذا اللفظ البتَّة فإنهُ هو لا محالة

ومن ذلك ما يروى عن النبيّ صلى الله عليهِ وسلم، أن قوماً من العرب أتَوْه، فقال لهم من أنتم، فقالوا: نحن بنو غيَّان، فقال: بل أنتم بنو رَشْدَان، فهل هذا الاَّ كقول أهل الصناعة أن الألف والنون زائدتان، وإن كان عليهِ السلام لم يَتَفَوَّه بذلك، غيرَ أنَّ اشتِقَاقَهُ إيَّاه من الغَي، بمنزلة قولنا نحن، إن الألف والنون فيهِ زائدتان. وهذا واضح، وكذلك قولهم إنما سُمِّيتَ هانئاً لتَهنَأ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا: إن الألف فى هانىء زائدة، وكذلك قولهم لجاءَ يَدْرِمُ مِنْ تَحتِهَا: أى يُقَارِب خُطاه، لثِقَل الخريطة بما فيها، فسُمِّيَ دَارِماً، قد أفادنا اعتقادَهم زيادة الألف فى دارم عندهم

باب

فى الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره

اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه : والعمل عليه . والوصية به ، فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً ، أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال فى باطنه بخلافه ، ألا ترى أن سيبويه حمل سيداً على أنه مما عينه ياء ، فقال فى تحقيره سُيَيْد ، كديك ودُيَيْك ، وفيل وفُيَيْل ، وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء ، وقد وجدت فى سيدٍ ياء ، فهى فى ظاهر أمرها ، إلى أن يرد ما يستنزل عن بادى حالها

فإن قلت فإنّا لا نعرف فى الكلام تركيب (س ى د) فهلاّ لمّا لم يجد ذلك ، حمل الكلمة على ما فى الكلام مثله ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو . وهو السواد والسؤدد ، ونحو ذلك ، قيل هذا يدلك على قوّة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان مما تحتمله القسمة ، وتَنْتَظِمُهُ القضية ، حكم بِهِ وصار أصلاً على بابه ، وليس يلزم إذا قَادَ الظاهرُ إلى إثبات حكم تقبله الاصول ، ولا يُستنكر ألاّ يُحكَمَ بهِ ، حتى يوجد له نظير ، وذلك أنّ النظير ، لعمرى مما يُونسُ

بهِ . فأمّاً أَلاَّ تثبتَ الاحكامُ الاَّ بهِ . فلا ، أَلاَ ترى أَنهُ قد أُثبت في الكلام فعُلتَ تفعل وهو كُدت تكاد وإن لم يُوجِدْنا غيرَه ، وأثبتَ بإِنْقَحْل : بابَ (انفَعْلٍ) : وإن لم يَحْكِ هو غيرَه ، وأثبتَ بسُخَاخِين (فُعَاعِيل) وإن لم يأتِ بغيره .

فإن قلتَ فإنَّ (سِيداً) مماَّ يمكن أن يكون من باب رِيحٍ ، ودِيمَةٍ ، فهلاَّ توقّف عن الحكم بكون عينه ياءً لأنهُ لا يأمنُ أن تكون واواً ، قيل : هذا الذى تقوله ، إنما تدَّعى فيهِ أن لا يُؤمن أن يكون من الواو ؛ وأمَّا الظاهرُ ، فهو ما تراه ، ولسنا ندَعُ حاضراً لهُ وجهٌ من القياس ، لغائبٍ مُجَوَّزٍ ليس عليه دليل

فإن قيل : كثرةُ عين الفعل واواً يَقُودُ إلى الحكم بذاك ، قيل : إنما يُحكم بذاك مع عدم الظاهر ، فأمَّا والظاهرُ معك ، فلا معْدِلَ عنه بك ، لكن (لعَمْرى) إن لم يكن معك ظاهرٌ احتجْتَ الى التعديل ، والحكم بالأَلْيق ، والحمل على الأكثر ، وذلك إذا كانت العينُ ألفاً مجهولةً فحينئذٍ ما تحتاج إلى تعديل الأمر ، فتحمل على الأكثر ؛ فلذلك قال : فى أَلف آأة إنها بدلٌ من واو ، وكذلك ينبغى أن تكون ألف (الرَّاء) لضربٍ من النّبْت ، وكذلك ألف (الصَّاب) لضربٍ من الشجر ، فأمَّا أَلاَّ يجىء من ذلك اللفظ نظيرٌ فتعَلَلٌ بغير نافعٍ ولا مُجْدٍ ، أَلاَ ترَى

أنك تجد من الأصول ما لم يُتجاوَزْ بهِ موضعٌ واحدٌ كثيراً ، من ذلك فى الثلاثى حَوْشَب ، وكوكب ، ودَوْدَرًى[1] . وابنم ، فهذه ونحوها لا تفارق موضعاً واحداً ، ومع ذلك فالزوائدُ فيها لا تفارقها ، وعلى نحو مماً جئنا به فى (سيدٍ) حمَلَ سيبويهِ عَيِّناً فأثبت بهِ (فيْعِلا) مماً عينُه ياءٌ ، وقدكان يمكن أن يكون (فوْعَلا) و(فعْوَلا) من لفظ العين ومعناها، ولو حَكَم بأحد هذين المثالين لحمَلَ على مألوفٍ غيرِ منكور ، ألاَ ترى أن (فوْعلا) و (فعْولا) لا مانع لكلّ واحدٍ منهما أن يكون في المعتل كما يكون فى الصحيح ، وأماَّ (فيعَل) بفتح العين مماً عينُه معتلةٌ فعزيزٌ، ثم لم يمنعه عزّةُ ذلك أن حكم بهِ على (عيِّن) وعدَل عن أن يحمله على أحد المثالين اللذين كلٌّ واحد منهما لا مانعَ لهُ من كونهِ فى المعتلّ العين كوْنَه فى الصحيح ، وهذا أيضاً مماً يُبصِّرُكَ بقوّة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنهُ مكين القَدَم رَاسِياً فى أنفسهم ، وكذلك يُوجِبُ القياسُ فيما جاء من الممدود لا يعرف لهُ تصرُّفٌ ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلاً ، فينبغى حينئذٍ أن يعتقد فيها أنها أَصليَّةٌ ، وكذلك همزة (قُساَء) فالقياسُ يقتضى اعتقادُ كونها أَصلاً ، اللهمَّ إلاَّ أن يكون (قُساَء) هو (قَساَ) فى قوله

---

(١) هو الذى يذهب ويجيء في غير حاجة

يحوّ[1] من قَساً ذَفِرِ الخُزامى تَداعَى الجِربياءُ بهِ الحَنينا

فإن كان كذلك وجب أن يُحكم بكون همزة قُساءٍ ، بدلاً من حرف العلة التى أُبدلت منه ألف (قَساً) وأن يكون ياء أولى من أن يكون واواً ، لما ذكرناه فى كتابنا فى شرح المقصود والممدود ليعقوب ابن السكيت

فإن قلت : فلعلّ (قساً) هذا مبدل من (قُساء) والهمزةُ فيهِ هى الأصل ؛ قيل: هذا حملٌ على الشذوذ ، لأن إبدال الهمز شاذ ، والاوّل أقوى، لأن إبدال حرف العلة همزةً اذا وقع طرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ هو الباب ؛ وذكر محمدُ بن الحسن (أرْوَى) فى باب (ع ر و) فقلت لأبى على من أينَ لهُ أن اللام واوٌ ، وما يُؤَمنه أن تكون ياءً ، فتكون من باب التّقوى ، والرَّعْوَى ، فجنَحَ إلى ما نحنُ عليه من الأخذ بالظاهر ، وهو القول ، فاعرفْ بما ذكرتُه قوَّةَ اعتقادِ العرب فى الحمل على الظاهر ما لم يمنع منه مانعٌ

وأمّا حَيْوة ، والحيوانُ ، فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف فى الكلام ما عينه ياءٌ ولامُه واوٌ ، فلا بدَّ أن تكون الواوُ بدلاً من ياء ، لضَرْبٍ من الاتساع مع استثقال التضعيف

---

(١) يروى يهجل . والهجل المطمئن من الارض وقسا . بفتح القاف مقصوراً . موضع بالعالية

فى الياء ، ولمعنى العلمية فى حَيْوة ، وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل ، حتى دَعَاهم ذلك إلى التغيير فى حَاحَيْتُ ، وَهَاهَيْتُ ، وعَاعَيْتُ ، كان إبدالُ اللام فى الحيوان ؛ ليختلف الحرفان أولى وأَحْجَى

فإن قلتَ فهلاَّ حملتَ الحيوان ، على ظاهره ؛ وإن لم يكن له نظيرٌ ، كما حملت سيداً على ظاهره ، وإن لم تعرف تركيب (س ى د) قيل : ما عينُه ياءٌ كَثُر ، وماعينُه ياءٌ ولامُهُ واوٌ مفقودٌ أصلاً من الكلام ، فلهذا أثبتناسيداً ، ونَفَيْنا ظاهراً من الحيوان ، وكذلك القول فى نون ، عَنْتَر ، وعَنْبَر ، ينبغى أن تكون أصْلاً ، وإن كان قد جاءَ عنهم نحو ، عنْبَس ، وعَنْسَل ، لأَنَّ ذينك أخرجهما الاشتقاقُ ، وأماً عنتر وعنْبَر ، وخَنْشَل ، [1] وحنْزَقْر ، وحنْبَتْر ، ونحو ذلك فلا اشتقاقَ يحكمُ لهُ بكون شىء منهُ زائداً ، فلا بدّ من القضية بكونه كله أصلاً ، فاعرف ذلك واكْتَفِ به بإذن الله تعالى

(١) الخنشل . الرجل المضطرب . او المسن القوى . والحنزقر . القصير . والحنبتر . الشدة

باب

فى مراتب الاشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً ، لا زماناً ووقتاً

هذا الموضع كثير الأيهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته ، وذلك كقولنا ، الأصل فى قام ، قَوَمَ ، وفى باع ، بَيَعَ ، وفى طال ، طَوُلَ ، وفى خاف ، ونام ، وهاب ، خَوِفَ ، ونَوِمَ ، وهَيِبَ ، وفى شدَّ ، شَدَدَ ، وفى استقامَ ، استَقْوَمَ ، وفى يستعين ، يستَعْوِنُ ، وفى يستعد ، يَستَعْدِدُ . فهذا يوهم أن هذه الالفاظ وما كان نحوها ، مماَ يُدَّعى أن لهُ أصلاً يخالف ظاهر لفظه ، قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد ، قوَمَ زيد ، وكذلك نوِمَ جعفر ، وطوُل محمد ، وشدَد أخوك يده ، واستعدد الأمير لعدوّه ، وليس الأمر كذلك ، بل بضده ، وذلك أنهُ لم يكن قط مع اللفظ بهِ إلاَّ على ما تراه وتسمعه ، وإِنما معنى قولنا إنهُ كان أصله كذا ، أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئهُ على ما ذكرنا ، فأماَّ أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ، ثم انصُرِفَ عنهُ فيما بعد إلى هذا اللفظ ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر ، ويدل على أن ذلك عند

العربُ مُعْتَقَدٌ كما أنهُ عندنا مراده معتقد ، إخراجها بعض ذلك مع الضرورة ، على الحد الذى نتصوره نحن فيه . وذلك قوله :

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصّدُودَ وقلّمَا

وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

هذا يدلُّكَ على أن أصلَ أقام ، أقوَم . وهو الذى نُومِئُ نحنُ إليهِ ونتخيَّلُهُ ، فربَّ حرفٍ يخرُج هكذا منبِّهَةً على أصل بابهِ ولعلَّهُ إنما أُخرِج على أصله فتُجشِّم ذلك فيه لما يُعقبُ من الدلالة على أوّليّة أحوال أمثالهِ ، وكذلك قوله

(أنى أجود لأقوام وإن ضَنِنُوا)

فأنت تعلمُ بهذا أن أصلَ شَلَّت يَدُه شَلِلَتْ : أى لو جاء مَجِئَ الصحيح لوجب فيهِ اظهارُ تضعيفهِ ، وقد قال الفرزدق :

ولو رَضِيَت يَداى بها وَضَنَت

لكان علىَّ فى القدرِ الخِيارُ

فأصل ضَنَّت إذاً ضَنِنَتْ ، بدلالة قوله ضَنِنُوا ، وكذلك قوله :

تراه وقد فَاتَ الرُماةَ كأَنَّهُ

أمام الكلاب مُصْغِيَ الخَدِّ أصلمُ

تعلمُ منهُ أن أصل قولك : هذا مُعطِي زيدٍ ، مُعْطِيُ زيدٍ ، ومن أدلّ الدليل على أن هذه الاشياء التى تدّعي أنها أُصول مرفُوضَة

لا نعتقد أنها قد كانت مرّةً مستعمَلة ثم صارت من بعدُ مُهْمَلَة ما تَعرِضُه الصنعة فيها من تقدير ما لا يَطوعُ النطقُ بهِ لتعذّره؛ وذلك كقولنا في شرح حالِ الممدودِ غير المهموز الأصلِ نحو سماء، وقضاء: ألاَ تَرى أن الأصل سَمَاوٌ، وقضايٌ. فلما وقعت الواو والياء طَرَفًا بعدِ ألفٍ زائدة قلبتا ألفيْن فصار التقديرُ بهما إلى سَمَاءا، وقضاءا: فلما التقتِ الألفان تحركت الثانية فانقلبَت همزةً فصار ذلك إلى سماءٍ، وقضاءٍ: أفلا تعلمُ أن أحدَ ما قدّرته وهو التقاء الألفين لا قدرةَ لأحدٍ على النطق بهِ، فكذلك ما نتصوّرُه ونُنَبّه عليهِ أبداً من تقدير (مفعول) مماً عينُهُ أَحَدُ حرفي العلةِ وذلك نحو مَبِيعٌ: ومَكِيلٌ، ومَقُولٌ، ومَصُوغٌ، ألا تعلم أن الأصلَ مَبيُوع، ومكيُول، ومقوُول، ومَصْوُوع، فنقلتُ الضمّةُ من العينِ إلى الفاء، فسكنتَ واوُ مفعول بعدها ساكنةٌ، فحُذِفت إحداهما على الخلافِ فيهما لالتقاء الساكنين؛ فهذا جمع لهما تقديراً وحكماً. فأمّاأن يمكن النطقُ بهما على حالٍ فلا. واعلم مع هذا أن بعضَ ما نَدّعى أصليّتَهُ من هذا الفنّ قد يُنطق بهِ على ما ندّعيه من حاله وهو أقوى الأَدلةِ على صِحّةِ ما نعتقدُه من تصوُّر الأحوال الأُوَلِ، وذلك، اللغتان تختلفِ فيهما القبيلتان كالحجازيّةِ والتميميّةِ، ألا ترى أنا تقول

فى الأمر من المضاعف فى التميميَّة نحو شُدَّ: وضُنَّ؛ وفِرَّ؛ واستعِدَّ، واضْطُبَّ يا رَجُلُ، واطمئنَّ يا غلامُ؛ أن الاصل: اشْدُدْ، واضْنَنْ، وافرِرْ، واستَعْدِدْ، واضْطَبِبْ، واطمأْنِنْ: ومع هذا فكذا لغةُ أهل الحجاز وهى اللغةُ الفصحى القُدْمَى، ويؤكد ذلك قولُ الله سبحانه: فما اسطاعُوا ان يَظْهَرُوه؛ أصله استطاعوا. فحُذِفت التاء لكثرةِ الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، وهذا الأَصل مستعملٌ، ألا ترى أن عَقيبه قولُهُ تعالى: وما استطاعوا لهُ نَقْباً، وفيه لغَةٌ أُخرى وهى، إستعْتُ بحذف الطاء كحذف التاء، ولغةٌ ثالثةٌ، أَسطَعتِ، بقَطْعِ الهمزةِ مفتوحةً، ولغةٌ رابعةٌ أَستَعْتُ، مقطوعة الهمزة مفتوحةً أيضاً. فتلك خَمْسُ لغاتٍ؛ اسْتَطَعْتُ؛ واسْطَعْتُ، واسْتَعْتُ، وأَسْطَعْتُ، وأَسْتَعْتُ، ورَوَينَا بيت لجران

وفيك إذا لاقيتَنا عَجْرَفِيَّةٌ
مِرَاراً فما نُسْتيعُ مَنْ يَتَعَجرَفُ

بضم حرف المضارَعةِ وبالتاء ومن ذلك اسم المفعولِ من الثُلاثىّ المعتَلّ العَيْنِ نحو مَبيع، ومَخيط، ورَجلٌ مَدِينٌ، من الدينِ. فهذا كله مُغَيَّر، وأصله مبيوع، ومديون، ومَخْيُوطٌ، فعبَّرَ على مامضى، ومع ذلك فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمانَ عن الأَصمَعىّ يُتمون

مفعولاً من الياء فيقولون مَخيوط ومكيول قال :

قد كان قومك يزعمونك سيداً
وإخال أنك سيد مَعْيُونُ

وانشد أبو عمرو بن العلا (وكانها تُفاحة مَطيُوبَةٌ)

وقال عَلْقَمة بن عبَدَه (يَومَ رَذَاذٍ عليهِ الدَّجنُ مَغْيُومُ)

ويروى يومٌ رَذَاذٌ ، وربما تخطّوا الياء فى هذه إلى الواو وأخرجوا مفعولاً منها على أصله وإن كان أثقل منه من الياء ، وذلك قولُ بعضهم ، ثوبٌ مَصوُون ؛ وفرَسٌ مَقوُودٌ ، ورجل مَعوُودٌ من مرَضهِ ، وأنشدوا فيه (والمسك فى عَنْبره مَدْوُوفُ) ولهذا نظائرُ كثيرة ؛ إلاَّ أن هذا سمْتُها وطريقتها . فقد ثبت بذلك أن هذه الاصولَ المومِي إليها على أَضْرُبٍ ، منها ما لا يمكنُ النطقُ بهِ أصلاً ، نحو ما اجتمعَ فيهِ ساكنان كسماء ، ومَبيعٍ ، ومَصُوغٍ ونحو ذلك ، ومنها ما يمكنُ النطقُ بهِ ، غير أنَّ فيهِ من الاستثقال ما دعا إلى رَفْضهِ واطِّراحهِ ، إلاَّ أن يَشذ الشيء القليل فيخرج على أصله مَنبَهَةً ودليلاً على أوليَّة حالهِ كقولهم: لحِحَت عينُه ، وأَلِلَ السِّقَاء ، إذا تغيَّرت ريحُه وكقوله :

لا باركَ الله فى الغوانِي هل يُصبِحن إلاَّ لهنَّ مُطَّلَبُ

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء فى نحو مُوسرٍ ، ومُوقِنٍ ،

والواو فى نحو ميزان ، وميعاد ، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرّف منه إذا كانت فاؤه صاداً ، أو ضاداً ، أو طاءً ، أو ظاءً ، أو دالاً ، أو ذالاً ، أو زاياً على أصله ، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة ، وامتناعهم من جمع الهمزتين فى كلمةٍ واحدةٍ ملتقيتين غير عينين ، فكلُّ هذا وغيرُه مما يكثرُ تعدادُه ، يمتنع منهُ استكراهاً للكُلفةِ فيه وإن كان النطقُ بهِ ممكناً غيرُ متعذِّرٍ . وحدثنا أبو عليّ رحمهُ الله فيما حكاه أظنّهُ عن خلفِ الأحمرِ : قال يُقالُ التقطت النّوى واستقطتُهُ ، واصتقطتُهُ ، فصحّحَ تاءَ افتعل وفاؤه ضاد ونظائره مماً يمكن النطق بهِ إلاّ انه رُفضَ استثقالاً له كغيره ، قال أبو الفتح ينبغى أن تكون الضاد فى اضتقطت بدلاً من شين اشتقطت فلذلك ظهرت كما تصح التاء مع الشين ، ونظيره وقوله

(مالىَ إلى أرطاة حقفٍ فالطجعْ)

اللاّمَ بَدلٌ من الضادِ ، فلذلك أُقرّت الطاء بدلاً من التاء وجُعِلَ ذلك دليلاً على البَدَل ، ومنها ما يُمكن النطقُ بهِ إلاّ أنهُ لم يُستعملْ لا لثقله لكن لغير ذلك من التعريض منه ، أو لإن الصنعةَ أدّت إلى رفضه ، وذلك نحو (أن) مع الفعل إذا كان جواباً للأمرِ والنهى ، وتلك الأماكن السبعةِ نحو اذهبْ فيذهبْ

مَعَكَ « ولا تَفْتَرُوا على اللّه كذباً فَيُسْحِتَكُم بعذاب » وذلك أنهم عوّضوا من (أن) الناصبةَ حرفَ العطف ؛ فكذلك قولهم لا يَسَعُنِى شئ ويَعْجِزَ عنك، وقوله

(إنّما نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نموتَ فنعذَرا)

صارت (أو) فيه عِوَضاً من (أن)؛ وكذلك الواوُ التى تُحذَف مع رُبَّ فى أكثر الأمرِ نحو قوله

(وقاتِمِ الأعماقِ خاوِى المخْتَرَق)

غير أن الجر لِرُبَّ لاَ للواو، كما أن النصبَ فى الفعل إنما هو لأن المضمرةِ لا للفاء ولا للواو ولا (لأو) ومن ذلك ما حُذِف من الأفعالِ وأنيبَ عنه غيره مصدراً كان أو غيره، نحو ضَرْباً زَيداً، وشَتْماً عمراً، وكذلك دُونكَ زيداً، وعندك جعفراً، ونحو ذلك من الأسماء المسمى بها الفعلُ ؛ فالعملُ الآن انما هو لهذهِ الظواهرِ المُقاماتِ مُقَامَ الفعلِ الناصبِ ؛ ومن ذلك ما أقيمَ من الأحوال المشاهَدة مُقام الأفعالِ النّاصبةِ، نحوقولك إذا رأيت قادماً. خيْرَ مَقْدَمٍ، أى قَدِمْتَ خيرَ مقدم، ونابتِ الحالُ المشاهَدَة مَنَابِ الفعلِ النـاصب، وكذلك قول الرجل يهوى بالسيفِ ليضرَب بهِ، عمراً، وللرامى للهَدَفِ إذا أرسل النزع فسمعت صوتا. القرطاسَ واللّهِ : أى اضرب عَمْراً أو أصِب

القرطاس ، فهذا ونحوه لم يُرفض ناصبه لثقله ؛ بل لان ما نابَ عنه جارٍ عندهم مَجراه ومؤدٍّ تأديته ، وقد ذكرنا فى كتابنا الموسوم « بالتعاقُب » من هذا النحو ما فيهِ كافٍ باذن الله تعالى

باب

فى الفرق بين البدل والعوض

جِماع ما فى هذا أنَّ البدلَ أشبهُ بالمُبْدَل منه من العِوَض بالمعوَّض منه ، وإنما يقعُ البدلُ فى موضعِ المبدَلِ منه ، والعوَضُ لا يلزمُ فيه ذلك ؛ ألاَ تَراكَ تقولُ فى الألف من قامَ إنها بدلٌ من الواو التى هى عينُ الفعل ، ولا تقولُ فيها إنها عوضٌ منها ، وكذلك يُقال فى واو جُوَنٍ (١) ، وياء مِيَرٍ ، إنها بدلٌ للتخفيف من همزة جُؤَنٍ ومِئَرٍ ، ولا تقول إنها عِوَضٌ منها ، وكذلك تقول فى لام غازٍ ، وداعٍ ، إنها بدل من الواو ، ولا تقولُ إنها عوضٌ منها ، وتقولُ فى العوض : إن التاءَ فى عِدَةٍ ، وزِنَةٍ ، عوضٌ من فاء الفعل ، ولا تقولُ : إنها بدل منها

فإن قلتَ ذاكَ ، فما أَقلَّهُ ، وهو يجوز فى العبارة وسنذكرُ لِمَ ذلك ، وتقول فى ميم (اللهمَّ) إنها عِوَضٌ من ياءٍ فى أوله ، ولا

(١) جمع جونة بالضم . وهى سلة مستديرة مغشاة أدماً . تكون مع العطارين . ومير جمع ميرة . بالكسر . وهى الذحل والعداوة

تقول بدَلٌ ، وتقول فى تاء زنادِقةٍ : إنها عوضٌ من ياء زنادِيق ، ولا تقول بدل . وتقولُ فى ياء (أَيْنُقٍ) إنها عوضٌ من عين (أَنْوُق) فيمن جعلها (أَيْفُل ، ومَنْ جعلها عيناً مقدَّمةً مُغيَّرة إلى الياء ، جعلها بدلاً من الواو ، فالبدلُ أعَمُّ تصرُّفاً من العوَض ، فكلُّ عوضٍ بدلٌ ، وليس كلُّ بدل عِوَضاً ، وينبغى أن تعلمَ أن العوض ، من لفظ (عَوَضٌ) وهو الدهر ومعناه ، قال الأعشى

رضِيعَىْ لِبَانٍ ثَدْىَ أُمٍّ تقاسَمَا
بأَسحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نتفرَّقُ

والتقاؤهما أنَّ الدهر إنما هو مُرورُ الليل والنهار ، وتصرُّمُ أجزائهما ، فكلَّما مضى جزءٌ منه خلَفَه جُزْءٌ آخر يكون عوضاً منهُ ، فالوقتُ الكائنُ الثانى ، غيرُ الوقت الماضى الأول ، فلهذا كان العوضُ أشدَّ مخالفةً للمُعوَّض منه من البدل ، وقد ذكرتُ فى موضعٍ من كلامى ، مفرَدٍ ، اشتقاقُ اسماء الدهر والزمان ، وتقصيّتُهُ هناك ، وأتيتُ أيضاً فى كتابى الموسوم « بالتعاقُب » ، على كثيرٍ من هذا الباب ، ونهجتُ الطريقَ إلى ما أذكره بما نبّهتُ بهِ عليهِ

باب

فى الاستغناء بالشئ عن الشئ

قال سيبويهِ : واعلم أنَّ العرب قد تستغنى بالشئ عن الشئ حتى يصيرَ المستغنى عنه مُسْقَطاً من كلامهم البتَّة ، فمن ذلك استغناؤُهم بـتَرْكَ ، عن (ودَعَ) ، ووَذَرَ ، فأماَّ قراءةُ بعضهم « ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَا » وقولُ أبى الأسود[1] (حتى ودعه) فلغة شاذة ، وقد تقدَّم القولُ عليها ، ومن ذلك استغناؤُهم بلَمْحَةٍ عن مَلْمَحَة ، وعليها كُسِّرتْ ملامح ، وبِشِبْهٍ ، عن مَشْبَهٍ ، وعليه جاء مَشَابه ، وبليلةٍ ، عن ليلاةٍ ، وعليها جاءت ليالٍ ، على أن ابن الأعرابى قد أنشد

فى كلِّ يومٍ مَّا وكلِّ لَيْلَاهْ   حتى يقول كلُّ راءٍ إِذْ رَآهْ

يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ ما أَشْقَاهْ

وهذا شاذٌّ لم يُسمع إلاَّ من هذه الجهة ، وكذلك استغنَوا بذَكَرٍ ، عن مِذْكار ، أو مِذْكِير ، وعليه جاء مذاكير ، وكذلك استغنَوا (بأَيْنُق) عن أنْ يأْتُوا بِهِ والعينُ فى موضعها ، فألزَمُوه القلبَ ، أو الابدال ، فلم يقولوا (أَنْوُق) إلاَّ فى شيءٍ شاذٍّ حكاه

---

(١) الصواب أنه قول أنيس بن زنيم . في عبيد الله بن زياد . وهاك البيت بتمامه

سل أميرى ما الذى غيره   عن وصالى اليوم حتى ودعه

الفرّاء ، فكذلك استغنوا بقِسِىّ ، عن قُوُوسٍ ؛ فلم يأتِ إلّا مقلوباً ، ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلّة عن جمع الكثرة نحو قولهم أرْجُل ، لم يأتوا فيهِ بجمع الكثرة ، وكذلك شُسُوع ، لم يأتوا فيهِ بجمع القلة ، وكذلك أيَّام ؛ لم يستعملوا فيهِ جمعَ الكثرة ، فأمّا جيران : فقد أتَوا فيهِ بمثال القلة ، أنشد الأصمعىّ

(مَذَمَّةَ الأَجْوَارِ والحُقُوق)

وذكره أيضاً ابنُ الأعرابى فيما أحسب ، فأمّا دراهمُ ، ودنانيرُ ، ونحوُ ذلك ، من الرّباعىّ وما أُلحِقَ بهِ ، فلا سبيل فيهِ إلى جمع القلّة ، فكذلك اليدُ التى هى العضو ، قالوا فيها أيْدٍ البتّة ، فأمّا أَيَادٍ ، فتكسير أيْدٍ لا تكسير يدٍ ، وعلى أن أيادٍ ، أكثرُ ما تُستعمل فى النّعَم ، لا فى الأعضاء ، وقد جاءت أيضاً فيها ، أنشد أبو الخطاب

سَاءَهَا ما تأَمَّلَتْ فى أيَا دِينَا وأشْنَافُها إلى الأعنَاقِ

وأنشد أبو زيد :

فأَمّاَ وَاحِدٌ فكفَاكَ مِثْلِى فَمَنْ لِيَدٍ تُطَاوِحُها أيَادى

ومن أبيات المعانى فى ذلك

ومُسْتَامَةٍ تُسْتَامُ وهى رَخِيصَةٌ

تبَاعُ بساحاتِ الأَيَادِى وتُمْسَحُ

(مُستامة) يعنى أرضاً تسوم فيها الإبلُ من السير لا من السَّوْم الذى هو البيع ، وتُبَاع أى تمدُّ فيها الإبل أبوَاعهَا ، وأيديَها ، و (تمسح) من المسح وهو القطْع ، من قول الله تبارك وتعالى « وطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأَعْنَاقِ » وقال العجاج

وخطرتْ فيـهِ الايادِى وخَطَرْ
رَاىٌ إذا أوْرَدَهُ الطعْنُ صَدَرْ

وقال الراجز

كأنهُ بالصَّحْصَحَانِ الأَنْجَلِ قُطْنٌ سُخَامٌ بأَيادِى غُزَّلِ

ومن ذلك استغناؤُهم بقولهم : ما أَجْوَدَ جوَابَهُ عن هُوَ (أفْعَلُ) منك ، من الجواب ، فأماَّ قولهم ما أشدّ سوادَه ، وبياضَه ، وعَوَره ، وحَوَلَه ، فما لا بُدَّ منهُ ، ومنهُ ايضاً استغناؤُهم باشْتَدَّ ، وافْتَقَرَ ، عن قولهم ، فَقُر ، وشَدُدَ ، وعليه جاء فقير ، فأمَّا شَدَّ فحكاه أبو زيد فى المصادر ، ولم يحكها سيبويه ومن ذلك استغناؤُهم عن الأصل مجرداً من الزيادة بما استُعمل منه حاملاً للزيادة ، وهو صَدْرٌ صالحٌ من اللغة ، وذلك قولهم (حَوْشَب) هذا لم يستعمل منه (حَشَب) عاريةً من الواو الزائدة ، ومثله (كَوكَبٌ) ألا ترى أنك لا تعرف فى الكلام (حَشَب) عارياً من الزيادة ، ولا (كَـكَب) ومنه قولهم (دَوْدَرَّى) لأَنا لا نعرف (دَدَرَ)

ومثلهُ كثيرٌ في ذوات الأربع ، وهو في الخمسة أكثرُ منه في الأربعة ، فمن الأربعة ، فلنقس ، وصَرَنْقَح ، وسميذَع ، وعميَثَل ، وسَرَوْمَطْ ، وجَحجبَى ، وقُسْقُبٌ ، وقسحُبٌ ، وهِرْشَفَةٌ ، ومن ذوات الخمسة ، جَعْفَليق ، وحنبَريت ، ودَرْدَبِيس ، وعَضْرَفُوط ، وقَرْطَبُوس ، وقزَعبلانَة ، وقَنْجَلِيس ، فأماً عَرْطَلِيل وهو رباعى فقد استعمل بغير زيادة قال أبو النجم

(في سَرْطِمٍ هادٍ وعُنُقٍ عرْطَلِ)

وكذلك خَنْشَلِيل ألا ترى إلى قولهم خَنْشَلَت المرأة والفرسُ إذا أسنّت ، وكذلك عنْتَرِيس ، ألا ترى أنه من العَتْرَسَة وهي الشدَّة ؛ فأماً قنفَخر فإن النون فيهِ زائدة . وقد حذفت لعمرى في قولهم امرأة قُفاخِرةٌ إذا كانت فائقة في معناها ؛ غير أنك وإن كنت قد حذفت النون فأنك قد صرت إلى زيادة أخرى خلَفَتها ، وشَغَلت الأصل شغلها وهي الألف وياء الاضافة ، فأماً ياء التأنيث فغير معتَدّة ، وأماً حيَزَبون فرُباعيٌّ لزمته زيادة الواو ، فإن قلت فهلاً جعلتَه ثُلاثياً من لفظ (الحزْبِ) قيل يُفسد هذا أن النون في موضع زاى عيضموز ، فيجب لذلك أن تكون أصلاً ، كجيم (خَيْسَفُوجٍ) وأماً (عُرَيْقُصَان) فتناوبته زيادتان ، وهما الياء في عريقُصان ، والنون في (عَرَنْقُصَان)

كلاهما يقال بالنون ، والياء ، وأمّا (عِزْوَيْت) فمن لفظ (عزوت) لأنهُ (فِعْلَيت) والواو لام ، وأمّا (قِنْدِيل) فكذلك أيضاً ألاَ ترى إلى قول العِجْليّ

(رُكِّبَ فى ضَخْمِ الذّفَارى قَنْدَلِ)

وأمّا عَلَنْدَى فتناهبته الزوائد ، وذلك أنهم قد قالوا فيه عِلَوَّدٌ ، وعُلَادى ، وعُلَنْدَى ، وعَلَنْدَى ، ألا تراه غير مُنْفَكٍّ من الزيادة ولزوم الزيادة لِماَ لزمته من الاصول ، يُضعف تحقير الترخيم ، لأَن فيهِ حذفاً للزوائد ، وبإزاء ذلك ما حُذِف من الأصول كلام يَدٍ ، ودَمٍ ، وأبٍ ، وأخٍ ، وعين سَهٍ ، ومُذْ ، وفاء عِدَةٍ ، وزِنَةٍ ، وناسٍ ، فى أقوَى قولِ سيبويه ، فإذا جاز حذف الأصول فيما أرَيْنَا وغيره ، كان حذفُ الزوائد التى ليست لها حُرْمَةُ الأصول أحْجَىَ وأحرَى ، وأجاز أبو الحسن أظْنَنْتُ زيداً عمراً عاقلاً ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنَتِ العربُ عن ذلك بقولهم جعلتُه يظُنُّه عاقلاً ، ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنٍ ، وباثنَين عن واحِدَين ، وبستة ، عن ثلاثَتَين ، وبعشرة ، عن خمستين ، وبعشرين ، عن عشَرَتَين ونحو ذلك

باب

فى عكس التقدير

هذا موضعٌ من العربية غريبٌ ؛ وذلك أن تعتقد فى أمر من الأمور حُكماً ماً ، وقتاً ماً ، ثم تَحورُ فى ذلك الشىء عَيْنِهِ فى وقت آخر فتعتقد فيهِ حكماً آخر ، من ذلك الحكاية عن أبى عُبَيْدَةَ وهو قولُه : ما رأيت أطْرَفَ من أمر النحويين، يقولون إن علامة التأنيث لا تدخلُ على علامة التأنيث ، وهم يقولون (عَلْقَاةٌ) وقد قال العجاج

(فَكَرَّ فى عَلْقَى وفى مكورِ)

يريد أبو عبيدة أنهُ قال فى (عَلْقَي) فلم يصرف للتأنيث ، ثم قالوا مع هذا (عَلْقَاةٌ) أى فألحقوا تاء التأنيث ألفه ، قال أبو عثمان: كان أبو عبيدةَ أجفَى من أن يعرفَ هذا وذلك أن من قال (علْقاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر ، كألفِ (أرْطَى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأَول عما كان عليه ، وجعل الأَلف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث وللتأنيث إذا فقد التاء ولهذا نظائرٌ وهو قولهم : بُهْمَى وبُهْماَةٌ ، وشُكاعَى، وشُكاعاةٌ، و(بَاقِلىً وباقلاةٌ) وثقاوَى ، وثقاواة ،

وسُمَانَى، وسُماناةٌ؛ ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرَفَاء وطَرَفَاءة، وقَصْبَاء وقصبَاءةٌ. وحلْفَاء وحلفاءة: وباقلاَّء وباقلاَّءة؛ فمَنْ قال (طرفاء) فالهمزة عنـده للتأنيث، ومن قال (طرفاءة) فالتاء عنـده للتأنيث. وأما الهمزةُ على قوله فزيادةٌ لغير التأنيث؛ وأَقْوَى القولين فيها عندى: أن تكون همزةً مرتَجلةً غير منقلبة، لأَنها إن كانت منقلبة فى هذا المثال؛ فإنها عن ألف التأنيث لا غير، نحو صحراء، وصلْفَاء، وخبَّراء، والخَرْشاء؛ وقد يجوز أن تكون منقلبة عن حرف لغير الإِلحاق فتكون فى الانقلاب لا فى الإِلحاق كألف علبَاء، وحِرْبَاء، وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء، أَلا ترى أنها إذا لحقت، اعتقدتَ فيما قبلها حُكماً ما، فإن لم تلحق حَارَ الحكمُ الى غيره، ونحوٌ منه قولُهم: الصفَّنَة، والصفْن، والرَّضاع، والرَّضاعة، وهو صفوُ الشىء وصفوَته، وله نظائرُ قد ذكرت، ومنه البَرْكُ، والبَرْكَةُ، للصَّدْر، ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيدٌ، ونحن نعتقد رفع زيد بكان، ويكون يقومُ خبراً مقدّماً عليه. فإن قيل ألا تعلم أنّ كان إنما تدخل على الكلام الذى كان قبلها مبتدأً وخبراً، وأنت اذا قلت يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك، فالجواب أنه لا يمتنع أن يُعتقد مع كان فى قولنا كان يقوم زيد، أنّ زيداً

مرتفع بكان ؛ وأنّ يقوم مقدّم عن موضعه ؛ فاذا حذفت كان ، زال الاتساع وتأخر الخبر الذى هو يقوم فصار بعد زيد ؛ كما أن ألف (عَلْقَاةٍ) للإلحاق ؛ فإذا حذفت الها ، استحال التقدير فصارت للتأنيث حتى قال (فكرٌّ فى عَلْقَا وفى مكُور) على ذا تأوّله أبو عثمان ؛ ولم يحمله على أنهما لغتان ، وأظنهُ إنما ذهب الى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ، نحو سُمَانَى ، وسماناة ، وشُكاعى وشُكاعاة ؛ وبُهْمَى ، وبُهْمَاة ، فألفُ (بُهْمَى) للتأنيث وألف (بهماة) زيادة لغير الإلحاق، كألف قَبَعْثَرَى ؛ وضَبَغْطَرَى، ويجوز أن تكون للإلحاق بجَخْدَب على قياس قول أبى الحسن الأخفش الاّ أنه إلحاقٌ اختص مع التأنيث . ألا ترى أن أحداً لا يُنَوّنُ (بُهْمَى) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا كان يقوم زيدٌ ، ونحن نعتقد أن زيداً مرفوع بكان ؛ ومن ذلك ما نعتقده فى همزة حمراء ، وصفراء ؛ ونحوهما أنهما للتأنيث ، فإن ركّبت الاسم مع آخر قبله ، حِرْتَ عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدتَ غيره ؛ وذلك أن تركب مع (حمراء) اسماً قبلها فتجعلهما جميعاً كاسم واحد ، فتصرف (حمراء) حينئذ وذلك قولك هذا دارُ حمراءٍ ، ورأيت دار حمراءٍ ، ومررت بدار حمراءٍ ، وكذلك : هذا كلبُ صفراءٍ ، ورأيت كلبَ صفراءٍ ؛ ومررت بكلبِ صفراءٍ ،

فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضرموت فإن نكرت صرفت فقلت: رُبَّ كلبٍ صفراءٍ مررتُ بهِ، وكلبٍ صفراءٍ آخرَ، فتصرف فى النكرة وتعتقد فى هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير التأنيث، وقد كانت قبلَ التركيب لهُ، ونحوٌ من ذلك ما نعتقده فى الألِفَاتِ إذا كنَّ فى الحروف والأصوات أنها غير منقلبة، وذلك نحو ألف لا، وما، وألف: قافٍ، وكافٍ، ودال، وأخواتها، وألف، على، وإلى، ولدى، وإذا، فإن نقلتَها فجعلتَها أسماءً أو اشتققت منها فعلاً، استحال ذلك التقديرُ، واعتقدت فيها ما تعتقده فى المنقلب، وذلك قولك (مَوَّيْت) إذا كتبت (ما) ولوَّيْت، إذا كتبت (لا) وكوَّفْت، كافاً حسنة، ودوَّلْتُ، دالاً جيِّدةً، وزوَّيْتُ، زَاياً قوية، ولو سميت رجلاً (بعلَى) أو (إلى) أو (لدى) أو (ألاَ) لقلت فى التثنية علَوَانِ، وألَوَانِ، ولَدَوَانِ، والوان، وإذَوَانِ، فاعتقدتَ فى هذه الألفات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب، وقد كانت قبل ذلك عندك غير منقلبة، وأغربُ من ذلك قولك: بأَبِى أنت، فالباء فى أول الاسم حرف جرٍّ بمنزلة اللام فى قولك: للهِ أنتَ، فإذا اشتققت منهُ فعلاً اشتقاقاً صوتياً استحال ذلك التقدير فقلت: بَأْبَأْت بهِ بَأْبَاءً، وقد أكثرت من البَأْبَأة، فالباء الآن

فى لفظ الأصل وإن كناَّ قد أحطنا علماً بأنها فيما اشتقت منهُ زائدة للجرّ ، ومثال البِئْبَاء على هذا الفِعْلال كالزلزال ، والقلْقَال ، والبأْبأَةُ الفعللة :كالقلقلة، والزّلزلة ، وعلى هذا اشتقوا منهما (بِيَب) فصار فعلاً من باب سلس ، وقلق ، قال :

(يا بابى أنت ويا فوق البِأْبْ)

فالبِأْبُ الآن بمنزلة الضِلَع ، والعِنَب ، والقِمَع ، والقِرَب ، ومن ذلك قولهم : القَرْنُوَة للنبت ، وقالوا قَرْنَيْتُ السقاء ، إذا دَبَغته بالقَرْنُوَة ، فالياء فى قرنيت الآن للإلحاق بمنزلة ياء سَلْقَيْتُ ، وجَعْبَيْتُ ، وإنما هى بدلٌ من واو (قرنوة) التى هى لغير الإلحاق .

وسألنى أبو علىّ رحمهُ الله عن ألف (يا) من قوله فيما أنشده أبو زيد :

فخيرٌ نحنُ عند الناسِ منكمْ إذا الداعى المثوّب قال يَا لاَ

فقال أمنقلبة هى قلت : لا ، لأنها فى حرف اعنى (يا) فقال بل هى منقلبة فاستدللتُه على ذلك ، فاعتصم بأنها قد خُلطت باللام بعدها ووُقف عليها ، فصارت اللام كأَنها جزءٌ منها ، فصارت (يالَ) بمنزلة قالَ والألف فى موضع العين وهى مجهولةٌ فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو ، وهذا أَجملُ ما قالهُ : ولله هو وعليهِ رحمته ،فما كانأقوى قياسَه ،وأشدبهذا العلم اللطيف الشريف

أنسه ، فكأنه إنما كان مخلوقاً لهُ وكيف لا يكون كذلك ؛ وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلّة أصحابها وأعيان شيوخها ، سبعين سنةً ، زائحةً علله ؛ ساقطةً عنهُ كُلفُهُ ، وجعله همَّه وسَدَمه ، لا يعتاقُه عنهُ ولَدٌ ، ولا يعارضُه فيهِ مَتْجَرٌ . ولا يَسُوم بِهِ مطلباً ، ولا يخدم بِهِ رئيساً إلا بأخَرَة ، وقد حَطَّ من أثقالهِ ، وألقى عَصاَ تَرْحاله ، ثم إنى ، ولا أقول إلاَّ حقاً : لأعجب من نفسى فى وقتى هذا ، كيف تَطَوَّعُ لى بمسئلة أم كيف تَطْمَحُ بى إلى انتزاع علة مع ما الحالُ عليهِ من علَقِ الوقت وأشْجانه ، وتداؤبهِ وخَلَج أشْطَانهِ ، ولولا مُعَازّة الخاطرِ واعتناقُه ، ومُساورة الفكر واكتدارُه ، لكنت عن هذا الشأن بمعزل ، وبأمر سواه على شُغُل ، وقال لى مرةً رحمهُ الله تأنيساً بهذه الانتقالات كما جاز إذا سميت (بضرب) أن تخرجه من البناء إلى الإعراب ؛ كذلك يجوز أيضاً أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلتهُ من موضعه إلى غيره . ومن طريف ما ألقاه رضى الله تعالى عنهُ علىَّ ، أنهُ سألنى يوماً عن قولهم هاتِ ، لا هاَتَيْتَ ، فقال (ما هاَتَيْتُ) فقلت فاعلت ، فهاتِ من هاَتَيْتُ ، كعاطِ من عاطَيْت ، فقال أشىء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال أنا أرى فيهِ غير هذا ، فسألته عنه ، فقال يكون فَعْلَيْتُ ؛ قلت ممَّه ، قال من الهَوْتَة ،

وهى المنخفض من الأرض. قال وكذلك (هيتٌ) لهذا البلد، لأنه فى منخفض من الأَرض . فأصلهُ هَوْتَيْتُ ، ثم أبدلت الواو التى هى عين فَعْلَيْتُ، وإن كانت ساكنة كما أُبدلت فى يأجِل، ويأجَلُ، فصار هاتَيْتُ ، وهذا لطيف حسن . على أن صاحب العين قد قال إن الهاء فيهِ بدل من همزة ؛ كهَرَقْتُ ونحوه ، والذى يجمع بين هاتَيْتُ : وبين الهوتة . حتى دعا ذلك أبا علىّ إلى ما قالَ بهِ ، أَن الأَرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانحفاظها ، وكذلك قولك هاتِ ، إنما هو استدعاءٌ منك للشئ ، واجتذابه إليك ، وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة ، أنهُ أَخذه من أَتيت الشئ . والإِتيانُ ضرب من الانجذاب إلى الشئ ؛ والذى ذهب إليهِ أبو علىّ فى (هاتَيْتُ) غريب لطيف ، ومما يستحيل فيهِ التقدير لانتقاله من صورة إلى أُخرى قولهم (هَلْمَمْتُ) إذا قلت : هَلُمَّ ، فهَلْمَمْتُ الآن كصَعْرَرْتُ ، وشَمْلَلْتُ ؛ وأَصلهُ قبلُ غيرُ هذا إنما هو أَوَّلُ (هَا) للتنبيه لحقت مثال الأمر للمواجهة توكيداً ، فأصلها هَا لُمَّ ، فكثر استعمالها ، وخُلِطت ها بلُمَّ ، توكيداً للمعنى لشدة الاتصال ، فحذفت الأَلف لذلك ، ولأَن لام (لُمَّ) فى الأصل ساكنة ، أَلاَ ترى أَن تقديرها أَوَّلُ (أُلْمُمْ) وكذلك يقولها أهل الحجاز ،

ثم زال هذا كله بقولهم (هَلْمَمْتُ) فصارت كأنها فعلَلْتُ : من لفظ (الهِلمَّان) وتنوسيت حال التركيب وكأن الذى صرفهما جميعاً عن ظاهرحاله حتى دعا أبا علىّ إلى أن جعله من (الهَوْتَةِ) وغيره من لفظ أنيت عدم تركيب ظاهره ، ألاَ ترى أنهُ ليس فى كلامهم تركيب (ه ت و) ولا (ه ت ى) فنزلا جميعاً عن بادئ أمره إلى لفظ غيره ، فهذه طريق اختلاف التقدير ، وهى واسعة ، غير أنى قد نبهت عليها ، فأَمْضِ الرأىَ والصنعةَ فيما يأتى منها ، ومن لفظ (الهَوْتَةَ) ومعناها قولهم مضى هَيْتَاءٌ من الليل وهو فِعْلاَءٌ منهُ ، ألاَ تراهم قالوا قد تَهَوَّرَ الليلُ ، ولو كَسَّرْتَ (هَيْتَاءَ) لقلت (هَوَاتِىُّ) وقريبٌ من لفظهِ ومعناه قول الله سبحانه (هَيْتَ لك) إنما معناه هَلُمَّ لك ، وهذا اجتذاب واستدعاء لهُ قال :

إنَّ العراقَ وأَهلَهُ   عَنَقٌ إليكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

باب

فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هذا الموضع كثيراً ما يَستهْوِى من يضعُف نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أَهلَكَ والليل) معناه اُلْحَقْ أهلَكَ قبل الليل . فربما دعا ذاك مَنْ لاَ دُرْبَةَ لهُ إلى أن يقول (أهلكَ والليلِ) فيجرّه ، وإنما تقديره اُلْحَقْ أهلكَ وسابِقِ الليلَ ، وكذلك قولنا زيد قام ، ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعلٌ فى الصنعة ، كما أنهُ فاعل فى المعنى ، وكذلك تفسيرُ معنى قولنا : سرّنى قيامُ هذا وقعود ذاك ، بأنه سرّنى أَن قام هذا وأنْ قعد ذاك ، وربما اعتقد فى هذا وذاك أنهما فى موضع رفع لأنهما فاعلان فى المعنى ، ولا تستصغرْ هذا الموضع فإن العرب أيضاً قد مرَّت بهِ وشمَّت روائحه ، وراعته ، وذلك أن الأَصمعى أنشد فى جملة أراجيزه شعراً من مشطورِ السريع طويلاً ، ممدوداً ، مقيداً ، التزم الشاعر فيهِ أَن جعل قوافيهُ كلها فى موضع جرّ إلاَّ بيتاً واحداً من الشعر

يستمسكونُ من حِذار الإلقاءْ بتلعاتٍ كجذوعِ الصِّيصاءْ
رِدِى رِدِى وِرْدَ قَطَاةٍ صمَّاءْ كُدْرِيَّةٍ أعجبَها بَرْدُ الماءْ

تَطَّرِدْ قوافيها كلها على الجر الاَّ بيتاً واحداً . وهو قوله :

(كأنها وقد رآها الرَّءَاءُ)

والذى سوغه ذاك على ما التزمه فى جميع القوافى ما كنا على سَمْته من القول ، وذلك أنهُ لمَّا كان معناه كأنها فى وقت رؤية الرَّءاء تصور معنى الجرّ من هذا الموضع ، فجاز أن يخلط هـذا البيت بسائر الأبيات . وكأنه لذلك لم يخالِفْ ، ونظيرُ هـذا عندى قول طرفة :

فى جفانٍ تَعْتَرِى نَادِينَا ... وسَدِيفٍ حين هاجَ الصِّنَّبِرِ

يريد الصِّنَّبْرَ ، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء فتطرّق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ ، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصنّبُر لأن الراء مضمومة ، إلاَّ أنهُ تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنهُ كأنهُ قال حين هيج الصنَّبر ، فلماَّ احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء ، وكأنهُ قـد نقل الكسرة عن الراء إليها ، ولولا ما أوردتهُ فى هذا لكان الضمُّ مكانَ الكسر ، وهذا أقربُ مأخذاً من أن تقول إنه حرَّف القافية للضرورة كما حرّفها الآخر فى قوله :

هل عرفتَ الدارَ أَمْ أَنْكرتَها ... بين تِبْرَاكٍ فَشَسَّى عَبَقُرْ

فى قول من قال أراد عَبْقَر . ثم حرّف الكلمة ونحوه فى التحريف قول العبد

وما دُمْيَةٌ من دُمَى مَيْسَنَانَ   مُعْجِبَةٌ نظراً واتّصافا

أراد فيما قيل مَيْسَانَ . فزاد النون ضرورة : فهذا لعمْرى تحريفٌ بتَعَجْرُف عارٍ من الصنعة والذى ذهبتُ أنا اليهِ هنالك فى الصِّنَّبرِ : ليس عارياً من الصنعة . فإن قلت فإن الإضافة فى قوله (حين هاج الصِّنَّبر) إنما هى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرّفت غير المضاف إليهِ . قيل الفعلُ مع الفاعل كالجزء الواحد ؛ وأقوى الجزئين منهما هو الفاعل ، فكأن الإضافة إنما هى إليهِ لا إلى الفعل . فلذلك جاز أن يُتصور فيهِ معنى الجرّ . فإن قيل فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته فى اللفظ واعتقدت مع هذا أنهُ فى المعنى مرفوعٌ ، فإذا كان فى اللفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله فى موضعه من استحقاقه للرفعَ لفظاً ومعنى أن تَحُورَ بهِ فتتوهمه مجروراً ، قيل هذا الذى أردناه وتصورناه هو مؤكّد للمعنى الأول ، لأنك كما تصورت فى المجرور معنى الرفع ، كذلك تمت حال الشبه بينهما فتصورتَ فى المرفوع معنى الجرّ ، ألا ترى أن سيبويهِ لمّا شبّه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك فى نفسهِ ورَسَا فى تصوُّره ، زاد فى

تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه . بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرجل فى الجرّ ، كلُّ ذلك تفعلهُ العربُ . وتعتقدهُ العلماءُ فى الأمرين ، ليقوى تشابهُها وتُعْمَرَ ذاتُ بينهما . ولا يكونا على حَرْدٍ . وتناظر غير مُجْدٍ . فاعرِف هـذا من مذهب القوم واقتفِه تُصِبْ بإذن الله تعالى

ومن ذلك قولُهم فى قول العرب : كلُّ رجل وصنْعتُه ، وأنت وشأنُك ، معناه أنتَ مع شأنِك ، وكلُّ رجل مع صنعته ، فهذا يوهم مِن أَمَمٍ أن الثانىَ خَبَرٌ عن الأول ، كما أنهُ إذا قال أنت مع شأنك ، فإن قوله مع شأنك خبر عن أنت . وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمرى إن المعنى عليه . غير أنَّ تقديرَ الأعراب على غيره : وإنما شأنك معطوفٌ على أنت ، والخبر محذوفٌ للحَمْل على المعنى ، فكأنه قال كلُّ رجلٍ وصنعته مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحبَان ، وعليهِ جاء العطف بالنّصب مع إنَّ قال

أغارَ على مِعْزاىَ لم يدرِ أَننى وصفراءَ منها عبلةَ الصفوَات

ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت . ألا تراهم يقولون فى معناه إن فعلتَ فأنت ظالمٌ ، فهذا ربما أوهمَ إن أنتَ ظالمٌ جواب مقدَّم ، ومعاذ الله أن يقدَّم جوابُ الشرط عليهِ ، وإنما قوله أنتَ ظالمٌ دالٌّ على الجواب وسادٌّ مَسَدَّه ؛ فأمَّا أن يكون هو

الجواب فَلاَ . ومن ذلك قولُهم فى عليك زيداً . إن معناه خُذْ زيداً . وهو لعمرى كذلك . إلاّ أن زيداً الآن إنما هو منصوبٌ بنفس عليك من حيث كان اسماً لفعلٍ متعدٍ . لا انه منصوبٌ (بخُذْ) . أَلاَ ترى إلى فرق ما بين تقديرِ الإعراب وتفسيرِ المعنى ؛ فإذا مرّ بك شئ من هذا عن أصحابنا . فاحفظ نفسَك منهُ . ولا تسترسل إليهِ . فإن أمكنك أن يكون تقديرُ الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غايةَ وراءه ؛ وإن كان تقديرُ الإعرابْ مخالفاً لتفسير المعنى . تركت تفسير المعنى على ما هو عليه وصحّحت طريقَ تقديرِ الإعراب ، حتى لا يَشِذَّ شئ منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثِرُ إصلاحه ؛ أَلاَ تراك تُفسر نحو قولهم ضربتُ زيداً سوْطاً ؛ بأن معناه ضربت زيداً ضربةً بسوطٍ وهو لا شك كذلك ، ولكن طريق أعرابه أَنهُ على حذف المضاف أى ضربتُه ضربةَ سَوْطٍ ثم حذفت الضربةَ على عبْرَة حذفِ المُضافِ ، ولو ذهبت تتَأَوّل ضربتُـه سوطاً على أن تقديرَ إعرابِهِ ضَربةً بسوْطٍ كما أن معناه كذلك ، للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تَحذِفُ حرفَ الجرّ فى نحو قوله : أَمرتك الخيرَ واستغفرِ اللهَ ذَنْباً ؛ فتحتاجُ إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ وقد غَنِيتَ عن ذلك كله بقوله إنه على حذف المضاف ؛ أى

ضَربَةِ سوْط ومعناه ضربَةً بسوْط. فهذا لعمرى معناه. فأمّا على طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف

باب

فى أن المحذوف إذا دلّت الدلالةُ عليهِ كان فى حكمِ الملفوظِ بهِ إلاّ أنْ يعترِضَ هناك من صِناعَة اللفظِ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّدَ سهْماً نحو الغَرض ثم أرسله : فتسمع صوتاً فتقول: القرطاسَ والله أى أَصاب القرطاسَ (فأصاب) الآن فى حكمِ الملفوظ بهِ البتَّةَ . وإن لم يوجد فى اللفظ ؛ غيرَ أنَّ دلالةَ الحال عليهِ نابت منَابَ اللفظ بهِ ؛ وكذلك قولُهم لرجُل مُهْوٍ بسيفٍ فى يدِه : زيداً . أى أضرب زَيْداً . فصارت شهادةُ الحال بالفعل بدلاً من اللفظ بهِ . وكذلك قولُك للقادِم من سفر : خيرَمَقْدَم : أى قَدِمتَ خيرَ مقدم . وقولك قد مررتُ برجلٍ إن زَيْداً أو إن عمراً ؛ أى إن كان زيداً أو إن كانَ عَمْراً ؛ وقولُك للقادِم من حجهِ . مبرورٌ مأجورٌ ، أى أنتَ مَبرورٌ مأجورٌ ، ومبروراً مأجوراً ؛ أى قدمتَ مبروراً مأجوراً ؛ وكذلك قوله :

رسمِ دار وقفت في طَلَله كدت أقضى الغداةَ من جلله

أى ربَّ رسمِ دار وكان رُؤْبَةُ إذا قيلَ له كيف أصبحتَ يقول خيرٍ عافاك اللهُ أى بخيرٍ . ويحذفُ الباءَ لدلالةِ الحالِ عليها بجرى العادة والعرف بها . وكذلك قولهم الذى ضربتَ زيدٌ . تريد الهاء وتحذفها لأن فى الموضع دليلاً عليها ، وعلى نحو من هذا تتوجهٌ عندنا قراءةُ حمزَة . وهى قوله سبحانه « واتقوا الله الذى تَساءلون به والأرحامِ » ليست هذه القراءةُ عندنا من الإبعادِ والفُحْش والشَّناعة والضَّعْف على ما رآه فيها ، وذهب اليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقربُ وأخفُّ وألطفُ ؛ وذلك أن لحمزةَ أن يقول لابى العباس انى لم أحمِل الارحامَ على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باءٌ ثانيةٌ حتى كأنى قلت وبالأرحام ثم حُذفتِ الباء لتقدم ذكرها كما حُذفت لتقدّم ذكرها فى نحو قولك : بمن تُمْرُرْ أَمْرُرْ وعلى من تَنْزِلْ أنْزِلْ، ولم تقل أمْرُر به ولاأنْزِل عليه . لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما. واذا جاز للفرزدق أن يحذفَ حرفَ الجرِّ لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته له فى الحكم فى قوله

وإنى من قوم بهم تُتَّقَى العدا وَرابُ الثأى والجانبُ المتخوَّفُ

أراد وبهم رَأبُ الثَّأي ، فحذف الياء فى هذا الموضع لتقدّمها فى

قوله بهم تُتَّقَى العِدَا . وإن كانت حالهما مختلفين . ألا ترى الباءَ في قولهم تُتَّقى العدا . منصوبةَ الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو تُتَّقى : كقولك بالسيف يُضْرَبُ زيدٌ . والباء في قوله وبهم رَأْبُ الثَّأْى مرفوعةُ الموضع عند قوم . وعلى كل حال فهى متعلقة بمحذوف ورافعة للرَّأبِ . ونظائرُ هذا كثيرةٌ

كان حذف الباء من قوله والأرحام لمشابهتها الباءَ في بِهِ موضعاً وحكماً أجدرَ . وقد أجازوا تَبًّا له وَوَيْلٌ على تقدير وويلٌ له فحذفوها وإن كانت اللام في تَبًّا لَهُ لا ضميرَ فيها وهى متعلقةٌ بنفس تبًّا ، مثلها في هَلُمَّ لَكَ وكانت اللامُ في ويلٌ له خبراً : ومتعلقةً بمحذوف وفيها ضمير ، فهذا عروضُ بيت الفرزدق . فإن قلت فإذا كان المحذوفُ للدّلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر ، فهل تُجيزُ توكيدَ الهاء المحذوفةِ في نحو قولك : الذى ضربتُ زيدٌ ، فتقولُ الذى ضربت نفسَه زيدٌ كما تقول الذى ضربتُهُ نفسَه زيدٌ . قيل هذا عندنا غير جائز ، وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلةِ المُثْبَت بل لأمرٍ آخرٍ ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرضُ بِهِ التخفيف لطول الاسمِ ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيدَ والإسهابَ ضد التخفيفِ والإيجاز ؛ فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان ، فلم يجز أن يجتمعا كما لا يجوزُ

ادغامُ الملحقِ لما فيهِ من نَقضِ الغرض. وكذلك قولُهم لمن سَدَّدَ سهماً ثم أرسله نحو الغرض فسمعتَ صوتاً فقلت القرطاسَ والله أي أصاب القرطاس لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب القرطاس لو قلت اصابةَ القرطاسَ. فجعلت اصابةً مصدراً للفعلِ الناصبِ للقرطاس. لم يجز من قبل أن الفعل هنا قد حذفتْهُ العربُ وجعلت الحالَ المشاهدة دالةً عليهِ ونائبةً عنهُ. فلو اكّدتَهُ لنقَضتَ الغرضَ لأن في توكيده تثبيتاً للفظهِ المختزل ورجوعاً عن المُعتزَم من حذفهِ واطّراحه والاكتفاء بغيره منهُ. وكذلك قولك للمُهْوى بالسيفِ في يدِه زَيداً أي اضرب زَيداً لم يجزْ أَن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيد، أَلاَ تراك لا تقول ضرباً زيداً. وأنت تجعل ضرباً توكيداً لا ضرب المقدرة من قبَل أن تلك اللفظة قد أُنيبَتْ عنها الحالُ الدالة عليها، وحذفت هي اختصاراً، فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنتَ حكمتَ بها لها. لكن لك أن تقول ضرباً زيداً؛ لا على أن تجعل ضرباً توكيداً للفعل الناصب لزيد، بل على أن تبدله منه فتقيمه مُقَامه فتنصب بهِ زيداً، فأماً على التوكيد بهِ لفعله وأن يكون زيد منصوباً بالفعل الذي هذا توكيد لهُ فلا؛ فهذه الأشياء لولا ما عرض من صناعة اللفظ أعني الاقتصار على شيء دون شيء لكان

توكيدها جائزاً حسناً . لكن عارضٌ ماً . منع فلذلك لم يجز ؛ لا لأن المحذوف ليس فى تقدير الملفوظ بهِ ، ومما يؤكد ذلك أن المحذوف للدلالة عليهِ بمنزلة الملفوظ بهِ إنشادُهم قول الشاعر

قاتِلِى القومَ يا خُزاعَ ولا يأ   خُذْكمْ من قتالهم فَشَلُ

فتمام الوزن أن يقال فقاتلى القوم ؛ فلولا أن المحذوف إذا دلَّ الدليل عليه بمنزلة المثبَت ، لكان هذا كسراً ، لا زِحَافاً ؛ وهذا من أقوى وأعلى ما يحتجّ بهِ ؛ لأَن المحذوف للدلالة عليهِ بمنزلة الملفوظ بهِ ألبتة ، فاعرفه ، واشدُد يدك بهِ ، وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً ، فلا يجوز توكيدُه لتدافُع حاليه بهِ من حيث التوكيدُ للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز ، فاعرف ذلك مذهباً للعرب ، ومماً يدلّك على صحة ذلك قولُ العرب فيما رويناه عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى (راكب الناقةِ طَلِيحَانِ) كذا رويناه هكذا وهو يحتمل عندى وجهين ، أحدُهما ما نحن عليهِ من الحذف ؛ فكأنهُ قال : راكب الناقة والناقة طليحان ، فحذف المعطوف لأمرين ، أحدهما تقدم ذكر الناقة ، والشيء إذا تقدّم دلّ على ما هو مثلُه ، ومثلُه من حذف المعطوف قول الله عزَّ وجلَّ « فقلنا اضربْ بعصاكَ الحجَرَ فانفجرَتْ منهُ اثنتا عشْرةَ عيناً » أى فضرب فانفجرت فحذف

(فضرب) لأنهُ معطوف على قوله فقتلنا . وكذلك قول التغلبيّ (إذا ما الماءَ خالطها سخينا) أى شربنا فسخينا فكذلك قوله راكب الناقة طليحان . أى راكب الناقة والناقة طليحان . فإن قلتَ فهلاَّ كان التقديرُ على حذف المعطوف عليه ، أى الناقةُ وراكب الناقة طليحان ، قيل يبعدُ ذلك من وجهين أحدهما أن الحذف اتّساعٌ ، والاتساع بابه آخرُ الكلام وأوسطهُ ، لا صدْرُه وأوّلُه ، ألاَ ترى أن من اتّسع بزيادة كان حشواً أو آخراً لا يُجيز زيادتها أوَّلاً ، وأن من اتّسع بزيادة ماً حشْواً وغيرأول ، لم يَستْجز زيادتها أوَّلاً ، إلاَّ فى شاذّ من القول نحو قوله

وقَدْ مَا هَاجَنِى فازددتُ شوقاً بُكاءِ حمامتَين تجَاوَبَانِ

فيمن رواه وقدْ (ما) بزيادة (ما) على أنهُ يريد وقد هاجنى لا فيمن رواه فقال : وقِدْماً هاجنى أى وقديماً هاجنى ، والآخرُ أنهُ لو كان تقديره الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذف حرف العطف وبقى المعطوف بهِ وهذا شاذّ ، إنما حكَى منهُ أبو عثمان عن أبي زيد : أكلت لحماً سمَكاً تمراً ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مماً
يزرَعُ الودَّ فى فؤاد الكريم

وأنشد ابن الاعرابى

وكيف لا أبكى على عَلاَّتى صَبَائحى غَبَائِقِى قَيْلاَتى

وهذا كلهُ شاذٌ . ولعله جميع ما جاء منه . وأمَّا القولُ الآخر .

فإنهُ (لعَمْرى) قد حذف حرف العطف من المعطوف بهِ ،

وهذا ما لا بدّ منه . ألاَ ترى أنهُ إذا حذف المعطوف لم يجز أن

يبقى الحرف العاطف قبله بحاله لأن حرف العطف لا يجوز

تعليقه ، فإن قلت فقد قال

قد وعدتنى أمُّ عمرو أَنْ تَا . تُدْهِنَ رأسى وتُفَلِّينى وا

تمسَحْ القَنْفاءَ حتى تَنْتَا

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر ، ولأَنهُ أيضاً قد أعاد الحرف فى

أوّل البيت الثانى فجاز تعليق الأَول بعد أن دغمه بحرف الإِطلاق

وأعاده فعُرف ما أراد بالأوّل ، فجرى مجرى قوله

عجِّلْ لنا هذا وأَلْحِقْنَا بذالْـــشَحْمِ إنَّا قد مَلِلْنَاهُ بجل

وكما علق حرف التعريف مدغوماً بألف الوصل وأعاده فيما بعدُ ،

فكذلك علّق حرف العطف مدغوماً بحرف الإِطلاق وأعاده

فيما بعد ، فإن قلتَ : فألفُ قوله تا ملفوظ بها ، وألف الوصل فى

قوله بذَالْ غير ملفوظ بها ، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من

الهمزة بُدٌّ . فإن قلت أفيجوز على هذا قام زيدٌ . وَهْ ، وعمرو

فتجرى هاء بيان الحركة مجرى ألف الإطلاق فإنه أضعف القياسين : وذلك أنَّ ألف الإطلاق أشبه بما صيغ فى الكلمة من هاء بيان الحركة . ألاَ ترى إلى ما جاء من قوله

ولاعَبَ بالعشىِّ بنى بنيهِ   كفعل الهرّ يحترشُ العظَايَا
فأبعَدَهُ الإله ولا يُؤَبَّى   ولا يُسقَى من المرض الشّفَايَا

وقرأته على أبى على ولا يُشفى ، ألاَ ترى أن أبا عثمان قال : شبّه ألف الإطلاق بتاء التأنيث أى فصحّح اللام لها كما يصححها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ؛ لأنها لم تقوَ قوّة تاء التأنيث ، أولا ترى أن ياء الإطلاق فى قوله (كلّه لم أصنَعِ) قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله وتفليني (وا) كأنه لاتصاله بالألف غير معلق ، فإذا كان فى اللفظ كأنه غير معلّق وعاد من بعدُ معطوفاً بهِ لم يكن هناك كبيرُ مكروه فيُعتذر منهُ ، فإن قلت فإن هاء بيان الحركة قد عاقبت لام الفعل نحو ارمه ؛ واغزُه ، واخشَه ، فهذا يقوّيها ، فإنه موضع لا يجوز أن يُسوَّى بهِ بينها وبين ألف الإطلاق ، والوجه الآخر الذى لأجله حَسُنَ حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك دليلاً على أنَّ المخبر عنهُ اثنان ، فدلّ الخبر على حال المخبر عنهُ ، إذ كان الثانى هو الأول ،

فهذا أحد ما تحتمله الحكاية . والآخر أن يكون الكلام محمولا على حذف المضاف أى راكبُ الناقة أحدُ طليحين . كما يحتمل ذلك قوله سبحانه « يخرجُ منهما اللؤلؤُ والمرجانُ » أى من أحدهما . وقد ذهب فيه اليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجهُ الأول وهو ما كنا عليه من أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليهِ كان بمنزلة الملفوظ بهِ ، ألا ترى أنّ الخبر لمَّا جاء مثنى دلّ على أن المخبر عنهُ مثنى كذلك أيضاً . وفى هذا القول دليلٌ على ما يرد من نحوه بمشيئة الله وحوله

باب

فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو ضرب غلامُه زيداً ، فهذا يمتنع لا من حيثُ كان الفاعلُ ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت اليه وهى إضافة الفاعل الى ضمير المفعول ، وفساد تقدُّم المضمر على مظهره لفظاً ومعنًى . فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخّر الفاعل فتقول : ضرب زيداً غلامُه ، وعليه قول الله سبحانه « وإذِ ابتلى ابراهيمَ ربُّهُ » وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامُه زيداً . لتقدم

المضمر على مظهره لفظاً ومعنًى وقالوا فى قول النابغة

جزى ربُّه عنى عدِىَّ بنَ حاتم
جزاءَ الكلاب العاوياتِ وقد فَعَلْ

إنّ الهاء عائدة إلى مذكور متقدّم ، كلُّ ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً الى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنًى ، وأمّا أنا فأجيزُ أن تكون الهاء فى قوله : (جزى ربّه عنى عدىّ بنَ حاتم) عائدةً على عدىّ خلافاً على الجماعة . فإن قيل : ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدّم ، والمفعول رتبته التأخّر ، فقد وقع كلُّ واحد منهما الموقع الذى هو أولى به ، فليس لك أن تعتقدَ فى الفاعل وقد وقع مقدّماً أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ بهِ فى ذلك أن يُعتقد فى الفاعل إذا وقع مؤخراً أنَّ موضعه التقديم ، فإذا وقع مقدّماً فقد أُخذَ مأخذه ، وَرستَ بهِ قدمُه ، وإذا كان كذلك فقد وقع المضمرُ قبل مظهره لفظاً ومعنى ، وهذا ما لا يجوّزه القياس ، قيل الأَمرُ وإن كان ظاهره ما تقوله ، فإنّ هنا طريقاً آخر يُسوّغُك غيره ، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطّرَدَ من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل ، حتى دعا ذاك أبا علىّ إلى أنْ قال : إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قِسْمٌ قائمٌ برأسه . كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضاً قائمٌ برأسه ، وإنْ كان

تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء بهِ الاستعمال مجيئاً واسعاً نحو قول الله عز وجل « إِنما يَخشَى اللهَ من عبادِهِ العلماءُ » وقول ذى الرمة

أَستَحدَثَ الرَّكبُ من أشياعِهِم خبَراً

أَمْ عاوَدَ القلبَ من أَطرَابِهِ طَرَبُ

وقال مُعَقِّر بن حِمَار البارِقى

أَجَدَّ الرَّكبَ بعدَ غدٍ خُفُوفُ

وأَمسَتْ مِنْ لُبَانَتِكَ الأُلُوفُ

وقول دُرْنَى بنت عَبعَبَة

إذا هبطاَ الأرض المخوف بها الرَّدَى

يُخَفِّضُ مِنْ جأشَيهِما مُنصُلاهما

وقول لبيد

فمدافعُ الرَّيَّانِ عُرِّىَ رَسمُها خَلَقاً كما ضَمِنَ الوَحِيَّ سِلاَمُها

ومن أبيات الكتاب

اعتادَ قلبَكَ من سَلْمَى عوائدُهُ

وهاجَ أهواءكَ المكنونةَ الطلَلُ

فقدَّم المفعول فى المصراعَين جميعاً، وللبيد أيضاً

رُزِقَتْ مرابيعَ النجومِ وصابَها وَدْقُ الرَّواعِدِ جَوْدُها فَرِهَامُها

وله أيضاً

لمَغفرٍ قَهْدٍ تنَازَعَ شلوَهُ غُبْسٌ كواسبُ ما يُمَنّ طعامُها

وقال الله عز وجل « أَلْهَاكمُ التَّكاثُرُ » وقال الآخر

أَبْعَدَكَ اللهُ من قلبٍ نصحتُ لهُ
في حُبِّ جُمْلٍ ويأبى غيرَ عِصيانى

وقال المُرَقِّش الأكبر

لم يَشْجُ قلبى مِلْحَوادثِ إلا صاحِبى المتروكُ فى تَغْلَم

وفيها

فى باذخَاتٍ مِن عَمَايَةَ أو يَرْفَعُه دونَ السماَ خِيَم

والأمر فى كثرة تقديم المفعول على الفاعل فى القرآن وفصيح الكلام متُعَالمٌ غير مستنكرٍ ، فلماَ كثرة وشاع تقديمُ المفعول على الفاعل صار كأنَّ الموضع له حتى إنهُ إذا أُخِّر فموضعُه التقديم، فعلى ذلك كأَنه قال : جزَى عدىَّ بنَ حاتم ربُّه ، ثم قدَّم الفاعل على أنه قد قدَّره مقدّماً عليه مفعولُه فجاز لذلك ، ولا تَستنكر هذا الذى صوّرتُه لك ولا يَخْفُ عليك، فإنهُ مماَّ تَقْبَله هذه اللغةُ ولا تعافُه ولا تَتَبشَّعُه ، ألا ترى أن سيبويه أجاز فى جرّ الوجه من قولك : هذا الحسن الوجهِ ، أن يكون من موضعين ، أحدهما بإضافة الحسن اليه ، والآخر تشبيهٌ له بالضارب الرَّجُل ، هذا مع أناَّ قد

أحطنا علماً بأن الجرّ فى الرجل من قولك ، هذا الضاربُ الرجل إنما جاءه من جهة تشبيههم إيّاه بالحسن الوجه ، لكن لمّا اطّرد الجرُّ فى نحو هذا الضارب الرجل، والشاتم الغلام ، صار كأنه أصلٌ فى بابه ، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرجل ، وهذا يدلُّك على تمكّن الفروع عندهم ، حتى إن أُصولها التى أَعطتها حكماً من أحكامها قد حارتْ واستعادت من فروعها ما كانت هى أدّته إليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثُر كأَنه هو الأصلُ ، وتأخير الفاعل كأَنهُ أيضاً هو الأصل

فإن قلت : إنّ هذا ليس مرفوعاً إلى العرب ولا محكياً عنها أنها رأتْهُ مذهباً ، وإنما هو شىء رآه سيبويه واعتقده قولاً، ولسنا نقلّدُ سيبويه ولا غيرَه فى هذه العلّة ولا غيرها ، فإن الجواب عن هذا حاضرٌ عتيدٌ، والخطبُ فيهِ أيْسَرُ . وسنذكره فى بابٍ يلى هذا بإذن الله ، ويؤكد أن الهاء فى (ربُّه) لعدىّ بن حاتم من جهة المعنى عادةُ العرب فى الدعاء ، أَلاَ تَرَاكَ لا تقول جزى رب زيدٍ عمراً ، وإنما يقال جزاك ربُّك خيراً ، أو شرًّا ، وذلك أوفق لأَنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدرَ على جزائه . وإملائه ، ولذلك جرى العُرْف بذلك فاعرفه

ومما نُقِضَتْ مرتبتُه . المفعولُ فى الاستفهام والشرط ، فإنهما يجيئان مقدّمين على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه ، وذلك قوله سبحانه وتعالى « وسَيَعْلَمُ الذين ظلَمُوا أىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » فأىَّ منقلب ، منصوبٌ على المصدر ، بينقلبون ، لا بسيعلم ، وكذلك قوله تعالى « أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قضَيْتُ فلا عُدْوَانَ علىَّ » وقال « أيًّا مَّا تَدْعُو فله الأسماء الحُسْنَى » فهذا ونحوه لم يلزم تقديمُه من حيث كان مفعولاً وكيف يكون ذلك وقد قال عز اسمه « وضرب اللهُ مثلاً » وقال تعالى « ولقد علمتمُ الذين اعتَدَوْا منكم فى السَّبْت » وقال « يحرّفُون الكلِمَ عن مواضعه » وقال « قد فرَضَ اللهُ لكم تَحِلةَ أيمَانِكم » وهو ملءُ الدنيا كَثْرةً وسَعةً ، لكن إنما وجب تقديمه لقرينةٍ انضمت إلى ذلك ، وهى وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها ، والأسماء المشروط بها ، فهذا من النقض العارض ،

ومن ذلك وجوبُ تأخير المبتدأ إذا كان نكرةً وكان الخبرُ عنه ظرفاً ، نحو قولهم عندك مالٌ ، وعليك دينٌ ، وتحتَكَ بساطَانِ ومعك أَلْفَانِ ، فهذه الأَسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعُها التقديم على الظروف قبلها التى هى أخبار عنها ، إلاَّ أن مانعاً منَع من ذلك حتى لا يقدّمها عليها ، أَلاَ ترى أنك لو قلت : غلامٌ

لك ، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يَحْسُنْ . لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدإ هنا نكرة ، ألا تراه لو كان معرفةً لاستمرّ وتوجّه تقديمُه . فتقول البساطان تحتك ، والغلام لك ، أفلا ترى أنّ ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه من قُبْح تقديم المبتدإ نكرةً فى الواجب . ولكن لو أَزَلْتَ الكلامَ إلى غير الواجب لجازَ تقديم النكرة ، كقولك : هلْ غلامٌ عندك ، وما بساطٌ تحتك ، فجَنَيْتَ الفائدةَ من حيث كنتَ قد أفدتَ بنفيكَ عنه كون البساط تحته ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ اذ كان هذا معنى جلياً مفهوماً ، ولو أخبرت عن النكرة فى الإيجاب مقدَّمةً فقلت : رجلٌ عندك كنت قد أخبرت عن منكور لا يُعرف ، وإنما ينبغى أن تقدّم المعرفة ثم تخبرُ عنها بخبر يستفاد منه معنى مذكور ، نحو زيد عندك ومحمدٌ منطلق ، وهذا واضحٌ ، فإن قلتَ : فلم وجب مع هذا تأخيرُه النكرة فى الإخبار عنها بالواجب ، قيل لما قَبُح ابتداؤُها نكرةً لمَا ذكرناه رَأَوْا تأخيرها وإيقاعها فى موقع الخبر الذى بابُه أن يكون نكرة ، فكان ذلك إصلاحاً للفظ كما أخَّروا اللامَ لام الابتداء، مع (إن) فى قولهم : إن زيداً لقائم ، لإصلاح اللفظ ، وسترى ذلك فى بابه بعون الله وقدرته ، فاعلم إذاً أنهُ لا تُنقض مرتبةٌ إلاَّ لأمر حادث ، فتأمله وابْحَثْ عنهُ

باب

من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصلٌ من فصول العربية ظريفٌ تجده فى معانى العرب، كما تجده فى معانى الأَعراب ، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلاّ والغرض فيهِ المبالغة ، فمماَّ جاء فيهِ ذلك للعرب قول ذى الرّمّة

ورملٍ كأَوْرَاكِ العذَارَى قطعتُه إذا أَلْبَسَتْه المظلماتُ الحنَادِسُ

أفلا ترى ذا الرّمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً ، وذلك أن العادة والعُرْف فى نحو هذا أن تشبّه أعجازُ النساء بكُثْبانِ الأَنقَاء ، ألاَ ترى إلى قوله

ليلى قضِيبٌ تحته كَثِيبُ وفى القلادِ رَشأٌ رَبِيبُ

وإلى قول ذى الرّمة أيضاً وهو من أبيات الكتَاب

ترى خلفَها نصفاً قناةً قَوِيمَةً ونِصفاً نقاً يَرْتجُّ أَوْ يتَمَرْمَرُ

وإلى قول الآخر

خُلِقْتِ غير خِلقةِ النسوانِ إنْ قُمتِ فالأَعلى قضيبُ بانِ
وإنْ توليتِ فدِعْصَتَانِ وكلُّ إدٍّ تفعل العينانِ

وإلى قوله

كدِعْصِ النّقَا يمشى الوليدَان فوقَهُ
بما احتَسبَا من لينِ مَسٍّ وتَسهَالِ

وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائى الكبير

كم أحرزَتْ قُضُبُ الهندِىّ مُصْلَتَةً
تَهْتَزُّ من قُضُبٍ تهتزُّ فى كُثُبِ

ولله دَرُّ البحترىّ فما أعذَب وأظرَف وأدمَثَ قوله

أين الغزال المستعير من النقا
كَفَلاً ومن نَوْرِ الأقَاحى مَبْسِما

فقلب ذو الرّمة العادةَ والعُرف فى هذا ، فشبّه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء ، وهذا كأنهُ يخرج مخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء فصار كأنهُ الأصل فيهِ حتى شبّه بهِ كثبان الانقاء ومثله للطائى الصغير

فى طلعة البدرِ شىءٌ من ملاحَتِها
وللقضِيب نصِيبٌ من تثنّيها

وآخِرُ مَن جاء بهِ ، شاعرُنا فقال

نحن ركبٌ مِلْجِنِّ فى زِىِّ ناسٍ
فوق طيرٍ لها شخوصُ الجمال

فجعل كونهم جناً أصلاً ، وجعل كونهم ناساً فرعاً ، وجعل كون مطاياه طيراً أصلاً ، وكونها جمالاً فرعاً ، فشبّه الحقيقة بالمجاز فى المعنى الذى منهُ أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد ، وعلى نحوٍ من هذا

قالوا للناقة (جُمَالِيّة) لأنهم شبهوها بالجمل في شدته وعُلُوّ خَلْقه قال الأعشى

جُمَالِيَّةٌ تَغْتَلى بالرِّدافِ إذا كَذَبَ الآثِمَاتُ الهَجِيرَا

وقال الراعى

(على جُمالِيَّةٍ كالفحل هِمْلاَجِ)

وهو كثيرٌ . فلما شاع ذلك واطّرد صار كأنهُ أصلٌ في بابهِ ، حتى عادوا فشبّهوا الجمل بالناقة في ذلك فقال

وقرَّبُوا كلَّ جُمَالِيٍّ عَضِهِ قريبةٌ نُدوتُه من مَحْمَضِهِ

فهذا من حملهم الأصلَ على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائرُه في هذه اللغة كثيرة ، وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشبّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذى أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ، ألاَ ترى أنّ سيبويه أجاز في قولك هذا الحسنُ الوجهِ أن يكون الجرُّ في الوجه من موضعين ، أحدهما الإضافة ، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذى إنما جاز فيهِ الجرّ تشبيهاً لهُ بالحسن الوجه على ما تقدم في الباب قبل هذا

فإن قيل وما الذى سوّغ سيبويه هذا ، وليس مما يرويه عن العرب رواية ، وإنما هو شيءٌ رآه واعتقده لنفسه وعلّل بهِ ، قيل يدلُّ على صحة ما رآه من هذا وذهب إليهِ ما عرفه وعرفناه معهُ

من أن العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكّنَتْ ذلك الشبه لهما، وعمّرت به الحال بينهما . ألاَ تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ، وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل فى نحو قولهم (عليهِ السلام والرَّحْمَت) وقوله (بَلْ جوْز تَيْهاءَ كظهْرِ الحَجَفَتْ) وقوله

أللهُ نجَّاكَ بكفَّىْ مَسْلَمَتْ

من بعدِماَ وبعدِماَ وبعدِمت

صارت نُفُوس القومِ عند الغَلْصَمَت

وكادتِ الحُرَّةُ أن تُدعَى أَمَتْ

كذلك شبهوا أيضاً الوصل بالوقف فى قولهم ثَلَثَهَرْبَعَهْ يريد ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهمزة فيقول ثَلَثَهَرْبعه وفى قولهم : سَبْسَبًّا وكَلْكَلاًّ ، وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم فى قولهم (لحْمَدْ ورَبًّا) وقولهم وهْو الله وهْى التى فعلت وقوله

فقمتُ للطيف مرتاعاً وأرّقنى

فقلتُ أهْىَ سرَتْ أمْ عادَنى حلُمُ

وقولهم هَا اللهِ ذَا ، أجروه مُجرى دابّة ، وقوله

ومَنْ يتَّقْ فإنَّ الله معْهُ ورزقُ الله مُؤْتابٌ وغادِى

أجرَى تَقِ فـَ [1] مُجرَى عَلِمَ حتى صار تَقْفَ كعلْمَ كذلك أيضاً أجرَوا اللازم مُجرى غير اللازم فى قول الله سبحانه « أليسَ ذلك بقادرٍ على أنْ يُحْيِ الموْتَى » فأجرى النصب مجرى الرفع الذى لا تلزم فيه الحركة ومُجْرى الجزم الذى لا يلزم فيه الحرفُ أصلا . وكما حُمل النصب على الجرّ فى التثنية والجمع الذى على حدّ التثنية ، كذلك حُمل الجرُّ على النصب فيما لا ينصرف ، وكما شبهت الياء بالألف فى قوله (كأنَّ أيديهنَّ بالقَاعِ القَرِق) وقوله

(يا دَارَ هندٍ عفَتْ الاَّ أثَافيْها)

وكذلك حملت الألف على الياء في قوله فيما أنشد أبو زيد

إذا العجوزُ غضِبَتْ فطَلِّقِ ولا تَرضَّاهَا ولا تَملَقِ

وكما وُضع الضمير المُنفصل موضع المتصل فى قوله

(اليك حتى بلَغَتْ إيَّاكا)

ومنه قول أمية

بالوارث الباعثِ الاموات قد ضَمِنَتْ
إيَّاهُمُ الأَرضُ فى دَهْرِ الدّهَارِيرِ

كذلك وُضع أيضاً المتصل موضع المنفصل فى قوله

---

(١) عبارة ابن سيده . أراد . يتق . فأجرى تق ف . من يتق فإن . مجرى علِم . نخفف . كقولهم عَلْمَ . فى عليم

فَمَا نُبَالِى إِذا ما كنتِ جارتَنا ألاَّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ

وكما قلبت الواو ياءً استحساناً ، لا عن قوّة علة فى نحو غَدْيان ، وعَشْيان ، وأبيضُ لَيَّاح ، كذلك أيضاً قُلبت الياء واواً فى نحو الفتوى ، والرَّعْوَى ، والتقوى ، والبقوى ، والشنوى ، والشَّرْوى ، وقد ذكر ذلك ، وقولهم عَوَى الكلبُ عَوَّةً ، وكما أتبعوا الثانى الأولَ فى نحو شُدّ ، وفِرّ ، وعَضّ ، ومُنْذُ ، كذلك أتبعوا الأول الثانى فى نحو أُقْتُلْ ، أُخْرُجْ ، أُدْخُلْ ، وأشباه هذا كثيرٌ ، فلمّا رأى سيبويه العرب إذا شبهتْ شيئاً بشىءٍ فحملته على حكمه ، عادتْ أيضاً فحملَتِ الآخرَ على حكم صاحبه ، تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشّبه بينهما ، حكَمَ أيضاً لجرّ الوجه من قوله (هذا الحسن الوجهِ) أن يكون محمولاً على جرّ الرجل فى قولهم (هذا الضارب الرجلِ) كما أجازوا أيضاً النصب فى قولهم (هذا الحسن الوجهَ) حملاً له منهم على (هذا الضارب الرجلَ) ونظيره قولهم يا أُميمةَ ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : يا أُميمَ ، فلما أعادوا الهاء ، أَقَرّوا الفتحة بحالها اعتياداً للفتحة فى الميم ، وإنْ كان الحذف فرعاً ، وكذلك قولهم (اجتمعت اليمامةُ) أصله (اجتمع أهل اليمامة) ثم حذف المضاف فأنّث الفعل فصار (اجتمعت اليمامة) ثم أُعيد المحذوف فأَقر التأنيث الذى هو الفرع بحاله ، فقيل اجتمعت أهل اليمامة (نعمْ)

وأيّد ذلك ما قدّمنا ذكره من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع، فى تشبيههم كثبان الأنقاء بأعجاز النساء : وغير ذلك ممّا قدمنا ذكره . ولمّا كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سَمْتِهِمْ آخذين ؛ وبألفاظهم متحلّين ، ولمعانيهم وقصودهم آمّين ، جاز لصاحب هذا العلم ؛ الذى جمع شَعَاعه ، وشرّع أوضاعه ، ورسم أشكاله ؛ ووسَمَ أغفَالَهُ ؛ وخَلَجَ أشطَانه ، وبَعَجَ أحضَانه ، وزَمَّ شواردَه ، وأفَاءَ فَوَاردَهُ ؛ أن يرى فيه نحواً مما رأوْا ؛ ويحذُوا على أمثلتهم التى حذوا ، وأن يعتقد فى هذا الموضع نحوا مما اعتقدوا فى أمثاله ؛ لاسيما والقياس اليه مطيع ، وله قابلٌ ؛ وعنهُ غير متثاقل ، فاعرفْ إذاً ما نحن عليه للعرب مذهباً ، ولمن شرح لغاتها مضطرَباً ، وأن سيبويه لاحقٌ بهم ، وغير بعيد عنهم ، ولذلك عندنا لم يتَعقّب هذا الموضع عليه أحدٌ من أصحابه ، ولا غيرهم ، ولا أضافوه الى ما نَعَوْه عليه ، وإن كان بحمد الله ساقطاً عنه ، وحَرِيٌّ بالاعتذار هم ، منه ، وأجاز سيبويه أيضاً نحو هذا وهو قوله (زيداً إذا يأتينى أضربْ) فنصبه بأضربْ ، ونَوَى تقديمَه ، حتى كأنه قال (زيداً اضرب إذا يأتينى) ألا ترى نيّته بما يكون جواباً لإذَا ، وقد وقع فى موقعه ، أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه ، ومن غلبة الفروع للاصول إعرابهم فى الآحاد بالحركات

نحو زيدٌ . وزيداً . وزيدٍ . وهو يقوم . واذا تُجُوِّزتْ رتبة الآحاد أعربوا بالحروف نحو الزيدان ، والزيدَين . والزيدون ، والعُمَرِين ، وهما يقومان ، وهم ينطلقون ؛ فأما ما جاء فى الواحد من ذلك نحو أخوك ، وأباك ، وهنيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أنّ العرب قدّمت منهُ هذا القدر توطئةً لما أجمعوه من الإعراب فى التثنية والجمع بالحروف ، وهذا أيضاً نحوٌ آخَرُ من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً لهم على ذلك فى التثنية والجمع ، فأمّا قولُهم (أنتِ تفعلين) فإنهم إنما أعربوه بالحرف وإن كان فى رتبة الآحاد وهى الأوّلُ من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية . ومعلومٌ أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه . فصار لذلك الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع ، ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ، ألاَ تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلمُ أنها زوائدُ فى نحو لم يذهبْ ، ولم ينطلق تجاوزوا ، ذلك الى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول ، فقالوا لم يخشَ ، ولم يرمِ ، ولم يغزُ ، ومن ذلك أنهم حذفوا الف مَغْزًى ، ومَدْعًى ، فى الإضافة فأجازوا مَغْزِىٌّ ، ومرمِىٌّ ، ومدعِىٌّ ، فحملوا الألف هنا وهى لامٌ على الألف الزائدة

فى نحو حُبْلِىّ ، وسُكرِىّ ؛ ومن ذلك حذفهم ياء تحيّة وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقيّة ، وإن كانت زائدة فلذلك قالوا تَحَوِىّ كما قالوا شقَوِىّ ، وغَنَوِىٌّ ، فى شقية وغنية وحذفوا أيضاً النون الأصلية فى قوله (ولاكِ اسْقِنى إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فضْلِ) وفى قوله (كأنهما مِلأنَ لم يتغيّرا) وقوله

أبلغْ أبَا دَخْتَنُوس مألُكَةً غيرَ الذى قد يقالُ مِلْكَذِب

كما حذفوا الزائدة فى قوله (وحاتمُ الطائىُّ وهاب المئى) وقوله (ولا ذاكِرَ اللهَ الاّ قليلا) ومن ذلك حملُهم التثنية وهى أقرب الى الواحد على الجمع وهو أنأى عنه ، ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واواً فقالوا حمراوان ، وأربعاوان ، كما قلبوها فيه واواً فقالوا حمروات علَماً ، وصحروات ، وأربعاوات ، ومن ذلك حملُهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع فى باب ما لا ينصرف (نَعَمْ) وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى أن شبهوه بما وراءه ، وهو الحرف فبنَوه ، نحو أمسِ ، وأين ، وكيف ، وكم ، وإذْ ، وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرف (ليس) إلى أنها أُلحقت (بما) فيه ، كما أُلحقتْ (ما) بما فى العمل فى اللغة الحجازية ، وكذلك قال أيضاً فى (عسى) إنها مُنعت التصرّف لحملهم إياها على لعَلّ ، فهذا ونحوه يدلّك على قوّة تداخل هذه اللغة وتلاحمُها واتصال

أجزائها وتلاحُقِها وتناسُب أوضاعها، وأنها لم تُقْتَعَث اقتعاثاً، ولا هِليت هَيْلا. وأن واضعها عُنِيَ بها وأحسن جِوَارها وأمد بالإصابة والأصالة فيها

باب

في إصلاح اللفظ

اُعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعانى أزمّة، وعليها أدلّة، وإليها موصِلّة، وعلى المراد منها محصّلة، عُنيت العرب بها فأولتها صالحاً من تثقيفها وإصلاحها

فمن ذلك قولهم، أمّاً زيدٌ فمنطلقٌ، ألا ترى أن تحريرَ هذا القول إذا صرّحتَ بلفظ الشرط فيه، صِرْتَ إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ، فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزءين، مقدمة عليها، وأنت فى قولك: أما زيد فمنطلق، إنما تجد الفاء واسطة بين الجزءين ولا تقول أمّا فزيد منطلق كما تقول فيما هو معناه، مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ، ووجهُ إصلاحه، أنّ هذه الفاء وان كانت جواباً ولم تكن عاطفة، فإنها على لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمّاً فزيد منطلق،

لوقعت الفاء الجارية مجرَى فاء العطف بعدها إسم وليس قبلها إسمٌ، إنمـا قبلها فى اللفظ حرفٌ وهو أمّا : فتنكّبوا ذلك لما ذكرنا ، ووسّطوها بين الحرفين . ليكون قبلها اسمٌ وبعدها آخر ، فتأتى على صورة العاطفة فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتى عاطفة بين الاسمين فى نحو قام زيد فعمرو ، وهذا تفسير أبى على رحمهُ الله تعالى ، وهو الصواب ، ومثله إمتناعهم أن يقولوا : انتظرتُك وطلوعَ الشمس ، أى مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معهُ كما ينصبون نحو قمت وزيداً ، أى مع زيد ، قال أبو الحسن وإنما ذلك لأنّ الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلاّ فى الموضع الذى لو استُعملت فيه عاطفة لجاز ، ولو قلت : انتظرتك وطلوعُ الشمس ، أى وانتظرك طلوع الشمس لم يجُزْ ، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة فى هذا مُجْرى العاطفة ، فكذلك أيضاً تجرى الفاء غير العاطفة فى نحو أمّا زيد فمنطلق ، مُجْرى العاطفة ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه قبلها ، ومن ذلك قولهم فى جمع تَمْرَة ، وبُسْرَة ، ونحو ذلك تمَرات ، وبُسُرات ، فكرهوا إقرار التاء ، تناكراً لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد ، فحذفت وهى فى النية مرادةٌ البتة لا لشىء إلاّ لإصلاح اللفظ ؛ لانها فى المعنى مقدرة منويّة لا غيرُ ، ألا تراك إذا قلت

(تَمَرَاتٌ) لم يعترض شكٌّ فى أَن الواحدة منها تمرة . وهذا واضح، والعنايةُ إذاً فى الحذف إنما هى بإصلاح اللفظ ؛ إذ المعنى ناطقٌ بالتاء مقتضٍ لها حاكمٌ بموضعها . ومن ذلك قولهم : إن زيداً لقائم، فهـذه لام الابتداء ، وموضعُها أول الجملة وصدرها : لا آخرُها وعَجُزُها ؛ فتقديرُها أوَّلُ : لإنَّ زيداً منطلقٌ : فلمّا كُرِه تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد ، أُخِّرت اللامُ إلى الخبر فصار أن زيداً لمنطلقٌ، فإن قيل هلاَّ أُخِّرت (إنّ) وقدمت اللام قيل لفساد ذلك من أوْجُهٍ ، أحدُها أنّ اللام لو تقدَّمت وتأخرت (إنّ) لم يجز أنْ تنصب (إنّ) إسمهـا الذى من عادتها نصبُه من قِبَلِ أَن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوَّت سببه ، وحَمَتْ من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أنْ ترفعه فتقول لزيدٌ إنَّ قائمٌ ؛ ولم يكن إلى نصب زيد وفيه لام الابتداء سبيلٌ ، ومنها أنك لو تكلفت نصب زيد ، وقد أخّرت عنهُ (إنّ) لأعملت إنّ ، فيما قبلها ، وإنَّ ، لا تعمل أبداً إلاَّ فيما بعدها ، ومنها أنَّ إنّ ، عاملةٌ واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلاَّ اسماً ، وخبره قد يكون جملة ، وفعلاً ، وظرفاً ، وحرفاً ، فجعلت اللام فيه لأَنها غير عاملة ، ومُنعت منهُ (إنّ) لأنها لا تعمل فى الفعل ولا فى الجملة كلّها النصب ، إنما تعمله فى أحد جزئيهـا ، ولا تعمل أيضاً

فى الظرف ، ولا فى الحرف الجار ، ويدلُّ على أنّ موضع اللام فى خبر (إنّ) اولُ الجملة قبل (إنّ) أَنَّ العرب لما جَفَا عليها اجتماع هذين الحرفين ، قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إنّ) فيزول ايضاً ما كان مستكرهاً من ذلك ، فقالوا (لَهِنَّكَ قائمٌ) مثل (لَعنَّك) أى لأنك قائمٌ ، وعليه قوله فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبى العباس

أَلاَ يَاسَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى　　لَهِنكَ من برقٍ علىَّ كريم

فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر

ثمانينَ حولاً لا أرى منكِ راحةً

لَهِنَّكِ فى الدنيا لباقيةُ العُمْرِ

وما هاتان اللامان ، قيل : أَمَّا الأولى فلامُ الابتداء على ما تقدّم وأمّا الثانية فى قوله : لباقية العمر . فزائدة كزيادتها فى قراءة سعيد بن جُبَير « إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلون الطعامَ » ونحوه ما رويناه عن قُطْرُب من قول الشاعر

أَلم تكن حلفت بالله العَلِى　　أَنَّ مَطاياكَ لمِنْ شرِّ المَطِى

بفتح أنّ . فى الآية وفى البيت ، وروينا عن أحمد بن يحيى وأنشدناه أبو علىّ رحمه الله تعالى

مرُّوا عِجَالاً وقالوا كيفَ صاحِبُكم

قال الذى سئلوا أمسى لمَجْهُودا

فزادَ اللام ، وكذلك عندنا فى (لعل) زائدة ،ألا ترى أن العرب قد تحذفها قال

علَّ صُروفَ الدهر أو دَوْلاَتِها يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

(فَتَستَريحَ النفسُ من زَفْرَاتِها)

وكذلك ما أنشدَناه ابن الاعرابى من قول الراجز

ثُمَّتَ يَغْدو لَكَأَنْ لم يَشْعُرِ رِخْوُ الإزَارِ زمِّحُ التَّبَخْتُرِ

أىْ كأَن لم يشعُر ، فكذلك تكون اللام الثانية فى قوله

(لَهِنَّكِ فى الدنيا لَبَاقِيَةُ العُمْرِ)

زائدة . فإن قلت : فلِمَ لا تكون الاولى هى الزائدة والأخرى غير زائدة ، قيل : يفسُد ذلك من جهتين ، إحداهما أنها قد ثبتت فى قوله (لَهِنَّكَ من بَرْق علىَّ كريمِ) هى لامُ الابتداء لا زائدةٌ ، فكذلك ينبغى أن تكون فى هذا الموضع أيضاً هى لام الابتداء ، والاخرى أنك لو جعلت الأولى هى الزائدة ، لكنت قد قدّمت الحرف الزائد ، والحروف إنما تُزَاد لضَرْب من ضروب الاتساع ، فإذا كانت للاتساع ، كان آخر الكلام أولى بها من أوله ، ألاَ تَرَاكَ لاَ تزيد (كان) مبتدأة ، وإنما تزيدها حشواً أوْ آخراً ، وقد تقدم ذكر ذلك ، فأمَّا قولُ من قال إن قولهم (لهِنَّك) إن أصله (لله أنَّك) فقد تقدّم ذكرنا

ذلك مع ما عليهِ فيهِ ، في موضع آخر ، وعلى أن أبا عليّ قد كان قوّاه بأُخرةٍ ، وفيهِ تعسُّفٌ

ومِنْ إصلاح اللفظ قولهم : كأَنَّ زيداً عمرٌو ، اُعلم أن أصل هذا الكلام : زيدٌ كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيهِ (إنّ) فقالوا إنّ زيداً كعمرو . ثم إنهما بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عنايةً بهِ وإعلاماً أنّ عَقْدَ الكلام عليهِ . فلماَّ تقدمت الكاف وهي جارّة لم يجُز أن تباشر (إنّ) لأَنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحُها ، فقالوا كأَنّ زيداً عمرو

ومن ذلك أيضاً قولهم : لك مالٌ ، وعليكَ دَيْنٌ ، فالمالُ والدينُ هنا مبتدآن ، وما قبلهما خبر عنهما ، إلاّ أنك لو رُمْتَ تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما ، لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلماَّ جفا ذلك في اللفظ ، أخّرُوا المبتدأ وقدّموا الخبر ، وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومصلحاً للمفسد عندهم ، وإنما كان تأخّرُه مستحسناً من قِبَلِ أنهُ لماَّ تأخّر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أَن يكون نكرة ، فلذلك صلُح بهِ اللفظ وإن كناَّ قد أَحَطْنَا علماً بأنهُ في المعنى مبتدأٌ ، فأماَّ من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية ، فقد كُفِيَ مؤُنَة هذا الاعتذار ، لأنهُ ليس مبتدأ

عنده ، فإن قلت : فقد حُكِىَ عن العرب (أَمتٌ فى حَجرٍ لاَ فيكَ) وقولهم (شَرٌّ أَهرَّ ذَا نَابٍ) وقولهم (سَلاَمٌ عليكَ) قال اللهُ سبحانهُ وتعالى (سلامٌ عليكَ سأستَغفِرُ لكَ ربّى) وقال (وَيْلٌ للمُطَفِّفِينَ) ونحو ذلك ، فالمبتدأ فى جميع هذا نكرةٌ مقدّمة، قيل : أَمَّا قولُه سلام عليكَ . وويلٌ لهُ ، وأَمْتٌ فى حجر لا فيك ، فإنهُ جاز ، لأنهُ ليس فى المعنى خبراً ، إنما هو دعاءٌ ومسئلَةٌ ، أَى ليُسلم اللهُ عليك ، وليُلْزِمْهُ الويل ، وليَكُنِ الأَمْتُ فى الحجارة لا فيك ، والأَمْتُ الانخفاضُ ، والارتفاعُ ، والاختلاف ، قال الله عز وجل (لاَ ترى فيها عِوَجاً ولا أَمْتا) أَى اختلافاً ، ومعناهْ أَبقاكَ الله بعد فناء الحجارة ، وهى مما توصف بالخلود والبقاء ، أَلا تراه كيف قال

ما أَطيَبَ العيشَ لَوْ أَنَّ الفتى حجرٌ
تَنبُو الحوادثُ عنهُ وهو ملْمُوم

وقال (بقاء الوحْىِ فى الصُّمِ الصِّلاَب)

وأما قولُهم (شرٌّ أهرّ ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيثُ كان الكلام عائداً إلى معنى النفى ، أى ما أهرَّ ذا ناب الأشرٌّ ، وإنما كان المعنى هذا ، لأن الخبرية عليه أقوى ، ألا ترى أنك لو قلت أهرّ ذا ناب شرٌّ ، لكنت على طرف من الإخبار

غير مُؤكد ، فإذا قلت ما أهرَّ ذاناب إلاَّ شرٌّ ، كان ذلك أوكد ، ألا ترى الى قولك ما قام إلاَّ زيدٌ ، أوكدُ من قولك قام زيد ، وإنما احتيج الى التوكيد فى هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مُهِماً ، وذلك أن قائل هذا القول سمع هريرَ كلبٍ فأضافَ منهُ واشفق [1] لاستماعه أن يكون لطارق شرّ فقال : شرٌّ أهر ذا ناب ، أي ما أهر ذا ناب إلاَّ شرٌّ : تعظيماً عند نفسه ، أو عند مستمعه ، وليس هذا فى نفسه كأن يطرق بابه ضيفٌ أو يُلمّ به مسترشدٌ ، فإنما عناه وأهمّه ، وكذا الاخبار عنهُ ، وأخْرَج القول مُخرج الإغلاظ بهِ والتأهيب لِما دعا إليه

ومن ذلك امتناعهُم من الإِلحاق بالألف ، إلاّ أن تقع آخراً نحو أرْطَى ، ومِعزَى ، وحَبَنْطَى ، وسَرَنْدَى ، وزِبَعْرَى ، وصَلَخْدَى ، ذلك أنها إذا وقعت طرَفاً ، وقعت موقعَ حرفٍ متحرّكٍ ، فدلّ ذلك على قوّتها عندهم ، وإذا وقعت حَشْواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تَقْوَ ، فيُعلم بذلك إلحاقها بما هى على سَمْتِ متحركةٍ ، ألاَ ترى أنك لو ألحقت بها ثانيةً ، فقلتَ : خاتمٌ ، ملحقٌ بجعفَر ، لكانت مقابلة لعينه وهى ساكنة ، فاحتاطوا للفظ ، بأن قابلوا بالأَلف فيه الحرف المتحرّك ليكون

---

(١) واشفق . عطف تفسير

أقوى لها ، وأدلّ على شدة تمكنها بتنوينها أيضاً ، وكون ما هى فيهِ على وزنِ أصلٍ من الأصول لهُ ، أنها للإلحاق بهِ ، وليست كذلك ألف قَبَعْثَرَى ، وضَبَغْطَرى ، لانها وإن كانت طرفاً ومنوّنةً ، فإن المثال الذى هى فيهِ مُضْمِدٌ للأصول إليهِ ، فيُلحق هذا بهِ ، لأنهُ لا أصل لها سُداسياً ، فإنما ألفُ قبَعثرى قسمٌ من الألفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالثٌ ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق ، فاعرف ذلك

ومن ذلك أنهم لمّا أجمعوا على الزيادة فى آخر بنات الخمسة ، كما زادوا فى آخر بنات الأربعة ، خصّوا بالزيادة فيهِ الألف استخفافاً لها ورغبة فيها هناك دون أُختَيها ، الياء والواو ، وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنتهى إلى آخرها إلاّ وقد ملّت . فلماّ تحمّلوا الزيادة فى آخرها ، طلبوا أخفّ الثلاث ، وهى الالف ، فخصّوها بها ، وجعلوا الواو والياء حشواً فى نحو عَضْرَفُوط ، وجَعْفَلِيق ، لأنهم لو جاءوا بهما طَرَفاً أو سُداسيّين مع ثقلهما ، لظهرت الكُلْفةُ فى تَجشّمهما ، وكدّت فى احتمال النطق بهما ، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ ، ومن ذلك باب الادغام فى المتقارِب نحو وَدّ فى وَتِد ، ومن الناس (مِيَّقُولُ) فى (من يقول) ومنهُ جميعُ باب التقريب نحو اصطَبَرَ ، وازدَانَ ، وجميع باب المضارِعة ، نحو

مصدرٍ وبابه ؛ ومن ذلك تسكينُهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع ، نحو ضربت ، وضربن ، وضربنا ، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مُجرى جزءٍ من الفعل ؛ فكرهَ اجتماعُ الحركات التي لا توجد في الواحد ، فأسكنوا ما قبل اللام ، إصلاحاً للفظ فقالوا ضربتُ ، ودخلْنا ، وخرجتُم (نَعَمْ) وقد كان يجتمع فيهِ أيضاً خمس متحركات نحو خرجتما فالاسكان إذاً أشدُّ وجوباً ؛ وطريقُ إصلاح اللفظ كثيرٌ واسعٌ فتفطنْ لهُ ، ومن ذلك أنهم لماَّ أرادوا أن يَصِفوا المعرفة بالجملة كما وَصَفوا بها النكرة ولم يجُزْ أن يجْروها عليها لكونها نكرة ، أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتُباشرَ بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا مررت بزيد الذى قام أخوه ونحوه

باب

في تلاقي اللغة

هذا موضع لم أَسمع فيهِ لأحدٍ شيئاً الاَّ لأبي عليّ رحمهُ الله ، وذلك أنهُ كان يقول في باب أجمعَ ، وجَمْعاَء ، وما يتبع ذلك من اكْتعَ ، وكتْعاَء ، وبقيّتهِ ، إن هذا اتفاقٌ وتواردٌ ، وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها ، قال لأن باب أفعلَ ، وفَعْلاَء ، إنما

هو للصفات وجمعها يجيء على هذا الوضع نكرات نحو أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأسود وسوداء ، وأَبْلَق وبَلْقاء . وأخْرق وخرْقاء ، هذا كله صفات نكرات ، فأمّا أجمعُ وجمعاء ، فاسمان معرفتان وليسا بصفتين ، فإنما ذلك اتفاقٌ وقع بين هذه الكلم المؤكد بها ، قال ومثله ليلة طلْقَةٌ وليالٍ طوالق ، فليس طوالق تكسير طلقة ، لأن فعْلة لا تكسَّرُ على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقة ، وقعت موقع جمع طلقة ، وهذا الذى قاله وجه صحيح ، وأبْيَنُ منهُ عندى وأوضَح قولهم ، فى العلم سلْمانُ ، وسَلْمَى ، فليس سَلْمانُ إذاً من سلمى ، كسكران من سكْرَى ، ألاَ ترى أن فعلان الذى يقاوده فَعْلَى ، إنما بابُه الصفة ، كغضبان وغضبى وعطشان وعطشى ، وخزْيان وخَزْياً ، وصَدْيَان وصدْيا ، وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما سلْمانُ من سَلْمى ، كقَحطان من لَيْلَى ، غير أنهما كانا من لفظ واحدٍ فتلاقيا فى عُرْض اللغة ، من غير قصدٍ لجمعهما ، ولا إيثارٍ لتقاوُدهما ، ألاَ تراك لا تقول هذا رجل سَلْمَانُ ، ولا امرأة سَلْمَى كما تقول هذا سكران ، وهذه سكْرى ، وهذا غضبان ، وهذه غضْبى ، وكذلك لو جاء فى العلم (لَيْلاَن) لكان ليلاَن من ليلى ، كسلمان من سلمى ، وكذلك لو وُجِدَ فى العلَم (قَحْطَى) لكان من قحطان ،

كسلمى من سلمان ، وأقربُ إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم : فى العَلَم ، عَذَوان ، والعَذَوَى مصدر أَعْذَاهُ الجَرَبُ ونحوُه ، ومن ذلك قولهم : (أَسْعَدُ) لبطنٍ من العرب فليس هذا من سُعْدَى ، كالأَكبر من الكُبْرى ، والاصغَر من الصُغْرى ، وذلك أن هذا إنما هو تَقَاوُدُ الصفة ، وأنتَ لا تقول مررت بالمرأة السُّعْدَى ، ولا بالرجل الأَسعد ، فينبغى على هـذا أن يكون أسعدُ من سعدى ، كأَسلَم من بُشْرَى ، وذهب بعضهم إلى أنّ أسعدَ تذكير سُعْدَى ، ولو كان كذلك لكان حَرِياً أن يجىء بهِ سماعٌ ولم نسمعهم قَطُّ وصفوا بسُعْدَى ، وإنما هذا تلاقٍ وقع بين هذين الحرفين المتفق اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المختلفة ، نحو أَسلَمَ ، وبُشرى ، وكذلك أَيْهَمُ ، ويَهْمَاء ، وليستا كأَدْهَم ، ودَهْمَاء لأَمرين ، أَحدُهما أَنَّ الايْهمَ الجملُ الهائجُ ، واليَهْماءُ الفَلاَةُ ، فهما مختلفان ، والآخرُ أَنَّ أَيْهم لو كان مذكّرَ يَهْمَاء ، لوجب أن يأتى فيهما (يُهْمٌ كدُهْم) ولم نسمع ذلك ، فعلمتَ بذلك أن هذا تلاقٍ بين اللغة ، وأنّ أيهمَ لا مؤنث لهُ ويهماءُ لا مذكر لها ، ومن التلاقى قولهم فى العلم أسلَم ، وسُلْمَى وليس هذا كالأَكبر والكُبْرى ، لأَنهُ ليس وصفاً فتأمل أمثاله فى اللغة . ومثله شتَّان ، وشَتَّى ، إنما هما كسَرْعَانَ ، وسكْرى ،

وإنما وضَعْتُ من هذا الحديث رَسْماً لتتنبَّه على ما يجيء من مثله، فتعلمُ بهِ أنّه توارُدٌ وتلاقٍ ، وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصدٍ لهُ ، ولا مراسلةٍ بين بعضهِ وبعض؛ وليس من هذا الباب سعْدٌ، وسَعْدة ، من قِبَل أنّ هاتين صفتان مَسُوقتان على منهاجٍ واستمرارٍ ، فسعدٌ، من سَعْدة : كجَلْدٍ ، من جَلْدة ، ونَدْبٍ ، من ندْبة ، ألاَ تراكَ تقول هذا يومٌ سعْدٌ ؛ وهذه ليلة سَعْدة ، كما تقول هذا شَعْرٌ جَعْدٌ ، وهذه جُمَّةٌ جَعْدة ، فاعرف ذلك إلى ما يليه ، وقِسْه بما قررته عليه ، بإذن الله تعالى

باب

في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أوْ لا

سألت أبا عليّ رحمهُ الله عن هذا فقال : كما جاز أن نَقيس منثُورَنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعْرَنا على شعْرِهم ، فما أجازته الضرورة لهم، أجازته لنا ، وما حظَرَتْهُ عليهم ، حظَرَتْه علينا ، وإذا كان كذلك ، فما كان من أحْسَن ضروراتهم ، فليَكنْ من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم، فليكنْ من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك ، بيْنَ ذلك ، فإنْ قيل هلاَّ لم

يحزلنا متابعتهم على الضرورة . من حيثُ كان القومُ لا يترسّلون في عَمَلِ أشعارهم ترسُّلَ المولَّدِين . ولا يتأَنَّون فيهِ ، ولا يتلوَّمُون على حَوْكهِ وعَمَله : وإنما كان أكثرُه ارتجالاً قصيداً كان ، أو رَجَزاً . أو رَمَلاً . فضرورتهم إذاً أقوى من ضرورة المُحْدَثين ، فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرُهم فيــهِ أوسعَ . وعذر المولّدين أضيَقَ . قيل يسقط هذا من أوجهٍ : أَحدُهــا أنهُ ليس جميعُ الشعر القديم مُرْتَجَلاً ، بلْ قد كان يعرِضُ لهم فيهِ من الصّبر عليهِ ، والملاطفةِ لهُ ، والتلوُّم على رياضته ، وإحكام صنعته ، نحوٌ ممَّا يعرِضُ لكثير من المولَّدين . أَلاَ ترى إلى ما يُروى عن زُهَير ، منْ أنهُ عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تُسَمَّى حوليَّات زُهير ، لأنهُ كان يَحُوكُ القصيدة في سَنة ؛ والحكايةُ في ذلك عن ابن أبي حَفْصَة أنهُ قال كنت أعمَلُ القصيدة في أربعة أشهر ، وأحَكّكُها في أربعة أشهر ، وأعْرِضُهــا في أَربعة أَشهر ، ثم أَخرُجُ بهــا إلى الناس ، فقيل لهُ : فهذا هو الحَوْلِيُّ المنقّحُ ، وكذلك الحكايةُ عن ذي الرُّمّــة ، أنهُ قال لمَّا قال (بيضاء في تَعَجٍ صفراء في بَرَجٍ) أَجْبَلَ[1] حولاً لا يدري ما يقول ، إلى أن مرّت بهِ صِينِيَّة فضّــةٌ أُشْرِبتْ ذهباً فقال (كأنها فضةٌ

---

(١) أجبل . انقطع عن القول

قد مسها ذهبُ) وقد وردت أيضاً بذلك أشعارهم ، قال ذو الرمة (أُجانُبه المَسَانِدَ والمُحالا) أَلا تراه كيف اعترف بتأنيه فيه وصنعته إياه ، وقال عدىّ بن الرِّقاع العاملى

وقصيدةٍ قد بتُّ أجمعُ بينهما حتى أُقَوِّمَ مَيْلَها وسِنَادَها

نظرَ المُثقّفِ فى كُعُوبِ قناتِه حتى يُقِيمَ ثقافُه مُنْآدَها

وقال سُوَيد بن كُرَاع

أبيتُ بأبوابِ القوافي كأنما

أذُودُ بها سِرْباً من الوحشِ نُزَّعا

وإنما يبيتُ عليها ، لخلوه بها ، ومراجعته النظرَ فيها ، وقال

أعددتُ للحرب التى أُعنَى بها

قوافياً لم أُعْنَ باجتلابها

حتى إذا أَذْلَلْتُ من صعابها

واستوسقَتْ لى صحْتُ فى أعقابها

فهذا كما ترى ، مزاولة ومطالبة واعتقاب لها ومعاناة كُلفَةٍ بها ، ومن ذلك ، الحكاية عن الكُمَيتْ وقد افتتح قصيدته التى اولها (ألاَ حُيّيتِ عنّا يا مَدِينَا) ثم أقام برْهة لا يدرى بماذا يُعَجِّزُ على هذا الصدر . إلى أنْ دخل حمّاما وسمع إنسانا دخله ، فسلمَ على آخرَ فيه ، فأنكر ذلك عليه ، فانتصرَ بعضُ الحاضرين

له فقال : وهل بأسٌ بقول المسلّمين ، فاهتبلها الكميت فقال (وهل بأسٌ بقول مُسَلّمينا) ومثلُ هذا فى أشعارهم الدالة على الاهتمام بها ، والتعب فى إحكامها كثيرٌ معروف ، فهذا وجهٌ

وثانٍ ، أن من المحدَثين أيضاً مَن يُسرع العمل ولا يَعتاقهُ بطء ، ولا يستوقف فكره . ولا يُتعتع خاطره ، فمن ذلك ما حدّثنى بهِ مَن شاهد المتنبي وقد حضر عند أبى على الأوارِجى ، وقد وصفت له طرْداً كان فيه وأراده على وصفه ، فأخذَ الكاغدَ والدواةَ واستنَد الى جانب المجلس ، وأبو على يكتب كتاباً فسبقه المتنبي فى كتْبهِ الكتابَ فقطَعَه عليه ثم أنشده (ومنزل ليس لنا بمنزل) وهى طويلة مشهورة فى شعره ، وحضرْت أنا مجلساً لبعض الرؤساء ليلةً وقد جرى ذكرُ السرعة وتقدّم البديهة ، وهنالك حدَثٌ من غير شعراء بغداد فتكفّلَ أن يعمل فى ليلته تلك مائتى بيت فى ثلاث قصائد على أوزان اقترحناها عليه ومعانٍ حدّدْناها له ، فلما كان الغدُ فى آخر النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهرَ إحكامها وأكثرَ من البديع المستحسن فيها

وثالثٌ . كثرة ما ورد فى أشعار المحدَثين من الضرورات كقصر الممدود ، وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنث ونحوه

وقد حضر ذلك وشاهده جِلّةُ أصحابنا من أبى عمرو الى آخر وقت والشعراء من بَشّار الى فلان وفلان ، ولم نرَ أحداً من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولّدين ما ورد فى شعره من هذه الضرورات التى ذكرناها وما كان نحوها ، فدلّ ذلك على رضاهم به ، وتركُ تناكرهم إياه ، فإن قلتَ فقد عِيبَ بعضهم كأبى نواس وغيره فى أحرفٍ أُخذت عليهم ، قيل هذا كما عِيبَ الفرزدقُ وغيرُه فى أشياء استنكرَها أصحابُنا ، فإذا جاز عَيْبُ أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا ، كان مثل ذلك فى اشعار المولدين أحْرَى بالجواز فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء بِهِ القدماء فى غير الشعر بل فى حال السَّعَة وموقفِ الدَّعَةِ ، كان ما يَرِدُ من المولَّدين فى الشعر وهو موقف فسحةٍ وعذرٍ أولى بجواز مثله ، فمن ذلك استنكارهم هَمْزَ مصائب وقالوا منارةٌ ومنائر ، ومزادة ومزائد ، فهَمَزوا ذلك فى الشعر وغيره وعليه قال الطِرِمّاحُ

مزايدُ خرقاء اليدين مُسيفَةٍ
يَخُبُّ بها مستخلِفٌ غير آئنِ

وإنما الصواب مَزَاوِدُ ، ومصَاوِب ، ومنَاوِر ، قال

يُصاحبَ الشيطانَ من يصاحبه فهو أَذِىٌّ جَمَّةٌ مصاوبُهْ

ومن ذلك قولهم فى غيرِ الضرورة ، ضَبِبَ البَلَدُ ، كَثُر ضِبَابُه ،

وألِلَ السّقاء تغيّرت ريحه . ولحِحَتْ عينُه . التصقَتْ ، ومَشِشَت الدَّابَةُ . وقالوا إن الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى ، وقرأ بعضهم لمَثْوَبَةٌ من عند الله خيرٌ : وقالوا كثرةُ الشراب مَبْوَلَةٌ ، وكثرة الأكل مَنْوَمَةٌ ، وهذا شيء مَطْيَبَةٌ للنفس ، وهذا طريق مَهْيَعٌ ؛ إلى غير ذلك مما جاء فى السّعة ومع غير الضرورة ، وإنما صوابه لحَّت عينُه . وضَبَّ البلد وألَّ السِّقاء ، ومشَّت الدَّابة . ومَقَادَةٌ إلى الأذى ، ومَثَابَةٌ ؛ ومبَالَةٌ ، وَمَنَامَةٌ ؛ ومَطَابَةٌ ومَهَاعٌ ، فإذا جاز هذا للعرب عن غير حَجْرٍ ولا ضرورة قول ، كان استعمال الضرورةِ فى الشعر للمولّدين أسهل ، وهم فيه أعذر . فأمّا ما يأتى عن العرب لحناً فلا نُعْذَر فى مثله مولّداً ، فمن ذلك بيت الكتاب

وما مثلُه فى الناس إلاَّ مُمَلَّكاً ... أبُو أُمّه حىٌّ أبُوه يُقَارِبُهْ

ومراده فيه معروف ، وهو فيه غير معذور . ومثلهُ فى الفصل قول الآخر فيما أنشده ابن الأعرابى .

فأصبحتْ بعْدَ خطَّ بهْجتِها ... كأنَّ قفْراً رُسُومَها قَلَماَ

أراد فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأنّ قلماً خطَّ رُسُومها ، فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه . وأنشدنا أيضاً

فقَدْ والشَّكُّ بيّنَ لى عَنَاءٌ ... بوشْكِ فراقهمْ صُرَدٌ يَصيحُ

أراد فقد بيّن لى صُرَدٌ يصيح بوَشْكِ فراقهم والشك عناءٌ : فقد

ترى إلى ما فيهِ من الفصول التى لا وجه لها ولا لشىء منها ؛ وأغرب من ذلك وأفحشُ وأذهب فى القبح قولُ الآخر

لها مقلتا حوراءَ طُلٍّ خميلةً
مِنَ الوحشِ ما تَنْفَكُّ تَرْعَى عَرارُهَا

أراد لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفكّ ترعى خميلة طلّ عرارُها ، فمثلُ هذا لا نجيزه للعربى أصلاً ، فضلاً عن أن نتخذه للمولدين رَسماً . وأمّا قول الآخر

مُعَاوِىَ لم تَرْعَ الأمانةَ فارْعها
وكن حافظاً لله والدينِ شاَكِرُ

فحسنٌ جميلٌ ، وذلك أنّ (شاكرَ) هذه قبيلةٌ وتقديرُه معَاوىَ لم ترع الأمانة شاكرٌ ، فارْعها أنت وكن حافظاً لله والدين ، فأكثر ما فى هذا الاعتراضُ بين الفعل والفاعل ، والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدإ والخبر ، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك مجيئاً كثيراً فى القرآن ، وفصيح الكلام ، ومثلُه من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله

وقد أدْرَكَتْنِى والحوادثُ جمّةٌ
أسِنّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْلِ

والاعتراضُ فى هذه اللغة كثير حسن ونحن نفرد لهُ باباً

يلى هذا الباب بإذن الله سبحانه وتعالى

ومن طَرِيف الضرورات وغريبها ووحشيّها وعجيبها ، ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر

هلْ تَعْرِفُ الدارَ بِبَيدَا إِنَّهْ ‏ ‏ دارٌ لخُودٍ قد تَعَفَّتْ إِنه

فانْهَلَّتِ العينَانِ تَسفَحنَّهْ ‏ ‏ مثلَ الجمانِ جَالَ فى سِلْكنَّهْ

لا تعجبى منَّا سلَيمَى إِنَّهْ ‏ ‏ إِنَّا لحَلاَّلونَ بالثَّغْرنَّهْ

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علىّ رحمه الله فى البغداديّات ، فلا وجه لاعادة ذلك هنا ، فاذا آثرْتَ معرفة ما فيها فالتمسه منها

وكذلك ما أنشده أيضاً أبو زيد للزَّفَيَانِ السعدى

يا إِبلِى ماَ ذَامُه فَتَابِيَهْ ‏ ‏ ماءٌ رَوَاءٌ ونَصِىٌّ حَوْلِيَهْ

هَذا بأفواهكِ حتى تَأْبَيَهْ ‏ ‏ حتى تروحى أُصُلاً تُبَارِيَهْ

تَبَارِىَ العَانَةِ فوقَ الزَّازِيَهْ

هكذا روينا عن أبى زيد ، وأمّا الكوفيون فرووْه على خلاف هذا يقولون

فتَأْبَيَهْ ، ونصىّ حولِيَه ‏ ‏ وحتى تأْبِيَهْ وفوق الزَّازَيَهْ

فينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد ، وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها فى كتابى فى النوادر الممتعة ، ومقدارُه ألفُ ورقة ، وفيهِ من كاتا الروايتين صنعة طريفة ،

وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى أحسبُه عن ابن الاعرابى بقول الشاعر

وما كنت أخشى الدهرَ إِحْلاَسَ مُسْلِمٍ
من الناس ذنباً جاءه وَهْوَ مُسلِما

وقال فى تفسيره معناه ، ما كنت أخشى الدهر إِحلاَسَ مسلم مسلماً ذنباً، جاءه وهو ، ولو وكّد الضمير فى جاء فقال جاءه هو وهو ، لكان أحسن ، وغيرُ التوكيد أيضاً جائزٌ ، وأبيات الاعتراض كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب ، ولكن اُعلمْ أَنَّ البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغُ الإِعراب ، وقُبح الزّحاف ، فإنّ الجُفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزّحاف إذا أدّى إلى صحة الإِعراب ، كذلك قال أبو عثمان، وهو كما ذكر ، وإذا كان الأَمر كذلك فلو قال فى قوله (ألم يأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِى) ألم يأتك والأنباء تنمى ، لكان أقوى قياساً ، على ما رتبه أبو عثمان ، أَلاَ ترى أن الجُزْء كان يصير منقوصاً ، لأَنه يرجع ، ألم يأتِ ، إلى مفاعيل ، فكذلك بيت الأَخطل

كلَمْعِ أيدِى مثاكيلٍ مُسَلَّبَةٍ
يندُبْنَ ضَرْسَ بنات الدهر والخَطْب

أقوى القياسين على ما مضى أنْ يُنْشَد (مثاكيل) غير مصروف

لأنهُ يصير الجزء فيهِ من مستفعلن إلى مفتعلن . وهو مطويٌّ ، والذى رُوِىَ . مثاكيلٍ ، بالصرف ، وكذلك بقية هذا ، فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسْراً لا يزاحفه زحافاً ، فإنهُ لا بدّ من ضعف زيغ الإعراب ، واحتمال ضرورته ، وذلك قوله (سماء الإله فوق سبع سمَائيا) فهذا لا بدّ من التزام ضرورته ، لأنهُ لو قال سمايا ، لصار من الضرب الثانى إلى الثالث ، وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثانى لا الثالث ، وليس كذلك قوله

أبيت على معَارِىَ فاخراتٍ بهنّ مُلَوَّبٌ كدم العِبَاطِ

لأنهُ لو قال : مَعَارٍ ، لما كسَر الوزن ، لأنهُ إنما كان يصير من مفاعلتن ، إلى مفاعيلن ، وهو العَصْب ، لكن ممَّا لا بد من التزام ضرورته مخافة كسر وزنه ، قول الآخر

خريع [1] دَوَادِىَ فى ملْعَبٍ تأَزَّرُ طوْراً وترْخِى الإزارا

فهذا لا بدّ من تصحيح معتلّه ، ألا ترى أنه لو أعل اللام وحذفها فقال دوَادٍ ، لكسر البيت ألبتة ، فاعرفْ إذاً حال ضعف الإعراب الذى لا بدّ من التزامه مخافة كسر البيت ، من الزحاف الذى يرتكبه الجُفَاة الفصحاء إذا أمِنُوا كسر البيت ويدَعُهُ مَنْ حافظ على صحة الوزن ، من غير زحاف وهو كثير ، فإنْ أمِنت كسر

(١) الخريع ، الناعمة مع فجور ، والدوادى ، الاراجيح

البيت اجتنبت ضعف الإعراب ، وإن أشفقتَ من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب

باب

فى الاعتراض

اعلم أن هذا القَبِيل من هذا العِلْم كثير ، قد جاء فى القرآن ، وفصيح الشعر ، ومنثور الكلام ، وهو جارٍ عند العرب مَجرى التأكيد ، فلذلك لا يُشَنَّعُ عليهم ، ولا يُستَنكَرُ عندهم ، أن يُعتَرَض به بين الفعل وفاعله ، والمبتدإ وخبره ، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره ، إلاَّ شاذًّا أو متأَوَّلاً ، قال الله سبحانه وتعالى « فَلاَ أُقسِم بِمَوَاقِعِ النُّجُوم ، وإنهُ لَقَسَمٌ لو تَعلَمُونَ عظيم إنهُ لَقُرْآنٌ كرِيم » فهذا فيه اعتراضان ، أحدهما قوله « وإنهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعلَمُونَ عظيم » لأنهُ اعترض به بين القسم ، الذى هو قوله « فَلاَ أُقسِم بِمَوَاقِعِ النُّجُوم » وبين جوابه ، الذى هو قوله « إنهُ لقرآنٌ كرِيم » وفى نفس هذا الاعتراض ، اعتراضٌ آخَرُ ، بَيْنَ الموصوف الذى هو (قَسَمٌ) وبين صفته التى هى (عظيمٌ) وهو قوله (لو تَعلَمُونَ) فذَان اعتراضَان كما ترى ، ولو جاز الكلامُ غيرَ مُعتَرَضٍ فيه ، لوجب أن يكونَ ، فَلا أُقسِم بمواقِعِ النُّجومِ ،

إنَّهُ لقرآنٌ كريمٌ ، وإنَّهُ لَقَسَمٌ . ومن ذلك قول امرئ القَيس

أَلاَ هَلْ أَتَاهَا والحَوَادِثُ جَمَّةٌ
بِأَنَّ امرَءَ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

فقوله (والحَوَادِثُ جَمَّةٌ) اعتراض بين الفعل وفاعله ، ومثله قوله (أَلاَ هَلْ أَتَاهَا والحَوَادِثُ كَالحصَا) وأنشدنا أبو عليّ

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي والحَوَادِثُ جمَّةٌ
أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولاَ عُزْلِ

فهذا كله اعتراضٌ بين الفعل وفاعله ، وأنشدنا أيضاً

ذَاكَ الَّذِي وأَبِيكَ يعْرِفُ مَالِكٌ
وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

فقوله (وأَبيكَ) اعتراض بين الموصول والصلة ، ورَوَيْنَا لعُبَيْدِ الله ابن الحُرّ

تَعَلَّمْ وَلَوْ كَاتَمْتُهُ النَّاسَ أَنَّنِي
عَلَيْكَ وَلَمْ أَظْلِمْ بذلك عَاتِبُ

فقوله (ولو كَاتَمْتُهُ الناسَ) اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله (وَلَمْ أَظْلِمْ بذلك) اعتراض بين اسم أنَّ وخبرِها ومن ذلك قول أبي النَّجْمِ أنشدناه

وبُدِّلَتْ والدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ هَيْفاً دَبُوراً بالصَّبَا والشَّمْأَلِ

فقوله (والدهرُ ذو تبدُّل) اعتراض بين المفعول الأول والثانى ،
ومن الاعتراض قوله

أَلَمْ يأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنمى   بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فقوله (والأنباء تَنمِي) اعتراض بين الفعل وفاعله وهذا أحسنُ مأخذاً فى الشعر مِن أنْ يكونَ فى يأتيك ضميرٌ من متقدِّمِ مذكور فأمَّا ما أنشده أبو على من قول الشاعر

أَتَنْسَى لاَ هَدَاكَ اللهُ لَيْلَى   وعَهْدَ شَبَابِهَا الحَسَنُ الجميلُ
كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيدٌ   أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

فإِنهُ لا اعتراض فيهِ ، وذلك أنَّ الاعتراضَ لا مَوْضِعَ لهُ من الإعراب ، ولا يَعمَلُ فيهِ شيءٌ من الكلام المُعتَرَض بهِ ، بين بعضه وبعض ، على ما تقدَّم، فأَمَّا قوله (وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جديدٌ) فذو موضع من الإعراب ، وموضعُه النصبُ بما فى (كأَنَّ) من معنى التشبيه : ألا ترى أن معناه أَشبهَتْ وقد أتى حَوْل جَديدٌ حمامات مثُولاً ، أوْ أُشبِّهها وَقَدْ مَضَى حولٌ جديدٌ بحمامَاتٍ مُثُولٍ أى أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا ، وأنشدنا

أَرانِي ولا كُفرانَ لِلهِ أَيَّةً   لنفسى لقد طالَبْتُ غيرمُنِيلِ

فِفى هذا اعتراضان ، أحدُهما (ولا كفران لله) والآخرُ قولُه (أيَّةً) أي أَوَيْتُ لنفسي أيَّةً ، معناه رحمتها ورقَقْتُ لهـا ،

فقوله أويت لها . لا موضع لهُ من الإعراب : وسألنا الشجريَّ أبا عبد الله يوماً عن فرسٍ كانت لهُ ، فقال هى بالبادية . قلنا لِمَ ؟ قال إنها وجيـةٌ فأنا آوى لها . أى أرحمها وأرِقُّ لها : وكذلك قول الآخر

أَرَانِي ولاَ كُفْرَانَ للهِ إِنَّمَا أُوَاخِي مِنَ الأَقوامِ كلَّ بخيلِ

ومن الاعتراض قولُهم : زيدٌ ولا أقول إلاَّ حقَّاً كريمٌ ، وعلى ذلك مسئلة الكتاب ، إنهُ المسكينُ أحمقُ ، ألاَ ترى أن تقديرَه ، إنّهُ أحمق : وقوله المسكين : أيْ هو المسكين ، وذلك اعتراض بين اسم إنّ وخبرها : ومن ذلك مسئلته لاأخَا ، فاعلَمْ لك : فقوله : فاعلَمْ : اعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، كذا الظاهر : وأجاز أبو عليّ رحمـه الله أن يكون لك خبراً ، ويكون أخَا : اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف كقولك لا عَصَا لك ، ويدلُّ على صحة هذا القول أنهم قد كسّروه على أفعال ، وفاؤُه مفتوحة ، فهو إذاً ، فَعَل : وذلك قولهم : أخٌ وآخاء ، فيما حكاه يونس ، وقال بعضُ آل المهلَّب

وجدتُمْ بَنِيكُمْ دونَنَا إذْ نَسَبْتُمُ وأىُّ بنى الآخاءِ تنبو مَنَاسِبُه

فغيرُ مُنْكَرٍ أن يخرج واحدُها على أصله ، كما خرج واحِدُ الآباء على أصله . وذلك قولهم هذا أَبَا ، ورأيت أَبَاً : ومررت بأَبَا ،

وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى . قال : يقال هذا أبوك ، وهذا أبَاكَ : وهذا أبُكَ ، فمن قال هذا أبوك . أو أباك . فتثنيته أبوان ، ومن قال هذا أبُكَ ، فتثنيته أبَان ، وأبوان ، وأنشد

سِوَى أبِكَ الأدنى فإنَّ محمداً ... علا كل عَالٍ بابن عمّ محمَّدِ

وأنشد أبو على عن أبي الحسن .

تقولُ ابْنَتِي لمَّا رأتنِيَ شاحباً ... كأنَّكَ فينَا يَأَبَاتِ غريبُ

قال فهذا تأنيث أبا ، وإذا كان كذلك جاز جوازاً حسناً أن يكون (أبَا) من قولهم : لا أبا لك اسمٌ مقصورٌ كما كان ذلك فى أخا لكَ ، ويُحسِّنُه أنَّك إذا حملتَ الكلام عليهِ جعلتَ لهُ خبراً ، ولم يكن فى الكلام فصلٌ بين المضاف والمضاف إليهِ بحرف الجرّ ، غيرَ أنَّهُ يُؤْنِسُ بمعنى إرادة الإضافة قولُ الفرزدق

(ظلمتَ ولكن لا يَدَىْ لك بالظلْمِ)

فلهذا جوَّزناهما جميعاً ، وروينا لمَعْن بن أوس

وفيهنَّ والأيَّامُ يعثُرْنَ بالفتى ... نوادبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ ونَوائحُ

ففصل بقوله : والأيام يعثرنَ بالفتى ، بين المبتدإ وخبره ، وأنشدنا

لعلكَ والموعودُ صِدْقٌ لقاؤُه ... بدَا لكَ فى تِلْكَ القلوص بَدَاءُ

وسألتُه عن بيت كُثَيِّر .

وإنِّى وتَهْيامِى بعزَّةَ بعْدمَا ... تَخَلَيْتُ ممـا بيننَا وتَخَلَت

فأجاز أن يكون قوله : وتَهْيامى بعزة ؛ جملة من مبتدإ وخبر اعترضَ بها بين اسم إن وخبرها الذى هو قوله

لكالمُرْتجَى ظلَّ الغمامةِ كلَّما تبوَّأ منها للمقيلِ اضمحلَّت

فقلت له : أيجوز أن يكون تهيامى بعزة ؛ قسماً ؛ فأجاز ذلك ولم يدفعه . وقال الله عزَّ وجلَّ « هذَا فليذوقوه حميمٌ وغسَّاقٌ » فقوله تعالى فليذوقوه . اعتراضٌ بين المبتدإ وخبره وقال رؤبة

إنِّى وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لقائلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

فاعترض بالقسم بين اسم إنَّ وخبرها ، والاعتراض فى شعر العرب ومنثورها كثيرٌ حسنٌ ، ودالٌّ على فصاحة المتكلم وقوّة نفسه وامتدادِ نَفَسِه ، وقد رأيته فى اشعار المحدَثين ، وهو فى شعر إبراهيم بن المهدى أكثر منهُ فى شعر غيره من المولّدين

باب

فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

هذا فى كلام العرب كثيرٌ فاشٍ ، والقياسُ له قابلٌ مُسوِّغٌ ، فمن ذلك قولهم مررت بزيد وما كان نحوَه ، مما يلْحَقُ من حروف الجرّ معونةً لتعدِّى الفعل ، فمن وجه يُعتقد فى الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدِّيةً وموصِّلةً له ، كما أن همزة النقل فى أفعلت

وتكرير العين فى فعّلت يأتيان لنقل الفعل وتعديته . نحو قام ؛ وأقمتُه ، وقوّمته ؛ وسارَ ، وأسَرْته ، وسيَّرتُه ؛ فلماَّ كان حرف الجرّ الموصّلُ للفعل مُعاقِباً لأحد شيئين ؛ كلٌّ واحد منهما مصوغٌ فى نفس المثال جرى مجراهما فى كونه جزءًا من الفعل أو كالجزء منهُ ، فهذا وجهُ اعتدادِه كبعض الفعل ؛ وأمّا وجهُ اعتداده لجزءٍ من الاسم فمن حيثُ كان مع ما جرّه فى موضع نصبٍ ، وهذا يقضى لهُ بكونه جزءًا مما بعده أو كالجزء منه ، ألاَ تراك تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد فى نحو قولك : ضربت زيداً وعمراً ، وذلك قولك: مررت بزيد وعمراً ، أو رغبت فيك وجعفراً ، ونظرتُ إليك وسعيداً ، أفلا ترى إلى حرف الجرّ الموصّل للفعل كيف قدّر تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين ، ووجهُ جوازه من قِبَل القياس ، أنك إنما تستنكرُ اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ، وذلك كأن تَرُومَ أن تدلّ على قوّة اتّصال حرف الجرّ بالفعل فتعتَدّه تارةً كالبعض لهُ ، والأخرى كالبعض للاسم ، فهذا ما لا يجوز مثلُه ، لأنهُ لا يكون كونه كبعض الاسم دليلاً على شدّة امتزاجه بالفعل ، لكنْ لمّا اختلف المعنيان ، جاز أن يختلف التقديران ، فاعرف ذلك ، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه ، ومثلُ ذلك قولهم : لا أَبا لك ، فههنا

تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين ، وذلك أن ثَبَات الأَلف فى (أبا) من (لا أبا لك) دليلُ الإضافة فهذا وجهٌ ، ووجهٌ آخر أن ثبات اللام وعمل (لا) فى هذا الاسم يوجب التنكير والفصل، فَثَبَاتُ الألف دليل الإضافـة والتعريف ، ووجودُ اللام دليلُ الفصل والتنكير ، وليس هذا فى الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذى جاء فسادُه من قِبَل تدافُع حالَيْه ، وذلك أنّ وجود ياء التحقير يقتضى كونه دليلاً على القلّة، وكونُه مثالاً موضوعاً للكثرة دليلٌ على الكثرة : وهذا يجب منه أن يكون الشىء الواحـد فى الوقت الواحد قليلا كثيراً ، وهذا ما لايجوز لأحد اعتقادُه ، وليس كذلك تقديرُك الباء فى نحو مررت بزيد تارةً كبعض الاسم ، وأُخرى كبعض الفعل ، من قِبَل أن هذه إنما هى صناعة لفظيةٌ يسوغ معها تنقُّلُ الحال وتغيّرُها ، فأمّا المعـانى فأمرٌ ضيّقٌ ، ومذهبٌ مستصعَب ، ألاَ تراك اذا سئلت عن زيد . من قولنا : قام زيد سميته فاعلاً ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سمّيته مبتدأً لا فاعلاً ، وإن كان فاعلاً فى المعنى ، وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السِّمَةُ ، فأما المعنى فواحد ، فقد ترى الى سَعَة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى

فإن قلت : فأنتَ إذا قلتَ فى (لا أبا لك) أنَّ الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ، (لا) تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعتَ على الشىء الواحد فى الوقت الواحد معنيين ضدين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان كما ترى متدافعان ، قيل الفرقُ بين الموضعين واضحٌ ، وذلك أن قولهم (لا أَبا لك) كلامٌ جرى مَجْرى المَثَل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفى فى الحقيقة أباه ، وإنما تُخرجه مُخرج الدعاء عليه ، أى أنت عندى ممن يستحقُّ أن يُدْعَى عليه بفقد أبيه ، كذا فسَّره أبو علىّ ، وكذلك هو لمتأمله ، ألا ترى أنه قد أنشد توكيداً لما رآه من هذا المعنى فيه قوله (وتترُكُ أُخْرَى فَرْدَةً لا أَخَا لها) ولم يقل : لا أخت لها ، ولكنْ لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أَبَا لك) (ولا أَخا لك) قيل مع المؤنث على حدِّ ما يكون عليه مع المذكر ، فجرى هذا نحواً من قولهم : لكل أحدٍ من ذكر وأنثى واثنين وجماعةٍ (الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَن) على التأنيث لأنه كذا جرَى أوَّلُه ، وإذا كان الأَمرُ كذلك عُلِمَ أَن قولهم (لا أبا لك) إنما فيه تَعادِى ظاهره ، واجتماعُ صورتى الفصل ، والوصل ، والتعريف ، والتنكير ، لفظا لا معنى ، واذا آلَ الأمر الى ذلك عُدْنَا الى مثل ما كنَّا عليه ، من تنافرُ قضيتى اللفظ فى نحو مررت بزيدٍ ، إذا

أردت بذلك أن تدلّ على شدّة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحدَه دون الاسم ، ونحنُ إنما عقَدْنا فسادَ الأمر وصلاحَه على المعنى ، كأن يكون الشيء الواحد فى الوقت الواحد قليلاً كثيراً ، وهذا ما لا يدّعيه مُدّعٍ ، ولا يرضاه مذهباً لنفسه راضٍ ، ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المَثَل ، كثرتُه فى الشعر ، وانه يقال لمن له أَبٌ ولمن ليس له أبٌ ، وهذا الكلام دعاءٌ فى المعنى لا محالةَ ، وإن كان فى اللفظ خبراً ، ولو كان دعاءً مُصَرَّحاً وأمراً معيَّناً ، لما جاز أن يُقال لمن لا أَبَ له ، لأنه إذا كان لا أب له ، لم يجز أن يُدْعَى عليه بما هو فيه لا محالةَ ، ألاَ ترى أنك لا تقول للأعمى أعْمَاه اللهُ ، ولا للفقير ، أفقره الله ، وهذا ظاهر بادٍ ، وقد مرَّ بِهِ الطائى الكبير فقال

نعمــةُ اللهِ فيكَ لا أسأَلُ اللّـ ـهَ اليها نُعْمَى سوى أَنْ تَدُومَا
ولو أنى فعلْتُ كنتُ كمَنْ يسـ ـألُهُ وهو قائمٌ أَنْ يقوما

فكما لا تقول لمن لا أبَ له : أفقدكَ اللهُ أباكَ ، كذلك يُعلم أنّ قولهم لمن لا أبَ له (لا أبا لك) لا حقيقةَ لمعناه مطابقةٌ للفظه ، وإنما هى خارجةٌ مُخْرج المثل على ما فسّره أبو على ، قال عنترة

فاقْنَى حيَاءكِ لاَ أبَا لَكِ واعْلَمِى
أنى امرؤٌ سأَمُوتُ إن لم أُقْتَلِ

وقال

أَلْقِ الصحيفةَ لاَ أَبا لكَ إنّهُ
يُخْشى عليكَ من الحِبَاءِ النِّقرِسُ

وقال

أَبِالموت الذى لا بدَّ أنّى مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

أَرادَ لا أَبا لك ، فحذف اللام من جارِى عُرْف الكلام

وقال جرير

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِىٍّ لا أبا لكم لا يُلقينّكُمُ فى سَوْأةٍ عُمَرُ

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثَلاً لا حقيقةً ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون لتيم كلها أبٌ واحدٌ ، ولكن معناه كلكم أهلٌ للدعاء عليه والإغلاظ له . وقال الحطيئة

أَقِلّوا عليهم لا أَبا لأَبِيكُمُ
من اللّوْم أو سُدُّوا المكان الذى سَدُّوا

فإن قلتَ : فقد أثبت الحُطَيئةُ فى هذا البيت ما نفَيْتَه أنت فى البيت الذى قبله ، وذلك أنه قال (لأبيكم) فجعل للجماعة أباً واحداً وأنتَ قلت هناك إنه لا يكون لجماعةِ تَيْمٍ أَبٌ واحدٌ ، فالجوابُ عن هذا من موضعين ، أحدُهما ما قدّمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضُه الدعاء مرسلاً ففحّشَ بذكر

الأب على ما مضى ؛ والآخرُ أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمع أى لا أبا لآبائكم ، يريد الدعاء على آبائهم من حيثُ ذكرَها فجاء بهِ جمعاً مصححاً على قولك أَبٌ ، وأَبُونَ ، وأبِينَ ، قال

فلما تَبَيَّنَّ أَصواتَنا بَكَيْنَ وفدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

وعليه قول الآخر أُنْشِدناه

فمَنْ يكُ سائلاً عنِّي فإنى بمكة مولِدِى وبها رُبيتُ

وقد شُنِئَتْ بها الآباءُ قبلى فما شُنِئَتْ أَبِىَّ ولا شُنِيتُ

أى ما شنئت آبائى ، فهذا شىء عرضَ ، ولْنَعُدْ . ومِنْ ذلك قولهم: مُخْتَارٌ ومُعْتَاد ، ونحو ذلك ، فهذا يُحملُ تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين ، وذلك أنهُ إن كان اسمَ الفاعل ، فأصلُه مختَيِرٌ ومُعتَوِدٌ ، كمقتَطِعٍ (بكسر العين) وإن كان مفعولاً فأصله مُخْتَيَر ومُعْتَوَد ، كمقتطَع فمختارٌ من قولك : أنت مختارٌ للثياب أى مستجيدٌ لها أصلُه مُختيِر ، ومختارٌ من قولك : هذا ثوب مختارٌ ، أصلُهُ مُخْتَيَر ، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين ، وإنما كان يكون هذا مُنْكَراً لوكان تقديرُ فتح العين وكسرها لمعنى واحدٍ ، فأمّا وهما لمعنيين فسائغٌ حسنٌ ، وكذلك ما كان من المضعّف فى هذا الشرحِ من الكلام نحو قولك : هذا رجل مُعْتَدّ للمجد ونحوه ،

فهذا هو اسم الفاعل ؛ وأصلُه معتدِد (بكسر العين) وهذا رجل مُعْتَدٌ ، أى منظور إليه ، فهذ مفتَعَلٌ (بفتح العين) وأصلُه معتدَدٌ كقولك هذا معنى معتبَرٌ أى ليس بصغير محتقر ؛ وكذلك هذا جَوْزٌ معتدٌ فهذا أيضاً اسم المفعول ، وأصله معتدَدٌ كمُقْتَسَم ، ومُقْتَطَع ، ونظائرُ هذا وما قبله كثيرة فاشيةٌ ، ومن ذلك قولهم كِساءٌ ، وقضاءٌ ، ونحوه أعللت اللام لأنك لم تعتدّ بالألف حاجزاً لسكونها ، وقلبتَها أيضاً لسكونها وسكون الألف قبلها ، فاعتددتها من وجه ، ولم تعتدِدْها من آخر ، ومن ذلك أيضاً قولُهم أيَّهُمْ تضربْ يَقُمْ زيد ، فأيّهم من حيث كانت جازمةً لتضرب يجب أن تكون مقدمة عليها ، ومن حيث كانت منصوبة بتضرب يجب أَن تكون فى الرتبة مؤخرة عنها ، فلم يمتنع أَن يقع هذان التقديران على اختلافهما من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعى لفظى ، ولوكان التعادى والتخالفُ فى المعنى لفسد ولم يجُز ، وأيضاً فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدّر المراد ، لا (لأىّ) فإذا كان كذلك كان الأمر أَقرب مأخذاً وأَلين ملمسا

باب
فى تَدْرِيج اللغة

وذلك أن يُشْبِهَ شَىءٌ شيئاً ، من موضع ، فَيُمضى حكمُه على حكم الأول ، ثم يُرَقَّى منهُ إلى غيره

فمن ذلك قولهم : جالِسِ الحسنَ أوِ ابنَ سِيرِينَ فلو جالسهما جميعاً لكان مُصيباً مطيعاً ، لا مُخَالِفاً ، وان كانت (أو) إنما هى فى أصلِ وضعِها لأَحَدِ الشيئين ، وإنما جاز ذلك فى هذا الموضع ، لاَ لِشىءٍ رجع إلى نفسِ (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى الى (أوْ) وذلك لإنهُ قد عُرِفَ أنهُ إنما رُغِبَ فى مجالسة الحسن لِمَا لِمُجالسِهِ فى ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة فى مُجالسةِ ابن سيرين أيضاً ، وكأنهُ قال جالسْ هذا الضَّرْبَ من الناس ، وعلى ذلك جَرَى النهْىُ فى هذا الطَّرْز من القول ، فى قول الله سبحانه « وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أو كَفُوراً » وكأنهُ والله أعلم قال لا تطع هذا الضَّربَ من الناس ، ثم إنَّه لمَّا رأَى (أو) فى هذا الموضع قد جرَتْ مجرى الوَاوِ ، تَدَرَّجَ من ذلك إلى غيره ، فأجرَاها مُجْرى الواو فى موضع عار من هذه القرينة ، التى سوَّغَتْه اُستِعْمَال (أو) فى معنى الواو ، ألا تراه كيف قال

وَكَانَ سِيَّانِ أَلاَّ يَسْرَحُوا نَعَمَا
أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا ، واغْبَرَّتِ السُّوحُ

وسَوَاءٌ وسِيَّان ، لا يُسْتَعمَل إلاَّ بالواو ، وعليهِ قول الآخر

فَسِيَّانِ حَرْبٌ أَوْ تَبُوُّوا بِمِثْلِهِ
وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذَّلِيلُ المُسَيَّرُ

أى فسيَّان حَرْبٌ وبَوَاؤُكم بمثله ، كما أن معنى الأول فكان سيَّان ألاَّ يَسْرَحُوا نَعَماً ، وأن يسرحوه بها وهذا واضحٌ

ومن ذلك قولهم صِبْيَةٌ وصِبْيان ، قُلبت الواو من صِبْوَان ، وصِبْوَة ، فى التقدير ، لأنهُ من صَبَوت لانكسار الصاد قبلها وضعْف الباء أن تُعْتَدَّ حاجزاً لسكونها ، وقد ذكرنا ذلك ، فلَمَّا أُلِفَ هذا واستمرَّ تدرَّجُوا منهُ إلى أنْ أقرّوا قلب الواو ياء بحاله وإنْ زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضاً : صُبْيان وصُبْيَة ، وقد كان يجب لمَّا زالت الكسرة أن تعود الياء واواً إلى أصلها ، لكنَّهم أقروا الياء بحالها لاعتيادهم إيَّاها حيثُ صارتْ كأنها كانت أصلاً ، وحسَّنَ ذلك لهم شىءٌ آخرَ ، وهو أن القلب فى صِبْيَة وصِبْيان ، إنما كان استحساناً وإيثاراً ، لاعن وجوب علَّة ، ولا قوَّة قياس ، فلماَّ لم تتمكن علَّةُ القلب ورأَوْا اللفظ بياء قَوِىَ عندهم إقرارُ الياء بحالها ، لأن السبب الأول إلى قلبها لم يكن

قوياً ، ولا مما يُعْتَادُ فى مثله أن يكون مؤثراً

ومن ذلك قولُهم فى الاستثبات عمَّن قال : ضربتُ رجلاً مَنَا ، ومررتُ برجلٍ مَنِى ، وعندى رجلٌ مَنُو ، فلمَّا شاع هذا ونحوُه عنهم تدرَّجوا منهُ إلى أن قالوا ضرب مَنٌ مَنَا ، كقولك : ضرب رجلٌ رجلاً

ومن ذلك قولهم أبيضُ لِياحٌ وهو من الواو ، لأنهُ ببياضه ما يلُوح للناظر فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوّة علة ، إنما هو للجُنُوح إلى خفة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرُّق اليها بالكسرة طلباً للاستخفاف، لا عن وجوب قياس ، ألاَ ترى أن هذا الضرب من الأسماء ليس جمعاً كرياضٍ ، وحياضٍ ، ولا مصدراً جارياً على فعلٍ معتلٍّ كقيام ، وصيام ، إنما يأتى مصحَّحاً نحو خِوَانٍ ، وصِوَانٍ ، غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعُوا أنفسهم فى لياح فى قلبهم إيَّاه إلى الواو بتلك الكسرة قبلها ، وإنْ كانت ليس ممَّا يُؤَثِّرُ حقيقة التأثير مثلها ، ولأنهم شبّهوه لفظاً ، إمَّا بالمصدر كحِيَالٍ ، وصِيَالٍ ، وإمَّا بالجمع كسَوْطٍ ، وسِيَاطٍ ، ونَوْطٍ ، ونِيَاطٍ ، (نَعَمْ) وقد فعلوا مثل هذا سواءً فى موضع آخر ، وذلك قول بعضهم فى صِوانٍ ، صِيَانٍ ، وفى صِوَارٍ ، صِيَارٍ ، فلمَّا ساغ ذلك من حيثُ أرَيْنَا أو كاد ، تدرَّجوا

منهُ إلى أَن فتحوا فاء لَيَاحٍ . ثم أقروا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زايلتها ، وذلك قولهم فيهِ لَيَاح ، وشجّعهُ على ذلك شيئاً ، أَنّ قلب الواو ياء فى لياح لم يكن عن قوّة ولا استحكام علّة ، وإنما هو لإيثار الأخفّ على الأثقل ، فاستمرَّ على ذلك وتدرَّج منهُ إلى أَن أقرَّ الياء بحالها مع الفتح ، إذ كان قلبُها مع الكسر أيضاً ليس بحقيقةِ مُوجِبٍ ، قال وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحّة عمل ، وإنما هو لتخفيف مُؤْثَرٍ ، فكذلك قلبَ أيضاً مع الفتح وان لم يكن موجباً ، غير أن الكسر هنا على ضعفه أَدعى الى القلب من الفتح ، فلذلك جعلنا ذاك تدرُّجاً عنهُ اليه ولم يُسَوّ بينهما فيهِ فاعرف ذلك ، وقريب من ذلك قول الشاعر

ولقد رأيتكَ بالقوادِمِ مرةً وعليَّ من سَدَفِ العشىّ رَيَاحُ

قياسه رَواحٌ لأَنهُ فَعَالٌ ، من راحَ يرُوح ، لكنهُ لمَّا كثر قلبُ هذه الواو فى تصريف هذه الكلمة ياء ، نحو رِيح ورِياح ، ومُريحٍ ومستريحٍ ، وكانت الياء أَيضاً عليهم أَخفَّ واليهم أحبَّ ، تدرَّجوا من ذلك الى أن قلبوها فى رَيَاح ، وان زالت الكسرة التى كانت قَلَبَتْها فى تلك الأماكن

ومن ذلك قلبُهم الذال دالاً فى (ادَّكَرَ) وما تصرف منهُ

نحو يدَّكِرُ ، ومُدَّكِرُ ، وادِّكار ، وغير ذلك ، تدرَّجوا من هذا الى غيره بأنْ قلبوها دالاً فى غير بناء افتعل ، فقال ابنُ مُقْبل (من بعض ما يَعْتَرِى قلبي من الدِّكَرِ) ومن ذلك قولهم : الطِنَّة بالطاء فى الظِنَّةِ ، وذلك فى اعتيادهم اطَّنَّ ، ومُطَّنٍّ ، واطِّنَان ، كما جاءت الدِّكَرُ على الأكثر

ومن ذلك حذفهم الفاء على القياس من ضِعة ، وقِحَةٍ ، كما حذفت من عِدَةٍ ، وزِنَةٍ ، ثم إنهم عدلوا بها عن فِعْلَة إلى فَعْلة ، فأقرُّوا الحذف بحاله ، وإن زالت الكسرة التى كانت موجِبَةً لهُ ، فقالوا الضَّعَة ، والقَحَة ، فتدرَّجوا بالضِعَة ، والقِحَة ، الى الضَّعَة ، والقَحَة ، وهى عندنا فَعْلة ، كقَصْعَةٍ ، وجَفْنَة ، لأنَّ الفاء فُتحت لأجل الحرف الحلقيّ فيما ذهب اليهِ محمد بن يزيد

ومن ذلك قولهم : بأيهم تَمْرُرْ أمْرُرْ ، فقدَّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه فيهِ ، وإن كان الشرط لا يَعمَل فيه ما قبلَه ؛ لكنَّهم لما لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله فى الشرط ، فلما ساغ لهم ذلك تدرَّجوا منه الى أن أضافوا اليهِ الاسم فقالوا غلامَ مَن تضربْ أضربْه وجاريةَ من تَلْقَ أَلْقَها ، فالاسم فى هذا إنما جَازَ عملُه فى الشرط من حيثُ كان محمولاً فى ذلك على حرف الجرّ ، وجميعُ هذا حكمُهُ فى الاستفهام

حكمهُ في الشرط من حيث كان الاستفهام لهُ صدرُ الكلام كما أنّ الشرط كذلك ، فعلى هذه جاز بأيّهم تَمُرّ ، وغلامَ مَن تضربْ .
فأمّا قولهم : أتذكرُ إذ مَنْ يأتِنا نأتهِ ، فلا يجوز إلاّ في ضرورةِ الشعر؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدإ ، أي أتذكرُ اذ الناس من يأتِنَا نَأْتهِ ، فلمّا باشرَ المضاف غيرَ المضاف اليهِ في اللفظ أشبهَ الفصلَ بين المضافِ والمضاف اليه ؛ فلذلك أجازوه في الضرورة ، فإن قيل فما الذى يمنعُ من إضافتهِ الى الشرط وهو ضربٌ من الخبر ، قيلَ لأنَ الشرطَ لهُ صدرُ الكلام فلو أضفتَ اليهِ لعلّقتهُ بما قبله وتلك حالتان متدافعتان ، فأمّا بأيّهم تَمْرُرْ أمرُرْ، ونحوه فإنّ حرف الجر متعلّقٌ بالفعل بعد الاسم، والظرف في قولك أتذكرُ اذ مَنْ يأتِنَا نَأْتهِ متعلقٌ بقولك أتذكرُ ، وإذا خرج ما يتعلق بهِ حرفُ الجرِّ من حيّز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم بهِ ولا المشروط بهِ

ومن التدريج في اللغة أن يكتسي المضاف من المضاف اليهِ كثيراً من أحكامه ، من التعريف ، والتنكير ، والاستفهام ، والشِّيَاع وغيره ، ألاَ ترى أنّ ما لا يستعمل من الاسماء في الواجب اذا اضيف اليه شيء منها صار في ذلك الى حكمه، وذلك قولك : ما قرعْتُ حلقةَ بابِ دارِ أحدٍ قطُّ ، فسرى ما في أحد

من العموم والشياع الى الحلقة ؛ ولو قلت : قرعتُ حلْقة بابِ دارِ أحدٍ أو نحو ذلك لم يجز

ومن التدريج فى اللغة اجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفى العلة عيناً مُجْرى الهمزة الأصلية ، وذلك نحو قولهم : فى تحقير قائم ، وبائعٍ ؛ قويئمٌ ، وبُوَيئع ، فألحقوا الهمزة المنقلبة بالهمزة الأَصلية فى سائلٍ ، وثائرٍ ، من سال وثأر ، اذا قلت: سُوَيْئِل ، وثُوَيْئِر ، وليست كذلك اذا انقلبت همزة على أحد الحرفين نحو كساءٍ ، وقضاءٍ ، ألاَ تراكَ تقولُ فى التحقير كُسَىٌّ ، وقُضَىٌّ ، فتردّ حرف العلة وتحذفه لاجتماع اليا آت ؛ وليست كذلك الهمزة الأَصلية ، ألا تراكَ تقول فى تحقير سلاَءٍ ، وخلاَءٍ ، بإقرار الهمزة لكونها أصلية ، وذلك سُلَيِّئٌ ، وخُلَيِّئٌ ؛ وتقول أيضاً فى تكسير كساءٍ ، وقضاءٍ ، بترك الهمزة ألبتة ، وذلك قولك أكسيةٌ ، وأقضية ، وتقول فى سِلاَءٍ ، وخلاَءٍ ، أسلئة وأخلئة ، فاعرف ذلك ؛ لكنَّكَ لو بنيتَ من قائم وبائع شيئاً مرتجلاً ، أعدت الحرفين البتة ، وذلك كأن تبنى منهما مثل جعفر ، فتقول ، قَوْمَمٌ وبَيْعَعٌ ، ولم تقل قأمَمٌ . ولا بأعَعٌ ؛ لأنَّك إنما تبنى من أصل المثال لا من حروفه المغيّرة ، ألاَ تراكَ لو بنيتَ من قِيلٍ ، ودِيمَةٍ ، مثال (فَعْل) لقلت دَوْمٌ وقولٌ لا غيرُ ، فإن قلتَ ولِمَ لمْ تقرّر

الهمزة فى قائم وبائع فيما تبنيه منهما كما أقررتها فى تحقيرهما ؟
قيل : البناءُ من الشىء أنْ تعمَد لأصوله فتصوغ منها وتطرَح زوائدَه فلا تَحفِلَ بها ، وليس كذلك التحقيرُ ، وذلك أنَّ صورة المُحَقَّر معك ، ومعنى التكبير والتحقير فى أن كلَّ واحدٍ منهما واحدٌ واحدٌ ، وإنما بينهما أنَّ أحدهما كبيرٌ والآخرُ صغيرٌ ، فأماَّ الإفرادُ والتوحيدُ فيهما كليهما فلا نظر فيهِ ، قال أبو على رحمهُ الله فى صحة الواو فى نحو أُسَيْوِد ، وجُدَيْوِل ، مما أعان على ذلك وسوَّغَه ، أنّه فى معنى جدول صغير ، فكما تصح الواو فى جدول صغير ، فكذلك أُنِسَ بصحة الواو فى جديول ، وليس كذلك الجمع ، لأنهُ رتبة غير رتبة الآحاد فهو شىءٌ آخر ، فلذلك سقطت فى الجمع حُرْمَةُ الواحد ، ألا تراك تقول فى تكسير قائم قُوَّامٌ ، وقُوَّمٌ ، فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأَصل ، ولا تقول قُؤَّامٌ ، ولا قُؤَّم ، كما قلت فى التحقير قويئم بالهمز ، وسألت مَرَّةً أبا على رحمهُ الله عن ردّ سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحَمْله إياها عليها ، أَلا تراه قال يقول سُرَيْحِين لقولك سَرَاحِين ، ولا تقول عُثَيْمين ، لأنك لا تقول ، عَثَامين ، ونحو ذلك فقال إنما حمل التحقير فى هذا على التكسير ، من حيثُ كان التكسير بعيداً عن

رتبة الآحاد ، فاعتدّ ما يَعْرِض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقرُ هو المكبّر ، والتحقيرُ فيه جارٍ مجرى الصفة ، فكأن لم يَحْدُثْ بالتحقير أمر يحملُ عليه غيره ، كما حدَث بالتكسير حكمٌ يحمل عليه الإفراد ، هذا مَعْقِدُ معناه ، وما أحسنه وأعلاه

ومن التدريج هذا قولهم حَضْرُمَوْتٍ بالإضافة على منهاج اقتران الاسمين ، أحدِهما بصاحبه ، ثم تدرّجوا من هذا الى التركيب فقالوا هذا حضْرَمَوْتُ ، ثم تدرّجوا من هذا الى أن صاغوهما جميعا صياغة المفرد فقالوا هذا حَضْرَمُوتٌ ، فجرى لذلك مجرى عَضْرفُوطٍ ، وتَيْتَعُور

ومن التدريج فى اللغة قولهم : دِيمَةٌ ودِيَم ، واستمرارُ القلب فى العين للكسرة قبلها ثم تجاوزوا ذلك لما كثُر وشاع ، الى أن قالوا : دَيّمَتِ السماء ودوّمَتْ ، فأماً دوّمت ، فعلى القياس ، وأما ديّمت فلاستمرار القلب فى ديمة وديم ، أنشد أبو زيد

هو الجوَاد بنُ الجوادِ بنِ سَبَلْ

إنْ دَوَّمُوا جَادَ وإنْ جَادُوا وَبَلْ

ورواه أيضاً ديّموا بالياء ، نَعَمْ ثمّ قالوا : دَامتِ السماء تديمُ ، فظاهرُ هذا أنه أُجْرى مجرى باع يبيع ، وإن كان من الواو ، فإن قلت : فلعله فعَل يفعِل ، من الواو كما ذهب الخليل فى طاح

يطيح ، وتاه يتيه ، قيل : حملهُ على الإبدال أقوى ، ألا ترى أنه قد حكى فى مصدره دَيْماً فهذا مُجتَذَبٌ إلى الياء ، مُدَرَّجٌ إليها ، مأخوذ بهِ نحوَها

فإن قلت فلعلّ الياءَ لغةٌ فى هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضارَه يضيرُه ضيراً ، وضاره يضورُه ضوراً ، قيل : يبعُد ذلك هنا ، أَلا ترى إلى اجتماع الكافّة على قولهم الدّوّام ، وليس أحدٌ يقول الديَّام ، فعلمتَ بذلك أنّ العارض فى هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة ، لا من جهة اللغة ، ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم (ماهَتِ الركيةُ تَميهُ ميَهاً) مع إجماعهم على أمواه ، وأنهُ لا أحدٌ يقول أمياهٌ

ونحوٌ من ذلك ما يُحكى عن عُمارة بن عَقيل من أنه قال : فى جمع ريحٍ أرياحٍ ، حتى نُبِّهَ عليهِ فعادَ إلى أرواح وكأَنّ أرياحاً أسهلُ قليلاً ، لأَنهُ قد جاء عنهم قوله (وعليَّ من سَدَفِ العشيِّ رياحُ) فهو بالياء لهذا آنَسُ ، وجِماعُ هذا الباب غلبةُ الياء على الواو لخفّتها ، فهم لا يزالون تشبثُّاً بها وبَحثاً عنها ، واستثارةً لها وتقرباً ما استطاعوا منها ، ونحوٌ من هذه الطريق فى التدريج حملُهم عِلْبَاوان على حَمراوان ، ثم حملُهم رِداوانِ على عِلباوانِ ، ثم حملُهم قُرّاوان على رِداوان ، وقد تقدم ذِكره وفى هذا كافٍ

مماً يرد فى معناه بإذن الله تعالى ؛ ومن ذلك أنهُ لماً اطردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل نحو قمتُ يومَ قمتَ ، وأجلسُ حين تجلسُ ، شبّهوا ظرف المكان بها فى (حيث) فتدرَّجوا من (حِين) إلى (حيث) فقالوا قمت حيث قمت ونظائره كثيرة

باب

فى أن ما قِيس على كلام العرب ، فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف ، وأكثر الناس يَضْعُف عن احتماله ، لغُمُوضهِ ولُطفهِ ، والمنفعةُ بهِ عامة ، والتَّسانُد إليهِ مُقوٍّ مُجْدٍ ، وقد نَصَّ أبو عثمان عليهِ ، فقالوا : ما قِيسَ على كلام العرب ، فهو من كلام العرب ، ألاَ ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُكَ اسمَ كلِّ فاعلٍ ولا مفعول ، وإنما سمعتَ البعضَ فقستَ عليهِ غيره ، فإذا سمعتَ (قام زيدٌ) أجزْتَ ظَرُفَ بِشرٌ ، وكَرُم خالد ، قال أبو على : إذا قلت (طَابَ الخُشْكَنَان) فهذا من كلام العرب ، لأنك باعرابك إيَّاه ، قد أدخلتَه كلامَ العرب ، ويؤكِّدُ هذا عندكَ ، ان ما أُعْرِب من أجناس الأعْجَميَّةِ ، قد أجرتهُ العرب مُجرى أُصول كلامها ، ألاَ تراهم يَصرِفُون فى العَلَم نحو آجُرّ ، وإبْرَيْسَم ، وفِرِنْدٍ ، وفَيْرُوزَجٍ ، وجميعَ ما تدخله لام التعريف ، وذلك أنه

لمَّا دخلَتْه اللامُ ، في نحو الدِّيباج، والفِرِنْدِ، والسِّهْرِيزُ، والآجُرِّ ، أشبه أُصول كلام العرب ، أعنى النكراتِ ، فجرى فى الصرف ومنعه مجراها ، قال أَبو على : ويؤكد ذلك أن العرب اشتَقَّتْ من الأعجمى ، النكرة ، كما تَشْتَقُّ من أُصول كلامها ، قال رُؤْبَة

هل يُنْجِيَنِّي خَلِفٌ سِخْتِيتُ أو فِضةٌ أو ذهبٌ كِبْريتُ

قال : فَسِخْتِيتُ من السَّخْتِ ، كزِحْلِيل من الزَّحْل ، وحكى لنا أبو على ، عن ابن الأَعرابى أظنه قال: يقال دَرْهَمَتِ الخُبَّازَى ، أى صارت كالدراهم ، فاشتُق من الدرهم وهو اسم أعجمى . وحكى أبو زيد رجل مُدَرْهَم ، قال ولم يقولوا منهُ دُرْهِمَ ، إلاَّ أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصلٌ فى الكفِّ ولهذا أشباه ، وقال أبو عثمان فى الالحاق المطردِ ، إنَّ موضعه من جهة اللام ، نحو قُعْدَدٍ ، ورِمْدِدٍ ، وشَمْلَلَ ، وصَعْرَرَ ، وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًّا لا يقاس عليهِ ، وذلك نحو جَوْهَر ، وبَيْطَر ، وجَدْول ، وحِذْيَم ، وهَرْوَل ، وأَرْطَى ، ومِعْزَى ، وسَلْقَى ، وجَعْبَى ، قال أبو على وقتَ القراءة عليـهِ كتابَ أبى عثمان : لو شاء شاعرٌ أو ساجعٌ ، أو متَّسِعٌ أن يَبْنِيَ بإلحاقِ اللاَّم اسماً ، وفعلاً ، وصفة ، لجاز له ولكانَ ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك خَرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَلٍ ، وضَرْبَبَ زيد عمراً ، ومررت برجل ضَرْبَبٍ

وكَزْمَمٍ ونحو ذلك، قلت له أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال ليس بارتِجَال، لكنه مَقِيسٌ على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم، قال ألاَ ترى أنك تقول: طاب الخُشْكَنَانُ، فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلَّمت بهِ هكذا، قال فَرَفْعُك إيَّاه، كرفعها ما صار لذلك محمولاً على كلامها، ومنسوباً الى لغتها، ومما اشْتَقَّتْهُ العرب من كلام العجم ما أَنْشَدَنَاهُ من قول الراجز

هل تعرِف الدَّار لأُمِّ الخَزْرَجِ

مِنْهـا فَظَلْتَ اليومَ كالمُزَرَّجِ

أى الذى شرب الزَّرَجُونَ، وهى الخمر، فاشتق المزرَّج من الزَّرَجُون وكان قياسه كالمُزَرْجَى، من حيث كانت النون فى زَرَجُون قياسها أن تكون أصلاً، اذ كانت بمنزلة السين من قَرَبُوس، قال أبو على: ولكن العربُ إذا اشتَقَّتْ من الاعجمى خلَطتْ فيهِ، قال والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رُؤْبة (فى خدْرِ ميَّاسِ الدُّمَى مُعَرْجَنِ) وأَنْشَدَنَاهُ (المعرجن) باللام، فقوله المُعَرْجَن، يشهد بكون النون من عُرْجُون أصلاً، وإن كان من معنى الانْعِرَاج، ألا تراهم فسروا قول الله تعالى «حتَّى عَادَ كالعُرْجُونِ القَدِيم» فقالوا هى الكِبَاسَة، إذا قَدُمَتْ فانحَنَتْ فقد كان القياسُ على هذا يجب أنْ يكون نونُ (عرجون)

زائدة ، كزيادتها فى (زينون) غير أن بيت رؤبة الذى يقول فيه (المُعَرْجن) منع هذا ، وأعلمَنا أنهُ أصل رباعيّ قريبٌ من لفظ الثلاثى ، كسِبَطْرٍ من سَبِطٍ ، ودِمَثْرٍ ، من دَمِث ، ألاَ ترى أنهُ ليس فى الأفعال (فعلَنْ) وإنما ذلك فى الأسماء نحو علَجَن ، وخَلْبَن ، ومما يدلّك على أنّ ما قيس من كلام العرب فإنهُ من كلامها ، أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف ، نحو قولهم : فى مثال (صَمَحْمَح) من الضرب (ضَرَبْرَب) ومن القتل (قتَلْتَل) ومن الأكل (أكَلْكَل) ومن الشرب (شَرَبْرَب) ومن الخروج (خَرَجْرَج) ومن الدخول (دخَلْخَل) وفى مثل سفرْجَل ، من جعفر (جَعَفْرَر) ومن صقْعَب (صقَعْبَب) ومن زِبْرِج (زَبَرْجَج) ومن ترْثُم (ترَثْمَم) ونحو ذلك ، فقال لك قائل بأىّ لغة كان هؤلاء يتكلمون ، لم تجدْ بُدًّا من أن تقول بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف ، فإن قلت : فما تصنع بما حدّثكم به أبو صالح السّليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ عن أبى عبد الله محمد ابن العباس اليزيدى قال حدّثنا الخليل بن أسَد النّوْشَجانى قال : قرأت على الأصمعى هذه الأرجوزة للعجاج (ياصاحِ هل تعرفُ رَسْماً مُكْرِساَ) فلما بلغتُ (تقَاعَسَ العزُّ بنَا فاقعَنْسَساَ)

قال لى الأصمعى قال لى الخليل أنشدنا رجل (ترافَعَ العزُّ بنا فَارفَنَعَا) فقلتُ هذا لا يكون فقال كيف جاز للعجاج أن يقول (تقاعس العزُّ بنا فاقعنسسا) فهذا يدلّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأَبنية، على أنه من كلامهم . ألا ترى الى قول الخليل وهو سيّدُ قومِه ، وكاشِفُ قِنَاعِ القياس فى علْمِه ، كيف منع من هذا ، ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحاً ومذهباً مرضياً ، لما أباهُ الخليلُ ولا منع منهُ . فالجوابُ عن هذا من أوجهٍ عدّةٍ ، أحدُها أن الاصمعى لم يحكِ عن الخليل أنه انقطع هنا ولاَ أنه تكلّم بشىء بعده ، فقد يجوز أن يكون الخليل لمّا احتجّ عليهِ منشدُه ذلك البيت ببيت العجاج ، عرَف الخليل حجّتَه فترك مراجعته ، وقطْعُ الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده ، ولا ينكر أن يسبق الخليل الى القول بشىء فيكون فيهِ تعقّبٌ له فيُنَبَّه عليه فينتبه ، وقد يجوز أيضاً أنْ يكون الأصمعى سمع من الخليل فى هذا من قبوله أَو ردّه على المحتجّ به ما لم يَحْكه للخليل بن أسد ، لا سيما والأصمعى ليس ممن ينشَط للمقاييس ، ولا لحكاية التعليل ، نَعَمْ وقد يجوز أن يكون الخليلُ أيضاً أَمسك عن شرح الحال فى ذلك ، وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعيّ لمعرفته بقلة

ابتعائه فى النظر وتوفره على ما يُرْوَى ويُحْفَظ، وتؤكد هذا عندك الحكايةُ عنهُ وعن الأصمعى ، وقد كان أراده الأصمعى على أن يعلِّمَه العروض فتعذّر ذلك على الأصمعى وبَعُد عنـهُ ، فيئس الخليل منه فقال لهُ يوماً يا أبا سعيد كيف تُقَطِع قول الشاعر

إذا لم تستطِعْ شيئاً فدَعْه   وجاوزْه إلى ما تستطيعُ

قال فعلِمَ الاصمعيُّ أن الخليل قد تأذّى ببُعْده عن علم العروض فلم يعاوده فيهِ ، ووجهٌ غير هذا ، وهو ألطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضُه ، وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك ، لأنهُ بناه مما لامُهُ حرفٌ حلقيٌّ ، والعرب لم تبنِ هذا المثال ممَّا لامُهُ أحد حروف الحلق ، إنما هو ممَّا لامُهُ حرفٌ فَمَويٌّ ، وذلك نحو اقعنسس ، واسحَنْكَك ، واكْلَنْدَد ، واعفَنْجَج ، فلما قال الرجل للخليل (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا

فإن قيل وليس ترك العرب أن تبنى هذا المثال ممَّا لامُهُ حرفٌ حلقيٌّ بمانع أحداً من بنائه من ذلك ، ألاَ ترى أنهُ ليس كلُّ ما يجوز فى القياس يخرُج به سَماعٌ ، فإذا حَذَا إنسانٌ على مُثُلهم وأَمَّ مذهبَهم لم يجب عليهِ أن يُورد فى ذلك سماعاً ، ولا أن يرويَه روايةً ، قيل إذا تركت العرب أمراً من الأمور لعلَّةٍ داعيةٍ إلى تركه ، وجب اتباعها عليهِ ، ولم يسع أحداً بعد ذلك

العدولُ عنهُ ، وعلةُ امتناع ذلك عندى ما أذكره لتتأمله فتعجب منهُ ، وتأنَقَ لحسنِ الصنعة فيهِ ؛ وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة فى موضعٍ ، حروفُ اللين أحقُّ بهِ وأكثرُ من النون فيهِ ، ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثةً ساكنةً فيما عِدّتُه خمسة أحرف ، قطعْتَ بزيادتها نحو نونِ جَحَنْفل ، وعبَنْقَس ، وجرَنْفَس ، وفلَنْقَس ، وعرَنْدَس ، عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه ، حتى يأتيك ثَبَتٌ بضدّه ، قال أصحابُنا وإنما كان ذلك لان هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد نحو واو قَدَوْكسٍ ، وسَرَوْمَطٍ ، وياء سَمَيْدَعٍ وعميْثَلٍ ، وألف جُرافِسٍ ، وعُذَافِرٍ ، والنونُ حرف من حروف الزيادة أغَنُّ ، ومضارعٌ لحروف اللين ، وبينهُ وبينها من القرب والمشابهات ما قد شاع وذاع ، فألحقوا النون فى ذلك بالحروف اللينة الزائدة ، وإذا كان كذلك فيجب أن تكون هذه النون إذا وقعت ثالثة فى هذه المواضع قويَّة الشبه بحروف المدّ ، وإنما يَقْوى شبهها بها متى كانت ذاتَ غُنَّة لتضارع بها حروف المدِّ للينها ، وإنما تكون فيها الغنَّة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الانف متى وقعت ساكنة وبعدها حرفٌ فمَوىٌّ ، لا حلْقِىٌّ ، نحو جَحَنفَلٍ وبابه ؛ وكذلك أيضاً طريقُها وحديثُها فى الفعل ، ألا ترى أنَّ النون فى باب احْرَنْجَمْ ،

وادْلَنظَى ، إنما هى محمولة من حيث كانت ثالثةً ساكنةً على الألف ، نحو اشْهَابَيْتُ ، واذهَامَمْتُ ، وابْيَاضَضْتُ ، واسْوَادَدْتُ ، والواو فى نحو اغْدَوْدَنَ ، واعْشَوْشَبَ ، واخْلَوْلَقَ ، واعْرَوْرَيْتُ ، واذْلَوْلَيْتُ ، واقْطَوْطَيْتُ ، واحْلَوْلَيْتُ ، وإذا كانت النون فى باب احْرَنْجَمَ ، واقعَنْسَسَ ، إنما هى أيضاً محمولة على الواو والألف فى هذه الألفاظ التى ذكرناها وغيرها ، وجب أن تُضارعها ، وهى أقوى شبهاً بها ، وإنما يقوَى شبهها بها إذا كانت غنَّاء ، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم نَحْوَها فى اسْحَنْكَكَ ، واقْعَنْسَسَ ، واحْرَنْجَمَ ، واخْرَنْطَمَ ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يقع بعدها حرفٌ حلقىٌّ ، لأنها اذا كانت كذلك كانت من الفم ، وإذا كانت من الفم سقطت غنّتها ، وإذا سقطت غنّتها زال شبهها بحرفَي المدّ الواو والألف ، فلذلك أنكره الخليل ، وقال هذا لا يكون ، وذلك أنهُ رأى نون ارفنْعَم ، فى موضعٍ لا تستعملها العرب فيهِ الاَّ غنَّاء غير مبتنية ، فأنكره ، وليست كذلك فى اقعنسس لأنها قبل السين ، وهذا موضع تكون فيهِ مُغَنَّةً مشابهة لحرفَي اللين ، ولهذا ما كانت النون فى (عَجَنَّسٍ) و (هَجَنَّعٍ) كباء (عَدَبَّسٍ) ولامَيْ (شَلَعْلَع) ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة ، كما قطع على نون (حَجَنْفَل) بذلك من

حيث كانت مدغمة : وادّغامُها يُخرجها من الألف ، لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها وهى من الفم، وهذا أقوى ما يمكن أن يُحتج بهِ فى هذا الموضع . وعلى ما نحن عليه ، فلو قال لك قائل : كيف تبنى من ضرب مثل (حَبَنْطَى) لقلت فيهِ (ضَرَبْنَى) ولو قال: كيف تبنى مثله من قرأ لقلتَ هذا لا يجوز ، لأنهُ يلزمنى أن أقول قَرَنْأَى فأُبيّن النون لوقوعها قبل الهمزة ، وإذا بانت ذهبت عنها غنّتها ، وإذا ذهبت غُنَّتُها زال شبهُها بحروف اللين فى نحو عَثَوْثلٍ ، وخفَيْدَدٍ ، وسَرَوْمَطٍ ، وفَدَوْكَسٍ ، وزَرارق ، وسَلَالم، وعُذافر ، وقُراقر ، على ما تقدّم، ولايجوز أن تذهب عنها الغُنَّة فى هذا الموضع الذى هى محمولة فيهِ على حروف اللين بما فيها من الغنـة التى ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلق ، فلا يجوز أيضاً أن تبنى من صرَع ، ولا من جبَهَ ، ولا من سنَحَ ، ولا من سلخ، ولا من فرَغ ، لأنهُ كان يلزمك أن تقول صرَنْعَى ، وجَبَنْهَى ، وسَنَنْحَى ، وسَلَنْخَى ، وفَرَنْغَى، فتبيّن النون فى هذا الموضع ، وهذا لا يجوز لما قدّمنا ذكره ، ولكن مَنْ أخفى النون عند الخاء والغين فى نحو مُنْخُل، ومُنْغُل، يجوز على مذهبه أن يبنى نحو حبنطى، من سلخ وفرغ ، لأنهُ قد يكون هناك فى لغته من الغنة ما يكون مع حروف الفم ، وقلتُ مرةً لأبى على رحمه الله

قد حضرنى شىء فى علَّة الإتباع فى (نِقِيذ) وإنْ عَرِىَ أن تكون عينه حلقية ؛ وهو قرب القاف من الخاء والغين . فكما جاء عنهم النِّخِير والرِّغيف ، كذلك جاء عنهم (النقيذ) فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها ؛ كما شبَّهَ من أخفى النون عند الخاء والغين إيَّاهما بحروف الفم ، فالنقيذُ فى الإتباع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون ؛ فرضِيَه وتقبَّلَه . ثم رأيته وقد أثبته فيما بعدُ بخطه فى تذكرته ، ولم أرَ أحداً من أصحابنا ذكر امتناع فَعَنْلَى وبابه فيما لامه حرفٌ حلقىٌّ ، لما يعقب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحرف اللين ، والقياسُ يوجبُه فلنكنْ عليهِ ، ويؤكّده عندك أنك لا تجد شيئاً من باب فعَنْلَى وفَعَنْلَل ولا فعَنْعَل بعد نونه حرفٌ حلقىٌّ ، وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفنعَا) إنما هو لتكرّر الحرف الحلقىّ مع استنكارهم ذلك ، ألا ترى إلى قلّة التضعيف فى باب المَهَهِ ، والرَّخَخِ ، والبعَاع ، والبَحَح ، والضَّفيفة ، والرَّغيفة ؛ هذا مع ما قدمناه من ظهور النون فى هذا الموضع

ومن ذلك قول أصحابنا إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول فى الرباعىّ قليلٌ ، إلاَّ أن تقيسه ، وذلك نحو المُدَحْرَج تقول : دحرجته مُدَحْرَجاً ؛ وهذا مُدَحْرَجُنا ، وقلقَلْتُه مُقَلْقَلاً ،

وهذا مُقَلْقَلَنَا ، وكذلك أكرمتُه مكرماً وهذا مُكْرَمُكَ ، أى موضع أكرامك ، وعليه قول الله تعالى « ومزَّقناهم كل مُمَزَّق » أى تمزيق . وهذا ممزَّق الثياب ، أى الموضع الذى تُمَزَّقُ فيه ؛ قال أبو حاتم قرأت على الأصمعىّ فى جيميّة العجاج

(جأْباً تَرَى بليتِهِ مُسَحَّجَا)

فقال : تَليلَه ، فقلتُ : بليته ، فقال هذا لا يكون ، فقلتُ أخبرنى به مَن سمعه من فلقٍ فى رُؤْيَةَ ، أعنى أبا زيد الأنصارى ، فقال هذا لا يكون ، فقلتُ جعله مصدراً ، أى تسحيجاً فقال هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير

أَلم تَعلَمْ مُسَرَّحِىَ القَوَافِى فلا عِيًّا بهنَّ ولا اجتِلابا

أى تسريحى ، فكأنهُ أراد أن يدفعه فقلت له . فقد قال الله عزّ وجلّ « ومزَّقناهم كل مُمَزَّق » فأمسكَ . وتقول على ما مضى تألَّفته متألَّفاً ، وهذا مُتَألَّفُنا ، وتدَهوَرْت مُتَدَهوَراً ، وهذا مُتَدَهوَرُكَ ، وتقاضَيْتُكَ مُتَقَاضىً ، وهـذا مُتَقَاضَانَا ، وتقول اخْرَوَّط مُخْرَوَّطاً ، وهذا مُخْرَوَّطُنَا ، واغْدَوْدَنَ مُغْدَوْدَناً ، وهذا مُغْدَوْدَنُنَا ، وتقول إذلَوْلَيْتُ مُذْلَوْلى ، وهـذا مُذْلَوْلاَنَا ، ومُذْلَوْلاَ كُنَّ يا نسوةُ ، وتقول اكْوَهدّ مُكْوَهَدًّا ، وهـذا مُكْوَهَدُّكما ، فهذا كله من كلام العرب ، ولم يُسمع منهم ،

ولكنك سمعت ما هو مثلُه وقياسُه ، ألاَ ترى إلى قوله

أُقاتِلُ حتى لا أرَى لى مُقَاتَلاً
وأنْجُو إذا غُمَّ الجبانُ من الكَرْبِ

وقوله

أُقَاتِلُ حتى لا أرى لى مقاتلاً
وأنجو إذا لم ينجُ الاَّ المُكَيَّسُ

قوله (كأنَّ صوتَ الصَّنْجِ فى مُصَلْصَلِه) فقوله (مُصَلصله) يجوز أن يكون مصدراً أى فى صَلْصَلِه ، ويجوز أن يكون موضعاً للصلصلة ، وأمَّا قوله (حتى لا أرى لى مُقَاتلاً) فمصدرٌ ، ويبعد أن يكون موضعاً أى حتى لا أرى لى موضعاً للقتال ، المصدر هنا أقوى وأعلا ، وقال

تُرَادَى على دِمْنِ الحِيَاضِ فإنْ تَعَفْ
فإنَّ المُنَدَّى رِحلَةٌ فرَكُوبُ

أى مكان تنديتنا إيَّاها أن نَرحَلَها فنَرْكَبَهَا ، وهذا كقوله (تحيَّةُ بَينِهم ضَرْبٌ وَجيعٌ) أى ليست هنالك تحية ، بل مكانَ التحية ضَربٌ ، فهذا كقول الله سبحانه « فَبَشِّرْهُم بعذابٍ أليم » وقول رؤبة (جَذْبِ المُنَدَّى شَئِزِ المُعَوَّهِ) فهذا اسم لموضع التندية أى جذب هذا المكان وكذلك (المُعَوَّه) مكانٌ أيضاً ، والقولُ فيهما

واحد ، وهذا بابٌ مطردٌ مُتَقَاوِدٌ : وقد كنت ذكرتُ طرفاً منهُ في (كتابي في شرح تصريف أبي عثمان) غير أن الطريق ما ذكرت لك ، فكلٌّ ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم ، ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة إنهما قَاسَا اللغة وتصرّفا فيها ، وأقدَما على ما لم يأتِ بهِ مَنْ قبلهما ، وقد كان الفرزدق يُلْغِزُ بالأبيات ويأمر بإلقائها على ابن أبي إسحاق . وحكى الكسائى أنهُ سأل بعضَ العرب عن أحد مطايب الجزور فقال مَطِيبٌ ، وضحِك الأعرابي من نفسهِ كيف تكلف لهم ذلك من كلامه ، فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي حتى دعاه إلى الضحك من نفسه في تعاطيه إيَّاه ، وذكر أبو بكر أنّ منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجلُ اللفظةَ فيشكّ فيها فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشُه منها ، فهل هذا إلاَّ اعتمادٌ في تثبيت اللغة على القياس ، ومع هذا إنك لو سمعت ظَرُفَ ، ولم تسمع يظرُف ، هل كنت تتوقف على أن تقول يظرف ، راكباً لهُ غير مُستَحْيٍ منه ، وكذلك لو سمعت سَلِمَ ، ولم تسمع مضارعه ، أكنتَ تَرِعُ أو تَرْتَدِعُ أن تقول يَسلَمُ ، قياساً أقوى من كثير من سماع غيره ، ونظائر ذلك فاشيةٌ كثيرة

باب

فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعداً

من ذلك قول لبيد

سَقَى قومِي بنِي مَجْدٍ وأسقَى نُمَيْرًا والقبائلَ من هِلال

وقال

أمَّا ابنُ طَوْقٍ فقد أوْفَى بذِمتَّه

كما وَفَى بقِلَاصِ النَّجْمِ حَادِيها

وقال

فظَلْتُ لدى البيت العتيق أُخيلُهُو

ومطْوَاىَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ

فهاتان لغتان أعنى إثبات الواو فى أُخيلُهُو وتسكين الهاء فى قوله لهْ ، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأَزْدِ السَّرَاة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان ، وليس إسكان الهاء فى لَهْ ، عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمةَ ، لكن ذاك لغة ، ومثلُه ما رويناه عن قُطْرُب .

وأشربُ الماءَ ما بِى نَحْوَهُو عَطَشٌ

إلاَّ لأنَّ عيُونَهْ سَيْلُ وَادِيها

فقال (نحوهو) بالواو ، وقال (عيونه) ساكن الهاء

وأمَّا قول الشماخ

له زَجَلٌ كأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ   إذا طَلَبَ الوسيقةَ أَوْ زَمِيرِ

فليس هذا لغتين ، لأَنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وابقاء الضمة قبلها ؛ فينبغى أن يكون ذلك ضرورةً وصنعةً ، لا مذهباً ولغة ، وكذلك يجب عندى وينبغى أن لا يكون لغة ، لضعفه فى القياس ، ووجهُ ضعفه أنهُ ليس على مذهب الوصل ، ولا مذهب الوقف ، أمَّا الوصلُ فيوجب إثباتَ واوه كلقيتُهُ أمس ، وأمَّا الوقفُ فيوجب الإسكان كلقيتهْ وكلّمته ، فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن ، لا لغة ، وأنشدنى الشجرىّ لنفسه

وانا ليَرْعَي فى المَخُوفِ سَوَامُنَا

كأَنَّهُ لم يَشْعُرْ بهِ مَنْ يُحارِبُهْ

فاختلس ما بعد هاء كأنَّهُ ، ومَطَلَ ما بعد هاء بهِ ، واختلاسُ ذلك ضرورة وصنعةٌ على ما تقدم به القول

ومن ذلك قولهم بغداد ، وبغدان ، وقالوا أيضاً مغدان ، وطبَرْزَل ، وطبرْزَن ، وقالوا للحية : أيْمٌ ، وأَيْنٌ ، وأَعْصُر ، ويَعْصُر ، أبو بَاهلةُ ، والطّنْفَسة ، والطِّنْفِسة ؛ وأمَّا ما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثَرُ من أن يُحاط بهِ ، فإذا ورد شيء من ذلك ، كأَن يجتمع فى لغة رجلٍ واحدٍ لغتان فصاعداً فينبغى أن تتأمل حال

كلامه فإنْ كانت اللفظتان فى كلامه متساويتين فى الاستعمال كثرتهُما واحدةً، فإنّ أخْلَقَ الأمر بهِ أن تكون قبيلتُه تواضعت فى ذلك المعنى على تينك اللفظتين ، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليــهِ فى أوزان أشعارها ، وسعة تصرّف أقوالها ، وقد يجوز أن تكون لُغَتُه فى الأَصل إحداهما ثم انه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بهِ عهدُه ، وكثُر لها استعماله ، فلحقت أطول المُدّة واتصال استعمالها بلغته الأولى ، وإن كانت إحدى اللفظتين أكثرَ فى كلامهِ من صاحبتها فأَخْلَقُ الحالين بهِ فى ذلك أنْ تكون القليلةُ فى الاستعمال هى المُفَادة ، والكثيرةُ هى الأولى الأصليــة ، نعم وقد يمكن فى هذا أيضاً أن تكون القُلى منهما إنما قَلَّتْ فى استعماله لضعفها فى نفسه وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعاً لغتين لهُ ولقبيلته ، وذلك أنَّ من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى فى القياس منه ، ألاَ ترى إلى حكاية أبى العباس عن عُمارة قراءَتَه (ولا الليل سابقُ النهارَ) بنصب النهارَ ، وأنــ أبا العباس قال لهُ ما أردت فقال : أردت سابقُ النهار ، قال أبو العبَّاس فقلت لهُ فهلا قلته ، فقال لو قلْتَه لكان أوْزَن ، أىْ أقوى ؛ فهذا يدلُّك على أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منهُ ، وذلك لاستخفافهم الأضعفَ ، إذْ لولا

ذلك لكان الأقوى أحقّ وأحرَى ؛ كما أنهم لا يستعلمون المجاز إلاّ لضرب من المبالغة ، إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة ، وإذا كثُر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسُمِعتْ فى لغة إنسان واحد ، فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا يتَواطأُ فى المعنى الواحد على ذلك كله ، هذا غالب الأمر ، وإن كان الآخر فى وجه من القياس جائزاً : وذلك كما جاء عنهم فى أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك وكما تنحرف الصنْعَة ، واللفظ واحد ، نحو قولهم : هى رُغْوَة اللبن ، ورَغْوَتُه ، ورِغوته ، ورُغَاوته ، ورِغَاوتُه ، ورْغَايَتُه ، وكقولهم : الذّرُوح ، والذُّرُوح ، والذّريحُ ، والذُّرّاح والذُّرّح ، والذُّرْنوح ، والذُّرَحْرَح ، والذُّرّحْرَح ، روينا ذلك كلهُ ، وكقولهم : جئتُه من عَلُ ، ومن عَلِى ، ومن علاَ ، ومن علُو ، ومن عَلْوَ ، ومن عَلْوُ ، ومن عَلْوِ ، ومن عالِ ، ومن مُعالِ ، فإذا أرادوا النكرة قالوا من علٍ ، وههنا من هذا ونحوه ، أشباه لهُ كثيرة ، وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكونَ لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد ، من هنا ومن هنا ، ورويت عن الأَصْمَعى قال : اختلف رجلان فى الصَّقْر ، فقال أحدهما الصقر بالصاد ، وقال الآخر السقر بالسين ،

فتَرَاضيَا بأول واردِ عليهما فَحَكَيَا له ما هما فيهِ. فقال لا أقول كما قلتما إنما هو الزَّقْر، أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة، كيف أفَادَ في هذه الحال، إلى لغته لغتين آخريين معها، وهكذا تتَداخلُ اللغاتُ، وسنُفْرد لذلك باباً، بإذن الله عز وجل؛ فقد وَضَح ما أردنا بيانه، من حال اجتماع اللغتين أو اللغات، في كلام الواحد من العرب

باب

في تركب اللغات

اعلم أَن هذا موضع قد دعا أَقواماً ضَعُفَ نظرهم، وخَفَّتْ إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أَنْ جمَعوا أَشياء على وجه الشُّذُوذِ عندهم، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة، على ما سمعوه بأخرَةٍ من أصحابها، وأُنْسُوا ما كان ينبغي أن يذكُروه، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ، ما جاءَ على فَعِل يفْعُل، نحو نَعِم ينْعُم، ودِمْتَ تَدُوم، ومِتَّ تَمُوت، وقالوا أيضاً فيما جاءَ من فَعَل يفْعَل، وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً، نحو قَلَى يقْلَى، وسلَى يسْلَى، وجبَى يجْبَى؛ ورَكَنَ يرْكَنُ، وقَنَطَ يقْنَطُ، ومما عدّوه شاذاً ما ذكروه من فَعُلَ فهو

فَاعل نحو طهُرَ فهو طاهر، وشعُر فهو شاعر، وحمُضَ فهو حامِض، وعَقُرت المرأةُ فهي عاقِر. ولذلك نظائر كثيرة، واعلم أن أكثر ذلك، وعامَّته إنما هو لغات تداخلت، فتركّبت على ما قدمناه، في الباب الذي هذا الباب يليه: هكذا ينبغي أن يُعتقَد وهو أشبه بحكمة العرب، وذلك أنهُ قد دلَّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذِ الغرض في صِيَغ هذه المُثُل إنما هو إفادة الأزمنة، فجُعِل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه؛ وكلما ازداد الخلاف، كانت في ذلك قوّة الدلالة على الزمان.

فمن ذلك أنْ جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما، فقالوا ضَرَب يَضرِب، وقتل يَقتُل، وعلِم يعلَم، فإن قلت فقد قالوا: دَحْرَج يُدَحْرِج، فحرّكوا فاء المضارع والماضي جميعاً، وسكنوا عينيهما أيضاً، قيل لمَّا فعلوا ذلك في الثلاثيّ، الذي هو أكثرُ استعمالاً، وأعمُّ تصرّفاً، وهو كالأصل للرباعي، لم يُبَالوا ما فوق ذلك، ممَّا جاوز الثلاثة، وكذلك أيضاً قالوا: تَقَطَّع يَتَقَطَّع، وتَقَاعَس يَتَقَاعَس، وتَدَهْوَر يَتَدَهْوَر، ونحو ذلك، لأنهم قد أحكموا الأصل الأوّل، الذي هو الثلاثي، فقلَّ حَفْلُهُم بما وراءه، كما أنهم لمَّا أحكموا أمر المذكر

فى التثنية ، فَصَاغُوها على أَلفِها ، لم يحفِلُوا بما عرَض فى المؤنث من اعتراض علَم التأنيث ، بين الاسم ، وبين ما هو مصوغ عليه ، من علَمِها ، نحو قائمتان وقاعدتان ، فإن قلت فقد نجد فى الثلاثى ما تكون حركة عينيه فى الماضى والمضارع سواء ، وهو باب فَعُل نحو كَرُم يَكرُم ، وظَرُف يَظرُف ، قيل على كل حال فاؤه فى المضارع ساكنة ، وأمّا موافقةُ حركة عينيه فلأنهُ ضربٌ قائم فى الثلاثى برأسه ، ألا تراه غير متعدٍّ البتة ، وأكثرُ باب فَعَل وفعِل متعدٍّ ، فلما جاء هذا مخالفاً لهما وهما أقوى وأكثرُ منهُ ، خُولف بينهما وبينهُ ، فوُفّق بين حركتى عينيه ، وخُولف بين حركتى عينيهما . وإذا ثبت وجوب خلافِ صيغة الماضى صيغةَ المضارع ، وجب أن يكون ماجاء من نحو سلى يسلى ، وقلى يقلى ، مما التقت فيهِ حركتا عينيه منظوراً فى أمره ومحكوماً عليه بواجبه فنقول: إنهم قد قالوا قلَيْت الرجل وقَلِيتُه ، فمن قال : قليته فإنه يقول أقليه ، ومن قال قليتُه قال : أقلاه ، وكذلك من قال : سلوته قال أَسلُوه ، ومن قال : سليتــه قال : أَسلاهُ ، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا وهذا لغة هذا ، فأَخَذَ كلُّ واحد منهما من صاحبه ما ضمَّه إلى لغته فتركّبت هناك لغة ثالثة ، كأن من يقول سلا أخذ مضارع مَن يقول سلِي : فصار فى لغته

سلى يسلى ؛ فإن قلت فكان يجب على هذا أن يأخذ مَن يقول سلِى مضارع من يقول سلا ؛ فيجىء من هذا أن يقال سلِىَ يسلُو؛ قيلَ مَنَع من ذلك أن الفعل إذا أُزيل ماضيه عن أصله، سَرَى ذلك فى مضارعه ؛ وإذا اعتلّ مضارعُه سرى ذلك فى ماضيه إذ كانتِ هذه المُثُلُ تجرى عندهم مجرى المثال الواحد . ألاَ تراهم لمَّا أعلّوا شَقِىَ أعَلُّوا أيضاً مضارعَه ، فقالوا يشقَيان . ولمَّا أعلوا يُغْزِى . أعلّوا أيضاً أغزيت ، ولمَّا أعلّوا قام ، أعلّوا أيضاً يقوم ، فلذلك لم يقولوا سلِيتَ تَسلُو ؛ فيعلّوا الماضى ويصححوا المضارع ، فإن قيل : فقد قالوا مَحَوْتَ تَمْحى ، وبأَوْتَ تبأَى ، وسعَيت تسعَى ، ونأَيتَ تنأَي . فصححوا الماضى وأَعَلّوا المستقبل ، قيل : إعلالُ الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ، ألا ترى أن الألف حرف يُنصرف إليه عن الياء والواو جميعاً ، فليس للألف خصوصٌ بأحد حرفى العلة ، فإذا قُلِبَ واحد منهما إليه فكأَنهُ مُقرٌّ على بابه ؛ ألا ترى أن الألف لا تكون أصلاً فى الأسماء ولا فى الأفعال ، وإنما هى مؤذنةٌ بما هى بدلٌ منهُ وكأنها هى هُو . وليست كذلك الواو والياء ، لأنَّ كل واحدة منهما قد تكون أصلاً كما تكون بدلاً ، فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتُدّ ذلك لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الاصول عليها،

والألفُ لا تكون أصلاً أبداً فيهما . فكأنها هى ما قُلبت عنه البتة، فاعرف ذلك، فإن أحداً من أصحابنا لم يذكره . ومما يدلك على صحة الحال فى ذلك أنهم قالوا غزا يغزو ، ورمَى يرمِى . فأعلّوا الماضى بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمَّا كان اعتلالُ لام الماضى إنما هو بقلبها ألفاً ، والألفُ لدلالتها على ما قُلبت عنهُ كأَنها هى هو ، فكأن لا قلب هناك ، فاعرف ذلك . ويدلّك على استنكارهم أن يقولوا سَلِيت تسلو ، لئلا يقلبوا فى الماضى ولا يقلبوا فى المضارع ، أنهم قد جاءوا فى الصحيح بذلك لمـّا لم يكن فيهِ من قلب الحرف فى الماضى ، وتركِ قلبه فى المضارع ما جفَا عليهم وهو قولهم : نعِم ينعُم ، وفَضِل يفضُل ، وقالوا فى المعتل مِتَّ تَمُوت ، ودِمْتَ تَدُوم ، وحُكى فى الصحيح أيضاً حضِرَ القاضىَ يحضُره ، فنعِم فى الأصل ماضى ينعَمُ ، وينعُم فى الأَصل مضارع نعُم ، ثم تداخلت اللغتان فاستضافَ مَنْ يقولُ نعِم لغة من يقول ينعُم فحدثتْ هناك لغةٌ ثالثة ، فإن قلت فكان يجب على هذا أن يَستضيف مَن يقول : نعُم مضارع من يقول نعِم ؛ فتركَّبُ من هذا أيضاً لغةٌ ثالثة ، وهى نعُم ينعَم ، قيل : منع من هذا أن فعُل لا يختلف مضارعه أبداً ، وليس كذلك نعِمَ ، لأَن نعِم قد يأتى فيهِ ينعُم وينعَم جميعاً ، فاحتمل خلاف مضارعه ، وفعُل

لا يحتمل مضارعه الخلاف . ألا تراك كيف تحذف فاء وعد فى يعدُ ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنتَ مع ذلك تُصحّح نحو وضُوء ، ووطُوء : إذا قلت : يوضُوء ويوطُوء ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ، ومعلومٌ أن الضمة أثقلُ من الكسرة ، لكنه لمَّا كان مضارع فعُل لا يجىء مختلفاً لم يحذفوا فاء وضُوء ، ولا وطُوء ، ولا وضُع ؛ لئلا يختلف بابٌ ليس من عادته أن يجىء مختلفاً ، فإن قلت : فما بالهم كسروا عين ينعِم ، وليس فى ماضيه الاَّ نعِم ، ونعُم ، وكل واحد من فعِل وفعُل ليس له حظٌّ من باب يفعَل ؛ قيل : هذا طريقُه غيرُ طريق ما قبله ، فإمَّا أن يكون ينعِم ، بكسر العين جاء على ماض وزنه فعَل ، غير أنهم لم ينطقوا بهِ استغناء عنه بنعِمَ ونعُم ، كما استغنوا بتَرَكَ عن وزَرَ ، ووَدَعَ ، وكما استغنوا بملامح عن تكسير لمحة ، وغير ذلك ؛ أو يكون فَعِل فى هذا داخلاً على فَعُل ، فكما أن فعُل بابُه يفعُل ، كذلك شبهوا بعض فعِل به فكسروا عين مضارعه كما ضمّوا فى ظرُف عين ماضيه ومضارعه ، فنعِم ينعُم فى هذا محمول على كرُم يكرُم ، كما دخل يفعُل فيما ماضيه فَعَل نحو قتل يقتُل ، على باب يشرُف ويظرُف ، وكأنَّ بابَ يفعُل إنما هو لما ماضيه فعُل ، ثم دخلت يفعُل فى فعَل على يفعِل ، لأن ضرَب يضرب أقيس من قتل يقتُل ، ألا ترى أن

ما ماضيه فعِل إنما بابه فتح عين مضارعه نحو ركِب يركَب، وشرِب يشرَب؛ فكما فُتح المضارع لكسر الماضى، فكذلك أيضاً ينبغى أن يكسر المضارع لفتح الماضى؛ وإنما دخلت يفعُل في باب فعَل على يفعِل؛ من حيث كانت كل واحدة من الضمة، والكسرة، مخالفةً للفتحة، ولمَّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضى ووجدوا الضمة مخالفةً للفتحة خلاف الكسرة لها؛ عدَلوا فى بعض ذلك إليها فقالوا قتَل يقتُل؛ ودخَل يدخُل، وخرج يخرُج، وأنا أرى أنّ يفعُل فيما ماضيه فَعل غير المتعدى أقيسُ من يفعِل، فضرَب يضرِب إذاً أقيس من قتَل يقتُل، وقعَد يقعُد أقيسُ من جلَس يجلِس؛ وذلك أن يفعُل إنما هى فى الأَصل لما لا يتعدى نحو كرُم يكرم، على ما شرحنا من حالها، فإذا كان كذلك كان أن يكون فى غير المتعدى فيما ماضيه فعَل أولى وأقيس، فإن قيل: فكيف ذلك ونحنُ نعلمُ أن يفعُل فى المضاعف المتعدى أكثرُ من يفعِل نحو شدّه يشُدُّه، ومدَّه يمُدُّه، وقدَّه يقُدُّه، وجزَّه يجُزّه، وعزَّه يعزُّه، وأزَّه يؤُزُّه، وعمَّه يعُمُّه، وأمّه يؤُمُّه، وضمَّه يضُمُّه، وحلَّه يحُلُّه، وسلَّه يسُلُّه، وتَلَّه يتُلُّه، ويفعِل فى المضاعف قليلٌ محفوظٌ، نحو هرَّه يهِرُّه، وعلَّه يعِلُّه، وأحرف قليلة. وجميعُها يجوز فيهِ (أفعُله) نحو علّه

يعلُه ، وهَرَّه يهُرُّه : إلاَّ حبَّه يَحِبُّه فانه مكسور المضارع لا غيرُ ، قيل إنما جاز هذا فى المضاعف لاعتلاله ، والمعتلُّ كثيراً ما يأتى مُخالفاً للصحيح نحو سيِّد ، وميِّت ، وقُضاة ، وغُزاة ، ودام ديمومةً ، وسار سيرورةً ، فهذا شئ عَرَضَ قلنا فيه ، ولْنَعُد ، وكذلك حال قولهم قَنَطَ يقْنَط ، إنما هو لغتان تداخلتا وذلك أن قَنَطَ يقنِطُ لغة ، وقنِط يقنَط أخرى ، ثم تداخلتا فتركبت لغةٌ ثالثة ، فقال مَنْ قال قنَط يقنَط ، ولم يقولوا قنِط يقنِط ، لأن آخذاً إلى لغته لغةَ غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التى أضافها إلى لغته دون بعض ، وأما حسِب يحسِب ، ويئِس ويَبِس[1] ييْبِسُ فشبه بباب كرُم يكرُم ، على ما قلنا فى نعِم ينعِم ، وكذلك متَّ تَمُوت ، ودِمتَ تدوم ، وإنما تدوم ، وتموت ، على مَن قال مُتُّ ودُمتُ ، وأماَّ متَّ ودِمتَ فضارعهما تَمَاتُ وتَدَامُ ، قال

يا مَىُّ لا غرْوَ ولا ملاما   فى الحب إن الحبَّ لن يدَاما

وقال

بُنَىَّ[1] يا سيدةَ البنات   عيشِى ولا يُؤْمنْ أنْ تَمَاتِى

ثم تلاقى صاحبا اللغتين ، فاستضاف هذا بعض لغة هذا ، وهذا بعض لغة هذا ، فتركبت لغة ثالثة ، قال الكسائى سمعتُ من

---

(١) فى الصحاح : بنيتى سيدة البنات عيشى ولا تأمن ان تماتى

أخوين من بنى سُليم يقولان : نَمَا يَنْمُو ، ثم سألت بنى سليم عنهُ فلم يعرفوه ، وأنشد أبو زيد لرجل من بنى عُقَيل

ألمْ تعلَمِي ما ظَلِتُ بالقوم واقفا

على طَلَلٍ أضْحَتْ معارفُه قَفْرا

فكسروا الظاء فى إِنشادهم ، وليس من لغتهم ، وكذلك القول فيمن قال شعُر فهو شاعر ، وحَمُض فهو حامض ، وخَثُر فهو خاثر ، إنما هى على نحوٍ من هذا ، وذلك أنه يقال خثَر وخثُر ، وحمَض وحمُض ، وشعَر وشعُر ، وطهَر وطهُر ، فجاء شاعرٌ ، وحامضٌ ، وخاثِرٌ ، وطاهرٌ ، على حمَض ، وشعَر ، وخثَر ، وطهَر ، ثم استغنى بفاعل عن (فعيل) وهو فى أنفسهم وعلى بالٍ من تصوّرهم ، يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر شعراء لمّا كان فاعلٌ هنا واقعاً موقع (فعيل) كُسّر تكسيره ، ليكون ذلك أمارةً ودليلاً على إرادته ، وأنهُ مغْنٍ عنهُ ، وبدلٌ منهُ ، كما صُحح العواور ، ليكون دليلاً على إرادة الياء فى العواوير ، ونحو ذلك ، وعلى ذلك قالوا عالم وعلماء ، قال سيبويه يقولُها مَن لا يقول عليم ، لكنهُ لما كان العلم إنما يكون الوصف بهِ بعد المُزاولة له وطول الملابسة ، صار كأنهُ غريزةٌ ، ولم يكن على أول دخوله فيهِ ، ولو كان كذلك لكان مُتعلّماً لا عالماً ، فلما خرج بالغريزة إلى باب فعُل ، صار عالم فى المعنى كعليم ، فكُسّر

تكسيره . ثم حملوا عليه ضدّه . فقالوا جُهَلاء كعلماء ، وصار عُلماء كحُلماء . لأن العلم مَحْلَمَةٌ لصاحبه . وعلى ذلك جاء عنهم فاحشٌ وفُحشاء . لمّا كان الفحشُ ضرباً من ضروب الجهل ، ونقيضاً للحلم أ. نشد الأصمعي فيما روينا عنهُ

(وهل علمتْ فُحَشَاءُ جهله)

وأمّا غَسَا يغْسَى ، وجَبَى يَجْبَى ، فإنهُ كأَبَى يأْبَى ، وذلك أنهم شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأُ ، وهدأ يهدأُ ، وقد قالوا غَسِي يغْسَى ، فقد يجوز أن يكون غسا يغسَى من التركّب الذى تقدم ذكره ، وقالوا أيضاً جبا يجبى ، وقد أنشد أبو زيد (يَا إبلى ماذا مُه فتأْبيَه) فجاء بهِ على وجه القياس ، كأَتَى يأتِى كذا رويناه عنهُ وقد تقدم ذكره ، وإننى قد شرحت حال هذا الرجز فى كتابى فى النوادر الممتعة ، واعلم أن العرب تختلف أحوالُها فى تلقّى الواحد منها لغةَ غيره ، فمنهم من يخفّ ويُسرع قبولَ ما يسمعه ، ومنهم من يستعصِم ، فيقيمُ على لغته البتة ، ومنهم مَن إذا طال تكرُّر لغة غيره عليه لصقتْ بهِ ، ووُجدت فى كلامه ، ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : وقد قيل : يا نبيءَ الله ، فقال لست بنبيءِ الله ولكننى نبيُّ الله . وذلك أنهُ عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز فى اسمه فردّه على قائله ، لأنهُ

لم يدر بمَ سمّاه . فأشفق أن يمسك على ذلك . وفيه شىء يتعلق بالشرع . فيكون بالإمساك عنهُ مُبيحَ محظورٍ . أو حاظر مُباحٍ .

وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال اجتمع أبو عبد الله بن الأعرابى وأبو زياد الكلابىّ على الجَسْر ببغداد ، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبيانى (على ظَهْرِ مِبْنَاةٍ) فقال أبو عبد الله : النِّطْع . فقال أبو زياد لا أعرفه فقال النّطْع ، فقال أبو زيَاد نعم ، أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قُرْب بينهما . وحدّثني أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد عن أبى بكر محمد بن هرون الرويانى عن أبى حاتم قال قرأ علىّ أعرابى بالحَرَم طيبى لهم وحسن مآب فقلت : طُوبى ، فقال طيبي . قلت طوبى ، قال طيبي ، فلماّ طال علىّ قلت : طُوطو . فقال طِي طِي ؛ أفلا ترى إلى استعصام هذا الأَعرابى بلغته وتركه متابعة أبى حاتم ؛ والخبرُ المرفوع فى ذلك وهو سؤال أبى عمرو أبَا خَيْرَةَ ، عن قولهم استأْصل اللهُ عِرْقاتَهم ، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم . فقال لهُ أبو عمرو هيهاتَ أبا خيرة ، لاَنَ جلْدُك ، وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منهُ بالجَرّ . قال ثُمَّ رواها فيما بعدُ أبو عمرو بالنصب والجرّ ، فإِماَّ أن يكون سمع النصب من غيرِ أبى خَيْرَةَ ممَّن يرضىٰ عربيّتَه وإِماَّ أن يكون قوِىَ فى

نفسه ما سمعه من أبى خَيْرة من نصبها ، ويجوز أيضاً أن يكون قد أقام الضعف فى نفسهِ فحَكَى النصبَ على اعتقادهِ ضعفه ، وذلك أن الأَعرابى قد ينطق بالكلمة يعتقد أنّ غيرها أقوى فى نفسه منها ، ألاَ ترى أَن ابا العباس حكى عن عُمارة أَنهُ كان يقرأ (ولا الليل سابقٌ النهارَ) بالنصب قال أَبو العباس فقلت لهُ ما أَردتَ ، فقال سابقٌ النهارَ. فقلت لهُ فهلا قلتهُ ، فقال لوقلته لكان أوزن أى أقوى ، وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها فى موضع آخر ، ولا تستنكر إعادة الحكاية ، فرُبَّما كان فى الواحدة عدة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها ، فأمَّا قولهم عقُرت فهى عاقِر ، فليس عاقر عندنا بجارٍ على الفعل ، جريان قائم ، وقاعد ، عليهِ ، وإنما هو اسم بمعنى النَّسَب بمنزلة امرأة طَاهِر ، وحَائض ، وطَالِق ، وكذلك قولهم طَلُقَتْ فهى طَالِق ؛ فليس عَاقِرُ من عَقُرَت بمنزلة حَامِضٍ من حَمُضَ ، ولا خَاثِرٍ من خَثُر ، ولا طَاهِرٍ من طَهُر ، ولا شَاعِرٍ من شعُر لأن كل واحد من هذه ، هو اسم الفاعل ، وهو جارٍ على فعُل فاستغنى بهِ ، فَهُو فَعِيلٌ على ما قدمناه ، وسألت أبا على رحمهُ الله ، فقلت قولُهم حَائِضٌ بالهمزة يَحْكُمُ بأنهُ جارٍ على حَاضَت ، لاعتلال عينِ فَعَلَتْ ، فقال : هذا لا يَدُلّ ، وذلك أنّ صورةَ فاعِلٍ مما عينه معتلة ، لا يجيء إلاّ مَهْمُوزاً جرَى على

الفعلِ أو لم يَجْرِ : لأن بابَه أنْ يُجْرَى عليـهِ ، فحَمَلُوا ما ليس جارِياً عليهِ ، على حُكْمِ الجارى عليهِ ، لغلبته إيَّاهُ فيهِ ، وقد ذكرت هذا فيما مضى ، فاعْرِفْ ما رَسَمْتُ لك ، واحْمِلْ ما ما يَجِيءُ منهُ عليه ، فإِنهُ كثير وهذا طريقُ قياسِهِ

باب

فى ما يرد عن العربى مخالفاً لما عليهِ الجمهور

إذا اتفق شيءٌ من ذلك نُظِرَ فى حال ذلك العربى وفيما جاءَ بهِ ، فإن كان الانسان فصيحاً فى جميع ما عدا ذلك القدر الذى انفرد بهِ وكان ما أورده مماً يقبلهُ القياسُ ، إلاَّ أنهُ لم يرد بـهِ استعمال الاَّ من جهة ذلك الانسان ، فإِن الأولى فى ذلك أن يُحْسنَ الظنُّ بهِ ولا يُحمل على فساده ، فإِن قيل : فمن أين ذلك له وليس مُسوَّغاً أن يرتجل لغةً لنفسه ؛ قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغةٍ قديمةٍ قد طال عهدُها وعفَا رسمها وتأبَّدَتْ معالمُها ، أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمَّد بن الحجَّاج عن أبى خليفة الفضل بن الحبَاب قال: قال ابنُ عَوْنٍ عن ابن سيرين ، قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كان الشعرُ علمَ القوم ولم يكن لهم علمٌ أصحَّ منهُ فجاءَ الاسلامُ فتشاغلت عنهُ العرب

بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولهيت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الاسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب فى الامصار ، راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوانٍ مدوّن ، ولا كتابٍ مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقلّ ذلك وذهب عنهم كثيره ؛ وحدّثنا أبو بكر أيضاً عن أبى خليفة قال قال يونس بن حبيب قال أبو عمرو ابن العلاء ما انتهى اليكم مما قالت العرب الآ أقلّه . ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير فهذا ما تراه ؛ وقد روى فى معناه كثيرٌ ، وبعدُ فلسنا نشكّ فى بُعْدِ لغة حمْير ونحوها عن لغة ابنَىْ نِزار ، فقد يمكن أن يقع شىءٌ من تلك اللغة فى لغتهم فيُساء الظنّ فيه بمن سُمِع منهُ . وإنما هو منقول من تلك اللغة ، ودخلت يوماً على أبى علىّ رحمهُ الله خالياً فى آخر النهار فحين رآنى قال لى : أين أنت ، أنا أطلبك ، قلت وما ذلك ، قال ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيت [1] فخضْنا معاً فيه فلم نحْلُ بطائل منه ، فقال هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابنى نزار ، فلا يُنكَر أن يجىء مخالفاً لأمثلتهم ، وأخبرنا أبو صالح السَّليلُ بن أحمد بن عيسى ابن الشيخ قال حدّثنا أبو عبد الله محمد بن يزيد بن العبّاس

---

(١) اسم موضع

اليزيدى قال حدَّثنا الخليل بن أسد النَّوْشجانى قال حدثنى محمد ابن يزيد بن ريَّان قال أخبرنى رجل عن حمَّادٍ الرَّاوية ، قال أمر النُّعمان فنسختْ لهُ أشعارُ العرب فى الطُّنُوج قال وهى الكراريس، ثم دفنها فى قصره الأبيض فلما كان المختارُ بن أبى عُبيد قيل لهُ إن تحت القصر كنزاً فاحتفره فأخرج تلك الأشعار، فمن ثَمَّ أهل الكوفة أعلمُ بالشعر من أَهل البصرة ، وهذا ونحوه مما يدلّك على تنقّل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها وكثرة تغوُّلها وتغيرها ، فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح، يُسْمع منهُ ما يخالف الجمهور، بالخطاء مَا وُجد طريق إلى تقبُّل ما يوردُه ، إذا كان القياس يعاضده ، فإن لم يكن القياس مسوّغاً له ، كرفع المفعول ، وجرّ الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فينبغى أن يردّ ، وذلك لأنهُ جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً ، فلم يبقَ له عِصْمةٌ تضيفه ولا مُنْكَةٌ تجمع شعَاعَه، فأمَّا قول الشاعر فيما أنشده أبو الحسن (يوم الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفُونَ بالْجارِ) فإنه شبّه للضرورة لن (بلا) ، فقد يُشبّه حروفُ النفى بعضها ببعض ، وذلك لاشتراك الجميع فى دلالته عليه ، ألا ترى إلى قوله أنشدناه

أجِدَّكَ لم تغتمض ليلة ... فترقُدها مع رقَّادها

فاستعمل (لم) فى موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية ،
وأنشدنا أيضاً

أجدّك لن ترى بثُعَيْلِبَاتٍ ولا بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولاَ

استعمل أيضاً (لن) فى موضع (ما) وسألت أبا علىّ رحمه الله
عن قوله

أبِيتُ أسْرِى وتَبِيتِى تدْلُكِى وجهَكِ بالعنبَرِ والمسكِ الذّكى

فخضنا فيهِ واستقرّ الأمر فيهِ على أنه حذف النون من تبيتين ،
كما حذف الحركة للضرورة فى قوله (فاليوم أَشْرَبْ غيرَ مُستَحقِبٍ)
كذا وجهته معه ، فقال لى فكيف تصنع بقوله (تدلكى) قلت
نجعله بدلاً من (تبيتى) أو حالاً ، فنحذف النون كما حذفها من
الأول فى الموضعين ، فاطمأن الأمرُ على هذا ، وقد يجوز أن يكون
(تبيتى) فى موضع النصب بإضمار (أن) فى غير الجواب كما جاء
بيت الأعشى

لنا هضبةٌ لا ينزل الذلُّ وسْطَها

ويأوى إليها المستجيرُ فيُعْصَمَا

وأنشدنا أبو زيد وقرأته عليه (بياض بالاصل)

فجاء بهِ على إضمار أن كبيت الأَعشى ، فأَمَّا قول الآخر

أنْ تهبَطِين بلادَ قو م يرتعون من الطِّلاَحِ

فيجوز أن تكون (أن) هي الناصبة للاسم مخففة ، غير أنهُ أولاَها الفعلَ بلا فصل كما قال الآخر

إن تحملاَ حاجةً لى خفّ محملها   تستوجِباَ نعمةً عندِى بها ويَدا
أنْ تقرآنِ على أسماء ويحكُماَ   منّي السلامَ وأن لا تُعْلما أحدا

سألتُ عنه أبا عليّ رحمه الله فقال هى مخففة من الثقيلة ، كأنّه قال أنكما تقرآن إلاّ أنّهُ خفف من غير تعويضٍ ، وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيي قال شبّه (أنْ) (بما) فلم يُعملها كما لم يعمل ما

فأماَّ ما حكاه الكسائى عن قُضاَعة ، من قولها مررتُ بهْ ، والمالُ لهْ ، فإن هذا فاشٍ فى لغتها كلِّها لا فى واحد من القبيلة ، وهذا غير الأول ، فإن كان الرجل الذى سُمعت منه تلك اللغة المخالفة للغاَتِ الجماعة مضعوفاً فى قوله مألُوفاً منه لحنُه وفسادُ كلامه ، حُكم عليه ولم يُسْمع ذلك منه ، هذا هو الوجه ، وعليه ينبغى أن يكون العمل ، وإن كان قد يمكن أن يكونَ مُصيباً فى ذلك لغةً قديمةً ، مع ما فى كلامه من الفساد فى غيره ، إلاَّ أنّ هذا أضعفُ القياسين ، والصواب أن يُرَدَّ ذلك عليه ولا يتقبّل منهُ ، فعلى هذا مَقَادُ هذا الباب فاعمل عليه

باب

فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس

وإنما يقع ذلك فى كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ، كاستغنائهم بقولهم ما أَجْوَدَ جَوَابَه عن قولهم ما أجوَبَه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه كاستغنائهم بكاد زيد يقوم ، عن قولهم كادَ زيد قائماً أو قياماً ، وربما خَرَجَ ذلك فى كلامهم ، قال تأبّط شرًّا

فأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آئباً
وكمْ مثلِهَا فارقتُها وهىَ تَصْفِرُ

هكذا صحةُ روايةِ هذا البيت ، وكذلك هو فى شعره ، فأمَّا روايةُ من لا يضبطه وما كنت آيباً ولم أكُ آيباً ، فلبعده عن ضبطه ، ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده فى الديوان أن المعنى عليه ، ألا ترى أن معناه فأُبت وما كدت أؤوبُ ، فأمَّا كنت فلا وجه لها فى هذا الموضع ، ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل فى خبر (ما) فى التعجب نحو قولهم : ما أحسَنَ زيداً ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع فى خبر المبتدإ ، إنما

هو المفرد دون الجملة ، ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوّغاً قياساً وَذَرَ ، ووَدَعَ ، استُغنى عنهما بترك

ومما يجوز فى القياس وإن لم يرد به استعمال ، الأفعالُ التى وردت مصادرها ورُفضت هى ، نحو قولهم : فَاظَ الميّتُ يَفيظُ فَيْظاً وفَوْظاً ، ولم يستعملوا من فَوْظٍ فعلاً ، وكذلك الأَيْنُ ، للإعياء لم يستعملوا منه فعلاً ، قال أبو زيد وقالوا رجل مُدَرْهَمٌ ولم يقولوا دُرْهِمَ ، وحدثنا أبو على أظنُّه عن ابن الاعرابى أنهم يقولون: دَرْهَمَت الخُبَّازَى، فهذا غير الأول، وقالوا رجُل مفؤُودٌ، ولم يصرّفوا فعله، ومفعولٌ الصفةُ إنما يأتى على الفعل نحو مضروب ، من ضُرِب ، ومقتول من قُتِل، فأمّا امتناعُهم من استعمال أفعال الوَيْحِ ، والوَيْلِ ، والوَيْسِ، والوَيْبِ ، فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع منه ، وذلك أنهُ لو صُرِف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائِه كوعَد، وعينِه كباع ، فتحاموا استعماله لِمَا كان يُعقب من اجتماع إعلالين ، فإن قيل فهلاّ صُرِفت هذه الأفعال واقتُصِر فى الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها كراهيةً لتوالى الإعلالين ، كما أن شوَيْت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينُها ولامها حرفَىْ علة ، صححوا العين لاعتلال اللام تحامياً من اجتماع الإعلالين ، فقالوا شوَى يشوِى ، كقوله رمى يرمِى ، قيل : لو

فعُل ذلك فى فعْل ، وَيْحٍ ، ووَيْلٍ ، لوجب أن تُعَلّ العينُ وتصحّح الفاء ، كما أنه لمَّا وجب إعلالُ أحد حرفى شويت ، وطَوَيْتُ ، وتصحيح صاحبه أعلّوا اللام وصحّحوا العين ، ومحلُّ الفاء من العين محلُّ العين من اللام ، فالفاء أقوى من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلّوا العين فى الفعل من الويْل ونحوه ، لقالوا وَالَ يوِيلُ ، ووَاحَ يوِيحُ ، ووَاسَ يوِيسُ ، ووَابَ يوِيبُ ، فكانت الواوُ تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها فى باب وعَدَ ، ألا تراها هناك إنما كُرهت مجاورةً للكسرة فحُذفت ، وأصلها يَوْعِد ، والواو ساكنة والكسرة فى العين بعدها ، ولو قالوا يوِيلُ لأثبتوها والكسرة فيها ، وذلك أثقل من يَوْعِد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يَشْوِى ويطْوِى ، لأن أكثر ما فى ذلك أن أخرجوه والحركةُ فيه ، وهكذا كانت حاله أيضاً فيما صحت لامه ، ألا ترى أن يَقُوم أصله يَقْوم ، فالعينُ فى الصحيح اللام إنما غايةُ أصليّتها أن تقع متحركةً ثم سُكّنت ، فقيل يقوم ، فأمّا ما صحت عينُه وفاؤُه واوٌ ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرةُ عينه نحو يَوْعِد ، ويَوْزن ، ويَوْجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشّمت تصحيحها فى يَوْيل ، ويَوْيح ، لتجاوزت بالفاء حدَّها المقدَّرَ فيما

صحت عينه فإن أخللت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون لو تُكاف أثقلَ من باب يوعد ويوجد لو خرج على الصحة ، فاعرف ذلك فرقاً لطيفاً بين الموضعين

ومما يجيزه القياس غير أن لم يرد به الاستعمال خبرُ العَمْر، والأيمن ، من قولهم لعَمْرك لأقومنَّ ، ولأيْمُنُ الله لا نطلقنَّ ، فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين ، وأصلهما لو خرج خبراهما لعمرك ما أقسم به لاقومنّ ، ولأيمنُ الله ما أحلِف به لأنطلقنَّ ، فحذف الخبران، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر ، ومن ذلك قولهم : لا أدرى أيُّ الجَرَادِ عَارَهُ ، أى ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضٍ لهُ ، وبعضُهم يقول يَعُوره ، وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لمّا كان مَثَلاً جارياً فى الأمر المتقَضِّى الفائت ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لانه بمتقضٍ ، ومن ذلك امتناعُهم من استعمال استحْوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ؛ لكن عارَضَ فيه إجماعُهم على إخراجه مصحّحاً ، ليكون دليلاً على أصول ما غُيِّرَ من نحوه كاستقام واستعان ، ومن ذلك امتناعُهم من إظهار الحرف الذى يُعْرَفُ به (أمْسِ) حتى اضطُرُّوا لذلك إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف

فقالوا مضَى الامسُ بما فيهِ ، لمَا كان خَلَفاً ولا خَطأً ، فأما قوله

وإِنّى وقفْتُ اليومَ والأَمْسِ قبلَه
بيابِكَ حتى كادَتِ الشمسُ تَغرُبُ

فرواه ابن الأعرابى والأمسِ والأمسَ جرًّا ونصباً ، فمن جرّه فعلى الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة حتى كأنه قال : وإِنى وقفت اليوم وأمس ، كما أن اللام فى قوله تعالى « قالوا الآنَ جئتَ بالحقّ » زائدة واللام المعرّفة لهُ مرادةٌ فيه ، وهو نائبٌ عنها ، ومتضمن لها ، فلذلك كسر فقال والأمسِ ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرّفة له مرادةٌ فيه ومحذوفة منه ، يدلّ على ذلك بناؤُه على الكسر وهو فى موضع نصب ، كما يكون مبنياً إِذا لم تظهر إِلى لفظه ، وأما من قال والأَمسَ فنصب ، فانه لم يضمّنه معنى اللام فيبنيه ، ولكنَّه عرّفه بها كما عرّف اليومَ بها ، فليست هذه اللام فى قول من قال والامسَ فنصب ، هى تلك اللام التى هى فى قول من قال والامسِ فجرّ ، تلكَ لا تظهر أبداً ، لأنها فى تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ، ألا ترى أن من ينصب غير من يجرّ ، فلكلٍّ منهما لغةٌ ، وقياسُها على ما نطق به منها لا تُداخِل أُختَها ، ولا نسبةَ فى ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام فى قولهم (الآنُ) حدُّ الزمانين ، غير اللام فى قوله سبحانه « قالوا الآن

جئتَ بالحقّ » لأن الآن من قولهم (الآنُ) حدُّ الزمانين بمنزلة « الرجلُ أفضل من المرأة ، والمَلَكُ أفضلُ من الإِنسان » أى هذا الجنس أفضل من هذا الجنس ، فكذلك (الآنُ) إذا رفعه جعله جنسَ هذا المستعمل فى قولك « كنت الآنَ عنده وسمعتُ الآنَ كلامه » فمعنى هذا كنت فى هذا الوقت الحاضِر بعضُه وقد تصرَّمت أجزاءٌ منهُ ، فهذا معنًى غير المعنى فى قولهم : الآن حد الزمانين ، فاعرفه ، ونظيرُ ذلك أن الرجل من نحو قولهم: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، غير الرجل المضمر فى (نِعْمَ) إذا قلت : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ، ولا يُستعمل ملفوظاً به ، ولذلك قال سيبويه : هذا بابُ ما لا يَعمَل فى المعرُوف إلاَّ مضمراً ، أى إذا فُسِّر بالنكرة فى نحو نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، فإِنه لا يَظهر أبداً، وإذا كان كذلك علمتَ زيادة الزاد فى قول جرير

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبيكَ زَادا

وذلك أن فاعل (نِعم) مظهرٌ فلا حاجة به إلى أن يفسَّر ، فهذا يُسقط اعتراض محمد بن يزيد ، على صاحب الكتاب فى هذا الموضع ، واعلم أن الشاعر إذا اضطُرّ جازله أن ينطق بما يُبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماعٌ ، ألا ترى إلى قول أبى الاسود

ليت شعرى عن خَليلى ما الذى
غَالَهُ فى الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه

وعلى ذلك قراءةُ بعضهم (ما ودَعك ربُّك وما قَلَى) بالتخفيف أى ما تركك؛ فدلّ عليه قوله (وما قَلَى) لأن الترك ضربٌ من القِلَى؛ فهذا أحسن من أن يُعَلَّ باب استحْوَزَ واستَنْوَق الجَمَل؛ لان استعمال (وَدَعَ) مراجعةُ أصلٍ. وإعلالُ استحْوزَ، واستنْوَقَ، ونحوهما من المصحّح. تَرْكُ أصْلٍ؛ وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا خفاء به : واعلم أن استعمال ما رفَضَتْه العرب لاستغنائها بغيره جارٍ فى حكم العربية مَجْرَى اجتماع الضدّين على المحلّ الواحد فى حكم النظر، وذلك أنهما إذا كانا يَعْتَقبان فى اللغة على الاستعمال، جرَيَا مَجْرَى الضدّين اللَّذين يَتَناوَبَان المحلَّ الواحدَ، فكما لا يجوز اجتماعُهما عليه، فكذلك لا ينبغى أن يستعمل هذان، وأن يُكتفى بأحدهما عن صاحبه، كما يحتمل المحلّ الضدّ الواحد دون مُرَاسِله، ونظير ذلك فى إقامة غير المحل مُقام المحلّ، ما يعتقدونه فى مضادّة الفَناء للأجسام، فتضادُّهما إنما هو على الوجود، لا على المحل، فاللغةُ فى هذه القضية كالوجود، واللفظان المُقامُ أحدهما مُقام صاحبه، كالجوهر وفنائه، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحلّ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة

والاستعمال ، فاعرف هذا إلى ما قبله ؛

وأجاز أبو الحسن ضُرِبَ الضَّربُ الشديدُ زيداً . وذُفِعَ الدَّفعُ الذى تَعْرِفُ إلى محمد ديناراً . وقُتِلَ القَتْلُ يومَ الجمعة أخاكَ ، ونحو هذه من المسائل ، ثم قال هو جائزٌ في القياس ؛ وإن لم يرد بهِ الاستعمال ، فإن قلت فقد قال

ولو ولدت قُفَيْرةُ جِرْوَ كلب   لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلابَا

فأقامَ حرف الجرّ ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ؛ بل لا يثبت إلاَّ محتقراً شاذًّا ، وأمَّا قراءةُ مَن قرأ (وكذلك نُجِّى المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنهُ عندنا على حذف إحدى نونى (ننجى) كما حُذف ما بعد حرفى المضارعة فى قول الله سبحانه « تَذَكَّرُون » أى تتذكرون ؛ ويشهد أيضاً لذلك سكون لام (نُجِّى) ولو كان ماضياً لانفتحت اللام إلاَّ فى الضرورة . وعليهِ قول المُثَقِّب العبدى

لَمَنْ ظُعُنٌ تَطَالَعُ مِن ضُبَيْبٍ   فما خَرَجَتْ من الوَادِى لِحيْنِ

أى تتطالع فحذف الثانية على ما مضى ، وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثيرٌ ، منهُ القراآت التى تُؤْثَرُ روايةً ولا تتجاوزُ ،

لأنها لم يسمع فيها ذلك كقوله عزَّ اسمُه « بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ »
فالسُّنّةُ المأخوذ بها فى ذلك إتْباعُ الصفتين إعرابَ اسم الله
سبحانه ، والقياسُ يُبيح أشياءَ فيها وإن لم يكن سبيلٌ إلى
استعمال شىء منها ، نَعَمْ وهناك من قوّة غير هذا المقروءِ بهِ ما
لا يَشُكُّ أحدٌ من أهل هذه الصناعة فى حسنه ، كأن يُقرأ
(بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعاً على المدح ، ويجوز
(الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعاً عليه، ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ)
برفع الأَول ونصب الثانى ، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب
الأَول ورفع الثانى ، كلُّ ذلك على وجه المدح وما أحسنه ههنا ،
وذلك أن الله تعالى إذا وُصِف فليس الغرضُ فى ذلك تعريفَه بما
يتْبعه من صفته ، لأن هذا الاسم لا يعترض شَكٌّ فيهِ ، فيحتاج
إلى وصفه لتخليصه ، لأنهُ الاسمُ الذى لا يُشارَك فيه على وجه ،
وبقيةُ أسمائه عزَّ وعلا ، كالأَوصاف التابعة لهذا الاسم ، وإذا لم
يعترض شكٌّ فيه لم تجىء صفتُه لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى،
وإذا كان ثناءً فالعدولُ عن إعراب الأول أولى به ، وذلك أن
إتباعَه اعرابه جارٍ فى اللفظ مجْرَى ما يتْبع للتخليص، والتخصيص،
فإذا هو عُدل به عن إعرابه ، عُلِمَ أنه للمدح ، أو الذمّ فى غير
هذا ، عَزّ اللهُ وتعالى ، فلم يَبْقَ فيه هنا الاّ المدح ، فلذلك قوِىَ

عندنا اختلاف الاعراب فى الرحمن بتلك الأوجه التى ذكرناها ، ولهذا فى القرآن والشعر نظائر كثيرة

باب

فى تركِ الأخذ عن أهل المَدَرِ كما أُخِذَ عن أهل الوَبَر

عِلَّةُ امتناع ذلك ما عرَض لِلُغَاتِ الحاضرةِ وأهلِ المَدرِ من الاختلال والفساد والخَطَل ، ولو علُم أن أهلَ مدينةٍ باقُونَ على فصاحتهم ولم يَعترض شىء من الفساد للُغَتهم ، لوجب الأخذُ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك أيضاً لو فشا فى أهل الوبَر ما شاع فى لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاصِ عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفضُ لُغَتها وتَركُ تلقِّى ما يردُ عنها ، وعلى ذلك العملُ فى وقتنا هذا ، لأنا لا نكادُ نَرَى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آنَسْنَا منهُ فصاحةً فى كلامه ، لم نَكَدْ نَعْدَم ما يُفسد ذلك ويقدح فيه ، ويَنال ويَغُضّ منهُ ، وقد كان طرَأَ علينا أحدُ مَن يدّعى الفصاحة البدويّة ويتباعد عن الضَّعفَة الحضريّة . فتلقّينا أكثرَ كلامه بالقبول له ، وميّزناه تميزاً حسّن فى النفوس موقعه ، إلى أن أنشدنى يوماً شعراً لنفسه يقول فى بعض قوافيه ، أشأَءها ، وأَدْأَءها ، فجمع بين

الهمزتين كما ترى ؛ واستأنف من ذلك ما لا أصل له ، ولا قياسَ يسوّغه . نعمْ وأبدل إلى الهمز حرفاً لاحظّ فى الهمز له ، بضدّ ما يجب ، لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعـةٍ ، للزم تغييرُ إحداهما ، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلْباً ساذَجاً عن غير صنعة مَا لاحظّ له فى الهمز ، ثم يحقق الهمزتين جميعاً ، هذا ما لا يبيحهُ قياس ، ولا ورد بمثله سماع ، فإن قلت فقد جاءَ عنهم خَطَائئُ ، ورزائئُ ، ودريئة ، ودَرَائئُ ، ولَفِيئَةٌ ، ولَفَا ئئُ ، وأنشدوا قوله

فإنك لا تدرى متى الموتُ جَائئُ

إليك ولا ما يُحْدث اللهُ فى غَدِ

قيل : أجَلْ قد جاءَ هذا ، لكن الهمزُ الذى فيه عرَض عن صحّةِ صنْعةٍ ، ألاَ تَرى أنّ عين (فاعل) مما هى فيه حرفُ علّة لا تاتى الاّ مهموزة ، نحو قائم وبائع ، فاجتمعت همزة (فاعل) ولامه همزة ، فصححها بعضهم فى بعض الاستعمال ، وكذلك خطائئُ وبابها ، عرَضت همزة (فعائل) عن وجوبٍ كهمزة سفَائن ورسائل ، واللامُ مهموزة فصحّت فى بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين . فأمّا أشأءها وأذأءها فليست الهمزتان فيهما بأصلين ، وكيف تكونان أصلين وليس لنا أصلٌ عينُه ولامُه همزتان ولا كلاهما أيضاً عن وجوب . فالناطقُ بذلك بصورة مَن جرّ الفاعل

أو رفع المضاف إليه فى أنهُ لا أصل يسوّغه . ولا قياس يحتمله ؛ ولا سماعَ ورَد بها ، وما كانت هذه سبيلُه وجب اطّراحُه والتوقُّفُ عن لغة من أورده ؛ وأنشدنى أيضاً شعراً لنفسه يقول فيه (كأنَّ فَاىَ) فقَوِىَ فى نفسى بذلك بُعْدُه عن الفصاحة وضعفُه عن القياس الذى ركِبه : وذلك أنّ ياء المتكلم يُكسر أبداً ما قبلها ، ونظيرُ كسرة الصحيح كونُ هذه الأسماء الستّة بالياء نحو مررت بأخيك ، وفيك . فكان قياسه أن يقول (كأنّ فىَّ) بالياء كما يقول (كأنّ غلامى) ، ومثلُه سواءً ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : كسَرْتَ فىَّ ، ولم يقل (فاى) وقد قال الله سبحانه « إنَّ أبِى يَدْعُوكَ) ولم يقل (إن أباى) وكيف يجوز إن أباى ، بالألف وأنت لا تقول انّ غلامىَ قائمٌ ، وإنما تقول كأنَّ غلامِي بالكسر ؛ فكذلك تقول (كأنَّ فىَّ) بالياء ، وهذا واضح ، ولكن هذا الانسان حمل بضعف قياسه قوله (كأنَّ فَاىَ) على قوله كانَّ فَاهُ ؛ وكأن نالك ، وأُنْسِىَ ما توجبه ياء المتكلم من كسر ما قبلها وجعلِه ياء ؛ فإن قلت فكان يجب على هذا أن تقول هذان غلامىَّ فتُبدل ألفَ التثنية ياءً ، لأنك تقول هذا غلامِي فتكسر الميم ، قيل هذا قياسٌ لَعَمْرى ؛ غير أنه عارَضَه قياسٌ أقوى منه ، فتُرِكَ إليه ؛ وذلك أن التثنية ضَرْبٌ من الكلام قائمٌ

برأسه مخالفٌ للواحد والجمع ، ألا تراك تقول هذا ، وهؤلاء ، فتبنى فيهما ، فإذا صرت إلى التثنية جاءا مَجىء المُعْرب فقلت هذان ، وهذين ، وكذلك الذى ، والذين ، فإذا صرت إلى التثنية قلت اللذان ، واللذَين ، وهذا واضحٌ ، وعلى أن هذا الرجل الذى أومأتُ إليه : مِنْ أمْثَلِ من رأيناه ممَّن جاءنا مجيئَه وتَحَلَّى عندنا حلْيَتَه : فأمّا ما تحت ذلك من مرْذُول أقوال هذه الطوائف ، فأَصْغَرُ حَجْماً : وأنزل قدْراً ، أن يُحْكى فى جملة ما يُنْشَى ، ومع هذا فإذا كانوا قد رَوَوْا أنّ النبىّ صلى الله عليهِ وسلم سَمِع رجُلاً يَلْحَنُ فى كلامه ، فقال أرْشِدُوا أَخَاكُمُ فإِنهُ قد ضَلَّ ، ورَوْوا أيضاً أنّ أحدَ وُلاةِ عُمَر رضى الله تعالى عنه كتب إليه كتاباً لَحَن فيهِ ، فكتب إليه عُمَرُ أَنْ قَنِّعْ كاتِبَكَ سَوْطاً ، ورُوِىَ من حديث علىّ رضى الله عنه مع الأعرابى الذى أقرأه المقرئُ إن اللهَ بَرِىءٌ من المشركين ورسولِهِ ، حتى قال الأعرابى برئتُ من رسول الله ، فأنكر ذلك علىٌّ عليه السلام ورَسَمَ لأَبى الأسود مِن عمَل النحو ما رسَمَه ، ما لا يُجْهَل موضِعُه ، فكان يُرْوَى من أغلاط الناس مُنْذُ ذاك إلى أن شاع واستمرّ فسادُ هذا الشأن ، مشهوراً ظاهراً ، فينبغى ان يُستوحش من الأَخذ عن كلّ أحد ، الاّ أن تَقْوَى لغتُه وتَشِيعَ فصاحتُه ، وقد قال الفراء

فى بعض كلامه : الاَّ أن تسمع شيئاً من بدوىّ فصيحٍ فتقوله ، وسمعتُ الشجَرِىَّ أبا عبد الله غيرَ دفعَةٍ يفتح الحرف الحلقىّ فى نحو (يَعَدُو وهو مَحَمُوم) ولم أسمعها من غيره من عُقَيل فقد كان يرد علينا منهم مَن يُؤْنَسُ بهِ ولا يَبعد عن الأخذ بلغته ، وما أظنّ الشجَرىّ الاَّ استهواه كثْرةُ ما جاء عنهم من تحريك حرف الحلقىّ بالفتح إذا انفتح ما قبله فى الاسم على مذهب البغداديين نحو قول كثيّر

لهُ نَعَلٌ لا تَطَّبِى الكلبَ ريحُها
وإن جُعِلتْ وسْطَ المجالِس شُمَّتِ

وقال أبو النجم

وجَبَلاً طال مَعَدًّا فاشْمَخَرْ   أشم لا يَسْطِيعه الناسُ الدَّهَر

وهذا قد قاسه الكوفيون ، وإن كناَّ نحن لا نراه قياساً ، لكن مثلُ (يعدو وهو مَحَموم) لم يُروَ عنهم فيما علمت ، فإياَّك أن تُخْلد إلى كلّ ما تسمعه ، بل تأمل حال مُورِده ، وكيف موقعُه من الفصاحة ، فاحكم عليه ولهُ

باب

اختلاف اللغات وكلها حجة

اعلم أن سَعـة القياس تُبيحُ لهم ذلك ، ولا تَحْظُرُه عليهم ، ألاَ ترى ان لغة التميمين فى ترك إعمال (ما) ، يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك؛ لأن لـكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويُخْلَدُ إلى مثله ، وليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنهـا ليست أحقّ بذلك من رَسيلَتها ، لـكن غاية ما لك فى ذلك ، أن تتَخَيَّر إحداهمـا ، فتقوّيها على أُختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقْبلُ لها ، وأشد أُنساً بها ، فأمَّا رَدّ إحداهما بالاخرى.فلا، أَفلا ترى إلى قول النبيّ صلى الله عليه وسلم « نَزَل القرآنُ بسبعِ لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ » هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس مُتَدَانِيتَيْن مُتَرَاسِلَتَين، أو كالمتراسلتين ، فأمَّا أن تَقلَّ إحداهما جداً ، أو تكثر الأُخرى جدًا ، فأَنك تأخذ بأوسعهما روايةً وأقواهما قياساً ، ألا تراك لا تقول : مررت بَكَ ولا المال لكَ، قياساً على قول قُضَاعة : المال لِه ومررت بهِ، ولا تقول أكرمتُكش قياساً على لغة من قال : مررت بِكِش وعجبت منكِس، حدَّثنا أبو

بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثَعْلب قال : ارتفعت قريش فى الفصاحة عن عَنْعَنَةِ تميم ، وكشْكَشَةِ ربيعة ، وكَسْكَسَةِ هَوَازن ، وتضجع قيس ، وعَجْرَفيَّةِ ضَبَّةَ ، وتَلْتَلَةِ بَهْراء ، فأمّاً عَنْعَنَةُ تميم فإن تميماً تقول فى موضع أَنَّ ، عَنَّ ، تقول : عَنَّ عبدَ الله قائم ، وأنشد ذو الرمة عبد الملك (أَعَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقَاءَ منزلةً) قال وسمعت ابن هَرْمه ينشد هرون

أَعَنْ تَغَنت على ساقٍ مُطَوَّقَةٌ
ورقاءُ تَدْعُو هَدِيلاً فوق أعْوَادِ

وأمّاً تَلْتَلَةَ بهراء فانهم يقولون تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون ، بكسر أوائل الحروف ، وأمّاً كشْكشةُ ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث إنَّكِشْ ، ورأيتُكِش وأعطيتكش ، تفعلُ هذا فى الوقف ، فإذا وصلت أسقطت الشين ، وأمّاً كسكسة هوازن ، فقولهم أيضاً أعطيتكِسْ ومِنكِس وعَنكِس ، وهذا فى الوقف دون الوصل ، فإذا كان الأمر فى اللغة المعوَّل عليها هكذا ، وعلى هذا ، فيجب أن يَقِلّ استعمالُها وأن يُتَخَيَّرَ ما هو أقوى وأشيعُ منها ، الاّ أن إنساناً لو استعملها لم يكن مُخْطِئاً لكلام العرب ، لكنّه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأمّاً إن احتاج إلى ذلك فى شعرٍ أو سجعٍ ، فإنه مقبولٌ منه ، غيرمَنْعِيٍّ

عليه ، وكذلك أن يقول على قياس مَنْ لغتُه كذا كذا ، ويقول على مذهب مَن قال كذا كذا ، وكيف تصرَّفَتِ الحالُ ، فالناطقُ على قياس لغةٍ من لغات العرب مُصيبٌ غير مخطىء ، وان كان غير ما جاء بهِ خيراً منهُ

باب

فى العربى الفصيح ينتقل لسانه

اعلم أن المعمول عليه فى نحو هذا أن تنظُر حال ما انتقل اليه لسانُه ، فإن كان إنما انتقل من لغته الى لغةٍ أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التى انتقل اليها ، كما يؤخذ بها قبلَ انتقال لسانه اليها ، حتى كأنه إنما حَضَر غائبٌ من أهل اللغة التى صار اليها ، أو نطق ساكتٌ من أهلها ، فإن كانت اللغة التى انتقل لسانُه اليها فاسدةً لم يُؤخذ بها ، حتى كأنه لم يكن من أهلها ، وهذا واضحٌ ، فإن قلت فما يُؤْمنك أن يكون كما وجدتَ فى لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها فيما علمت ، أن يكون فيها فساد آخر فيما لم تعلمه ، فإن أخَذْتَ به كنت آخذاً بفاسد ، عرُوضَ ما حدث فيها من الفساد فيما علمت ، قيل هذا يوحشك من كل لغة صحيحة ، لأنه يتوجَّه منه أن تتوقف عن الأخذ بها مخافةَ أن

يكون فيها زَيْغٌ حادثٌ لا نعلمه الآنَ ، ويجوز أن نعلمه بعد زمانٍ ، كما علمتَ من حال غيرها فساداً حادثاً لم يكن فيما قبلُ فيها ، وإن اتَّجه هذا ، انخرط عليك منه ألاَّ تَطِيب نفساً بلغة وإن كانت فصيحة مستحكمة ، فاذا كان أَخْذُكَ بهذا مؤدّياً الى هذا ، رفضتَه ولم تأخذ به ، وعملت على تلقّي كل لغةٍ قوية مُعْرَبةٍ بقبولها واعتقاد صحتها ، وأن لا توجِّه ظِنَّةً اليها ولا تَسُوءَ رأياً فى المشهود تظاهُرُه من اعتدال أمرها ، ومن ذلك ما يحكى من أنَّ أبا عمرو استضعف فصاحةَ أبى خَيْرَة ، لماَّ سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عِرْقَاتِهم ، ففتح أبو خَيْرَةَ التاء ، فقال له أبو عمرو : هيهاتَ أبا خيرة ، لانَ جلدُكَ ، فليس لأحدٍ أن يقول كما فسدَتْ لغتُه فى هذا ، ينبغى أن أتوقف عنها فى غيره لما حذَّرْنا قبلُ ووصَفْنا ، فهذا هو القياس ، وعليه يجب أن يكون العمل

باب

فى العربى يسمع لغة غيره ،
أيُراعيها ويعتمدُها ، أمْ يلغيِها ويَطَّرِحُ حكمها ؟

أخبرنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد قال : سألت الخليل عن الذين قالوا : مررت بأخواكَ ،

وضربتُ أخواكَ ، فقال : هؤلاء قولُهم على قياس الذين قالوا فى يَيْأس ياءَ سُ ، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها ألفا ، قال يعنى الخليل ، ومثلُه قول العرب من أهل الحجاز يَاتَزِن وهم يَاتَعِدُون ، فَرُّوا من يَوْتَزِنُ ويَوْتَعِدون ، فقولهُ أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها ، يحتمل أمرين ، أحدُهما أن يكون يريد أبدلوا اليَاء فى يَيْأسُ والآخرُ أبدلوا الياء فى أخَوَيْك ألِفاً ، وكلاهما يحتمله القياسُ ههنا ، ألا ترى أنه يجوز أن يريد أنهم أبدلوا ياءَ أخويك فى لغة غيرهم ممن يقولها بالياء وهم أكثر العرب فجعلوا مكانها ألفاً فى لغتهم ، استخفافاً للألف ، فأما فى لغتهم هم ، فلا ، وذلك أنهم هم لم ينطقوا قطُّ بالياء فى لغتهم فيُبْدِلوها ألفاً ولا غيرها ، ويُؤَكِّد ذلك عندك أن أكثر العرب يجعلونها في النصب والجرّ ياءً ، فلما كان الأكثرُ هذا ، شاع على أسماع بَلْحَرث ، فراعوه ، وصنعوا لغتهم فيه ، ولم تكن الياء فى التثنية شاذةً ، ولا دخيلة فى كلام العرب ، فيقلُّ الحفلُ بها ، ولا ينسبُ بَلْحَرث الى أنهم راعوها ، أو تخيّروا لغتهم عليها ، فإن قلت : فلعلّ الخليل يُريد أنّ من قال مررت بأخواكَ قد كان مرةً يقول مررت بأخوَيْك ، ثمّ رأى فيما بعدُ أنّ قلب هذه الياء ألفاً للخفة أسهلُ عليه وأخفّ ، كما قد تجدُ العربيّ ينتقل لسانُه من لغتهِ الى لغة أخرى ، قيل : ان الخليل إنما أخرج

كلامَه على ذلك مُخْرَج التعليل للغة من نطق بالألف فى موضع جرّ التثنية ونصبها ، لا على الانتقال من لغةٍ الى أخرى ، واذا كان قولهم مررت بأخواكَ معلَّلاً عندهم بالقياس ، فكان ينبغى أن يكونوا قد سبقوا الى ذلك مُنْذُ أولِ أمرهم ، لأنهم لم يكونوا قبلها على ضعْف قياس ، ثم تداركوا أمرهم فيها بعدُ ، فقوى قياسهُم ، وكيف كانوا يكونون فى ذلك على ضعْف من القياس ، والجماعةُ عليه ، أفتُجْمعُ كافّة اللغاتِ على ضعف ونقص ، حتى ينبُغ نابغ منهم فيُردّ لسانَه الى قوّة القياس دونهم ؟ نعَمْ ونحنُ أيضاً نعلم أن القياس مقتضٍ لصحة لغة الكافّة وهى الياء فى موضع الجرّ والنصب ، ألاَ ترى أن فى ذلك فَرْقاً بين المرفوع وبينهما ، وهذا هو القياسُ فى التثنية ، كما كان موجوداً فى الواحد ، ويؤكده لك أنَّا نعتذر لهم عن مجيئهم بلفظ المنصوب فى التثنية على لفظ المجرور ، وكيف يكون القياس أن تجتمع أوجه الإعراب الثلاثة على صورةٍ واحدةٍ ، وقد ذكرت هذا الموضعَ فى كتابى فى (سِرّ الصناعة) بما هو لاحقٌ بهذا الموضع ومُقَوّله فقد علمت بهذا أن صاحب لغةٍ قد راعى لغةَ غيره ، وذلك لأَن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين ، وخلقاً عظيماً فى أرض الله غير متحجّرين ولا متُضاغطين ، فانهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاوُرهم يجرُون مجْرى الجماعة فى دارٍ

واحدة ، فبعضُهم يلاحظ ويُراعى أمر لغته ، كما يُراعى ذلك من مُهِمّ أمره ، فهذا هذا ، وإن كان الخليلُ أراد بقوله فتقلب الياء ألفاً ، أى فى ييْأسُ ، فالأَمر أيضاً عائد الى ما قدّمنا ، ألا ترى أنه اذا شبّه مررت بأخَوَاكَ بقولهم ييْأَسُ ، ويَاءَسُ ، فقد راعى أيضاً في مررت بأخواكَ لغةَ من قال مررت بأخويك ، فالأمران اذاً صائران الى موضع واحد ، ولهذا نظائرُ فى كلامهم ، وانما أَضَعُ منهُ رَسْماً ليُرى به غيرُه بإِذن الله ، وأجاز أبو الحسن أن يكون كانت العربُ قِدْماً تقول مررت بأَخويك وأخواكَ جميعاً ، إلّا أن الياءَ كانت أقيسَ للفرق ، فكثُر استعمالُها ، وأقام الآخرون على الأَلف أو أن يكون الأصل قبله الياءَ فى الجرّ والنصب ، ثم قلبت للفتحة قبلها ألفاً فى لغة بَلْحَرث بن كعب ، وهذا تصريح بظاهر قول الخليل الذى قدّمناه ، ولغتُهم عند أبى الحسن أضعفُ من (هذا حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) قال لأَنه قد كثر عنهم الإتباع نحو شُدُّ وضُنُّ وبابه ، فشبّه هذا به ، ومن ذلك حذف بنى تميم ألف (ها) من قولهم (هَلُمَّ) لسكون اللام فى لغة أهل الحجاز ، اذا قالوا (الْمُ) وإن لم يقل ذلك بنو تميم ، أو أن يكونوا حذفوا الألف لأَن أهل الحجاز حذفوها أيّاً ما كان فقد نظر فيه بنو تميم الى أهل الحجاز ، ومن ذلك قول بعضهم فى الوقف (رأيت رجلا)

بالهمز ، فهذه الهمزة بدل من الألف فى الوقف ، فى لغة من وقف بالألف ، لا فى لغته هو ، لأنّ من لغته هو أن يقف بالهمزة ، أفلا تراه كيف راعى لغة غيره ، فأبدل من الألف همزة

باب

فى الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع

سألت أبا علىّ رحمه الله فقلت : من أجرى المضمر مُجرى المُظْهَر ، فى قوله (أعْطَيْتُكُمْه) فأسكن الميم مُسْتَخِفاً ، كما أسكنها فى قوله أعطيتُكمْ درهماً ، كيف قياسُ قوله على قول الجماعة : أعطيته درهماً إذا أضمر الدرهم ، على قول الشاعر

لَهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صوتُ حادٍ إذا طلبَ الوسيقةَ أو زَمير

إذا وقع ذلك قافية ، فقال : لا يجوز ذلك فى هذه المسألة ، وإن جاز فى غيرها ، لا لشئ يرجع الى نفس حذف الواو ، من قوله (كأنَّهُ صوتُ حادٍ) لأن هذا أمر قد شاع عنهم ، وتُعُوِلت فيه لغتهم ، بل لقرينة انضمت اليه ، ليست مع ذلك ، ألا ترى أنه كان يلزمك على ذلك أن تقول : أعْطَيْتهُهْ خلافاً لقول الجماعة أعْطَيْتُهُوهُ ، فإن جعل الهاء الأولى رَوِيّاً ، والأُخرى وصلاً ، لم يجز ذلك ، لأن الأولى ضمير والتاء متحركةٌ قبلَها ، وهاء الضمير

لا تكون رويًّا ، إذا تحرك ما قبلها ، فإن قلت اجعل الثانية رَوِيًّا، فكذلك أيضاً ، لأن الأولى قبلها متحركة ، فإن قلت اجعل التاء رَوِيًّا ، والهاء الأولى وصلاً ، قيل فما تصنع بالهاء الثانية ، أتجعلها خُرُوجاً ؟ هذا محال لأن الخُرُوجَ لا يكون إلاّ أحدَ الأحرفِ الثلاثة ، الألفِ والياءِ والواوِ ، فإذا أدّاك تركيبُ هذه المسئلة فى القافية الى هذا الفساد ، وجب أن لا يجوزَ ذلك أصلاً ، فأمّا فى غير القافية فشائعةٌ جائزةٌ ، هذا محصول معنى أبى علىّ ، فأمّا نفس لفظه ، فلا يحضرنى الآن حقيقةُ صورتِهِ ، وإذا كان كذلك ، وجَبَ إذا وقعَ نحو هذا قافية ، أن تراجعَ فيه اللغةُ الكُبْرى فيقال أعطيتُهُوهُ البتة ، فتكُونُ الواوُ رِدفاً ، والهاء بعدها رَوِيًّا ، لسكون ما قبلها ، ومثل ذلك فى الامتناع ، أن تُضْمِر زيداً ، من قولك : هذه عَصاَ زيدٍ ، على قول مَنْ قال

وَأَشْرَبُ المَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ
إلاّ لأنّ عُيُونَهُ سَيْلُ وَادِيهَا

لأنه كان يلزمك على هذا ، أن تقول : هذه عَصاهْ ، فتجمع بين ساكنين فى الوصل ، فحينئذ ما تُضْطَرُّ الى مراجعَة لغةِ من حرّك الهاء فى نحو هذا بالضمة وحدها ، أو بالضمةِ والواوِ بعدها ، فتقول : هذه عَصاهُ فاعْلم ، أو عَصاهُو فاعلم ، على قراءة من قرأه

« خُذُوهُ فَغُلُّوهُ » و « فأَلْقَى عَصَاهُ » ونحوه ، ونَحْوٌ من ذلك أنْ يُقَالَ لك ، كيف تُضْمِرُ زيداً ، من قولك مررتُ بزَيدٍ وعَمْرو ، فلا يمكنك أن تُضْمِرَهُ هُنا ، والكلام على هذا النَّضَدِ حتى تُغَيِّرَهُ فتقول : مررت بهِ وبعمرو ، فتزيد حرف الجرّ لِما أعْقَبَ الإِضمارَ مِن العطف على المضمر المجرور ، بغير إعادة حرف الجرّ ، وكذلك لو قيل لك كيف تُضْمِرُ اسم الله تعالى ، فى قولك : واللهِ لأقومنَّ ونحوه ، لم يجُزْ ذلك ، حتى تأْتِيَ بالباءِ التى هى الأصل ، فتقول : بهِ لأقُومَنَّ ، كما أنشَدَهُ أبو زيد من قول الشاعر

أَلاَ نَادَتْ أُمَامَةُ باحتِمالِ لِتَحْزُنَنِي فَلا بِكَ مَا أُبَالِى

وكأنشاده أيضاً

رَأَى بَرْقًا فأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ
فَلا بِكَ مَا أَسَالَ وَلاَ أَغَامَا

وكذلك لو قيل لك أضمِرْ ضارباً وحده ، من قولك : هذا ضاربٌ زيداً ، لم يجُزْ ، لأنه كان يلزمك عليه ، أن تقُول : هذا هو زيداً ، فتُعْمِلَ المُضْمَرَ ، وهذا مستحيل ، فإن قلت ، فقد تقول قِيامُك أمْسِ حسَنٌ ، وهو اليومَ قَبيحٌ ، فتعمل فى اليوم هو ، قيل فى هذا أجوبة : أحدُها أن الظرف يعمل فيه الوَهْمُ

مثلاً ، كذا عَهِدَ إليّ أبو علي رحمه الله فى هذا ، وهذا لفظُه لى فيه أَلبتة ، والآخرَ أنه يجوز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه ، فلا تقول على هذا : ضَرْبُك زيداً حَسَنٌ وهو عمراً قبيحٌ ، لان الظرف يجوز فيه من الاتساع ما لا يجوز فى غيره ، وثالثٌ وهو أنه قد يجوز أن يكون اليوم من قولك : قيامُك أمسِ حسنٌ وهو اليوم قبيحٌ ، ظرفاً لنفس قبيح ، يتناوله فيعمل فيه ، نعَمْ وقد يجوز أن يكون أيضاً حالاً للضمير الذى فى قبيح ، فيتعلق حينئذ بمحذوف ، نعَمْ وقد يجوز أن يكون أيضاً حالاً من هو ، وأن يعلَّق بما العامل فيه قبيحٌ ، لأنه قد يكون العامل في الحال غيرَ العامل فى ذى الحال نحو قول الله تعالى « وهُوَ الحقُّ مُصَدِّقاً » فالحالُ ههنا من الحق ، والعامل فيه (هو) وحدَه ، أو هو والابتداء الرافع له ، وكلا ذينك لا ينصب الحال ، وإنما جاز أن يعمل فى الحال ، غيرُ العامل فى صاحبها ، من حيث كانت ضَرْبا من الخبر ، والخبرُ العامل فيه غيرُ العامل فى المخبرَ عنه ، فقد عرفت بذلك فرْقَ ما بين المسئلتين ، وكذلك لو قيل لك : أضمِرْ رجُلاً من قولك : رُبَّ رجلٍ مررتُ به لم يجز ، لأنك تصير الى أن تقول رُبَّهُ مررتُ به ، فتعمل رُبَّ فى المعرفة ، فأمَّا قولُهم : رُبَّهُ رجلاً ورُبَّها امرأةً ، فإنما جاز ذلك لمضارعة هذا المضمر

للنكرة ، إذ كان إضماراً على غير تقدّم ذكر ، ومحتاجا الى التفسير فجرى تفسيرُه مَجْرى الوصف له ، فلماً كان المضمرُ لا يوصف ولحِقَ هذا المضمرَ من التفسير ما يُضارع الوصف ، خرج بذلك عن حكم الضمير ، وهذا واضح ، نعمْ ولو قلت : ربّه مررتُ به ، لو صفتْ المضمرَ ، والمضمرُ لا يُوصَف ، وأيضاً فإنك كنت تصفه بالجملة وهى نكرة ، والمعرفة لا توصف بالنكرة ، أفلا ترى الى ما كان يحدُث هناك من خَبال الكلام ، وانتقاضِ الاوضاع ، فالزَمْ هذه المحجّة ، فمتى كان التصرفُ فى الموضع ينقض عليك أصلاً ، أو يُخالف بك مسموعاً مقيساً ، فألقِه ولا تَطُرْ[1] بجَنَابه ، فالأمثالُ واسعة ، وإنما أذكر من كلٍّ طرَفاً يستدلُّ به ، ويُنقاد على وتيرته

باب

فى الشيء يُسمع من العربى الفصيح ، لا يسمع من غيره

وذلك ما جاء به ابن أحمر فى تلك الأحرف المحفوظة عنه ، قال أحمد بن يحيى حدثنى بعض أصحابى عن الأصمعىّ أنه ذكر حروفاً من الغريب ، فقال لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمر

(١) ولا تطر . من طار بجنابه يطور . قرب ودنا

الباهلىّ ، منها الجَبْرُ ، وهو الملك ، وإنما سمى بذلك : أُظُنُّ لأنه يَجْبُر بجوده وهو قوله

إسلَمْ برَاوُوقٍ حُيِيتَ به وانعَمْ صباحاً أُيُّها الجَبْرُ

ومنها قوله : كأسٌ رَنَوْناَةٌ ، أى دائمة ، وذلك قوله

بَنَّتْ عليه الملكَ أطْنَابَها كأسٌ رَنَوْناةٌ وطِرْفٌ طِمِرّ

ومنها الديدبون وهو قوله

خَلُّوا طَرِيقَ الدَّيْدَبُوُنِ وقد فات الصبا وتُنُوزِع الفَخْرُ

ومنها (مارِيّة) أى لؤلُؤيّة ، لونها لون اللؤلؤ

ومنها قوله (البَأبُوس) وهو أعجمىّ ، يعنى ولدَ نَاقته وذلك قوله

حنَّتْ قَلُوصِى إلى بَابُوسِها جَزُعاً

فما حَنِينك أم مَا أنتِ والذِّكَرُ

ومنها (الرُّبَّان) وهو العيش[1] وذلك قوله

وإنما العيشُ برُبَّانِه وأنْتَ من أفْنانِهِ مُفْتَقِرْ

ومنها (المأنوسَة) وهى النار وذلك قوله

(كما تَطَايَرَ عن مأنُوسَةَ الشرر)

قال أبو العباس أحمد بن يحيى أيضاً وأخبرنا أبو نصر عن الأصمعى قال : من قول ابن أحمر (الحيْرَم) وهو البقر ، ما جاء

---

(١) المناسب اول العيش

به غيره ، انتهت الحكاية . قد أنشد أبو زيد

كأنها بنَقَا العزّافِ طَاوِيَةً
لما انطوَى بطنُهَا واخرَوَّطَ السَّفرُ
مارِيَّةٌ لُؤلُؤانُ اللون أوَّدَها
طَلٌّ وبَنَّسَ عنها فَرْقَدٌ خَصِرُ

وقال : المارِيَّةُ ، البقرةُ الوحشية ، وقوله بَنَّسَ عنها هو من النوم ، غيرَ أنه إنما يُقال للبقرة ، ولم يُسند أبو زيد هذين البيتين الى ابن أحمرَ ، ولاهما أيضاً فى ديوانه ، ولا أنشدهما الاصمعى فيما أنشدد من الأبيات التى أورد فيها كلماته ، وينبغى أن يكون ذلك شيئاً جاء به غير ابنِ احمر تابعاً له فيه ومتقيِّلا أثَرَه ، هذا أوفقُ لقول الاصمعى إنه لم يأت به غيرهُ من أن لا يكون قد جاء به غيرُهُ متَّبعاً فيه أثَرَه ، والظاهر أن يكون ما أنشده أبو زيد لم يصل الى الاصمعى من مُتَّبع فيه ابن احمر ، ولا غير متَّبع ، والقول فى هذا الكَلِم المقدِّم ذكرُها ، وجوبُ قبولها ، وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر ، فإمَّا أن يكون شيئا أخذه عمن ينطق بلغة قديمةٍ لم يشارَكْ فى سماع ذلك منه ، على حدّ ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح ، كقوله فى الذَّرَحرَح ، الذُّرَّحرَح ، ونحو ذلك ، وإمَا أن يكون شيئا ارتجله

ابنُ أحمر ، فإن الأعرابى إذا قويتْ فصاحتُه وسَمَتْ طبيعتُه ، تصرّفَ وارتجَلَ مالم يسبقه أحدٌ قبله به . فقد حُكى عن رؤبةَ وأبيه ، أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا اليها ، وعلى نحوٍ من هذا قال أبو عثمان : ما قيس على كلام العربِ فهو من كلام العرب ، وقد تقدم نحو ذلك ، وفى هذا الضرب غارَ أبو على فى إجازته أنْ تبنى اسماً وفعلاً وصفَةً ونحو ذلك من ضرب فتقول : ضرب زيد عمراً وهذا رجل ضَرْبَبٌ وضربْب ، ومررت برجل خَرْجَج ، وهذا رجل خَرَجرَجٌ ودَخْلَخَل ، وخرججٌ أفضل من ضربب ونحو ذلك وقد سبق القول على مراجعتى اياه فى هذا المعني وقولى له : أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟ وما كان من جوابه فى ذلك ، وكذلك ان جاء نحو هذا الذى رويناه عن ابن أحمر عن فصيح آخر غيره كانت حالُه فيه حالَه ، لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظَنينٍ أو متّهم أو من لم تَرْقَ به فصاحتُه ، ولا سبقَتْ الى الأنفس ثقتُه ، كان مردوداً غير متقبَّل ، فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ، ويأباه القياسُ على كلامها ، فإنه لا يُقنع فى قبوله أنْ نسمعَه من الواحد ولا من العدّة القليلة ، إلاّ أن يكثُرَ من ينطق به منهم ، فإنْ كثُر قائلوه إلاّ أنّه مع هذا ضعيف الوجه فى القياس ، فإن ذلك مجازُه

وجهان ، أحدُهما أن يكون من نطق به لم يُحْكِمْ قياسَه على لغة آبائهم ، وإمّا أن تكون أنت قَصَّرْت عن استدراك وجه صحته ، ولا أدفع أيضاً مع هذا أن يسمع الفصيحُ لغةَ غيره ممن ليس فصيحاً ، وقد طالت عليه ، وكثُر لها استماعُه فسَرَت فى كلامه ، ثم تسمعها أنت منهُ ، وقد قويَتْ عندكَ فى كل شىء من كلامه غيرها ، فصاحتُه ، فيستهويك ذلك الى أن تقبلها منهُ على فساد أصلها الذى وصل اليه منه ، وهذا موضعٌ مُتْعِبٌ مُؤْذٍ ، يَشُوب النفسَ ، ويُشْرِى اللَّبْس ، إلاّ أنَّ هذا كأنه متعذرٌ ولا يكاد يقع مثلُه ، وذلك أن الأعرابى الفصيح إذا عُدِلَ بهِ عن لغته الفصيحة الى أخرَى سقيمة عَافَهَا ولم يَبْهَأْ بهـا ، سألت مرّةً الشَّجَرِىَّ أبا عبد الله ومعه ابنُ عمٍّ له ، دونه فى فصاحته ، وكان اسمه غُصُناً ، فقلتُ لهما : كيف تُحَقِّران (حمْراء) فقالا : حُمَيراء قلت : فسوداء ، قالا : سويداء ، وواليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب ، ثم دسَسْتُ فى ذلك (عِلْبَاء) فقال : غصنٌ (عُلَيْبَاء) وتبعه الشجرىّ فلماَّ همَّ بفتح البَاء تراجع كالمذعور ، ثم قال آه عُلَيْبِى [1] ورام الضمة فى الياء ، فكانت تلك عادة له ، إلاّ أنهم أشدُّ استنكاراً لِزَيْغ الإعراب منه لخلاف اللغة ، لأنّ

(١) وكأنه نسى أنه يكون حينئذ من المنقوص فيجب حذف أخره في حالتى الرفع والجر . فينطق به عليب بالحاق التنوين آخره

بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها ، إلاَّ أن أهل الجفاء وقوّةِ الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تنَاكُرَهم زيغَ الإعراب ، ألَا ترى أنَّ أبا مَهْدِيَّةَ سمع رجلاً من العجم يقول لصاحبه زُوذْ ، فسأل أبو مهديّة عنها فقيل له : يقولُ له اعْجَلْ ، فقال أبو مهديّة : فهلاَّ قال له : حَيَّهَلَكَ فقيل له : ما كان اللهُ ليجمع لهم الى العجميَّة العربية ، وحدثني المتنبي أنه حضرته جماعة من العرب مُنْصَرَفَةً من مصر ، وأحدُهم يصف بلدة واسعة ، فقال في كلامه : تَحِيرُ فيها العيونُ ، قال وآخرُ من الجماعة يجيء اليه سِرًّا ويقول له : تحَار تحَارُ ، والحكاياتُ في هذا المعنى كثيرةٌ منبسطةٌ ، ومن بعدُ فأقوى القياسين أنْ يُقْبَلَ ممن شُهرت فصاحته ما يُوردُه ويحمل أمرُه على ما عُرف من حاله ، لا على ما عسى أن يكون من غيره ، وذلك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته ، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به ، ألَا تراه يُمضي الشهادة ويقطع بها وإن لم يقع العلم بصحتها ، لأنه لم يؤخذ بالعمل بما عند الله ، إنما أُمِرَ بحمل الأمور على ما تبدو ، وإن كان في المُغَيَّبِ غيرُه فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستفصحه ولا تنكر شيئاً من لغته مخافةَ أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك

على يقينك، وتسقُط بكل اللغات ثِقَتُك، ويكفى من هذا ما تعلمه من بُعْدِ لغةِ حميرمن لغة ابنى نزار

روينا عن الاصمعى أنّ رجلاً من العرب دخل على مَلِك (ظَفَارِ) وهى مدينةٌ لهم يجىء منها الجَزْع الظفَارِىّ، فقال له الملك ثِبْ، وثِبْ، بالحميرية اجلِسْ، فوَثَبُ الرجل فاندَقّتْ رجلاه، فضَحِك الملكُ، وقال ليست عندنا عربيَّتْ [1] (مَنْ دخَلَ ظَفَارِ حمَّرَ) أى تكلّم بكلام حِمْيَر، فإذاكان كذلك جاز جوازاً قريباً كثيراً أن يدخل من هذه اللغة فى لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتُنا، غيرَ أنها لغةٌ عربية قديمة

باب

فى هذه اللغة أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط

قد تقدم فى أول الكتاب القول على اللغة، أتواضع هى أم إلهامٌ، وحكينا وجوّزنا فيها الأمرين جميعاً، وكيف تصرّفت الحالُ وعلى أىّ الأمرين كان ابتداؤها، فإنها لا بدّ أن يكون

(١) يريد العربية . فوقف على الهاء بالتاء . وكذلك لغتهم . ورواه بعضهم ليس عندنا عربية كعربيتكم وقد صوبها ابن سيده وقال لان الملك لم يكن ليخرج نفسه من العرب

وقع فى أول الأمر بعضُها ، ثم احتيج فيما بعد الى الزيادة عليه ، لحضور الداعى اليه ، فزيد فيها شيئاً فشيئاً ، إلاّ أنه على قياس ما كان سبق منها فى حروفه ، وتأليفه ، وإعرابه المُبينّ عن معانيه ، لا يخالف الثانى الأَول ، ولا الثالث الثانى ، كذلك متصلاً متتابعاً وليس أحدٌ من العرب الفصحاء إلاّ يقول ، إنه يحكى كلامَ أبيه وسلَفه ، يتأَرّثونه ، آخرٌ عن أول ، وتابعٌ عن متّبع ، وليس كذلك أهلُ الحضر ، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلامَ من ينتسب الى اللغة العربية الفصيحة ، غيرَ أن كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فصحاء العرب فى حروفهم ، وتأليفهم ، إلاّ أنهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح ، وهذا رأىُ أبى الحسن وهو الصواب ، وذهب الى أنّ اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قِبَلِ أنّ أول ما وُضِع منها وُضع على خلاف ، وإن كان كلُّه مسوقاً على صحة وقياس ، ثم أحدثوا من بعدُ أشياءَ كثيرة للحاجة اليها ، غير أنها على قياس ما كان وُضع فى الأصل مختلفاً ، وإن كان كل واحد آخِذاً من صحة القياس حظاً ، ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً ، ثم رأى من جاء من بعدُ أنْ خالف قياس الأوّل الى قياسٍ ثانٍ جارٍ فى الصحة مجرى الأَول ، ولا يبعد عندى ما قال من موضعين ،

أحدهما سعةُ القياس ، وإذا كان كذلك جازت فيه أوجهٌ لا وجهان اثنان ، والآخرُ أنه كان يجوز أن يبدأ الأوّلُ بالقياس الذى عدل اليه الثانى ، فلا عليك أيُّهما تَقَدَّم ، وأيُّهما تأخّر ، فهذا طريق القول على ابتداء بعضها ولحاق بعضها به ، فأمّا أىُّ الأجناس الثلاثة تقدّم أعنى الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فليس مما نحن عليه فى شىء ، وإنما كلامُنا هنا هل وقعت جميعاً فى وقت واحد ، أم تتالَتْ وتلاحقتْ قطعةً قطعةً ، وشيئاً بعد شىء ، وصدراً بعد صدر ؟ وإذ قد وصلنا من القول فى هـذا الى هنا فلنذكر ما عندنا فى مراتب الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فإنه من أماكنه وأوقاته

اعلم أن أبا علىّ رحمهُ الله كان يذهب الى أنّ هذه اللغة أعنى ما سبق منها ثم لحق به ما بعده إنما وقع كلُّ صدر منها فى زمان واحد ، وإن كان تقدّم شىءٌ منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعـل الاسمَ ، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل ، وإن كانت رتبةُ الاسم فى النفس من حصّة القوّة والضعف أن يكون قبل الفعل ، والفعلُ قبل الحرف ، وإنما يعنى القوم بقولهم إن الاسم أسبق من الفعل ، أنه أقوى فى النفس ، وأسبق فى الاعتقاد من الفعل ، لا فى الزمان ، فأمّا الزمان فيجوز

أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل فى الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف ، وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرَفوا مصاير أمورهم ، فعلموا أنهم محتاجون الى العبارات عن المعانى ، وأنها لا بدّ لها من الأسماء والأفعال والحروف ، فلا عليهم بأيّها بدَؤا ، أبالاسم ، أم بالفعل أم بالحرف ، لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنّ جُمَعَ ، إذِ المعانى لا تستغنى عن واحد منهن

هذا مذهب أبى علىّ وبه كان يأخذ ويُفتى وهذا يُضَيِّقُ الطريقَ على أبى اسحاق وأبى بكر فى اختلافهما فى رتبة الحاضر والمستقبل ، وكان أبو الحسن يذهب الى أنّ ما غُيّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أنه لا بد من كثرة استعمالها إيّاه فابتدؤا بتغييره عِلْماً بأن لا بدّ من كثرته الداعية الى تغييره ، وهذا فى المعنى كقوله

(رأى الأمر يُفْضى الى آخرٍ فصيَّر آخرَهُ أوَّلاَ)

وقد كان أيضاً أجاز أن يكون قد كانت قديماً معربةَ ، فلما كثرت غُيّرت فيما بعدُ ؛ والقولُ عندى هو الأول ، لأنه أدلّ على حكمتها ، وأشهدُ لها بعلمها بمصاير أمرها ، فتركوا بعض الكلام مبنياً غير معرب نحو أمسِ ، وهؤلاءِ ، وأينَ ، وكيفَ ، وكمْ ، وإذْ ، واحتملوا

ما لا يؤمن معه من اللبس ، لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمةً أو كلمتين ، فكان ذلك أخفّ عليهم من تجشُّمهم اختلاف الإعراب واتّقائهم الزيغ والزلل فيه ؛ ألا ترى أنّ من لا يُعرب فيقول : ضرب أخوك لأبوك ، قد يصل باللام الى معرفة الفاعل من المفعول ولا يتجشم خلاف الإعراب ليُفَاد منه المعنى ، فإن تَحَلَّلَ الإعراب من ضرب الى ضرب يجرى مَجْرى مناقلة الفرس ، ولا يَقْوَى على ذلك من الخيل الاّ الناهض الرجيل ، دون الكَوْدَن الثّقيل ، قال جرير

من كلِّ مُشْتَرِفٍ وإنْ بعُدَ المدى

ضَرِمِ الرِّقاقِ مُناقِلِ الأجْرَالِ

ويشهد للمعنى الأول أنهم قالوا : أُقْتُلُ ، فضموا الأول توقُّعاً للضمة تأتى من بعد ، وكذلك قالوا عَظَاءَةٌ ، وصَلَاءة ، وعباءَةٌ ، فهمزوا مع الهاء توقعاً لما سيصيرون اليه من طرح الهاء ، ووجوب الهمز عند العظاء ، والصّلاء ، والعباء ، وعلى ذلك قالوا : الشيء مِنْتِنٌ ، فكسروا أوله لآخره ، وهو مُنْحَدُرٌ من الجبل ، فضموا الدال لضمة الراء وعليه قالوا : هونجؤك ونيسؤك فأثّر المتوقّع ، لأنه كأنه حاضر وعلى ذلك قالوا : امرأة شمباء ، وقالوا العَمْبَر ، ونساء شُمْبٌ ، فأبدلوا النون ميماً لما يتوقع من مجىء الباء بعدها ، وعليه أيضاً

أبدلوا الأول للأخر في الإدغام نحو مَرَّأيْتَ[1] ، واُذْهَفَّى ذلك واُصْحَمَّطراً ، فهذا كله وما يجرى مجراه مما يطول ذكره ، يشهدُ لأن كل ما يتوقع إذا ثبت فى النفس كونه ، كان كأنه حاضرٌ مشاهد ، فعلى ذلك يكونون قدَّموا بناء نحو كم ، وكيف ، وحيثُ ، وقبلُ ، وبعدُ ، عِلْماً بأنهم سيستكثرون فيما بعدُ منها ، فيجب لذلك تغييرُها ، فإن قلت هلاَّ ذهبت الى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال فى الزمان كما أنها أسبقُ رتبة منها فى الاعتقاد ، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت اليه ، إذ كان الواجب أن يبدؤا بالأسماء ، لانها عبارات عن الأشياء ، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التى بها تدخل الأسماء فى المعانى والاحوال ، ثم جاؤا فيما بعدُ بالحروف ، لانك تراها لواحق بالجمل بعد تركبها ، واستقلالها بانفسها ، نحو إن زيداً أخوك ، وليت عمراً عندك ، وبحسبك أن تكون كذا ، قيل يمنع من هذا أشياء ، منها وجودك أسماء مشتقة من الأفعال ، نحو قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ، ألا تراه يصح لصحته ويعتل لاعتلاله ، نحو ضرب فهو ضارب ، وقام فهو قائم ، وناوَمَ فهو مُناوم ، فإذا رأيت بعض الاسماء مشتقاً من الفعل ، فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل فى الزمان ،

(١) يريد من رأيت . واذ هفى ذلك . يريد اذهب في ذلك . واصحمطرا . يريد اصحب مطراً

وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ورتبةُ المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه ، وأيضاً فإن المصدر مشتق من الجوهر ، كالنبات من النبت ; وكالاستحجار من الحجر ، وكلاها اسمٌ ; وأيضاً فإن المضارع يعتلّ لاعتلال الماضى ، وإن كان أكثر الناس[1] على أن المضارع اشتق من الماضى ، وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف ، نحو قولهم : سألتُك حاجَةً فلوْلَيْتَ لى ، أى قلت لى لولا ، وسألتك حاجة فلاليت لى أى قلت لى لا ، واشتقوا أيضاً اسم المصدر وهو اسم من الحرف فقالوا اللاّلاَةُ واللّوْلاَةُ ، وإن كان الحرف متأخراً فى الرتبة عن الأصلين قبله ، الاسم والفعل ، وكذلك قالوا سوّفتُ الرجل ، أى قلت له سوف ، وهذا فعلٌ كما ترى مأخوذ من الحرف ومن أبيات الكتاب

لو ساوَفَتْنَا بِسَوْفَ من تحيّتها

سَوْفَ العيُوفِ لَرَاحَ الركبُ قَدْ قَنِعوا

انتصب سوف العيوف على المصدر المحذوف الزيادة ، أى مساوفة العيوف ، وأنا أرى أن جميع تصرف (ن ع م) إنما هو من قولنا فى الجواب ، نَعَمْ ، من ذلك النِّعمة والنَّعمة ، والنعيم والتنعّم ، ونعِمتَ به بالاً ، وتنعم القوم ، والنُّعْمَى ، والنَّعْماء ، وأنعَمت به له ،

---

(١) تأمله

وكذلك البقية ، وذلك أنّ (نَعَمْ) أشرفُ الجوابين وأسرُّهما للنفس ، وأجلَبُهما للحمد ، و (لَا) بضدّها ، ألا ترى إلى قوله

وإذا قلتَ نَعَمْ فاصْبِرْ لَهَا بنَجاحِ الوعْدِ إنّ الخُلْفَ ذَمّْ

وقال الآخر أنشدَناه أبو على

أَبَى جودُه لا البخلِ واستَعْجَلتْ بِهِ
نَعَمْ مِنْ فَتًى لا يَمنعُ الجُوعَ قاتلهُ

يروى بنصب البخل وجره ، فمن نصبه فعلى ضربين أحدهما أن يكون بدلاً من لا ، لأن (لا) موضوعة للبخل ، فكأنه قال : أبى جوده البخل ، والآخر أن تكون (لا) زائدة ، حتى كأنه قال أبى جوده البخل ، لا على البدل ، لكن على زيادة (لا) والوجه هو الأول . لأنه قد ذكر بعدها نَعَمْ ، ونَعَمْ لا تُزاد ، فكذلك ينبغى أن تكون (لا) ههنا غير زائدة ، والوجه الآخر على الزيادة صحيحٌ أيضاً لجَرْى ذكر (لا) فى مقابلة نعم ، وإذا جاز (للا) أن تعمل وهى زائدة فيما أنشده أبو الحسن من قوله

لو لم تكن غَطَفَانٌ لا ذُنُوبَ لها
إلىَّ لامت[1] ذوو أحسابها عمرا

كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواز ، ومن جرّد

---

(١) الرواية المشهورة اذن للام

فقال (لا البخلِ) فبإضافة (لا) اليه لأنَّ (لا) كما تكون للبخل فقد تكون للجود أيضاً ، ألاَ ترى أنه لو قال لك إنسان لا تطعم الناس ، ولا تَقْرِي الضيف ، ولا تتحمل المكارم ، فقلتَ أنت (لا) لكانت هذه اللفظة هنا للجود لا للبخل ، فلما كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعاً ، أُضيفت الى البخل ، لما فى ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضدين، فان قلت فكيف تضيفها ، وهى مبنية ، ألاَ تراها على حرفين، الثانى حرفُ لين ، وهذا أدلُّ شيء على البناء ، قيل الإضافةُ لا تنافى البناء ، بل لو جعلها جاعل سبباً له لكان أعْذَرَ ممن يجعلها نافية له ، ألا ترى أن المضاف بعضُ الاسم ، وبعضُ الاسم صوتٌ ، والصوتُ واجبٌ بناؤه ، فهذا من طريق القياس ، وأما من طريق السماع فلأنهم قد قالوا : كم رجلٍ رأيت ، فكم مبنيَّةٌ وهى مضافة ، وقالوا أيضاً : لأضربنّ أيُّهم أفضلُ ، وهى مبنية عند سيبويه ، فهذا شيء عرَضَ ، قلنا فيه

ثم لنَعُدْ إلى ما كنا عليه من أن جميع باب (ن ع م) إنما هو مأخوذ من (نَعَمْ) لما فيها من المحبة للشيء والسرور به ، فنعَّمت الرجل ، أى قلت له (نَعَمْ) فَنَعِمَ بذلك بالاً ، كما قالوا بَجَّلْتُه أي قلت له (بَجَلْ) أى حسبُك حيث انتهيت ، فلا غاية

من بعدك ، ثم اشتقوا منه الشيخ البَجَال . والرجل البَجيل ، فنَعَمْ ، وبَجَلْ ، كما ترى حرفان ؛ وقد اشتق منهما أحرف كثيرة

فإن قلت فهلا كان نَعَمْ وبَجَلْ مشتقين ؛ من النعمة والنعيم والبَجَال والبجِيل ونحو ذلك دون أن يكون كلُّ ذلك مشتقاً منهما، قيل الحروفُ يشتق منها ولا تشتق هى أبداً ، وذلك أنها لمَّا جَمدت فلم تتصرف ، شابهت بذلك أصولَ الكلام الأولَ التى لا تكون مشتقة من شىء لانه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه ، يؤكد ذلك عندك قولُهم: سألتُك حاجةً فلَوْلَيْتَ لِى، أى قلت لى (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركّب من (لَوْ) و (لَا) فلا يخلو هذا أن يكون (لو) هو الأَصل ، أو (لا) لا يجوز أن يكون (لا) ، لانه لو كان (لا) هو الأصلُ لكان (لو) محذوفاً منه ، والأفعال لا تحذف ؛ إنما تحذف الأسماء نحو يدٍ ، ودم ، وأخٍ ، وأبٍ ، وما جرى مجراه : وليس الفعل كذلك، فأمّا خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ ، فلا يعتدّ ، إن شئت لقلّته ، وإن شئتَ لأنه حُذف تخفيفاً فى موضع ، وهو ثابت فى تصريف الفعل نحو أخذ يأخذ : وأخْذٍ وآخذٍ ، فإن قلت فكذلك أيضاً يدٌ ، ودمٌ ، وأخٌ ، وأبٌ ، وغدٌ ، وفَمٌ ، ونحو ذلك ألا ترى أنّ الجميع تجدُه متصرّفاً وفيه ما حُذف منه ، وذلك نحو أيدٍ وأيادٍ ويُدَىّ ،

ودِماء ودُمَىّ : وأدْماء والدّمَا . في قوله « فإذا هِىَ بعظَام ودِماَ » وإخوة وأخُوّةَ ، وآخاء وأخوان ، وآباء : وأُبُوّة وأبوان (وغدواً بَلاَقِعُ) وأفواه وفُوَيْه ؛ وأفْوَهُ وفَوْهاء وفوه ، قيل هذا كلّه وإن كان قد عاد فى كلّ تصرّف منه ما حذف من الكلمة التى هى من أصله ، فدلّ ذلك على محذوفه فليست الحال فيه كحال خُذْ ، من أخَذَ ويأخذُ ، وذلك أنّ أمثلة الفعل وإن اختلفت فى أزمنتها وصيغها فإنها تجري مجرى المثال الواحد ، حتى إنه إذا حُذف من بعضها شىء عُوّض منه فى مثال آخر من أمثلته ، ألا ترى أنهم لما حذفوا همزة يُكرم ونحوه ، عوّضوه منها أن أوجدوها فى مصدره فقالوا إكراماً ، وكذلك بقيةُ الباب ، وليس كذلك الجمعُ والواحد ، ولا التكبير والتصغير من الواحد لأنه ليس كلّ واحد من هذه المُثُل جارياً مجرى صاحبه ، فيكون إذا حذف من بعضها شىء ثم وُجد ذلك المحذوف فى صاحبه ، كان كأنه فيه ، وأمثلة الفعل إذا حذف من أحدها شىء ثم وُجد ذلك المحذوف فى صاحبه صار كأنه فى المحذوف منه نفسه ، فكأنه لم يحذف منه شىء ، فإن قلت فقد نجد بعض ما حُذف فى الأسماء موجوداً فى الأفعال من معناها ولفظها وذلك نحو قولهم فى الخبر أَخَوْتُ عَشَرَةً ، وأَبَوْتُ عشَرَةً ، وأنشدنا أبو على عن الرياشى

وبِشْرَةُ يأبَوْنا كأَنّ خِباءَنا جَنَاحُ سُمَانَى فى السماء تَطيرُ

وقالوا أيضاً يَدَيْتُ اليه يداً ، وأيْدَيْتُ ودَمِيتَ تَدْمَى دماً ، وغدَوْتُ عليه : وفُهْتُ بالشيء وتفوّهْتُ به ، فقد استعملت الأفعال من هذه الكلِم ، كما استعملت فيما أوردته ، قيل وهذا أيضاً ساقط عنا ، وذلك أنّا إنما قلنا : إن هذه المُثُل من الأمثال تجرى مجرى المثال الواحد لقيام بعضها قيام بعض ، واشتراكها فى اللفظ ، وليس كذلك أبٌ ، وأخٌ . ونحوهما ، ألا ترى أنّ أب ليس بمثال من أمثلة الفعل ولا باسم فاعل ، ولا مصدر ، ولا مفعول ، فيكون رجوع المحذوف منه فى أبَوْت كأنه موجود فى أب ، وإنما أبٌ من أبَوْتُ ، كمُدُقّ ومُكْحُلة من دققتُ وكَحَلْتُ ، وكذلك القول فى أخٍ ، ويدٍ ، ودمٍ ، وبقية تلك الأسماء . فهذا فَرْقٌ ، فقد علمت بما قدمناه وهَضَبْنَا فيه قوةَ تداخُلَ الأصول الثلاثة ، الاسم والفعل والحرف وتمازُجها وتقدّم بعضها على بعض تارة وتأخُّرها عنه أخرى ، فلهذا ذهب أبو على رحمه الله الى أن هذه اللغة وقعت طَبَقَة واحدة ، كالرّقْم تضعُه على المرقوم ، والمِيْسَم يباشَرُ به صفحة الموسوم ، لا يحكم لشىء منه بتقدّم فى الزمان وان اختلفت بما فيه من الصيغة القوةُ والضعفُ فى الأحوال ، وقد كثُر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية

مجرى الحروف نحو هاهَيْتُ، وحاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وجأْجأْتُ، وحأْحأْتُ، وسأْسأْتُ، وشأْشأْتُ، وهذا كثير فى الزَّجْر، وقد كانت حضرتنى وقتاً فيه نَشْطَة فكتبتُ تفسيرَ كثيرٍ من هذه الحروفِ فى كتابٍ ثابتٍ فى الزَّجْر فاطلُبْها فى جملة ما أثبتُّه عن نفسى فى هذا وغيره

باب
فى اللغة المأخوذة قياساً

هذا موضع كأن فى ظاهره تعَجْرفاً وهو مع ذلك تحت أرْجُلِ الأحداثِ ممّن تعلق بهذه الصناعة فضلاً عن صدور الأشياخ، وهو أكثر من أن أُحصيَه فى هذا الموضع لك، لكنى أُنبّهك على كثير من ذلك لتُكثِرَ التعجّب ممّن تعجّب منه أو يستبعد الأخذَ به، وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلاّ وهذا المعنى منه فى عدة مواضع: أَلا تَرَى أنهم يقولون فى وَصَايَا الجَمْع، إنّ ما كان من الكلام على فَعْلٍ، فتكسيرُه على أفْعُل ككَلْب وأكْلُب، وكَعْب وأكْعُب، وفرْخ وأفرُخ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثى فتكسيره فى القلّة على أفعال، نحو جبل وأَجبَال، وعُنق وأعناق، وإبِل وآبال، وعجُز وأعجاز، ورُبَع

وأرباعٍ ، وضِلَعٍ وأضلاعٍ ، وكَبِدٍ وأكبادٍ ، وقفلٍ وأقفالٍ ، وحملٍ وأحمالٍ : فليتَ شِعْري هل قالوا هذا ليُعرف وحدَه ، أو ليُعرف هو ويُقاس عليه غيرُه ؛ ألا تراكَ لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الامثلة بل سمعتَه منفرداً : أكنت تحتشمُ من تكسيره على ما كُسِّر عليه نظيرُه ، لا ، بل كنتَ تحمله عليه للوصيَّة التي تقدمت لك في بابه ، وذلك كأن يحتاج الى تكسير الرِّجْز الذي هو العذاب فكنتَ قائلاً لا محالة ، أَرجاز ، قياساً على أَحمال ، وإن لم تسمع أَرجازاً في هذا المعنى ، وكذلك لو احتجت الى تكسير عَجُرٍ من قولهم : وظيف عَجُر لقلت أعجار ، قياساً على يَقُظٍ وأيقاظ ، وإن لم تسمع أعجاراً ، وكذلك لو احتجت الى تكسير شِبَعٍ بأن توقعه على النوع لقلتَ أشباع ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت نِطَع وأنطاع ، وضِلَع وأضلاع ، وكذلك لو احتجت الى تكسير دِمَثْر ، لقلت دَمَاثِر ، قياساً على سِبَطر وسَبَاطر ، وكذلك قولهم إن كان الماضي على فَعُل فالمضارع منه على يفعُل ، فلو أتاك على هذا سمعت ماضياً على فعُل لقلت في مضارعه يفعُل ، وإن لم تسمع ذلك ، كأن يسمع سامعٌ ضَؤُلَ ، ولا يسمع مضارعه ، فإنه يقول فيه يَضْؤُل ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقف الى أن يسمعه ، لأنه لو كان محتاجاً الى ذلك ،

لما كان لهذه الحدود والقوانين التى وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون، معنًى يُفادُ ولا غرَضٌ يُنْتَحِيه الاعتمادُ، ولكان القوم، قد جاءوا بجميع المواضى ، والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنة والأمكنة ، والآحاد ، والثنائى ، والجموع ، والتكابير ، والتصاغير ، ولَمَا أقنعهم أن يقولوا إذا كان الماضى كذا ، وجب أن يكون مضارعه كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ، ولا قالوا إذا كان المكبّر كذا فتصغيرُه كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيرُه كذا ، دون أن يستوفوا كل شىء من ذلك ، فيُوردوه لفظاً منصوصاً معيّناً لا مقيساً ، ولا مستنبطاً كغيره من اللغة التى لا تؤخذ قياساً ، ولا تنبيهاً ، نحو دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضبُع ، وثعلب ، وخُزَز ، لكنّ القومَ بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين ، أحدهما ما لا بدّ من تقبّله كهيئته ، لا بوصيّة فيه ، ولا تنبيه عليه ، نحو حجر ، ودار ، وما تقدم ، ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس ، وتخف الكُلْفة فى علمه على الناس ، فقَنَّنوه وفصّلوه ، إذ قدَروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغنى عن المذهب الحَزْنِ البعيد ، وعلى ذلك قدّم الناس فى أول المقصور والممدود ما يُتدارك بالقياس

والأماراتِ ، ثم أتلوه ما لا بدّ له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصورُ من حاله كذا ، ومن صفته كذا ، والممدودُ من أمره كذا ، ومن سببه كذا ، وقالوا : ومن المؤنث الذى فيه علامات التأنيث كذا وأوصافه كذا ، ثم لمَّا أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذى رُوِى رواية كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به ، فلمَّا رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً ، وَسَمُوه بمواسمه وغَنَوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصارُ والإيجاز ، ثم لمَّا تجاوزوا ذلك الى ما لا بدّ من إيراده ونَصِّ ألفاظه التزموا وأُلزموا كُلْفَتَه إذْ لم يجدوا منها بُدًّا ولا عنها منصرَفًا ، ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة وقياساً ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه كما فعله مَنْ قبلنا ممن نحن له متّبعون ، وعلى مِثْله وأوضاعه حاذُون ، فأمَّا هُجْنَةُ الطبع ، وكُدُورة الفكر ، وجمُود النفس ، وخَيْسُ الخاطر ، وضيق المضطرَب ، فنحمَد الله على أنْ حماناه ، ونسأله سبحانه أن يُبارِك لنا فيما أتاناه ، ويستعملنا به فيما يُدنى منه ويوجب الزُّلْفَة لديه بمَنّهِ ، فهذا مذهبُ العلماء بلغة العرب وما ينبغى أن يعمل عليه ويؤخذ به ، فأمْضِه على ما أريناه وحدّدناه ، غير هيَّابٍ له ولا مُرْتاب به وهو كثيرٌ ، وفيما جئنا به منه كافٍ .

باب

فى تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسيَّة

ولنبدأ من ذلك بذكر الثلاثى منفرداً بنفسه ثم مُداخلاً لما فوقه ، اعلم أن الثلاثى على ضربين ، أحدُهما ما يصفُو ذوقُه ، ويسقط عنك التشكُّكُ فى حروف أصله ؛ كضرب ، وقتل ، وما تصرف منهما ، فهذا ما لا يُرتاب به فى جميع تصرفه نحو ضارب ، ويضرب ، ومضروب ، وقاتل ، وقتال ، واقتتَل القوم ، واُقتُلْ ، ونحو ذلك ، فما كان هذا مجرداً واضحَ الحال من الاصول ، فإنه يَحمِى نفسه ويَنفِى الظِّنَّةَ عنه ، والآخر أن تجد الثلاثى على أصلين متقاربين والمعنى واحد ، فههنا يتداخلان ، ويوهم كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه ، وهو فى الحقيقة من أصل غيره ، وذلك كقولهم : شيء رِخْوٌ ورِخْودٌ ، فهما كما ترى شديدا التداخل لفظاً ، وكذلك هما معنى ، وإنما تركيب (رخو) من ر خ و وتركيب (رخود) من ر خ د وواوُ (رخودٌ) زائدة ، وهو فِعْوَلٌ كعِلْوَدٍ ، وعسْوَدٍ ، والفاء والعين من (رخو) و (رخود) متفقان ، لكن لاماهما مختلفتان ، فلو قال لك قائل كيف تحقِّر (رخودا) على حذف الزيادة ، لقلت رُخَيْدٌ ، بحذف الواو وإحدى

الدالين ، ولو قال لك : كيف تبنى من (رخو) مثل جعفر ، لقلت (رخوًى) ومن (رخود) رَخْدَد ، أفلا ترى الى ازدحام اللفظين مع تماسّ المعنيين ، وذلك أن الرخو الضعيف ، والرخودّ المتثنى ، والتثنى عائد الى معنى الضعف ، فلما كان كذلك أوقعا الشك لمَنْ ضَعُفَ نظرُه وقلّ من هذا الأمر ذات يده ، ومن ذلك قولهم : رجل ضَيَّاطٌ ، وضَيْطَارٌ ، فقد ترى تشابه الحروف ، والمعنى مع ذلك واحدٌ ، فهو أشدّ لإلباسه ، وإنما (ضيَّاطٌ) من تركيب ض ى ط ، وضيْطار من تركيب ض ط ر ، ومنه قول جرير

تَعُدُّونَ عقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكم
بنى ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المُقَنَّعَا

فضيَّاطٌ يحتمل مثالُه ثلاثة أوجه ، أحدها أن يكون فعَّالاً كخيَّاط وربَّاط ، والآخرُ أن يكون فيْعَالاً كخيْتام وغَيْداق ، والثالث أن يكون فوعالاً كتَوْراب ، فإن قلت إن فوعالاً لم يأت صفة ، قيل اللفظ يحتمله وإن كانت اللغة تمنعه ، ومن ذلك لوُقَه وأَلُوقَه ، وصُوصٌ وأَصُوصٌ ، ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج ويَلَنجوج ، وضيف وضيفن فى قول أبى زيد ، ومن ذلك حيَّة وحَوَّاء ، فليس حواء من لفظ حيَّة كعطَّار من العِطر ، وقطّان من القُطن ، بل حيَّة من لفظ ح ى ى من مضاعف الياء ، وحوّاء من تركيب ح و ى

كشوّاء وطوّاء ، ويدل على ان الحية من مضاعف الياء ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم فى الإضافة إلى حيّة بن بَهْدَلَةَ حَيَوِىٌّ ، فظهور الياء عيناً فى حيَوِىّ ، قد علمنا منه كون العين ياءً ، وإذا كانت العين ياءً واللام معتلة فالكلمة من مضاعف الياء ألبتة ، ألا ترى أنه ليس فى كلامهم نحو حَيَوْت ، وهذا واضح ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحيّة والحوّاء من لفظ واحدٍ لضربين من القياس ، أمّا أحدُهما فلأن فعّالاً فى المعاناه إنما يأتي من لفظ المُعانى نحو عطّارٍ من العطر وعصّاب من العَصْب ، وأمّا الآخر فلأن ما عينه واوٌ ولامه ياءٌ أكثر مما عينه ولامه ياءان ، ألا ترى أن باب طوَيت وشوَيت أكثرُ من باب حَيِيت وعَيِيت ، وإذا كان الأمرُ كذلك علمتَ قوة السماع وغلبتَه للقياس ، ألاَ ترى أن سماعاً واحداً غلبَ قياسين اثنين ، نَعَمْ وقد يعرض هذا التداخلُ فى صنعة الشاعر فيرى أو يُرِى أنه قد جنّس وليس فى الحقيقة تجنيساً ، وذلك كقول القُطامى (مُسْتَحْقِبِينَ فؤاداً ما لَه فَادِ) ففؤاد من لفظ ف ء د ، وفاد من تركيب ف د ى ، لكنهما لمّا تقاربا هذا التقارب دَنَوا من التجنيس. وعليه قول الحِمْصِىّ (وتسويف العدات من السواف) فظاهر هذا يكاد لا يشكّ أكثر الناسِ أنه مُجَنِّسٍ وليسٍ هو

كذلك . وذلك أن تركيب (تسويف) من س و ف وتركيب (السوافى) من س ف ى لكن لما وُجد فى كل واحد من الكلمتين سين وفاء وواو جرى فى بادىء السمع مجرى الجنس الواحد ، وعليه قال الطائى الكبير

أَلَحْداً حوَى حيَّةَ الملحدِينَ ولَدْنَ ثَراً حال دُون الثَّرَاءِ

فيمن رواه هكذا (حوَى حيّة الملحدين) أى قاتل المشركين ، وكذلك قال فى آخر البيت أيضاً (ولدن ثَراً حال دون الثراء) فجاء به مجىء التجنيس وليس على الحقيقة تجنيساً صحيحاً ، وذلك أن التجنيس عندهم أَن يتفق اللفظان ويختلف أو يتقارب المعنيان ، كالعَقْل ، والمَعْقِل ، والعُقْلة . والعَقِيلة ، ومَعْقُلَة ، وعلى ذلك وضع أَهل اللغة كتب الأجناس ، وليس الثرى من لفظ الثراء على الحقيقة ، وذلك أَن الثرى وهو النَّدى من تركيب ث ر ى لقولهم التقى الثَّرَيَانِ ، وأما الثراء لكثرة المال، فمن تركيب ث ر و ، لأنه من الثَّرْوة ومنه الثرَيَّا ، لأنها من الثروة لكثرة كواكبها مع صِغَر مرآتها فكأنها كثيرة العدد بالإضافة الى ضيق المحل ، ومنه قولهم ثَرَونا بنى فلان نَثْروهم ثروةً ، إذا كنا أكثر منهم ، فاللفظان كما ترى مختلفان ، فلا تجنيس إذاً إلاَّ للظاهر ، وقد ذكرتُ هذا الموضع فى كتابى فى شرح المقصور

والممدود عن ابن السِّكِّيت وأنّ الفرّاء تسمح فى ذكر مثل هذا على اختلاف اصوله ، وأنّ عُذره فى ذلك تشابه اللفظين بعد القلب

ومن ذلك قولهم عدَدٌ طُيْسٌ ، وطَيْسَل ؛ فالياء فى طيس أصلٌ ؛ وتركيبه من ط ى س وفى طيسل زائدة ؛ وهو من تركيب ط س ل ؛ ومثله الفَيْشَةُ ، والفيشلةُ . حالُها فى ذلك سواءٌ . وذهب سيبويه فى (عَنْسَل) الى زيادة النون وأخذها من قوله

عسلَانَ الذئبِ أمسَى قاربًا   بَرَدَ الليلُ عليهِ فَنَسَلْ

وذهب محمد بن حبيب فى ذلك الى أنه من لفظ (العَنْس) وأن اللام زائدة ، وذهب بها مذهب زيادتها فى ؛ ذلك ، وأُلَالِكَ ، وعَبْدَل وبابه ، وقياسُ قول محمد بن حبيب هذا أن تكون اللام فى فيشلة ، وطيسل زائدة ، وما أُراه إلاّ أضعف القولين ، لأن زيادة النون ثانيةً أكثرُ من زيادة اللام فى كل موضع ، فكيف بزيادة النون غير ثانية ، وهو أكثرُ من أن أحصُره لك ، فهذه طريق تداخل الثلاثىّ ، والرباعي ؛ لتشابههما فى أكثر الحروف فكثيرٌ ، منه قولهم : سِبَط ، وسِبَطرٌ ، فهذان أصلان لا محالة ، ألا ترى أنّ أحدًا لا يدّعى زيادة الراء ، ومثله سواءٌ دَمِثٌ ، ودِمَثْرٌ ، وحَبِجٌ ، وحِبَجْرٌ ، وذهب احمد بن يحيى فى قوله

(يردُّ قَلْخاً وهديراً زَغْدَبا) الى أن الباء زائدة ، وأخذه من زغد البعيرُ يزْغد زغداً فى هديره ، وقوله إن الباء زائدةٌ ، كلامٌ تمجه الآذان ، وتضيق عن احتماله المعاذير ، وأقوى ما يذهب اليه فيه أَن يكون أَراد أَنهما أَصلان مقتربان كسبط وسبطر ، وإن أَراد ذلك أَيضاً فانه قد تَعَجرَف ، ولكن قوله فى أُسْكُفَةِ الباب أنها من استكفَّ الشىء ، أى انقبض ، أَمرٌ لا يُنَادَى وَلِيدُه ، روينا ذلك عنه ، وروينا عنه أَيضاً أنه قال فى (تَنُّورٍ) إنه تفعُول، من النار ، وروينا عنه أَيضاً أنه قال الطِّيَخُ الفساد ، فهو من ، تواطخ القومُ ، وسنذكر ذلك فى باب سقطات العلماء بإذن الله ، ولكن من الأصلين المتداخلين ، الثلاثىّ ، والرباعىّ ، قولُهم رَزِمَ ، وارْزَأَمّ ، وخَضِلَ ، واخضَألَّ ، وأَزهر ، وازْهأَرّ ، وضَغَدَ ، واضْغَأَدَّ ، وزَلِمَ القومُ ، وازلأمُّوا ، وزَغِبَ الفرخ ، وازلغَبَّ ، ومنه قولهم بَلْعَمٌ ، وبُلْعُوم ، وحَلْقٌ ، وحُلْقوم ، وشىء صَلْدٌ ، وصُلَادِم ، وسَرْطَمٌ ، وسُرَاطم ، وقالوا للأسد هِرْمَاسٌ ، وحدثنا أبو علىّ عن الأصمعى أنه قال فى هرماس ، إنه من الهَرْس ، وحدثنا أيضاً أنهم يقولون لبن قُمَارِصٌ ، وقالوا دِلاص ، ودُلَامِصٌ ، ودُمَالِص ، وأنشد ابن الأعرابى

فباتتْ تَشْتَوِى والليلُ داجٍ ضَمَارِيطَ اُسْتِها فى غير نَار

ومن هذا أيضاً قولهم بعير أشدقُ . وشدقَمٌ ، وينبغى أن يكون جميع هذا من أصلين ثلاثىّ ، ورباعىّ ؛ وهو قياس قول أبى عثمان ، ألا تراه قال فى دُلامِص إنه رباعىّ وافَقَ أكثرُه حروفَ الثلاثى كسبط ، وسبطر ، ولؤلؤ ، ولآلٍ . فلؤلؤ رباعىّ ، ولآل ثلاثى ، وقياس مذهب الخليل بزيادة الميم فى دُلامص ، أن تكون الميم فى هذا كله زائدة ، وتكون على مذهب أبى عثمان أصلاً ، وتكون الكلمُ التى اعتقبَتْ هذه الحروفُ عليها أصلين ، لا أصلاً واحداً ، نَعَمْ وإذا جاز للخليل أن يدّعى زيادة الميم حشواً ، وهو موضع عزيزٌ عليها ، فزيادتها آخراً أقرب مأخذاً ، لأنها لما تأخرت شابهت بتطرّفها أول الكلمة الذى هو معادِلُها ومَظِنّةٌ منها ، فقياسُ قوله فى دلامص أنه فُعَامل أن يقول فى دُمَالص ، فُمَاعِل ، وكذلك فى قُمارص ، وأن يقول فى بُلعوم ، وحُلقوم ، أنه فُعْلُوم ، لأن زيادة الميم آخراً ، أكثر منها أولاً ، ألا ترى الى تلقّيهم كل واحد من دِلْقَمٍ ، وَدَرْدَمٍ ، ودِقْعَمٍ ، وقُسْحُم ، وزُرْقُم ، وسُتْهُم ، ونحو ذلك بزيادة الميم فى آخره ، ولم نرَ أبا عثمان خالف فى هذا ، خِلافَه فى دُلامِص ، وينبغى أن يكون ذلك ، لأن آخر الكلمة مشابهٌ لأولها ، فكانت بزيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشواً ، فأما ارزأمّ ، واصفأدّ ، ونحو

ذلك فلا تكون همزته إلاّ أصلاً ، ولا يحملها على باب شأمَلٍ ، وشَمْأَل ، لقلّه ذلك ، وكذلك لامُ أُزْلغبٌ ، هى أحرَى أن تكون أصلاً

ومن الأُصلين الثلاثىّ والرباعىّ المتداخلين قولُهم قاعٌ قَرِقٌ ، وقَرْقَرٌ ؛ وقَرْقُوس ؛ وقولهم سَلِسٌ ، وسلْسَلٌ ، وقَلِقٌ ، وقَلْقَلٌ ، وذهب أبو اسحاق فى نحو قَلْقَلٍ ، وصَلْصَلٍ ، وجَرْجَرٍ ، وقَرْقَرٍ ، إلى أنه فعفل ، وأن الكلمة لذلك ثلاثية ، حتى كأن أبا اسحاق لم يسمع فى هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغْدٍ ، وزَغْدَبٍ ، وسَبْطٍ ، وسِبَطْرٍ ؛ ودَمث ؛ ودِمَثر ، وإلى قول العجاج (ركبت أخْشَاهُ إذا ما احْبَجاً) هذا مع قولهم وتَرٌ حِبَجْرٌ ، للقوىّ المتلىء ، نعَمْ وذهب الى مذهب شاذٍ غريب فى أصلٍ منقادٍ عجيبٍ ، ألا ترى الى كثرته فى نحو زَلِزٍ ، وزَلْزَل ، ومن أمثالهم (تَوَقّرِى يازَلِزَهْ) فهذا قريب من قولهم : قد تزلزلت أقدامهم إذا قلقت فلم تثبت ، ومنهُ قَلِقَ ، وقَلْقَلَ ، وهُوةٌ ، وهُوْهاءَةٌ ، وغوغاءِ ، وغوغاءٌ ، لأنه مصروفاً رباعىٌّ ، وغيرَ مصروف ثلاثىٌّ ، ومنه رجل أَدْرَدُ ، وقالوا عض على دُرْدُره ، ودُرْدُورِهِ ، ومنه صَلٌّ ، وصَلْصَل ، وعَجٌّ ، وعَجْعَج ، ومنه عينٌ ثَرَّةٌ وثَرْثَارَة ، وقالوا تكَمْكَمَ من الكُمَّةِ ، وحَثْحَثْتُ ، وحَثَّثتُ ، ورقرقت ، ورقَّقْتُ ، قال الله تعالى

« فكبكبوا فيها هم والغاوون » وهذا باب واسع جدا ، ونظائره كثيرة ، فارتكب أبو اسحاق مركبا وعرا ، وسحب فيه عددا جما ، وفى هذا إقدام وتعجرف ؛ ولو قال ذلك فى حرف أو حرفين كما قال الخليل فى دُلامص ، بزيادة الميم ، لكان أسهل لأن هذا شيء إنما احتمل القول به فى كلمة عنده شاذة ، أو عزيزة النظير ؛ فأما الاقتحام بباب منقاد ، فى مذهب متعاد ، ففيه ما قدمناه ، ألا ترى أن تكرير الفاء لم يأت به ثبت إلا فى مَرْمَرِيس ، وحكى غيرُ صاحب الكتاب أيضا مَرْمَرِيت ، وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلا من السين ، كما أبدلت منها فى ستّ ، وفيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر

يا قاتلَ الله بنى السِّعْلاتِ عَمْرو بن يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
غيرَ أعِفَّاءٍ ولا أَكْيَاتِ

فأبدل السين تاء ، فإن قلت فإنّا نجدُ للمَرْمريت أصلا نحتازه اليه وهو المَرْت ، قيل هذا هو الذى دعانا الى أن قلنا إنه قد يجوز أن تكون التاء فى مرمريت ، بدلا من سين مرمريس . ولولا أن معنا . مرتا . لقلنا فيه إن التاء بدل من السين البتة ، كما قلنا ذلك فى ستّ ، والنات ، وأكيات ، فان قال قائل منتصرا لأبى اسحاق لا ينكر أن يأتى فى المعتل من الأمثلة ما لا يأتى فى

الصحيح نحو سيد وميّت ، وقُضاة ودعاة ، وقَيْدُودَة ، وصَيْرُورَةٍ ، وكَيْنُونَةٍ ، وكذلك يجيء فى المضاعف ما لا يأتى فى غيره من تكرير الفاء ، بل إذا كانوا قد كرروها فى مرمريت ، ومرمريس ، ولم نرَ فى الصحيح فيْعلا ولا فُعَلة فى جمع فاعل ، ولا فيعلولا مصدراً كان ماذهب اليه أبو اسحاق من تكرير الفاء فى المضاعف أولى بالجواز ، وأجدر بالتقبُّل ، فهو قولٌ ، غير أن الأول أقوى ، ألا ترى أن المضاعف لا ينتهى فى الاعتلال الى غاية الياء والواو ، وأن ما أُعِلّ منه فى نحو ظَلْت ، ومَسْتُ ، وظَنْت فى ظننت ، وتقصّيْتُ ، وتقضّيْتُ ، وتَفَضّيْتُ من الفضة ، وتسرّيت من السُّرِّيَّة ، ليس شىء من اعلال ذلك ونحوه بواجب ، بل جميعه لو شئت لصححته ، وليس كذلك حديث الياء والواو والألف فى الاعتلال ، بل ذلك فيها فى عامّ أحوالها التى اعتلت فيها أمرٌ واجب أو مستحسنٌ فى حكم الواجب أعنى باب حارىّ ، وطائىّ ، وياجل ، وياَيِس ، وآيةٍ فى قول سيبويه ، فإن قلت فقد قرأ الأعمش بعذاب بيَأَسٍ ، فإنّما ذاك لأن الهمزة وإن لم تكن حرف علة فإنها معرّضة للعلة ، وكثيرة الانقلاب عن حروف العلة ، فأجريت (بيأس) عنده مجرى سيّد ، وهين ، كما أُجريت التّجزئة مجرى التعزية فى باب الحذف والتعويض : وتابع أبو بكر

البغداديين فى أن الحاء الثانية فى حثحثت بدلٌ من ثاء ، وأن أصله حثثت ، وكذلك قال فى نحو ثرّة ، وثرثارة ، إن الأصل فيها ثَرَّارَة ، فأبدل من الراء الثانية ثاء ، فقال ثرثارة ، وكذلك طَرَدَ هذا الطرد ، وهذا وإن كان عندنا غلطاً لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه ولا مقارباً فى المخرج له ، فإنه شِق آخرُ من القول ، ولم يَدَّع أبو بكر فيه تكرير الفاء ، وإنما هى عين أبدلت الى لفظ الفاء ، فأمّا أن يدعى أنها فاء مكررة فلا ، فهذا طريق تَزاحُم الرباعى مع الثلاثى ، وهو كثيرٌ جداً فاعرفه ، وتوَقَّ حَمْلَهُ عليه أو خَلْطَه به ، ومز كلّ واحد منهما عن صاحبه ، ووالهِ دُونَه ، فإن فيه أشكالاً وأنشدنى الشجرى لنفسه

أناف َعلى باقِ الجمالِ . ودَفَّفَتْ
بأنوار عُشْبٍ مُخْضَئِلٍ[1] عَوَازِبُه

وأمّا تزاحُم الرباعى مع الخماسى فقليلٌ ، وسبب ذلك قِلةُ الأصلين جميعاً ، فلما قَلاَّ ، قلّ ما يعرض من هذا الضرب فيهما ، إلاّ أن منه قولهم : ضَبَغْطَى ، وضبَغْطرى ، وقوله أيضاً

(قد دَرْدَبَتْ والشيخ درديس)

فدَرْدَبت رباعىّ ، ودَرْدَبيس خماسىّ ، ولا أدفعُ أنْ يكون

---

(١) يروى مزهئر

استكره نفسه على أن بنى من درديبس فعلاً لحذف خامسه كما
أنه لو بنى من سفرجل فعلاً عن ضرورة لقال سفرج

باب

فى المثلين كيف حالهما فى الأصلية والزيادة
وإذا كان أحدهما زائداً فأيهما هو

اعلم أنه متى اجتمع معك فى الأسماء والأفعال حرف أصلٌ
ومعه حرفان مثلان لا غيرُ، فهما أصلان، متصلين كانا أو
منفصلين . فالمتصلان نحو الخَفَفِ، والصَّدَدِ، والقصص،
وصَبَبْتُ، وحَلَلْتُ، وشدَدتُ، ودَدَنٍ، وبَيَنٍ، وأمّا المنفصلان
فنحو دَعْدٍ، وتُوتٍ، وطُوطٍ، وقَلِقَ، وسَلِسَ، وكذلك إن
كان هناك زائدٌ فالحالُ واحدةٌ، نحو حَمَامٍ، وسَمَام، وثالثٍ،
وسَالِسٍ، روينا عن الفراء قول الراجز

مَمْكُورَةٌ غَرْثَى الوشاحِ السَّالِسِ
تَضْحَكُ عن ذِى أُشُرٍ غُضَارِسِ

وكذلك كوكبٌ، ودَوْدَحَ، وليس من ذلك دُؤَادِم، لأنه مهموزٌ،
وكذلك إن كان هناك حرفان تسقطهما الصنعة، جَرَيَا فى ذلك
مَجْرَى الحرف الواحد وذلك ألَنْدَد، ويَلَنْدَد: يُوضح ذلك الاشتقاق

فى أَلَنْدد : لأنه هو الألدّ ، وأما أَلَنْجَج : فإنّ عدة حروفه خمسةٌ ، وثالثُه نونٌ ساكنةٌ ، فيجب أن يُحكم بزيادتها فتبقى أربعة ، فلا يخلو حينئذ أن يكون مكرّر اللام ، كباب قُعْدُد ، وشُرْبُب ، أو مزيدة فى أوله الهمزة كأحمر ، وأصفر ، وإثمد ، وزيادةُ الهمزة أولاً أكثرُ من تكرير اللام آخراً ، فعلى ذلك ينبغى أن يكون العملُ ، فتبقى الكلمة من تركيب ل ج ج ، فمثلاها إذن أصلان وكذلك يلنجج لأن الياء فى ذلك كالهمزة كما قدمناه ، فمثلاً أَلَنْجَج ويَلَنْجَج أصلان كمثلى ألندد ، ويلندد ، فهذه أحكام المثلين إذا كان معهما أصلٌ واحد فى أنهما أصلان لا محالة ، فأمّا إذا كان معك أصلان ومعهما حرفان مثلان فعلى أضرُب ، منها أن يكون هناك تكريرٌ على تساوى حال الحرفين ، فإذا كان كذلك كانت الكلمةُ كلها أصولاً ، وذلك نحو قَلْقَلَ ، وصَعْصَعَ ، وقَرْقَر ، فالكلمة إذاً لذلك رباعية ، وكذلك إن اتفق الأول والثالث ، واختلف الثانى والرابع ، فالمثلان أيضاً أصلان وذلك نحو فَرْفَخ وقَرْقَل ، وزَهْزَق ، وجَرْجَم ، وكذلك إن اتفق الثانى والرابع ، واختلف الأول والثالث ، نحو كِرْبِر ، وقِسْطاس ، وهزَنبَزان ، وشَعلَع ، فالمثلان أيضاً أصلان ، وكلٌّ ذلك أصلٌ رباعيّ ، وكذلك إن اتفق الأول والرابع ، واختلف الثانى والثالث ، فالمثلان

أصلان ، والكلمة أيضاً من بنات الأربعة ، وذلك نحو قَرْبَقٍ ، وصَعْفَصَة ، وكذلك ان اتفق الأول والثانى ، واختلف الثالث والرابع ، فالمثلان أصلان ، والكلمةُ أيضاً رباعية ، وذلك نحو دَيْدَبُون ، وزَيزَفُون ، هما رباعيان كباب دَدَن ، وكوكب ، فى الثلاثة ، ومثالهما (فَيْعَلُول) كخَيْسَفُوج ، وعَيْضَمُوذٍ ، فهذه حال الرباعى ، وكذلك أيضاً إن حصل معك ثلاثة أحرف أصولٍ ، ومعها مثلان غيرُ ملتقيين ، فهما أيضاً أصلان ، وذلك كقولهم زَبَعْبَق ، وشَمْشَلِيق ، وشَغْشَلِيق ، فهذه هى الأصول التى يكون فيها المثلان أصلين ، وما علمنا أنّ وراءِ ما حضرْناه وأحْضَرناه منها مَطلوباً فيُتْعَبُ بالتماسه وتطلّبه ، فأمّا متى يكون أحد المثلين زائداً ، فهو أن يكون معك حرفان أصلان من بعدهما مثلان ، فأحدهما زائد ، وسنذكر أيّهما هو الزائد عقيبَ الفراغ من تقسيم ذلك . وذلك كمَهْدَدٍ ، وسَرْدَدٍ ، وجَلْبَبَ ، وشَمْلَلَ ، وصَعْرَرَ ، واسْحَنْكَكَ ، واقعَنْسَسَ ، وكذلك إن كان معك حرفان أصلان بينهما حرفان مثلان ، فأحدُ المثلين أيضاً زائدٌ ، وذلك نحو سُلّم ، وقِلَّفٍ ، وكَسَّرَ ، وقطَّع ، كذلك إن فَصل بين المثلين المتأخرين عن الأصلين المتقدمين . أو المتوسطين بينهما زائدٌ ، فالحالُ واحدةٌ وذلك نحو قُرْدُودٍ ، وسَحتِيت ، وصِهْمِيم ،

وقُرْطاطٍ ، وصِغْتَاتٍ ، وعَثَوْثلٍ ، واعشَوْشَب، واخلَوْلَقَ ، فهذا حكم المثلين يجيئان مع الأصلين ، وكذلك إن جاء بعد الثلاثة الأصول وذلك نحو قَفَعْدَدٍ ، وسبَهْلل ، وسَبَحْلَلٍ ، وهِرْشَفٍّ ، وعِزَبْدٍّ ، وقُسْحُبّ ، وقُسْقُبّ ، وطُرْطُبّ ، وكذلك إن التقى المثلان حشواً ، وذلك نحو عِلَّكْد ، وهِلَّقْس ، ودُبَّخْس ، وشُمَّخْر وضُمَّخْر ، وهُمَّقِع ، وزُمَّلق ، وشَعَلَّع ، وهَمَلَّع ، وعَدَبَّس ، وعَجَنَّس ، وكذلك إن حجز بين المثلين زائد وذلك نحو جَلَفْزِيز ، وهَلَبْسيس ، وخَرَبْصيص ، وحَنْدَقُوق ، فهذه الكلم كلها رباعية الأصول ، وأحدُ مثليها زائد ، فأما هُمَّرِش ، فخماسيّ ، وميمه الأولى نون وأدغمت فى الميم لما لم يُخف هناك لَبْسٌ ، ألا ترى أنه ليس فى بنات الأربعة مثال (جعفِر) فليلتبس به هُمَّرِش ، ولو حقّرت (همّرشا) لقلتَ (هُنَيْمِر) فأظهرت نونهـا لحركتها ، وكذلك لو استُكْرِهتَ على تكسيرها لقلتَ (هنامر) ونظير إدغام هذه النون إذا لم يخافوا لَبْساً ، قولهم امَّحَى ، وامَّازَ ، وامَّاع ، ولما لم يكن فى الكلام (افَّعَلَ) علم ان هذا انْفَعَل ، قال أبو الحسن ولو أردت مثال انفعل من رأيت ولَحِزْتُ ، لقلت ارَّأَى ، والَّحَزَ

فإن قلت فما تقول فى مثل عَذَوَّر ، وسَنَوَّر ، واعْلَوَّط ، واخْرَوَّط ، وهَبَيَّخ ، وهَبَيَّغ ، وجَبَرُوَّة ، وسِمَعْنَة ، ونِظَرْنَة ،

وزَوَنّك ، فيمن أخذه من زاك يزوك ، وعليه حمله أبو زيد لأنه صرّف فعله عقيبَه معهُ ، فإنّ هذا سؤال ساقط عنا ، وذلك أنا إنما كلامُنا على ما أحَدُ مثايه زائدٌ ليذكر فيما بعدُ ، فأمّا ما مثلاه جميعاً زائدان فليس فيه كلامٌ ولا توقفٌ فى القطع بزيادته ، فإن قيل فهذا ، ولكن ما تقول فى صَمَحْمَح ، ودَمَكْمَك ، وبابهما قيل هذا فى جملة ما عقدناه ، ألاَ ترى أن معك فى أول المثال الصادَ ، والميم ، وهما لفظ أصلين ثم تكرر كلّ واحد من الثانى والثالث فصار عود الثانى ملحقاً له بباب (فَعَل) وعود الثالث ملحقاً له بباب (فعْلل) فقد ثبت ان كل واحد من الحرفين الثانى والثالث قد عاد عليه نفسُ لفظه كما عاد الى طاء (قطّع) لفظها وعلى دال (قُعدد) أيضاً لفظها ، فباب (فعلعل) ونحوه أيضاً ثلاثىّ كما أن كل واحد من (سُلّم) و (قَطّع) و (قُعدد) و (شَمْلَلَ) ثلاثىّ ، وهذا أيضاً جواب من سأل عن مَرْمَرِيس ، ومَرْمَرِيت ، سؤاله عن صَمَحْمَح ، ودمكمك ، لأن هذين أوّلاً كذينك آخراً

الآن قد أتينا على أحكام المثلين متى يكونان أصلين ، ومتى يكون أحدهما زائداً بما لا تجده متَقَصّى متُحجّراً فى غير كلامنا هذا

وهذا أوانُ القول على الزائد منهما إذا اتفق ذلك ، أيُّهما هو ، فمذهب الخليل فى ذلك أن الأَول منهما هو الزائد ، ومذهبُ يونس، وإيَّاه كان يعتمد أبو بكر ، أنّ الثانى منهما هو الزائد ، وقد وجدنا لكلٍّ من القولين مذهباً ، واستوسعنا له بحمد الله مُضْطرَباً ، فجعل الخليل الطاءَ الاولى من قطّع ونحوه ، كواو حَوْقَل ، وياء بيْطر ، وجعل يونس الثانية منه كواو جهْوَر ، ودَهْوَر ، وجعل الخليل باء جَلْبَبَ الأولى كواو جَهْوَر ، ودهوَر ، وجعل يونس الثانية كياء سَلْقَيْتُ ، وجَعْبَيْتُ ، وهذا قَدْرٌ من الحِجاج مختصر ، وليس بقاطعٍ ، وإنما فيه الأُنسُ بالنّظيرِ ، لا القَطْعُ باليقين ، ولكن من أَحسن ما يقال فى ذلك ، ما كان أبو على رحمه الله ، يَحْتَجُّ به لِكَون الثانى هو الزائدَ ، قولهم اقعَنْسَسَ ، واسْحَنْكَكَ ، قال : ووجْهُ الدّلالة من ذلك ، أنّ نونَ أَفْعَنْلَلَ : بابُها إذا وقعتْ فى ذَوات الأربعة ، بين أصلين ، نحو احْرَنْجَمَ ، واخْرَنْطَمَ ، واقعَنْسسَ ، ملحق بذلك فيجب أن يحتذى به طريقُ ما أُلحِق بمثاله ، فلتكن السينُ الأولى أصلاً كما ان الطاء المقابلة لها (من اخْرَنْطَمَ) أصلٌ ، وإذا كانت السين الاولى من اقعنسس أصلاً كانت الثانية الزائدةَ من غير ارتياب ولا شبهة ، وهذا فى معناه سديدٌ حسنٌ جارٍ على أحكام هذه الصناعة ، ووجدتُ أنا أشياء فى هذا المعنى

يشهدُ بعضها لهذا المذهب ، وبعضُها لهذا المذهب ، فما يشهد لقول يونس قول الراجز

بنى عُقَيلٍ ما ذِهِ الخَنَافِقُ ألمالُ هَدْىٌ والنساءِ طالِقُ

فالخنافق جمع خَنْفَقِيق : وهى الداهية ، ولن تخلو القاف المحذوفة أن تكون الأولى أو الثانية فيبعد أن تكون الأولى ، لانه لو حذفها لصار التقدير فى الواحد الى (خنفيق) ولو وصل الى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عدّتُه خمسة ، وهذا موضعٌ يثبت فيه حرف اللين بل يُجتلب اليه تعويضاً أو أشباعاً ، فكان يجب على هذا خنافيق ، فلما لم يكن كذلك علمت أنه إنما حذف القاف الثانيـة فبقى (خنفَقِى) فلماً وقعت الياء خامسة حذفت فبقى (خنفق) فقيل فى تكسيره خنافق ، فإن قلت ما أنكرتَ أن يكون حذف القاف الأولى فبقى (خنفيق) وكان قياس تكسيره خنافيق ، غير أنه اضطُرّ الى حذف الياء كضرورته الى حذفها فى قوله (والبكَرَاتِ الفُسَّجَ العطَامسا) قيل الظاهر غير هذا وإنما العملُ على الظاهر لا على المحتَمل ، فاذا صح أنه إنما حذف الثانية علمت أنها هى الزائدة دون الأولى، ففى هذا بيانٌ وتقويةٌ لقول يونس ، ويقوّى قوله أيضاً أنهم لما ألحقوا الثانية بالأربعة فقالوا مَهْدَد ، وجلبب ، بدأوا باستعمال الأصلين ، وهما الميم ، والهاء ،

والجيم ، واللام ، فهذان أصلان لا محالة ، فكما تبعت الهاء الميم والهاء أصل كما أن الميم أصل ، فكذلك يجب أن تكون الدال الأولى أصلاً لتتبع الهاء التى هى الأصل ، فكما لا يشك أن الهاء أصلٌ تبع أصلاً ، فكذلك ينبغى أن تكون الدال الأولى أصلاً تبعت أصلاً من حيث تساوت أحوال الأصول الثلاثة وهى الفاء والعين واللام ، فلماً استوفت الأصول الثلاثة المقابل بها من (جعفر) الأصول الأوَل الثلاثة وبقيت هناك بقية من الأصل الممثل ، وهى اللام الثانية التى هى الراء ، استوثقت لها لامٌ ثانية مكررة وهي الدال الثانية ، نعَمْ وإذا كانت اللام الثانية من الرباعى مشابهةً بتجاوزها الثلاثة للزائد كان الحرف المكررُ الذى هو أحد حرفين أحدهما زائد لا محالة ، إذا وقع هناك هو الزائد لا محالة ، فهذا كلّه كما ترى شاهدٌ بقوّة قول يونس

فأماً ما يشهد للخليل فأشياء ، منها ما جاء من نحو فعَوْعل ، وفعَيْعَل ، وفعَنْلَل ، وفُعاعِل ، وفُعاعيل ، نحو غدَوْدَن ، وخفَيْدُد ، وعقَنْقل ، وزُرَارق ، وسُخَاخين ، وذلك انك قد علمت أن هذه المُثَلَ التى تكررت فيها العينان إنما يتقدم على الثانية منهما الزائد لامحالة ، أعنى واو فعوعل ، وياء فعيعل ، ونون فعنلل ، وألف فعاعل وفعاعيل ، فكما أنهما لما اجتمعتا فى هذه المُثُل وما قبل الثانية

زائد لا محالة ، فكذلك ينبغي أن يكونا إذا التقيا غيرَ مفصولٍ بينهما في نحو فعَّل، وفُعِّل، وفَعَّال، وفُعَّال، وفِعِّيل، وما كان نحو ذلك، الزائدةُ منهما أيضاً هي الأولى، لوقوعها موقع الزوائد مع التكرير فيهما لا محالة ، فكما لا يُشَكّ في زيادة ما قبل العين الثانية في فعوعل ، وبابه ، فكذلك ينبغي ألاَّ يشك في زيادة ما قبل العين الثانية مما التقت عيناه نحو فَعَّل، وفُعِّل، وبقية الباب ، وهذا واضح ، فإنْ عكَسَ عاكسٌ هذا فقال : إن كان هذا شاهداً لقول الخليل عندك ، كان هو أيضاً نفسُه شاهداً لقول يونس عند غيرك ، وذلك أنّ له أن يقول قد أرينا العينين في بعض المُثُلِ إذا التقتا مفصولةً أحداهما من الأخرى ، فإنّ ما بعد الأولى منهما زائد لا محالة ، ويُورد هذه المُثُلَ عَيْنَها نحو عَثَوْثَل، وخَفَيْدَدٍ، وعقَنْقَلٍ، وبقية الباب ، فيقولُ لك : فكما أنّ ما بعد العين الأولى منهما زائدٌ لا محالة ، فليكن أيضاً ما بعد العين الأولى في فَعَّل، وفُعَّل، وبقية الباب ، هو الزائد لا محالة ، فالجواب أنّ هذه الأَحرف الزوائد في فعوعل ، وفعيعل ، وبقية الباب ، أُشْبِهَتْ العين الأولى منها بالعين الآخرة ، وذلك لسكونها ، كما أن العينين إذا التقتا الأولى منهما ساكنة لا غيرُ نحو فَعّل، وفُعَّل، وفِعِّيل وبقية الباب ، ولا نعرف في الكلام عينين التقتا

والأولى منهما متحركة . ألا ترى أنّك لا تجد في الكلام نحو
فِعِعْل، ولا فُعَعْل، ولا فُعُعْل ولا شيئاً من هذا الضرب لم يذكره.
فإذا كان كذلك علمت أن واو (فعوعل) لسكونها أشبهُ بعين
(فعّل) الأولى لسكونها أيضاً منها بعينها الثانيـة لحركتها،
فاعرف ذلك فرقاً ظاهراً، ومنها أن أهل الحجاز يقولون للصوّاغ،
الصيَّاغ، فيما رويناه عن الفراء، وفي ذلك دلالة على ما نحن
بسبيله، ووجهُ الاستدلال منه أنهم كرهوا التقاء الواوين لاسيّما
فيما كثُر استعماله، فأبدلوا الاولى من العينين ياء كما قالوا في أمّاً
(أيما) ونحو ذلك فصار تقديره الصيواغ، فلما التقت الواو والياء
على هذا أبدلوا الواوَ للياء قبلها فقالوا (الصيَّاغ) فابدالهم العين
الأولى من الصوّاغ دليلٌ على أنها هي الزائدة لان الإعلال بالزائد
أولى منه بالأصل، فإن قلتَ فقد قلبتَ العين الثانية أيضاً فقلت
(صيَّاغ) فلسنا نراك إلاّ وقد أعللت العينين جميعاً، فمن جَعَلك
بأن تجعل الأولى هي الزائدة دون الآخرة، وقد انقلبتا جميعاً،
قِيلَ قلبُ الثانية لا يستنكر، لانه كان عن وجوب؛ وذلك
لوقوع الياء ساكنة قبلها، فهذا غير بعيد ولا معتذَر منه؛ لكن
قلبُ الأولى وليس هناك علة تضطر الى ابدالهـا أكثر من
الاستخفاف مجرداً هو المعتدّ غير المستنكر المعوّل عليه المحتجّ به،

فلذلك اعتمدناه ، وأنشأنا الاحتجاج للخليل عنه إذ كان تلعُّباً
بالحرف من غير قوّة سببٍ ، ولا وجوبِ علة ، فأمّا ما يقوى سببه
ويتمكن حال الداعى اليه فلا عجبَ منه، ولا عِصْمَةَ للحرف وإن
كان أصلياً دونه ، وإذا كان الحرف زائداً كان بالتلعب به قَمِناً ،
وأذكُر قول الخليل وسيبويه فى باب ، مقُول ، ومبيع ، والزائد
عندهما هو المحذوف ، أعنى واو مفعول من حيث كان الزائدُ أولى
بالإعلال من الأصل ، فإن قلت فما أنكرتَ أن يكونوا إنما
أبدلوا العين الثانية فى صوَّاغ دون الأولى ، فصار التقدير به إلى
صوياغ ، ثم وقع التغيير فيما بعد ، قيل يمنع من ذلك أن العرب
إذا غيّرت كلمة عن صورة إلى أخرى، اختارت أن تكون الثانيةُ
مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتِهم ، وذلك أنك تحتاج إلى
أن تُنيبَ شيئاً عن شىء ، فأولى أحوال الثانى بالصواب أن
يُشابِهَ الأول ، ومن مشابهته له أن يوافق أمثلة القوم ، كما كان
المنابُ عنه مثالاً من مُثُلهم أيضاً ، ألا ترى أن الخليل لما رتّب
أمرَ أجزاءِ العروض المزاحفة ، فأوقع للزّحاف مثالاً مكان مثالٍ
عدل عن الأول المألوف الوزن إلى آخرَ مثلِه فى كونه مألوفاً ،
وهجر ما كان بَقّته صنعةُ الزحاف من الجزء المزاحف مما كان
خارجاً عن أمثلة لغتهم ، وذلك أنه لمّا طَوَى (مُسْ تَفْ عِلُنْ)

فصار إلى (مُسْ تعِلُن) ثناه الى مثال معروفٍ وهو (مفتعلن) لمَّا كَرِهَ (مستعلن) إذ كان غير مألوف ولا مستعمل، وكذلك لمَّا ثَرَمَ (فعولُن) فصار إلى (عُولن) وهو مثالٌ غير معروف، عدلَ الى (فَعْلن) وكذلك لمَّا خَبَلَ (مستفعلن) فصار الى (مُتَعلن) فاستنكر ما بقي منهُ، جعل خالفة الجزء (فَعَلَتُن) ليكون ما صِير اليه مثالاً مألوفاً كما كان ما انصرف منهُ مثالاً مألوفاً، ويؤكّد ذلك عندك أن الزحاف إذا عرض في موضع فكان ما يبقى بعد إيقاعه مثالاً معروفاً لم يستبدل به غيره، وذلك كقبضه (مفاعيلن) إذا صار الى (مفاعلن) وككفّه أيضاً لما صار الى (مفاعيل) فلماً كان ما بقي عليه الجزء بعد زحافه مثالاً غيرَ مستنكر أقرّه على صورته ولم يتجشَّمْ تصوير مثال آخرَ عوضاً منهُ، وإنما أخذ الخليل بهذا لأنه أحزَمُ، وبالصفة أشبَه، فكذلك لما أريد التخفيف في صوّاغ أبدل الحرف الأول فصار من (صيواغ) الى لفظ (فيعال) كغَيْدَاق وخَيتَام، ولو أبدل الثاني لصار (صَوْيَاغ) الى لفظ (فَعْيَال) وفعْيالٌ مثال مرفوض، فإن قلت كان يصير الى لفظ فوعال، قيل قد ثبت أن عين هذه الكلمة واوٌ (فصوياغ) اذاً لو صيرَ اليه لكان (فعيالاً) لا محالة، فلذلك قلنا أنهم أبدلوا العين الأولى ياء، ثم أنهم أبدلوا لها العين الثانية،

وإذا كان المبدل هو الأول لزم أن يكون هو الزائد ، لأن حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل، فهذا أيضاً أحد مايشهد بصحة قول الخليل

ومنها قولهم : صَمَحْمَحٌ ، ودَمَكْمَكٌ ، فالحاء الأولى هى الزائدة : وكذلك الكاف الأولى ، وذلك أنها فاصلة بين العينين ، والعينان متى اجتمعتا فى كلمة واحدة مفصولاً بينهما فلا يكون الحرف الفاصل بينهما إلا زائداً ، نحو عثوثل ، وعقنقل ، وسلالم ، وخَفَيْفَد ، وقد ثبت أيضاً بما قدّمناه أن العين الأولى هى الزائدة ، فثبت أيضاً أن الميم والحاء الأوليين فى (صمحمح) هما الزائدان ، وأن الميم والحاء الأخريين هما الأصلان ، فاعرف ذلك ، فإنه مما يحقق مذهب الخليل ، ومنها أن الياء فى (تفعيل) عوضٌ من عين (فعّال) الأولى والياء زائدة ، فينبغى أن تكون عوضاً من زائد أيضاً من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منهُ بالأصلى ، فالعين الأولى اذاً من (قَطَّاع) هى الزائدة ، لأن ياء تقطيع عوض منها ، كما ان هاء تفعلة فى المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكلتاهما زائدة ، فليس واحد من المذهبين إلاّ وله داعٍ اليه وحاملٌ عليه ، وهذا مما يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين إلاّ بعد تأمّله ، وإنعام الفحص عنه ، والتوفيق بالله عزّ وجلّ

باب

فى الاصلين يتقاربان فى التركيب بالتقديم والتأخير

اعلم أن كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ، فهو القياس الذى لايجوز غيره ، وان لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوبٌ عن صاحبه ، ثم أرأيت أيهما الأصل ، وأيهما الفرع ، وسنذكر وجوه ذلك ، فمما تركيباه اصلان لا قلب فيهما قولهم : جَذَبَ ، وجَبَذَ ، ليس احدهما مقلوبا عن صاحبه ، وذلك انهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً نحو جذب يجذِب جذباً فهو جاذب والمفعول مجذوب ، وجبَذ يجبذُ جبذاً فهو جابذ والمفعول مجبُوذ ، فإن جعلتَ مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك ، لأنك لو فعلتَه لم يكن أحدهما أسعدَ بهذه الحال من الآخر ، فإذا وقفت الحال بينهما ولم يُؤثرْ بالمزية أحدُهما وجب أن يتوازيا وأن يَمْثُلاَ بصفحتيهما معاً ، وكذلك ماهذه سبيلُه ، فإنْ قصُرَ أحدهما عن تصرّف صاحبه ولم يُساوه فيه كان أوسعهما تصرّفاً أصلاً لصاحبه ، وذلك كقولهم أَنَى الشيء يأنِي ، وآنَ يَئِينُ ، فآنَ مقلوبٌ عن أَنَى والدليلُ على ذلك وجودُك مصدر أَنَى يأنِي وهو

الإِنَى ، ولا تجد لآنَ مصدراً كذا قال الأصمعى ، فأمَّا الأَيْنُ فليس من هذا فى شيء ، إنّما الأَينُ الإِعياء والتعب ، فلمَّا انعَدَمَ من (آنَ) المَصدرُ الذى هو أصل للفعل ، عُلم أنه مقلوبٌ عن أَنَى يأنِى أَنَى ، قال الله تعالى « إلاَّ أنْ يُؤْذَنَ لكم الى طعامٍ غيرِ ناظرِين إِنَاه » أى بلوغه وادراكه ، قال أبو علىّ : ومنه سمَّوا الإِناء ، لانه لا يستعمل إلاَّ بعد بلوغه حظَّهُ من خَرْزه أو صِياَغَتِه أو نجارتِهِ أو نحو ذلك ، غير أنّ أبا زيد قد حكى لآنَ مصدراً وهو الأَيْنُ ، فإِن كان الأَمر كذلك فهما إِذاً أصلان متساويان ، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه ، ومثل ذلك قولهم (أيِستُ من كذا) فهو مقلوبٌ من (يَئِسْتُ) لأمرين ، ذكر أبو على أحدهما وهو ما ذهب اليه من أن (أيست) لا مصدر له وإنما المصدر (ليَئِسْت) وهو اليأْسُ ، واليآسَةُ ، قال فأمَّا قولهم فى إسم الرجل (إِيَاس) فليس مصدراً لأيست ، ولا هو أيضاً من لفظه ، وإنما هو مصدر أُسْتُ أَأُوسُه إِيَاساً ، سمّوه بهِ كما سمّوه عطاء ، تفاؤلاً بالعطيّة ، ومثلُ ذلك عندى تسميتُهم إيّاه (عِيَاضاً) وإنما هو مصدر عُضْتُه أى أعطيته قال

غاضَهَا اللهُ غلاماً بعد ما شابت الأَصداغُ والضِرْسُ نَقِدَ

عطف جملةً من مبتدإ وخبر على أخرى من فعل وفاعل أعنى قوله

(والضرس نقد) أى ونقد الضرس ، وأما الآخر فعندى أنه لولم يكن مقلوباً لوجب إعلاله ، وأن يقول : إسْتُ أَوَاسُ ، كهْتُ أهَابُ ، فظهوره صحيحاً يدلُّ على أنه إنما صح لأنه مقلوب عمّاً تصح عينُه وهو (يئست) لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى ، كما كانت صحةُ (عَوِرَ) دليلاً على أنه فى معنى ما لا بدّ من صحته وهو (اعْوَرَّ) فأمّا تسميتهم الرجل (أوْساً) فإنه يحتمل أمرين ، أحدهما أن يكون مصدر (أُسْتُه) أى أعطيته كما سموه عطاء وعطية ، والآخرُ أن يكون سمّ ه به كما سموه ذئباً فأمّا ما أنشده من قول الآخر

لى كلَّ يوم مِن ذُؤَالَهْ ... ضِغْثٌ يزيدُ على إِبَالَهْ
فَلَأَحْشأَنَّكَ مِشْقَصاً ... أوْساً أُوَيْسُ مِنَ الْهَبَالَه

فأوساً ، منه ينتصب على المصدر بفعل دل عليه قوله (لأحشأنك) فكأنه قال (لأؤسنّك أوْساً) كقول الله سبحانه « وترَى الجبالَ تحسبُها جامدةً وهى تَمُرُّ مرَّ السحاب صُنْعَ الله » لأن مُرورها يدل على صنع الله ، فكأنهُ قال : صنع الله ذلك صنعاً ، وأضاف المصدر الى فاعله كما لو ظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسنداً الى اسم الله تعالى ، وأما قوله (أوَيْسُ) فنداء ، أراد يا أُوَيْسُ يخاطب الذئب ، وهو اسم له مُصغّراً ، كما أنه اسمٌ له مكبّراً قال

يا ليت شعرِى عَنْكَ والأمرُ أَمَمْ

ما فعلَ اليومَ أُوَيْسٌ فى الغَنَمْ

فأمّا ما يتعلق بهِ (مِنْ) فإن شئت علَّقتَه بنفس أوْساً ، ولم يُعْتَدَّ بالنداء فاصلاً ؛ لكثرته فى الكلام ، وكونه مُتَرَضاً بهِ للتسديد ؛ كما ذكرنا من هذه الطرق فى باب الاعتراض فى قوله

يا عُمَرَ الخيْرِ جُزِيتَ الجنّه . أُكْسُ بُنَيَّاتِى وأُمَّهُنَّه

أَوْ يا أبَا حَفْصٍ لأَمْضِيَنَّه

فاعترض بالنداء ، بين (أو) والفعل ، وإن شئت علَّقتَه بمحذوف ، يدل عليه (أوْساً) فكأنّه قال أأُوسُكَ من الهَبَالَة : أى أعطيك من الهَبَالة ، وإن شئتَ جعلتَ حرف الجر هذا ، وصفاً لأوْسا ، فعلَّقتَه بمحذوف ، وضَمَّنْتَه ضميرَ الموصوف

ومن المقلوب قولهم امْضَحَلَّ ، وهو مقلوب عن اضمَحَلَّ ، ألاَ ترى أن المصدرَ إنما هو على اضْمَحَلَّ وهو الاضمِحْلاَل ، ولا يقولون : امْضِحْلاَل ، وكذلك قولهم اكْفَهَرَّ واكْرَهَفَّ ، الثانى مقلوبٌ عن الأول لأن التصرّف وقع على اكْفَهَرَّ ، ومصدره الاكْفِهْرَار ، ولم يمرر بنا الاكْرِهْفَاف قال النابغة

أَوْ ذَازَجِرُوا مُكْفَهِرًّا لا كِفَاءَ له

كاللَّيْلِ يَخْلِطُ أَصْرَاماً بأَصْرَامِ

وقد حكى بعضهم مُكْرَهِفّ ، فإن ساواه فى الاستعمال : فهما على ما ترى أصلان

ومن ذلك قولهم هذا لحم شَخِمٌ ، وخَشِمٌ ، وفيه تَشْخِيمٌ ، ولم أسمع تَخْشِيم ، فهذا يدل على أن شَخِمٌ أصلُ الخَشِم ، ومن ذلك قولهم اطمأنّ ، ذهب سيبويه فيه الى أنه مقلوبٌ وأنّ أصله من طَأْمَنَ ، وخالفه أبو عمرو فرأى ضدّ ذلك ، وحجةُ سيبويه فيه أنّ (طأْمَنَ) غير ذى زيادة ، واطمأَنّ ذو زيادة ، والزيادةُ إذا لحقت الكلمة لحقها ضربٌ من الوَهْن لذلك ، وذلك لأنّ مخالطتها شيئاً ليس من أصلها مزاحَمَةٌ لها وتسويةٌ فى التزامه بينها وبينه ، وهو إن لم تبلغ الزيادةُ على الأصول ، فَحُشَ الحذفُ منها ، فإنه على كل حال على صدَدٍ من التوهين لها ، إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحمّلها كما يُتحامل بحذف ما حُذف منها ، وإذا كان فى الزيادة طرفٌ من الإعلال للأَصل كان أن يكون القلب مع الزيادة أولى : وذلك أن الكلمة اذا لحقها ضرب من الضعف أسرع اليها ضعف الآخر ، وذلك كحذفهم ياء حنيفة فى الاضافة اليها بحذف يائها فى قولهم حنفىٌّ ، ولمّا لم يكن فى (حنيف) تاء تحذف فيحذف ياؤها ، جاء فى الاضافة اليه على أصله فقالوا حنيفيّ ، فإن قال أبو عمرو جَرْىُ المصدر على اطمأن

يدلُّ على أنه هو الأصل وذلك قولهم الاطمئنان ، قيل قولهم (الطأْمَنة) بأزاء قولك الاطمئنان ، مصدرٌ بمصدر ، وبقى على أبي عمرو أن الزيادة جرتْ فى المصدر جرْيها فى الفعل ، والعلةُ فى الموضعين واحدة ، وكذلك الطمأنينةُ ذات زيادة ، فهى الى الاعتلال أقرب ، ولم يُقْنِع أبا عمرو أن يقول إنهما أصلان مُتَقَاوِدَان كجبَذ وجذَب ، حتى مكَّنَ خلافه لصاحب الكتاب بأن عكس الأمر عليه ألبتة ، وذهب سيبويه فى قولهم (أيْنُق) مذهبين ، أحدهما أن تكون عين أنْوُق قلبت الى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير (أَوْنُق) ثم أُبدلت الواو ياء لأنها كما أعلّت بالقلب كذلك أُعلّت أيضاً بالإبدال على ما مضى ، والآخر أن تكون العين حذفت ثم عُوّضت الياء منها قبل الفاء ، فمثالها على هذا القول (أيْفُل) وعلى القول الأول (أعْفُل) وذهب الفراء فى (الجَاهِ) الى أنه مقلوبٌ من الوجه ، وروينا عنهُ انهُ قال سمعت إعرابية من غَطَفَان . وزَجَرَها ابنُها ، فقلتُ لها رُدِّى عليه ، فقالت أخاف أن يَجْوَهَني بأكثرَ من هذا ، قال وهو من الوجه ، أرادت يُواجهنى وكان ابُوعلىّ رحمه الله يرى إنّ الجاه مقلوبٌ عن الوجه أيضاً ، قال ولمّا أعلوه بالقلب أعلوه أيضاً بتحريك عينه ونقله من فِعْلٍ الى فِعَلٍ ، يريدُ أنهُ صار من وجه

الى جَوْهٍ ، ثم حُرِّكت عينه فصار الى جَوَهٍ ، ثم أبدلتْ عينه لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارَ (جَاه) كما ترى ، وحكى أبو زيد قد وَجُهَ الرجلُ وجاهةً عند السلطان وهو وجيهٌ ، وهذا يُقَوِّى القلب ، لأنهم لم يقولوا (جَوِيهٌ) ولا نحو ذلك

ومن المقلوب (قِسِيٌّ) و (أشياء) فى قول الخليل ، وقوله

(مروانُ مروانُ أخُو اليومِ اليَمِى)

فيه قولان ، أحدهما أنه أراد أخو اليوم السهل اليوم الصّعب ، يقال يومٌ أَيْوَم ، ويَوِم ، كأَشعث وشعِث ، وأَخْشَن وخَشِن ، وأوجَل ووَجِل ، فقلب فصار (يَمِوٌ) فانقلبت العين لانكسار ما قبلها طرَفاً ، والآخر أنه أراد أخو اليوم اليَوْمُ ، كما يقال عند الشدة والأمر العظيم اليوْمُ اليَوْمُ ، فقلب فصار (اليَمْوُ) ثم نقله من فَعْل الى فَعِل كما أنشده أبو زيد من قوله

علامَ قَتْلُ مسلمٍ تعبّدَا مُذْ سنة وخَمِسونَ عَدَدَا

يريد خَمْسون ، فلماً انكسر ما قبل الواو قلبت ياءً فصار اليَمِى ، هذان قولان فيه مقولان ، ويجوز عندى فيه وجهٌ ثالث لم يُقَل بِهِ ، وهو أن يكون أصلُه على ما قيل فى المذهب الثانى أخو اليومِ اليومُ ، ثم قُلِب فصار (اليَمْوُ) ثم نقلت الضمة الى الميم على حدّ قولك هذا بَكُرْ ، فصارت اليَمُوْ ، فلماً وقعت الواو طرفاً

بعد ضمة فى الاسم أبدلوا من الضمة كسرةً ثم من الواو ياءً فصارت اليَدِى، كأحقٍ وأدْلٍ ، فإن قيل هلاّ لم تُستنكر الواو هنا بعد الضمة لمّا لم تكن الضمة لازمة ، قيل هذا وإن كان على ما ذكرتَه فإنهم قد أجرَوه فى هذا النحو مُجْرى اللازم ، ألا تراهم يقولون على هذه اللغة هذه هِنِدٌ ، ومررت بِحُمُلَ ، فيُتبعون الكسر الكسر والضمّ الضمّ ، كراهية للخروج من كسرة هاء هند الى ضمة النون ، وإن كانت الضمة عارضةً ، وكذلك كرهوا مررت بِحُمِلَ لئلا يصيروا فى الأسماء الى لفظ فُعِل ، فكما أجرَوا النقل فى هذين الموضعين مُجرى اللازم فكذلك يجوز أن يجرى اليَدُو مُجرى (أدْلُوٍ وأُحْقُو) فيغير كما غيّرا فقيل (اليَدِى) حملاً على الأدْلِى والأحْقى ، فإنْ قيل ، نحوُ زَيْد وعَوْن ، لا ينقل الى عينه حركةُ لامه ، واليَوْمُ كعَوْن ، قيل جاز ذلك ضرورةً لما يُعقِبُ من صلاح القافية ، وأكثرُ ما فيه إجراء المعتلّ مُجْرى الصحيح لضرورة الشعر ومن المقلوب بيتُ القُطامى

ما اعتادَ حُبُّ سُلَيمَى حين مُعْتادِ

ولا تقَضَّى بوَاقِى دَيْنِهَا الطّادِى

هو مقلوب عن الواطد ، وهو الفاعلُ من وَطَدَ يَطِدُ ، أى ثبت ، فقُلب عن (فاعل) الى (عَالفٍ) ومثلُه عندنا (الحَادِى) لأنه

فاعل من وَحَد ، وأصله الواحدُ فنُقل من (فاعل) الى (عالف) سواء ، فانقلبت الواو التى هى فى الأصل فاء لانكسار ما قبلها فى الموضعين جميعاً ، وحكى الفراء معى عشرةٌ فاحْدُهنّ لى ، أى اجعلْهُنّ أحدَ عشَرَ ، فظاهر هذا يُؤْنِسُ بأن الحادى فاعلٌ ، والوجه إنْ كان المروىّ صحيحاً أن يكون الفعلُ مقلوباً من وحَدتُ الى حَدَوْتُ ، وذلك أنهم لما رأوا (الحادى) فى ظاهر الأمر على صورة فاعِل ، صار كأنه جارٍ على (حدَوْتُ) جريانَ غازٍ على غزوت ، كما أنهم لما استمر استعمالُهم (المَلَك) بتخفيف الهمزة صار كأن ملَكاً على فعَل ، فلما صار اللفظ بهم الى هذا بنى الشاعر على ظاهر أمره فاعلاً منه ، فقال حين ماتت نساؤه بعضُهنّ إثرَ بعض

غَدَا مَالَكٌ يرْمى نِسَائى كأنما ... نِسائى لِسهْمَىْ مالَكٍ غرَضانِ

يعنى مَلَكَ الموت ، ألا تراه يقول بعد هذا

فيارَبِّ عَمِّرْ لى جُهَيْمَةَ أعْصُرا ... فمالَكُ مَوْتٍ بالقضاء دَهَانى

وهذا ضَرْبٌ من تدريج اللغة ، وقد تقدم الباب الذى ذكرنا فيه طريقه فى كلامهم ، فليُضْمَمْ هذا اليه فانه كثير جداً ، ومثل قوله (فاحْدُهنّ) فى أنه مقلوب من (وحَد) قول الأعرابية : (أخافُ أنْ يحْوَهَنى) مقلوبٌ عن الوجه ، فأمّا وزن مالَك على الحقيقة

فليس فاعلاً لكنه (مافَل) ألا ترى أن أصل (ملك) مَلْأَك ، مَفْعَل، من تصريف (أَلِكْنِي إليها عمْرَكَ اللهَ) وأصله أَلْئِكْنِي فخُفِّفت همزتُه، فصار أَلِكْنى، كما صار (ملأك) بعد التخفيف الى مَلَك، ووزن مَلَكَ (مَفَل). ومن طريف المقلوب قولهم: للقطعة الصَّعْبةِ من الرمل (تَيْهُورَة) وهى عندنا (فَيْعُولة) من تَهَوَّرَ الجَرْفُ ، وانْهَارَ الرملُ ونحوه ، وقياسُها أن تكون قبل تغييرها (هَيْهُورة) فقُدِّمت العين وياء (فَيْعول) الى ما قبل الفاء ، فصارت (وَيْهُورَة) ثم أبدلت الواو التى هى عين مقدمة قبل الياء تاء كتَيْقُور ، فصارت (تَيْهُورة) كما ترى ، فوزنُها على لفظها الآن (عيفولة) أنشدنا أبو على

خليلىَّ لا يبقَى على الدهر فَادِرٌ

بتَيْهُورةٍ تحت الطِّخَافِ العَصَائِبِ

فهذا قولٌ وهو لأبى على رحمه الله ، ويجوز عندى أن تكون فى الأصل أيضاً (تفعولة) كتَعْضُوضة ، وتذْبوبة ، فيكون أصلها على هذا (تَهْوُورة) فقدمت العين على الفاء الى أن صار وزنها (تعفولة) وآلَ اللفظُ بها الى (توْهورة) فأبدلت الواو التى هى فاء مقدّمة ياء ، كما أبدلت عين (أَنْيُق) لما قُدّمت (فى أحد مذهبى الكتاب) ياءً فنقلت من (أَنْوُق) الى (أونق) ومن (أونق)

تقديراً الى (أينق) لأنها كما أُعِلت بالقلب كذا أعِلّت بالإبدال فصارت أينقاً ، وكذلك صارت توهورة الى تيهورة ، وإن شئت جعلتها من الياء لا من الواو فقد حكى أبو الحسن عنهم : هَارَ الجرف يَهِيرُ ، ولا تحمله على طَاحَ يطِيح ، وتاه يتيه ، فى قول الخليل لقلة ذلك ولأنهم قد قالوا أيضاً : تَهيَّرَ الجرْفُ ، فى معنى تهوّر ، وحملُه على (تفعّل) أولى من حمله على (تفيعل) كتَحَيَّرَ ، فإن كانت (تيهورة) من الياء على هذا القول فأصلها (تهيورة) ثم قدّمت العين التى هى الياء على الفاء فصار تيهورة ، وهذا القول إنما فيه التقديم من غير إبدال ، وإنما قدمنا القول الأول وإن كانت كُلفَة الصنعة فيه أكثر ، لأن كون عين هذه الكلمة واواً فى اللغة أكثر من كونها ياءً ، ويجوز عندى فيه وجه ثالث ، وهو أن يكون فى الأصل (يفعولة) كيعْسُوبٍ ويَرْبوع ، فيكون أصلها (يهوورة) ثم قُدمت العين الى صدر الكلمة فصارت (ويهورة . (عيفولة) ثم أبدلت الواو التى هى عين مقدمة تاءً على ما مضى ، فصارت (تيهورة) ودعَانا الى اعتقاد القلب والتحريف فى هذه الكلمة ، المعنى المتقاضيتُه هى ، وذلك أن الرمل مما ينهارُ ، ويتهَوَّر ، ويَهُورُ ، ويَهِيرُ ، ويتَهَيَّرُ ، فإن كسّرت هذه الكلمة أقررت تغييرها كما أن (أينُقاً) لما كسّرتها العرب أقرتها

على تغييرها فقالت أيانق ، فقياس هذا أن تقول فى تكسير (تيهورة) على كل قولٍ وكلّ تقدير ، تَيَاهير ، وكذلك المسموع عن العرب أيضاً فى تكسيرها ، والقلبُ فى كلامهم كثير : وقد قدّمنا فى أول هذا الباب أنه متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يجز العدولُ عن ذلك بها ، وَإنْ دعت ضرورة الى القول بقلبها كان ذلك مضطرًّا اليه لا مختاراً

باب

فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه

اعلم أن هذا الباب لاحقٌ بما قبله وتالٍ له ، فمتى أمْكن أن يكون الحرفان جميعاً أصلين كلٌّ واحد منهما قائمٌ برأسه لم يسع العدول عن الحكم بذلك ، فإن دلّ دالٌّ أو دعت ضرورةٌ الى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِلَ بموجِبِ الدلالة ، وصِيرَ الى مقتضى الصنعة ، ومن ذلك سُكَّرٌ طبَرْزَلٌ وطَبَرْزَن ، هما متساويان فى الاستعمال، فلست بأن تجعل أحدهما أصلاً لصاحبه أولى منك بحمله على ضدّه ، ومن ذلك قولهم : هَتَلَتِ السماء ، وهَتَنَتِ ، هما أصلان، ألا تراهما متساويين فى التصرف، يقولون هتنَتِ السماءُ تَهْتِنُ تَهْتاناً ، وهَتَلَتْ تَهْتِلُ تَهْتَالا ، وهى سحائبُ

هُتُنٌ ، وهُتُلٌ ، قال امرؤ القيس

فسحَّتْ دموعى فى الرِّداء كأنها
كُلًى من شُعَيْبٍ ذاتُ سَحٍّ وتَهْتَانِ

وقال العجاج

عزَّزَ مِنْهُ وهو مُعْطِي الأسهالْ ضَرْبُ السَّوارِى مَتْنَه بالتَّهْتَالْ

ومن ذلك ما حكاه الأصمعى من قولهم : دهمج البعيرُ يُدَهْمِجُ دَهْمَجَةً ، ودَهْنَجَ يُدَهْنِجُ دَهْنَجَةً ، إذا قارب الخطْوَ وأسرع ، وبعير دُهَامِجٌ ، ودُهَانِج ، وأنشدنا العجاج

كأنَّ رَعْنَ الآلِ منه فى الآلْ بين الضُّحا وبين قَيْلِ القيَّالْ
إذا بدا دُهَانِجٌ ذُو أعْدَالْ

وأنشد أيضاً

وعيْرٌ لها من بناتِ الكُدَاد يُدَهْنِجُ بالوَطْبِ والمِزْوِد

فأمَّا قولهم : ما قام زيد بلْ عمرٌو وبَنْ عمرٌو : فالنون بدلٌ من اللام ، ألا ترى الى كثرة استعمال (بل) وقلّة استعمال (بَنْ) والحكمُ على الأكثر لا على الأقلّ ، هذا هو الظاهر من أمره ، ولستُ مع هذا أدفعُ أن يكون (بَنْ) لغة قائمة برأسها ، وكذلك قولهم رجل (خامِلٌ) و (خامِنٌ) النونُ فيه بدل من اللام ، ألا ترى أنه أكثر ، وأن الفعل عليه تَصَرَّفَ ، وذلك

قولهم خَمَلَ يخمُل خُمولاً ، وكذلك قولهم قام زيدٌ فُمَّ عمرٌو ، الفاء بدل من الثاء ، في ثمّ ، ألا ترى أنه أكثر استعمالاً ، فأمّا قولهم في (الأثَافِي) (الأثَاثِي) فقد ذكرناه في كتابنا في سِرِّ الصناعة ، وقال الأصمعي ، بناتُ مَخْرٍ وبنات بَخْرٍ ، سحائب يأتِينَ في الصيف منتصبات في السماء ، قال طرفة

كبناتِ المَخْرِ يَمْأَدْنَ إذَا أنبَتَ الصَّيْفُ عَسالِيجَ الخَضِرِ

قال أبو على رحمهُ الله : كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البُخَار ، فالميم على هذا في (مخر) بدل من الباء في (بخر) لما ذكر أبو بكر ، وليس ببعيد عندي أن تكون الميم أصلاً في هذا أيضاً ، وذلك لقول الله سبحانه « وتَرَى الفُلْكَ فيه مَواخِرَ» أي ذاهبة وجائية ، وهذا أمرٌ قد يشاركها فيه السحائب ، ألا ترى الى قول الهذلى

شرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثم تَرَفَّعَتْ متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ

فهذا يدلّ على مخالطة السحائب عندهم البحر وتَرَكّضها فيه ، وتصرّفِها على صفحة مائه ، وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهرُ ، ومن ذلك قولهم باهلةُ بن أعْصُر ، ويَعْصُر ، فالياء في (يَعصر) بدل من الهمزة في (أعصر) يشهد بذلك ما ورد به الخبر من أنه إنما سمى بذلك بقوله

أَبُنَيَّ إنَّ أباكَ غيَّرَ لونَه   كَرُّ الليالى واختلافُ الأعْصُر

يريد جمع عَصْر، وهذا واضحٌ، فأمَّا قولُهم: إناءٌ قَرْبَانٌ، وكَرْبَانٌ، إذا دَنَا أن يمتلئ فينبغى أن يكونا أصلين، لأنك تجد لكلٍّ واحدة منهما متصرَّفا، أى قارب أن يمتلئَ، وكَرَبَ أن يمتلئ، إلاَّ أنهم قد قالوا جُمْجُمَةٌ قَرْبَى، ولم نسمعهم قالوا (كَرْبَى) فإن غلبت القاف على الكاف من هنا فقياسٌ ماً، وقال الأصمعى يقال جُعْشُوش، وجُعْسُوس، وكلُّ ذلك الى قَمَأَةٍ وقِلَّةٍ وصِغَر، ويقال: همْ من جعَاسِيسِ الناس، ولا يقال بالشين فى هذا، فضيقُ الشينِ مع سَعَةِ السين يؤذن بأنَّ الشين بدل من السين، نعَمْ والاشتقاق يعضدُ كون السين غير معجمة هى الأصل، وكأنه اشتُقّ من (الجَعْسِ) صفة على (فُعْلول) وذلك أنه شُبِّه الساقط المَهِينُ من الرجال بالخُرْء، لذُلّه ونَتْنِه، ونحوٌ من ذلك فى البدل قولهم فُسْطَاطٌ وفُسْتَاط، وفُسَّاطٌ، وبكسر الفاء أيضاً، فذلك ستُّ لغات، فإذا صاروا الى الجمع قالوا (فَسَاطيط وفساسيط) ولا يقولون (فساتيط) بالتاء، فهذا يدلّ على أن التاء فى (فُسْتَاط) إنما هى بدل من طاء (فسطاط) أو من سين (فُسَّاط) فإن قلت هلاً اعتزمت أن تكون التاء فى (فستاط) بدلاً من طاء (فسطاط) لان التاء أشبه بالطاء منها بالسين، قيل بازاء ذلك

أيضاً أنك إذا حكمت بأنها بدلٌ من سين (فسَّاط) ففيه شيئان جيدان، أحدُهما تغييرٌ للثانى من المثلين، وهو أقيس من تغيير الأول من المثلين، لأن الاستكراه فى الثانى يكون، لا فى الأول، والآخَرُ أن السينين فى (فسَّاط) ملتقيتان، والطاءَيْنِ من (فسطاط) منفصلتان بالألف بينهما، واستثقالُ المثلين ملتقيين، أحْرَى من استثقالهما مفترقين، فعلى هـذا الاعتبار ينبغى أن يلقى ما يرد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال أو اعتقـاد أصلية الحرفين إن كانا أصلين، وعلى ما ذكرناه فى الباب الذى قبل هذا ينبغى أن تعتبر الكلمتان فى التقديم والتأخير نحو اضمَحَلَّ وامْضَحَلَّ، وطامن واطْمأَنَّ، والأمر واسعٌ، وفيما أوردناه من مقاييسه كافٍ بإذن الله، ونحن نعتقد إنْ أصبنا فسحةً أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت فى القلب والابدال، فإنّ معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أن مسئلة واحدة من القياس، أنْبَلُ وأنْبَهُ من كتاب لغة عند عيون الناس، قال لى أبو على رحمه الله (بحلَب) سنة ستٍّ وأربعين، أُخطِئُ فى خمسين مسئلةً فى اللغة ولا أُخطِئُ فى واحدة من القياس، ومن الله المعونة وعليه الاعتماد

باب

فى قلب لفظ الى لفظ بالصنعة والتلطف
لا بالاقدام والتعجرف

أماَّ ما طريقُه الإقدام من غير صنعة فنحو ما قدمناه آنفاً من قولهم : ما أطْيَبه وأيْطَبه ، وأشياء فى قول الخليل و (قِسِىّ) وقوله (أخوُ اليوم ِ اليَمِى) فهذا ونحوه طريقُه طريقُ الاتّساع فى اللغة من غير تأتٍّ ولا صنعة ، ومثله موقوفٌ على السماع ، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس ، فأماَّ ما يُتأتى له ويُتطرق اليه بالملاينة والإكثاب، من غير كَدٍّ ولا اغتصاب، فهو ما عُقد عليه هذا الباب ، وذلك كأن يقول لك قائل : كيف تُحِيلُ لفظ وَأَيْت الى لفظ أويت فطريقهُ أن تبنى من (وأيت) فوعلا فيصير بك التقدير فيه الى (وَوْأَيُ) فتقلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيصير (ووْأآ) ثم تقلب الواو الأولى همزة ، لاجتماع الواوين فى أول الكلمة فيصير (أوأآ) ثم تخفف الهمزة فتحذفها وتُلْقِى حركتها على الواو قبلها ، فيصير (أَوَا) اسماً كان أو فعلاً، فقد رأيت كيف استحال لفظ (وأى) الى لفظ (أَوَا) من غير تعجْرُف ولا تهكّم على الحروف ، وكذلك لو بنيت مثل

فَوْعال لصرت الى (وَوْآ آى) ثم الى (أوأى) ثم (أوْآآءٍ) ثم تخفف فيصير الى(أَوَآء) فيشبه حينئذ لفظ (أً آة)أو أويت[1] أو لفظ غيره (فأوّ لذكراهاَ إذا ما ذَكَرْتُها) وقد فعلت العرب ذلك، منه قولُهم (أُوَارُ النار) وهو وهَجُها ولَفْحُها ، ذهب فيه الكسائى مذهباً حسناً ، وكان هذا الرجلُ كبيراً فى السَّداد والثّقةِ عند أصحابنا ، قال هو (فُعَالٌ) من وَأَرْتُ الإِرَةَ ، احتفرتها لإضرام النار فيها وأصلها (وُأَار) ثم خففت الهمزة فأُبدلت فى اللفظ فصارت (وُوَار) فلماّ التقت فى أول الكلمة الواوان وأُجْرِى غيرُ اللازم مُجْرى اللازم ، أبدلت الأولى همزة فصارت (أُوار) أفلا ترى الى استحالة لفظ (وَأَرَ) الى لفظ (أَوّرَ) بالصنعة ، وقال أبو زيد فى تخفيف همزتى (افعوعلت) من (وأيت) جميعاً (أوَيْت)

وقد أوضح هذا أبو زيد : كيف صنعتُه، وتلاه بعده أبو عثمان فى تصريفه وأجاز أبو عثمان أيضاً فيها (وويت) لأن نية الهمزة فاصلة بين الواوين ، فقياس هذا أن تصحح واوي (وُوَار) عند التخفيف ، لتقديرك فيه نيّة التحقيق ، وعليه قال الخليل فى تخفيف (فُعْل) من وأيت (أُوْى) أفلا تراه كيف أحالته

(١) معطوف على وأيت من قوله كيف تحيل لفظ وأيت

الصنعة من لفظ الى لفظ وكذلك لو بنيت من (أوّل) مثال (فَعْل) لوجب أن تقول (أَوْلٌ) فتصيّرك الصنعة من لفظ (وول) الى لفظ (أول) ومن ذلك قول العرب (تسرَّيْتُ) من لفظ ، س ر ر ، وقد أحالته الصنعة الى لفظ ، س ر ى ، ومثله (قصَّيْتُ أظفارى) هو من لفظ ، ق ص ص ، وقد آل بالصنعة الى لفظ ، ق ص ى ، وكذلك قوله

(تَقَضِّى البازِى إذَا البازِى كَسَرْ)

هو فى الأصل من تركيب ق ض ض ، ثم أحاله ما عرض من استثقال تكريره الى لفظ ، ق ض ى ، وكذلك قولهم تَلَعَّيْتُ من اللُّعَاعَةِ ، أى خرجت أطلبُها وهى نبْت أصلها ، ل ع ع ، ثم صارت بالصنعة الى لفظ ، ل ع ى ، قال

كادَ اللعَاعُ من الحوذَانِ يَسْحَطُهَا

ورِجْرِجٌ بين لَحْيَيْهَا خنَاطِيلُ

وأشباهُ هذا كثيرٌ ، والقياس من بعدُ أنه متى ورد عليك لفظٌ أن تتناوله على ظاهره ولا تدّعى فيه قلباً ولا تحريفاً إلاَّ أن تَضِحَ سبيلٌ ، أو يُقتاد دليل ، ومن طريف هذا الباب قولك فى النسب الى (مُحَيًّا) (مُحَوِىّ) وذلك أنك حذفت الألف لأنها خامسة فبقى مُحَيٌّ كقُصَىٍّ ، فحذفتَ للاضافة ما حذفتَ من قصى وهى

الياء الأولى التى هى عين (مُحَيًّا) الأولى فبقى (مُحَيٌّ) فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (مُحًا) كهُدًى فلما أضفت اليها قلبت الألف واواً فقلت (مُحَوِىّ) كقولك فى هدًى هُدَوِىٌّ، فمثال مُحَوِىّ فى اللفظ (مُفَعِىٌّ) واللام على ما تقدم محذوفة، ثم إنك من بعدُ لو بنيت من (ضَرَبَ) على قول من أجاز الحذف فى الصحيح لضَرْبٍ من الصنعة مثل قولك (مُحَوِىّ) لقلت (مُضَرِىّ) فحذفت الباء من (ضرب) كما حذفت لام (محيا) أفلا تراك كيف أحلْت بالصنعة لفظ (ضرب) الى لفظ (مُضر) فصار (مُضَرِىّ) كأنه منسوب الى (مُضَر) وكذلك لو بنيت مثل قولهم فى النسب الى تحيّة (تَحَوِىٌّ) من نَزَف أو نَشَف أو نحو ذلك لقلت تَنَفِىّ، وذلك أن (تحية) تفعلة وأصلها (تحْيِيَة) كالتسوية والتجزئة. فلما نسبتَ اليها حذفت أشبه حرفيها بالزائد وهو العين، أعنى الياء الأولى، فكما تقول فى (عصيّة وقضيّة) عصوىّ وقضوى، قلتَ أيضاً فى تحيّة (تَحَوِىّ) فوزن لفظ (تَحَوِىّ) الآن (تَفَلِىٌّ) فإذا أردت مثل ذلك من نزف ونَشف، قلت (تَنَفِىٌّ) ومثالها (تَفَلِىٌّ) إلاّ أنه مع هذا خرج الى لفظ الاضافة الى تَنُوفَة، إذا قلت (تَنَفِىٌّ) كقول العرب فى الاضافة الى (شَنُوءَة) شَنَئِىٌّ، أفلا ترى

الى الصنعة كيف تُحيل لفظاً الى لفظ ، وأصلاً الى أصلٍ ، وهذا ونحوه إنما الغرضُ فيه الرياضة به، وتدَرُّب الفكر بتجشُّمِه، وإصلاحُ الطبع لما يَعرِض فى معناه وعلى سَمْتِه ، فأمَّا لأن يستعمل فى الكلام (مُضرىّ) من ضرب و (تنفِىّ) من (نزف) فلا ، ولو كان لا يُخاض فى علم من العلوم إلاَّ بما لا بدّ له من وقوع مسائله معينة محصلة لم يتم علمه على وجهٍ ، ولبقى مبهوتاً بلا لحظٍ ، ومَحْشُوباً بلا صنعة ، ألا ترى الى كثرة مسائل الفقه والفرائض والحساب والهندسة وغير ذلك من المركبات المستصعبات ، وذلك إنما يَمُرُّ فى الفرَط منها الجزء النادر الفرد ، وإنما الانتفاعُ بها من قِبَل ما تَقْنِيهِ النفس من الارتياض بمُعاناتها

باب

فى اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فى الحروف والحركات والسكون

غرضنا من هذا الباب ليس ماجاء به الناس فى كتبهم ، نحو وَجَدتُ فى الحزن ، ووَجَدتُ الضالّة ، ووَجَدت فى الغضب ، ووَجَدت أى علمت ، كقولك وَجَدتُ الله غالباً ، ولا كما جاء عنهم من نحو (الصّدَأ) الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم

يُدرك بثأره، و (الصّدأ) العطش، و (الصَّدَا) ما يعارض الصَّوت فى الأوعية الخالية، و (الصَّدَا) من قولهم، فلان صَدَا مالٍ، أى حَسَنُ الرِّعْيَـة له، والقيام عليه، ولا (هَلْ) بمعنى الاستفهام وبمعنى قد، و (أم) للاستفهام وبمعنى بل، ونحو ذلك، فإن هـذا الضرب من الـكلام وإن كان آخر الأقسام الثلاثة عندنا التى أوَّلها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، يليـه اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين، كثير فى كتب العلماء، وقد تَنَاهَبَتْهُ أقوالهم، وأحاطت بحقيقته أغراضهم، وإنما غرضنا هنا ما وراءه من القول على هـذا النحو فى الحروف، والحركات، والسكون، المصوغة فى أنفس الكَلِم، من ذلك الحروف، قد يتفق لفظ الحروف ويختلف معناهـا، وذلك نحو قولهم: (دِرْعٌ دِلَاصٌ، وأَدْرُعٌ دِلَاصٌ، ونَاقَةٌ هِجَانٌ، ونُوقٌ هِجَانٌ) فالألف فى دلاص فى الواحد بمنزلة الألف فى ناقة كِنَازٍ، وامرأة ضِنَاكٍ، والألف فى دلاص فى الجمع بمنزلة ألف ظِرَافٍ، وشِرَافٍ، وذلك لأن العرب كسرت فِعالاً، على فِعَالٍ، كما كسرت فعيلاً على فِعَالٍ، نحو كَرِيمٍ، وكِرَامٍ، ولَئِيمٍ ولِئَام، وعذرها فى ذلك أن فعيلاً أخَفّ من فِعَالٍ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثى الأصل، وثالثه حرف لِينٍ، وقد اعتقبا أيضاً

على المعنى الواحد ؛ نحو كليبٍ وكِلاَبٍ ؛ وعبيدٍ وعِباد ؛ وطِسِيسٍ وطِساس ، قال الشاعر

(فَزَعَ يَدِ اللُّعَابَةِ الطِّسِيسَا)

فلما كانا كذلك ، وإنَّما بينهما اختلاف حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قُرب الياء من الألف ، وأنها أقرب إلى الياء منها إلى الواو ، كُسِّرَ أحدهما على ما كُسِّرَ عليه صاحبه ، فقيل دِرْعٌ دِلاَصٌ ، وأَدْرُع دِلاص ، كما قيل ظَرِيف وظِرَاف ، وشَرِيف وشِرَاف ، ومثل ذلك قولهم في تكسير عُذَافِر ، وجُوالِق ، عَذَافِر ، وجَوَالِق ، وفي تكسير قُنَاقِنٍ ، قَنَاقِن ، وهُدَاهِد ، هَدَاهِد ، قال الراعي

(كَهُدَاهِدٍ كَسَرَ الرُّماة جَنَاحَه يَدْعو بِقَارِعَةِ الطَّرِيق هَدِيلا)

فألف عُذَافِرٍ زيادة لحقت الواحد للبناء لا غير ، وألف عَذَافِر ألف التكسير ، كألف دَرَاهم ، ومَنَابِر ، فألف عُذَافِر تحذف كما تحذف نون حَجَنْفَلٍ في حَجَافِل ، وواو فَدَوْكَسٍ ، في فَدَاكِس ، وكذلك بقية الباب ، وأغمض من ذلك أن تسمى رجلاً بعَبَّالٍ ، وحَمَّار ، جمع عَبَالَة ، وحَمَارَةٍ ، على حد قولك شَجَرَةٌ وشَجَر ، ودجاجةٍ ودجاج ، فتَصْرِف ، فإن كسّرت عَبَالاً ، وحَمَارًا هاتين ، قلتَ حَمَارُّ ، وعَبَالُّ ، فلم تَصْرِف ؛ لأن هذه

الألف الآن ، ألف التكسير ، بمنزلة ألف مَخَادّ ، ومَشَادّ ، جمع مِخَدَّةٍ ومِشَدٍّ ؛ أفلا ترى إلى هاتين الألفين كيف اتفق لفظاهما واختلف معناهما ، ولذلك لم تصرف الثانى لما ذكرنا ، وصرفتَ الأَوّل ، لأنّه ليست ألفه للتكسير ، إنما هى كألف ، دَجَاجَةٍ ، وسَمَامَةٍ ، وحَمَامَةٍ ، ومن ذلك أن توقع فى قافية اسما لا ينصرف منصوباً ، فى لغة من نَوّنَ القافية فى الإِنشاد ، نحو قوله

(أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ)

فنقول فى القافية ، رأيتُ سُعَادَن ، فأنت فى هذه النون مخيرٌ إن شئت اعتقدتَ أنها نُونُ الصَّرف ، وأنك صرفتَ الاسم ضرورةً ، أو على لُغة مَنْ صرفَ جميع ما لا ينصرف ، كقول الله تعالى « سَلَاسِلاً وأغلالاً وسَعِيراً » وإن شئتَ جعلتَ هذه النون فى سعادن ، نون الانشاد كقوله

(دَايَنْتُ أُرْوَى والديونُ تُقْضَنْ

فَمَطَلَتْ بَعْضاً وأدّت بَعْضَنْ)

وكذلك أيضاً تكون النون التى فى قوله ، وأدّت بَعْضَنْ ، هى اللاحقة للإِنشاد كقوله

(يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ)

ولكن إنما يفعل ذلك فى لغة من وقف على المنصوب بلا ألف

كقول الأعشى (وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ) وكما رويناه عن قُطْرُبٍ من قول آخر

(شَئِزٌ جَنْبِى كأَنِّى مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ على الدَّفِّ إبَرْ)

وعليه قال أهل اللغة فى الوقف رَأيتُ فَرَح ، ولم يحكِ سيبويه هذه اللغة ، لكن حكاها الجماعة ، أبو الحسن ، وأبو عُبَيْدَةَ ، وقُطْرُب ، وأكثر الكوفيين ، فعلى هـذه اللغة يكون قوله ، فَمَطَلَتْ بَعْضاً ، وأدّت بَعْضَنْ ، إنما نونه نون الإنشاد لا نون الصرف ، ألا ترى أن صاحب هذه اللغة ، إنما يقف على حرف الإعراب ساكناً ، فيقول رأيتُ زَيْد ، كالمرفوع والمجرور ، هذا هو الظاهر من الأمر ، فان قلت فهل تُجيزُ أن يكون قوله ، وأدّت بَعْضاً ، تنوينه تنوين الصرف ، لا تنوينَ الإنشاد ، إلاَّ أنه على اجراء الوقف مجرى الوصل كقوله

(بَلْ جَوْزِتَيْهاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ)

فإن هذا وإن كان ضرباً من ضروب المطالبة ، فإنه يَبْعدُ ، وذلك أنه لم يمر بنا عن أحد من العرب ، أنه يقف فى غير الإنشاد على تنوين الصرف ، فيقول فى غير قافية الشّعر ، رأيتُ جَعفَرَنْ ، ولا كَلّمْتُ سَعِيدَنْ ، فتقف بالنّون ، فإذا لم يجيء مثله ، قَبُحَ حمله عليه : فوجب حمل قوله وأدّتْ بَعْضَنْ على أنه تنوين الإنشاد

على ما تقدم ، من قول عمرو بن كلثوم

وَلاَ تُبْقِى خُمُورَ الأَنْدَرِينَنْ وأقلّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ

ومَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْواً قَدْ شَجَنْ

ولم تحضرنا هذه المسئلة فى وقت عملنا الكتاب « الْمُعْرِب » ، فى تفسير قوافى أبى الحسن ، فنودعها إياه ، فلتلحق هذه المسئلة به باذن الله ، فإذا مرّ بك فى الحروف ماهذه سبيله ، فأضفه إليه

ومن ذلك الحركات . هذه الحال موجودة فى الحركات وجدانها فى الحروف ، وذلك كامرأة سَمَّيْتَهَا بِحَيْثُ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ ، فإنك قائل فى رفعه ، هذه حيثُ ، وجاءتنى قبلُ ، وعندى بعدُ ، فالضمة الآن إعراب ، وقد كانت فى هذه الأسماء قبل التسمية بها بناء ، وكذلك لو سميتها بأينَ ، وكيف ، فقلتَ رأيتُ أينَ ، وكلمت كيفَ ، لكانت هذه الفتحة إعراباً بعد ما كانت قبل التسمية فى أين وكيف بناء ، وكذلك لو سميتَ رجلاً بأمْسِ ، وجَيْرِ ، لقلت مررتُ بأمْسٍ وجَيْرٍ ، فكانت هذه الكسرة إعراباً ، بعد ما كانت قبل التسمية بناءً ، وهذا واضح ، فإن سميته بهؤلاء ، فقلتَ فى الجرّ مررت بهؤلاءِ ، لكانت كسرةُ الهمزة بعد التسمية به ، هى الكسرة قبل التسمية به ، وخالف هؤلاء باب أمْسِ وجَيْرِ ، وذلك أن هؤلاء مما يجب بناؤه ، وحكايته بعد التسمية به على

ما كان من قبل التسمية . ألا ترى أنه اسم ضم إليه حرف ، فأشبَهَ الجملة ، كرجل سمّيتَه بلَعَلّ ، فإنك تحكى الاسم ، لانه حرفٌ ضُمَّ إليه حرف ، وهو عَلَّ ، ضُمَّت إليه اللام ، كما أنك لو سميته بأنتَ لحكيته أيضاً ، فقلتَ رأيتُ أنتَ ، ولَعَلَّ ، فكانت الفتحة فى التاء بعد التسمية به ، هى التى كانت فيه قبلها ، لكنك إن سميته بأولاء ، أعربته فقلت ، هذا أولاءُ ، ورأيتُ أولاءً ، ومررت بأولاءِ ، فكانت الكسرة الآن فيه إعرابًا لا غير ، لأن أولاء ، اسم مفرد مثاله فعال ، كغُرَابٍ وعُقَابٍ

ومن الحركات فى هذا الباب ، أن تُرَخِّم اسم رجل ، يسمى منصوراً ، فتقول على لغة من قال ، يَا حَارِ يا مَنْصُ ، ومن قال ، يَا حَارُ قال كذلك أيضاً بضم الصاد فى الموضعين جميعاً ، أما على يَا حَارِ ، فلأنك حذفتَ الواو وأقررت الضمة بحالها ، كما أنك لما حذفتَ الثاء ، أقررت الكسرة بحالها ، وأما على يَا حَارُ ، فلأنك حذفتَ الواو والضمة قبلها ، كما أنك فى ياحار حذفتَ الثاء والكسرة قبلها ، ثم أعقبت ضمة النداء فقلت يا مَنْصُ ، فاللفظان كما ترى واحد ، والمعنيان مختلفان ، وكذلك ان سميته بِبُرْثُنٍ ، وثُرْتُمْ ، ويعقوب ، ويَرْبُوع ، ويَعْسُوب

ومثل ذلك قول العرب فى جمع الفُلْكِ الفُلْك ، كسَّروا فُعْلاً

على فُعْلْ ، من حيث كانت فَعَلْ تعاقب فُعْلاً على المعنى الواحد ، نحو الشُّغْلِ ، والشَّغَلِ ، والبُخْلِ ، والبَخَلِ ، والعُجْمِ ، والعَجَمِ ، والعُرْبِ ، والعَرَبِ ، وفَعَلَ ، مما يكسر على فُعْل ، كأَسَدٍ ، وأُسْد ، ووَثَنٍ ، ووُثْنٍ ، حكى صاحب الكتاب (إِنْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ أُثْنًا) وذكر أنها قراءة ، وكما كسّروا فَعَلاً على فُعْل ، وكانت فَعَلٌ ، وفُعْلٌ أختين معتقبتين على الواحد كعجْمٍ وعَجَمٍ ، وبابه جاز أيضاً أن يكسر فُعْلا على فُعْل ، كما ذهب اليه صاحب الكتاب فى الفُلْكِ إِذْ كُسِّرَ على الفلك ، ألا ترى أن قوله عزَّ اسمه « فى الفُلْكِ المَشْحُونِ » يدل على أنه واحدٌ ، وقوله تعالى « حتى إِذا كنتُمْ فى الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ » فهذ يَدُلُّ على الجمعية ، فالفُلْكُ إِذاً فى الواحد بمنزلة القُفْلِ ، والخُرْجِ ، والفُلْكُ فى الجميع بمنزلة الحُمْرِ والصُّفْرِ ، فقد ترى اتفاق الضمتين لفظاً واختلافَهما تقديراً ومعنى ، وإذا كان كذلك فكسرةُ الفاء فى هِجَانٍ ، ودِلاَصٍ ، فى الواحد ككسرة الفاء فى كِنَازٍ وضِنَاكٍ ، وكسرةُ الفاء فى هِجَانٍ ودِلاَصٍ فى الجمع ، ككسرة الفاء فى كِرَامٍ وَلِئَامٍ ، ومن ذلك قولهم قِنْوٌ وقِنْوَان ، وصِنْوٌ وصِنْوَان ، وخِشْفٌ وخِشْفَان ، ورِئْدٌ ورِئْدَان ، ونحو ذلك فيما كُسِّر فيه فِعْل على فِعْلان ، كما كسّروا فَعَلاً على فِعْلان ، وذلك أن فِعْلاً وفَعَلاً قد

اعتقبا على المعنى الواحد نحو بِدْل وَبَدَل ، وشِبْه وشَبَه ، ومِثْل ومَثَل ، فلمّا كسّروا فَعَلاً على فِعْلان كشَبَثٍ وشِبْثان ، وخَرَبٍ وخِرْبان ، ومن المعتل تاج وتِيجان ، وقاع وقيعان ، كذلك كسّروا أيضاً فِعلاً على فِعلان ، فقالوا قِنْو وقِنْوان ، وصِنْو وصِنْوان ، ومن وجه آخر أنهم رأوا فِعلاً وفُعلاً قد اعتقبا على المعنى الواحد نحو العِلْو والعُلْو ، والسِّفْل والسُّفْل ، والرِّجْز والرُّجْز ، فكما كسّروا فُعلاً على فِعلان ككُوزٍ وكِيزان ، وحُوتٍ وحِيتان ، كذلك كسروا أيضاً فِعلاً على فِعلان ، نحو صنو وصنوان ، وحِسْلٍ وحِسلان ، وخِشْف وخِشْفان ، فكما أنّ كسرة فاء شِبْثان ، وبِرْقان ، غير فتحة فاء شَبَثٍ ، وبَرَق لفظاً ، فكذلك كسرة فاء صِنْو غير كسرة فاء صِنوان تقديراً ، فكما أنّ كسرة فاء حيتان وكيزان ، غير ضمة فاء كُوز ، وحُوت لفظاً ، فكذلك أيضاً كسرة فاء صِنْوان ، غير كسرة فاء صنو تقديراً ، وسنذكر فى كتابنا هذا بابَ حَمْل المختلف فيه على المتفق عليه بإذن الله ، وعلى هذا فكسرة فاء هِجَان ودِلَاص لفظاً ، غيرُ كسرة فاء هِجان ودِلاص تقديراً ، كما أن كسرة فاء كِرام ولِئام ، غيرُ فتحة فاء كَرِيم ولَئِيم لفظاً ؛ وعلى هذا استمرارُ ما هذه سبيله فاعرفه ، وأما السكون فى هذه الطريقة فهو كسكون نون صِنْو

وقِنْوٍ ، فينبغي أن يكون فى الواحـد غير سكون نون صِنوان وقنوان ، لأن هذا شيء أحدثته الجمعية ، وإن كان بلفظ ما كان فى الواحد ، ألاَ ترَى أنّ سكون عين شِبْثَان وبِرْقان ، غيرُ فتحة عين شَبَث وبَرَق ، فكما أن هذين مختلفان لفظاً ، فكذلك ذانك السكونان هما مختلفان تقديراً ، ونظير فِعْل وفِعلان فى هذا الموضع فُعْل وفُعلان فى قولهم فُومٌ وفُومَانٌ ، وخُوطٌ وخُوطَان ، فواجبٌ إذاً أن تكون الضمة والسكون فى فُوم ، غير الضمة والسكون فى فُومَان ، وكذلك خوط وخوطان ، ومثلُه أن سكونَ عين ظُهْران وبُطْنَان ، غيرُ سكون عين بَطْن وظَهْر ، البابُ واحدٌ غيرُ مختلف ، وكذلك كسرةُ اللام من دهلِيز ينبغى أن تكون غيرُ كسرتها في دهالِيز ، لأن هذه كسرةُ ما يأتى بعد ألف التكسير وإن لم يكن فى الواحد مكسوراً نحو مفتاح ومفاتيح ، وجُرْمُوق ، وجَرَامِيق ، وعلى هذا أيضاً يجب أن تكون ضمةُ فاء رُبَابٍ غيرُ ضمة فاء رُبًّى ، لأن رُبَاباً كعُرَاقٍ ، وظُؤَارٍ ، وتُؤَامٍ ، فكما أنّ أوائل كلّ منهنّ على غير واحـدِه الذى هو عَرْق ، وظِئْر ، وتَوْأم لفظاً ، فكذلك فليكن أول رُبًّى ورُبابٍ تقديراً

باب

فى اتفاق المصائر على اختلاف المصادر

من ذلك اسم الفاعل والمفعول فى (افْتَعَل) مما عينه معتلة ، أو ما فيه تضعيفٌ ، فالمعتلُّ نحو قولك اختار فهو مُخْتَارٌ ، واخْتِيرَ فهو مُخْتَار : الفاعلُ والمفعولُ واحدٌ لفظاً ، غير أنهما مختلفان تقديراً ، ألا ترى أنّ أصل الفاعل (مُخْتَيِر) بكسر العين ، وأصل المفعول (مُخْتَيَر) بفتحها ، وكذلك هذا رجلٌ معتادٌ للخير ، وهذا أمر مُعْتَاد ، وهذا فرس مُقْتَادٌ ، إذا قاده صاحبه والصاحب مُقْتَادٌ له ، وأمّا المدَّغَمُ فنحو قولك : أنا مُعْتَدٌّ لك بكذا وكذا ، وهذا أمرٌ مُعْتَدٌّ به ، فأصلُ الفاعل (مُعْتَدِدٌ) كمقتطِع ، وأصلُ المفعول (مُعْتَدَد) كمقتطَع ، ومثله هذا فرس مُسْتَنٌّ ، لنشاطه ، وهذا مكان مُسْتَنٌّ فيه ، إذا استَنَّتِ فيه الخيلُ ، ومنه قولهم (استَنَّتِ الفِصَالُ حتّى القَرْعَى) وكذلك افْعَلَّ وافْعَالَّ من المضاعف أيضاً ، نحو هذا بُسْرٌ مُحْمَرٌّ ومُحْمَارٌّ ، وهذا وقتٌ مُحْمَرٌّ فيه ومُحْمَارٌّ فيه ، فأصلُ الفاعل مُحْمَرِر ، ومُحْمَارِر ، مكسورَ العين ، وأصلُ المفعول مُحْمَرَرٌ فيه ومُحْمَارَرٌ فيه مفتوحَها ، وليس كذلك اسمُ الفاعل والمفعول فى أفعلَّ وأفعالَّ إذا ضُعِّفَ فيه حرفا علة ، بل ينفصلُ

فيه اسمُ الفاعل من اسم المفعول عندنا ، وذلك قولك : هـذا رجل مُرْعَوٍ، وأمرٌ مُرْعَوًى اليه ، وهذا رجل مُغْزَاوٍ، وهذا وقتٌ مُغْزَاوًى فيه، لكنه على مذهب الكوفيين لا فرق بينهما ، لانهم يدغمون هذا النحو من مضاعف المعتلّ ويُجرونه مجرى الصحيح ، فيقولون اغْزَاوَّ يَغْزَاوُّ ، واُغْزَوَّ يَغْزَوُّ ، واستشهد أبو الحسن على فساد مذهبهم بقول العرب ارْعَوَى ، قال ولم يقولوا اُرْعَوَّ ، ومثله من كلامهم قول يزيدِ بن الحكم أنشدنيه أبو على وقرأته فى القصيدة عليه

تبدّلْ خليلاً بِى كَشَكْلِك شكلُه
فإنّى[1] خليلاً صالحاً بك مُقْتَوِى

فهذا عندنا مُفْعَلٌ[2] من القتو وهو المراعاة والخدمة كقوله .

إنى امرءٌ من بنى خُزَيْمةَ لا أُحْسِنُ قَتْوَ المُلُوكِ والحَفَدَا

وفيها أيضاً مُدْحَوٍ ، وفيها أيضاً مجحو

فهذا كله مفعلٌ كما تراه غيرَ مُدّغَم ، وانفعل فى المضاعف كافتعل نحو قولك : هذا أمرٌ مُنْحَلٌّ ، ومكانٌ منحَلٌّ فيه ، ويومٌ مُنْحَلٌّ فيه ،أى تَنْحَلُّ فيهما الأمورُ، فهذا طرَف من هذا النحو، ومن ذلك قولك فى تخفيف (فُعِلَ) من جِئْت على قولِ الخليل

---

(١) يريد فإنى متخذ خليلاً (٢) فأصله مُقْتَوٌّ مثل محمرّ

وأبي الحسن ، تقول في القولين جميعاً جيء : غير أن هذين الفرعين المتفقين التقيا عن أصلين مختلفين ، وذلك أن الخليل يقول في (فُعِلَ) من جئت جيء كقوله فيه من بِعتَ بِيعَ ، وأصل الفاء عنده الضم ، لكنه كسرها لئلا تنقلب الياء واواً فيلزمه أن يقول بُوعَ ، ويستدل على ذلك بقول العرب في جمع أبيض وبيضاء بيض ، وكذلك (عِينٌ) تكسير أعين وعيناء ، (وشِيمٌ) في أشيم وشيماء ، وأبو الحسن يخالفه فيُقِرُّ الضمة في الفاء فيبدل لها العينَ واواً فيقول بُوعَ وجُوءَ ، فاذا خففا جميعاً صارا الى جيء وبيع لا غير ، فأما الخليل فيقول إذا تحركت العين بحركة الهمزة المُلْقَاةِ عليها فقويتْ رددتُ ضمة الفاء لأَبْنِيَ على العين القلب فأقول جيء ، وأما أبو الحسن فيقول إنما كنت قلت جُوءَ فقلبت العين واواً لمكان الضمة قبلها وسكونها ، فاذا قويتْ بالحركة المُلْقَاة عليها تحصّنتْ فحمَتْ نفسها من القلب ، فأقول جيء ، أفلا ترى الى ما ارتمى اليه الفرعان من الوفاق بعد ما كان عليه الأصلان من الخلاف ، وهذا ظاهرٌ ، ومن ذلك قولك في الاضافة الى مائة في قول سيبويه ويونس جميعاً فيمن رد اللام مِأَوِيٌّ كمِعَوِيٌّ ، فيتوافق اللفظان على أصلين مختلفين ، ووجهُ ذلك أن مائة أصلها عند الجماعة مِئْيَةٌ ساكنة العين ،

فلماً حذفت اللام تخفيفاً جاورت العين تاء التأنيث فانفتحت على العـادة والعرف فى ذلك ، فقيل مِئة ، فاذا رددت اللام فمذهب سيبويه أن تُقِرّ العين بحالها متحركة وقد كانت قبل الردّ مفتوحة فتَقلب لها اللام ألفاً فتصير مِئاً كثِنًى فاذا أضفت اليها أبدلت الألف واواً فقلت مِئَوِىّ كثِنَوِىّ ، وأماً مذهب يونس فإنه كان اذا نسب الى فَعِلة أو فِعِلة مما لامه ياء أجراه مجرى ما أصلُه فعْلة أو فعْلة ، ألا تراه كيف كان يقول فى الاضافة الى ظَبْية ظَبَوِى ، ويحتج بقول العرب فى النسب الى بطْيةٍ بِطَوِىّ ، والى زِنْيَة زِنَوِىّ ، فقياس هذا أن تجرى مائة ، وإن كانت فِعْلة مجرى فِعِلة فتقول فيها مِئَوِىّ ، فيتفق اللفظان من أصلين مختلفين

ومن ذلك أن تبنيَ من قلت ونحوه فُعُلا ، فتسكن عينـه استثقالاً للضمة فيها ، فتقول (قُولَ) كما يقول أهل الحجاز فى تكسير عَوَان ونَوَار ، عُون ونُور ، فيسكنون ، وإن كانوا يقولون رُسُل وكُتُب ، بالتحريك ، فهذا حديث فُعُل من باب قلت ، وكذلك فُعْلٌ منهُ أيضاً قُولٌ ، فيتفق فُعُل وفُعْل ، فيخرجان على لفظ متفق عن أول مختلف ، وكذلك فِعْل من باب بِعْتُ وفعُل فى قول الخليل وسيبويه تقول فيهمـا جميعاً

بيعٌ ، وسألت أبا علي رحمهُ الله فقلت لو أردنا فُعْلات مما عينه ياء لا نُريد بها أن تكون جارية على فِعْلة كتينة وتينات ، فقال أقول على هـذا الشرط تُونَات ، وأجراها لبعدها عن الطَّرَف مجرى واو عُوطَطٍ

ومن ذلك أن تبنى من غزوت مثل إصبُع بضم الباء ، فنقول إغزٍ ، وكذلك إن أردت مثل إصبِع قلت أيضاً إغزٍ فيستوى لفظ أفعُل ولفظ إفعِل ، وذلك أنك تبدل من الضمة قبل الواو كسرة فتقلبها ياء ، فيستوى حينئذ لفظها ولفظ إفعِل ، وإِصبُع ، وان كانت مستكرهة لخروجك من كسر الى ضم بناءً لازماً ، محكية تروى عن متقدمى أصحابنا ، وما يخرج الى لفظ واحد عن أصلين مختلفين كثيرٌ ، لكن هذا مذهبُه وطريقه فاعرفه وقسه

ومن ذلك قولك فى جمع تَعزِيَة وتَعزُوَة ، جميعاً تعازٍ ، وكذلك لفظ مصدر تعازينا ، أى عزّى بعضُنا بعضاً ، تَعَازٍ يا فتى ، فهـذه تفاعُل كتضارُب وتحاسُد وأصلها تعازُوٌ ، ثم تعازُيٌ ، ثم تعازٍ ، فأماَّ (تعازٍ) فى الجمع ، فأصلُ عينها الكسرُ كتَنَافل وتناضِب جمع تَنفُل وتَنضُبٍ ، ونظائرُه كثيرةٌ

باب

فى ترافع الأحكام

هذا موضعٌ من العربية لطيفٌ لم أرَ لأحد من أصحابنا فيه رسماً ولا نقلوا الينا فيه ذِكراً ، من ذلك مذهب العرب فى تكسير ما كان من (فَعَلٍ) على (أفعال) نحو عَلَم وأعلام ، وقدَمٍ وأقدام ، ورَسَنٍ وأرسَان ، وفَدَن وأفدَان ، قال سيبويه فإن كان على (فَعَلَة) كسّروه على (أفعُلٍ) نحو أكَمَةٍ وآكُمٍ ، ولأجل ذلك حَملَ أمَـةً على أنها (فَعَلَة) لقولهم فى تكسيرها (آمٍ) الى هنا انتهى كلامه ، الاّ أنه أرسله ولم يعلّله ، والقولُ فيه عِندِى أنّ حركة العين قد عاقبت فى بعض المواضع تاءَ التأنيث ، وذلك فى الادواء نحو قولهم رَمِثَ رَمَثاً ، وحَبِطَ حَبَطاً ، وحَبِجَ حَبَجاً ، فاذا ألحقوا التاء أسكنوا العين ، فقالوا حَقِلَ حَقْلَةً ، وَمَغِلَ مَغْلَةً ، فقد ترى الى مُعاقبَة حركة العين تاء التأنيث ، ومن ذلك قولهم جَفْنَة وجَفَنَات ، وَقَصْعَة وقَصَعَات ، لمّا حذفوا التاء حرّكوا العين ، فلما تعاقبت التاء وحركة العين جَرَيا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين ، فلمّا اجتمعا فى (فَعَلَة) ترافعا أحكامهما فأسقطتِ التاء حُكمَ الحركة ، وأسقَطتِ الحركةُ حُكمَ التاء ،

فآل الأمرُ بالمثال الى أن صار كأنّه فَعْلٌ، و (فَعْلٌ) بابُ تكسيره (أفعُل) وهذا حديثٌ من هذه الصناعة غريب المأخذ، لطيفُ المُضْطرَب، فتأمّله فانه مُجْدٍ عليك مُقوٍّ لنظرك، ومن (فَعَلة) و (أفْعُل) رَقَبَةٌ وأَرْقُب، وناقة وأَنيق

ومن ذلك أنّا قد رأينا تاء التأنيث تعاقبُ ياءَ المدّ، وذلك نحو فَرَازين وفرازنة، وجَحَاجيح وجحاجحة: وزَناديق وزنادِقة، فَلَمّا نَسَبُوا الى نحو حنيفة، وبَجيلَة، تصوّروا ذلك الحديث أيضاً فترافعت التاء والياء أحكامَهما، فصارت حنيفة وبجيلة، الى أنهما كأنهما حَنفٌ وبجلٌ، فجرَيا لذلك مجْرى شقِر ونَمِر، فكما تقول فيهما شَقَرِيّ ونَمَرِيّ، كذلك قلت أيضاً فى حنيفة حَنَفيّ، وفى بجيلة بَجَلِيّ، يؤكّد ذلك عندك أيضاً أنه اذا لم تكن هناك تاء كان القياس إقرار الياء كقولهم فى حنيف حَنيفيّ، وفى سعيد سعيديّ، فأمّا ثَقَفِيّ فشاذّ عنده، ومُشَبَّه بحنَفيّ، فهذا طريقٌ آخر من الحِجَاج فى باب حَنفيّ وبجلى، مضافٌ الى ما يحتج به أصحابنا فى حذف تلك الياء، ومما يدلك على مشابهة حرف المدّ قبل الطرف لتاء التأنيث، قولهم صَنَعُ اليد، وامرأة صَنَاعُ اليد، فأغنَت الألفُ قبل الطرَف معنى التاء التى كانت تجب فى صَنَعَةٍ، لو جاءت على حكم نظيرها: نحو حسن

وحَسَنةٍ، وبَطلٍ وبطلة. وهذا أيضاً حسنٌ في بابه، ويزيدعندك في وُضوح ذلك أنهم قالوا في الإضافة الى اليمن، والشأم، وتهامة يمانٍ، وشآمٍ: وتَهَامٍ، فجعلوا الألف قبل الطرف عوضاً من إحدى الياءين اللاحقتين بعدها، وهذا يدلك أنّ الشيئين اذا اكتنفا الشيء من ناحيتيه، تقاربت حالاهما بهما، ولأجله وبسببه ما ذهب قومٌ الى أنّ حركة الحرف تحدُث قبله، وآخرون الى أنها تحدثُ بعده، وآخرون الى أنها تحدث معه، قال أبو عليّ وذلك لغموض الأمر وشدة القرب، نعم ورُبّما احتُجّ بهذا لحسن تقدم الدلالة وتأخرها، هذا في موضع وهذا في موضع، وذلك لإحاطتهما جميعاً بالمعنى المدلول عليه، فمما تأخر دليله قولهم ضربني وضربتُ زيداً، ألا تَرَى أنّ المفسر للضمير المتقدم جاء من بعده، وضدُّه زيدٌ ضربته، لأنّ المفسر للضمير متقدّم عليه، وقريبٌ من هذا أيضاً إتباعُ الثاني للأول، نحو شُدُّ، وفِرّ، وضَنَّ، وعكسه قولك أُقتُلْ، اُستُضْعِفَ، ضممت الأول للآخر، فإن قلت فإنّ في تهامة ألفاً، فلِمَ ذهبتَ الى أنّ الألف في تَهامٍ، عوضٌ من إحدى الياءين للاضافة، قيل قال الخليلُ في هذا إنهم كأنهم نسبوه الى فَعْلٍ، أو فَعَل وكأنهم فكّوا صيغة تهامة فأصاروها الى تَهْمٍ أو تَهَمٍ، ثم أضافوا اليه فقالوا تهامٍ، وانما مَيَّل الخليل

بين فعْل وفعَل ، ولم يقطع بأحدهما ؛ لأنه قد جاء هذا العملُ في هذين المثالين جميعاً ، وهو الشأم واليمن ، وهـذا الترخيمُ الذى أشرف عليهِ الخليل ظَنّاً ، قد جاءَ به السماع أيضاً ، أنشدنا أبو على قال أَنشدنا أحمد بن يحيي

أَرَّقَنِى الليلةَ بَرْقٌ بالتَّهَمْ يا لك بَرْقاً مَنْ يَشُقْهُ لاَ يَنَم

فانظر الى قوة تصوّر الخليـل الى أن هجَمَ بهِ الظنّ على اليقين ، فهو المعنِيّ بقوله

الألمعىُّ الذى يظنُّ بك الظنَّ كأنْ قد رأى وقد سمعا

وإذا كان ما قدّمناه من أنّ العرَب لا تكسّر فعَلة على أفعال مذهباً لها ، فواجبٌ أن يكون (أفلاء) من قوله

مثلُهَا يُخْرِجُ النصيحةَ لِلقَوْ مِ فَلاَةٌ مِنْ دُونِها أَفْلاَءُ

تكسير (فَلاً) الذى هو جمعُ فلاةٍ لا جمعاً لفَلاَةٍ إذْ كانتْ فَعَلَة ، وعلى هذا فينبغى أيضاً أن يكون قوله

كأنّ مَتْنَيْهِ من النَّفِيِّ مواقعُ الطيْرِ على الصُّفِيِّ

إنما هو تكسير صفاً الذى هو جمع صَفاَةٍ إذْ كانت فعَلة لا تكسّر على فُعُول ، إنمـا ذلك فَعْلة كبَذرة وبذُور ، ومِائة ومُئُون ، أو فَعَل كطلل وطلول ، وأسد وأُسُود ، وقد ترى بهذا أيضاً مشابهةَ فَعلة لفَعَل فى تكسيرهما جميعاً على فُعُول

ومن ذلك قولهم فى الزُّكام ، آرَضَهُ اللهُ ، وأملأه وأضأده ؛ وقالوا هى الضُّؤْدَة ، والمُلْأَةُ ، والأرضُ ، والصنعةُ فى ذلك أنّ (فُعْلاً) قد عاقبت (فَعَلاً) على الموضع الواحد ، نحو العُجْم والعَجَم ، والعُرْب والعرَب ، والشُّغْل والشَّغَل ، والبُخْل والبَخَل ، وقد عاقبتها أيضاً فى التكسير على أفعال ، نحو بُرْدٍ وأبْراد ، وجُنْدٍ وأجناد ، فهذا كقَلَم وأقلام ، وقدَم وأقدام ، فلما كان (فُعْل) من حيث ذكرنا كفَعَل ، صارت المُلأَة والضُّؤْدَةُ كأنها فَعَلةٌ ، وفعَلَة قد كسّرت على أفعُل على ما قدمنا فى أكمة وآكُم ، وأمَةٍ ، وآمٍ ، كما رفعت التاء فى (فعلَة) حكم الحركة فى العين ؛ ورفعت حركة العين حكم التاء ؛ فصار الأمر لذلك الى حكم (فَعْلٍ) حتى قالوا : أكَمَة وآكُم ، ككَلْب وأكلُب ، وكعب وأكعُب ، فلذلك جرت (فعْلة) مجرى (فَعْل) حتى عاقبته فى الضُّؤْدة والمُلأةِ والأرض ، فصارت الأرض كأنه أرْضَة ؛ أو صار المُلأةُ والضُّؤْدة كأنهما مَلْءٌ وضَأْدٌ ، أفلا ترى الى الضمة كيف رفعت حكمَ التاء كما رفعت التاء حكم الضمة ، وصار الأمر الى (فَعْل) .

باب

فى تلاقى المعانى على اختلاف الأصول والمبانى

هذا فصل من العربية حسَنٌ كثيرُ المنفعة قوىُّ الدلالة على شرَف هذه اللغة ، وذلك أن تجدَ للمعنى الواحد أسماءً كثيرة فتبحثُ عن أصل كل اسم منها فتجده مُفْضِىَ المعنى الى معنى صاحبه ، وذلك كقولهم (خُلُق الإنسان) فهو (فُعُل) من خَلَّقْت الشىءَ ، أى ملّسْته ، ومنهُ صخْرةٌ خَلْقاء للملساء ، ومعناه أنّ خُلُق الإنسان هو ما قُدِّرَ له ورُتّب عليـهِ ، فكأنه أمر قد استقرّ ، وزال عنهُ الشكّ ، ومنهُ قولهم فى الخبر (قد فرغ الله من الخَلقِ والخُلُق) والخليقةُ فعيلةٌ منهُ ، وقد كثرت فعيلةُ فى هذا الموضع وهو قولهم (الطبيعة) وهى من طبعْت الشىء أى قرّرته على أمر ثبت عليه كما يُطْبَعُ الشىءُ كالدرهم والدينار ، فتلزَمُهُ أشكالُه فلا يمكنه انصرافُه عنها ولا انتقاله، ومنها (النَّحيتَة) وهى فعيلة من نَحَتُّ الشىء ملَّسْتُه وقدّرْتُه على ما أردته منهُ ، فالنحيتة كالخليقة ، هذا من نحَتّ ، وهذا من خلّقت ، ومنها (الغَريزَةُ) وهى فعيله من غرزْت كما قيل لها طبيعة ، لأن طبع الدرهم ونحوه ضَرْبٌ من وسمه ، وتغْرِيزه بالآلة التى تُثْبِت عليه

الصورة: وذلك استكراهٌ له وغمزٌ عليه كالطبع، ومنها (النَّقيبة) وهى فعيلة من نقَبْتُ الشىء وهو نحوٌ من الغريزة، ومنها (الضَّريبَة) وذلك أن الطبع لا بد معه من الضَّرْب لتثبُتَ الصورة المرادةُ، ومنها (النَّحيزَة) هى فعيلة من نَحَزت الشىء أي دَقَقْتُه (والمِنْحاز) الهاوُون، لأنه موضوع للدفع به والاعتماد على المدقوق، قال (يُنْحَزْنَ من جانِبَيْها وهى تَنْسَلِبُ) أى تُضْربُ الإبلُ حولَ هذه الناقة للّحاقِ بها وهى تسبقهنّ وتنسلِبُ أمامَهنّ، ومنها (السَّجِيَّة) هى فعيلة من سَجَا يَسْجُو إذا سَكَن، ومنهُ طرْفٌ ساجٍ، وليلٌ ساجٍ، قال

يا حبَّذَا القَمْراءُ واللَّيْلُ السَّاجْ وطُرُقٌ مثلُ مُلاءِ النَّسَّاجْ

وقال الراعى

ألَا اسلَمِى اليومَ ذاتَ الطَّوقِ والعَاجِ
والدلِّ والنَظَرِ المُسْتَأْنِسِ السَّاجِى

وذلك أنّ خُلُقَ الإنسان أمرٌ قد سكَنَ اليه واستقر عليه، ألا تراهم يقولون فى مدح الرجل، فلان يرجع الى مرُوءةٍ، ويُخْلِدُ الى كَرَم، ويأْوى الى سدادٍ وثقه، فيأْوى اليه. هو هذا لأن المَأْوَى خلافُ (المُعْتَمَل) لأنه إنما يَأْوِى الى المنزل ونحوه اذا أراد السكون، ومنها (الطريقة) من طرَّقْتُ الشىء أى وطَّأْتُه

وذلّلته ، وهذا هو معنى ضربته . وتقبّته ؛ وغرزته ؛ ونحتّه ، لأن هذه كلها رياضات وتدريبٌ واعتمادات وتهذيبٌ ؛ ومنها (السَّجيحة) وهي فعيلة من سَجِحَ خُلُقُه ؛ وذلك أن الطبيعة قد قرّت واطمأنّت فسجحت وتذلّلت ، وليس على الإنسان من طبعه كُلْفَة ، وإنما الكُلْفَة فيما يتعاطاه ويتجشّمه ، قال حسّان

ذَرُوا التَّخَاجُؤَ وامشُوا مِشْيَةً سُجُحاً

إن الرجالَ ذوو عَصْبٍ وتَذْكِيرِ

وقال الأصمعي : إذا استوت أخلاقُ القومِ قيل هم على سُرجُوجَةٍ واحدة ومَرِن ومَرِس ، ومنهم من يقول سِرْجيجة وهي فعليلة من هذا ، فسُرجوجة فُعلولة ، من لفظ السَّرْج ومعناه ، والتقاؤهما أن السَّرْج إنما أريد للراكب ليُعَدِّله ويُزيلَ اعتلالَه وميْلَه ، فهو من تقويم الأمر ، وكذلك إذا استَتَبُّوا على وتيرة واحدة فقد تشابهت أحوالُهم وزَاحَ خلافُهم ، وهي أيضاً ضربٌ من التقرير والتقدير فهو بالمعنى عائدٌ الى النحيتة ، والسجية ، والخليقة ، لأن هذه كلَّها صفاتٌ تُؤْذِنُ بالمشابهة والمقاربة ، والمَرِنُ مصدرٌ كالحَلِف والكَذِب ؛ والفعلُ منهُ مَرَنَ على الشيء إذا أَلِفَهُ فلاَنَ له . وهو عندي من مَارِنِ الأنفِ لما لاَنَ منهُ ؛ فهو أيضاً عائدٌ الى أصل الباب . ألا ترى

أن الخليقة ، والنحيتة ، والطبيعة ، والسجية ، وجميعَ هذه المعانى التى تقدمت ، تُؤْذِن بالإلْفِ والملايَنَةِ والإصْحَاب والمُتَابعة ، ومنها (السَّلِيقَة) وهى من قولهم فُلَانٌ يَقْرَأُ بالسَّليقة ، أى بالطبيعة ، وتلخيصُ ذلك أنها كالنحيتة ؛ وذلك أن السَّليقَ ما تحاتَّ من صِغار الشَّجر ، قال

تسمَعُ منها فى السَّلِيق الأَشهَبِ   مَعْمَعَةً مثلَ الأَبَاءِ المُلْهَب

وذلك أنه إذا تحَاتَّ لَانَ وزالتْ شدَّتُه ، والحَتُّ كالنحت ، وهما فى غاية القرب ، ومنهُ قولُ الله سبحانهُ « سَلَقُوكُمْ بألْسِنَةٍ حِدَادٍ » أىْ نالوا منكم ، وهذا هو نفسُ المعنى فى الشىء المَنْحوت المحتُوت ، ألا تراهم يقولون فلان كريمُ النِّجَارِ والنَّجْرِ ، أى الأصل ، والنجرُ ، والنَّحْتُ ، والحَتُّ ، والضَّرْبُ ، والدَّقُّ ، والنَّحْزُ ، والطبْعُ ، والخُلُقُ ، والغرز ، والسَّلْقَ ؛ كله التمرين على الشىء وتليين القوىّ ليُصْحِبَ وينْجَذِب ، فاعجبْ للُطْفِ صنع البارى سبحانهُ فى أنْ طَبَع الناس على هذا وأَمكنهم من ترتيبه وتنزيله ، وهداهم للتواضع عليه وتقريره ، ومن ذلك قولهم للقطْعة من المِسْكِ (الصوَارُ) قال الأعشى

اذا تقومُ يضُوعُ المسكُ أصْورَةً
والعنبَرُ الوَرْدُ من أرْدَانِها شَمِلُ

فقيل له (صِوارٌ) لانه (فِعَال) من صَارَهُ يَصُوره إذا عطفَهُ وثَنَاه ، قال الله سبحانه « فخُذْ أربَعَةً من الطَّيْرِ فصُرْهُنَّ إليكَ » وإنما قيل له ذلك لانه يجذب حاسّة مَن يشمّه اليه ، وليس من خبائث الأرواح فيُعرض عنهُ ويُنْحَرف الى شق غيره ، ألا ترى الى قوله

ولو أنّ رَكْباً يَمَّمُوكَ لقَادَهُمْ

نَسيمُكَ حتى يَستدِلَّ بكَ الرَّكبُ

وكذا تجدُ أيضاً معنى المسك ، وذلك أنه (فِعْلٌ) مِنْ أمْسكتُ الشيء ، كأنه لطيبِ رائحتِه يُمْسِكُ الحاسَّةَ عليهِ ولا يعْدِل بها صاحبُها عنهُ ، ومنهُ عندى قولهم للجلد (المَسَكُ) هو فعل من هذا الموضع، ألا ترى أنّه يُمْسِك ما تحتَه من جِسْمِ الإنسان وغيره من الحيوان، ولولا الجلدُ لم يتَماسك ما فى الجسم من اللحم ، والشحم ، والدم ، وبقية الأمْشَاجِ وغيرها . فقولهم إذاً مِسْكٌ يُلاقى معناه معنى الصِوّار ، وإن كانا من أصلين مختلفين وبناءين متباينين ، أحدهما (م س ك) والآخر (ص و ر) كما أن الخليقة من (خ ل ق) والسجية من (س ج و) والطبيعة من (ط ب ع) والنحيتة من (ن ح ت) والغريزة من (غ ر ز) والسليقة من (س ل ق) والضريبة من (ض ر ب) والسجيحة من (س ج ح)

والسرجوجة والسِّرجيجة من (س ر ج) والنجار من (ن ج ر) والمرِن من (م ر ن) فالأصول مختلفة والأمثلة متعادية ، والمعانى مع ذينك متلاقية : ومن ذلك قولهم : صبيٌّ وصبيّة ، وطِفلٌ وطفلة ، وغلامٌ وجارية : وكله للّين والانجذاب وترك الشدّة والاعتِياص . وذلك أن صبياً من صبوتُ الى الشيء إذا مِلْتَ اليه ولم تستعصم دونه : وكذلك الطفل ، هو من لفظ طفَّلت الشمسُ للغروب : أىْ مالت اليه وانجذبت نحوه ، ألا ترى الى قول العجاج (والشمسُ قد كادتْ تكونُ دَنَفاً) يصف ضعفها وإكبابها ، وقد جاء به بعض المولّدين فقال

(وقد وضعت خدًّا الى الأرض أضْرَعاَ)

ومنهُ قيل فلان طُفَيْلِىّ ، وذلك أنه يميل الى الطعام ، وعلى هذا قالوا له غلامٌ ، لأنّه من الغُلْمَةِ وهى اللّين وضعْفَةُ العصمة ، وكذلك قالوا جارية ، فهى فاعلة من جرى الماء وغيره ، ألا ترى أنهم يقولون إنها غَضَّة رطبة ، ولذلك قالوا قد علاها ماءُ الشباب قال عمر

وهْىَ مكنُونَةٌ تَحَيَّرَ مِنْها فى أديمِ الْخَدَّينِ ماءُ الشَّبابِ

وذلك أن الطِّفْلَ والصبىَّ والغلامَ والجاريةَ ليست لهم عصْمةُ الشيوخ ، ولا جُسْأَةُ الكهول ، وسألت بعض بنى عُقيل عن قول الجمحى

لم تبلَ جِدَّةَ سمرِهم سمر ولم   تَسِمِ السَّمُومُ لأدمِهِنَّ أديما

فقال هن عنَاهُنَّ كما خُلِقنَه: فإذا اشتدَّ الغلامُ شيئاً، قيل له حَزَوَّرٌ وهو (فعَوَّل) من اللبن الحازر إذا اشتدّ للحموضة قال العجليّ (وارضَوْا بإحلابَةٍ وَطْبٍ قَدْ حَزَرْ)

وقال (نَزْعَ الحَزَوَّرِ بالرِّشاءِ المُحْصَدِ)

وكأنهم زادوا الواو وشدّدوها لتشديد معنى القوة كما قالوا للسَّيِّئِ الخُلُقِ عَذَوَّر، فضاعفوا الواو الزائدة لذلك قال[1]

إذا نزَل الأضيَافُ كان عذَوَّراً

على الحيّ حتى تستقلّ مراجله

ومنه رجل كَرَوَّس، للصُّلْب الرأس، وسفرٌ عَطَوَّدٌ للشديد، قال

إذا جَشِمْنَ قَذَفاً عطَوَّدا   رَمَيْنَ بالطَّرْفِ مَدَاهُ الأبْعَدَا

ومثل الأول قولهم غلامٌ رَطْلٌ، وجاريةٌ رَطْلَة، للينها وهو من قولهم رَطَّلَ شَعْرَه، إذا أطاله فاسترخى، ومنهُ عندى الرَّطل الذى يوزن به، وذلك أن الغرض فى الأوزان أن تميل أبداً الى أن يُعادِلَها الموزون بها، ولهذا قيل لها مَثاقِيل، فهى مفاعيل من الثِّقَل، والشىء إذا ثقل استرسل وارجحَنَّ فكان ضدّ الطائش الخفيف، فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة

---

(١) البيت لزينب بنت الطثرية ترثى أخاها يزيد

اللطيفة ، وإنما يَسمعُ الناسُ هذه الألفاظ فتكون الفائدة عندهم منها إنما هي علمُ معنيَاتها . فأما كيفَ ، ومن أينَ ، فهو ما نحن عليهِ ، وأَحْجِ بهِ أَنْ يكون عند كثيرٍ منهم نَيِّفاً لا يُحتاج اليه ، وفضلاً غيره أولى منهُ

ومن ذلك أيضاً قالوا ناقة كما قالوا جَمَلٌ ، وقالوا ما بها دِبّيجٌ كما قالوا تناسل عليهِ الوَشَاءُ ، والتقاء معانيهما أن الناقة كانت عندهم مما يتحسنُون بهِ ويتباهوَن بملكه ، فهي (فعَلَةٌ) من قولهم تنوَّقتُ في الشيء ، إذا أحكمتَه وتخيَّرتَه ، قال ذو الرمة

(تَنَوَّقَتْ[1] ، بهِ حَضْرَمِيّاتُ الأَكُفِّ الحوائكِ)

وعلى هذا قالوا (جَمَلٌ) لان هذا (فَعَلٌ) من الجمَال كما أن تلك (فعَلة) من تنوّقت ، وأجود اللغتين تأنّقتُ قال الله سبحانه « ولكم فيها جمَالٌ حين تُرِيحُون وحِينَ تَسْرَحون » وقولهم : (ما بها دِبّيجٌ) هو (فِعّيلٌ) من لفظ الدِّيباج ومعناه ، وذلك أن الناس بهم العِمَارة وحُسْن الآثار ، وعلى أيديهم يتمّ الإُنسُ وطيب الديار ، ولذلك قيل لهم ناسٌ ، لانه في الأصل أُناسٌ ، فحُذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فهو (فُعَال) من الأُنْسِ قال

أُناسٌ لا يملُّونَ المنايَا   إذا دَارَتْ رَحَا الحرْبِ الزَّبُونِ

---

(١) صدره . كأن عليها سَحْقَ لِفقٍ تنوّقت

وقال

أُنَاسٌ عِـــداً عُلِّقْتُ فيهم وليتني
طلبتُ الهوى فى رأس ذِى زلَقٍ أشم

وكما اشتقّوا دِبّيجاً من الديباج ، كذلك اشتقوا الوَشاء من الوشى فهو (فَعَالٌ) منهُ ، وذلك أنّ المال يَشى الأرضَ ويحسنّها ، وعلى ذلك قالوا الغنم لانه من الغنيمة ، وكل ذلك مستحبّ ، أفلا ترى الى تَآلى هذه المعانى وتلاحُظها وتقابلها وتناظُرها ، وهى التنوّق ، والجمَال ، والأنسُ ، والديباجُ ، والوشى ، والغنيمة ، ولذلك قالوا البقر من بقَرْتُ بَطْنَه أى شقَقْتُه ، فهو الى السعة والفسحة وضدّ الضيق والضَّغْطة ، فإن قلت فإن الشاة من قولهم : رجل أشْوَهُ ، وامرأة شوْهاء ، للقبيحين وهذا ضد الأَول ، ففيه جوابان ، أحدهما أن تكون الشاة جرت مجرى القلب لدفع العين عنها لحسنها ، كما يقال فى استحسان الشيء قاتله الله ، وكقوله

رَمى اللهُ فى عَيْنَىْ بُثَيْنَةَ بالقذى
وفى الغُرّ مِنْ أنيَابِها بالقوادحِ

وهو كثيرٌ ، والآخر أن يكون من باب السّلب كأنه سُلِبَ القُبْحُ منها ، كما قيل للحرَمِ نَالَةٌ ، ولخشبة الصّرَار تَوْدِيةٌ ، ولجوّ السّماء السُّكاك ، ومنه تحَوّب وتأثّمَ ، أى ترك الحُوبَ

والإثمَ ؛ وهو باب واسع ، وقد كتبنا منه فى هذا الكتاب ما ستراه باذن الله تعالى ؛ وأهل اللغة يسمعون هذا فيرَونَه ساذَجاً غُفْلاً ولا يحسنون لما نحن فيه من حديثه فرعاً ولا أصلاً، ومن ذلك قولهم : الفضَّةُ ، سميت بذلك لانفضاض أجزائها وتفرُّقها فى تُرابِ مَعْدنها ، كذا أصلها وإن كانت فيما بعدُ قد تُصَفى وتَهَذَّبُ وتُسْبَك وقيل لها فِضّة ، كما قيل لها لُجَيْنٌ ، وذلك لأنها ما دامت فى تراب معْدِنها فهى ملتزقةٌ فى التراب مُتَلَجِّنَةٌ به ، قال الشماخ

وماءٍ قد وردتُ أُمَيْمَ طامٍ عليه الطيرُ كالوَرَقِ اللَّجِينِ

اى الملتزق المتلجّن ، وينبغى أن يكونوا انما ألزموا هذا الاسم التحقير لاستصغار معناه ما دام فى تراب معدِنه ، ويشهد عندك بهذا المعنى قولهم (الذهب) وذلك لأنه ما دام كذلك غير مصفّى فهو كالذاهب ، لأن ما فيه من التراب كالمستهلك له ، أو لأنه لما قلَّ فى الدنيا فلم يوجد الاَّ عزيزاً صار كأنه مفقود ذاهب ، ألا ترَى أنّ الشىء اذا قلَّ قارب الانتفاء ، وعلى ذلك قالت العرب قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك الاَّ زيدٌ ، بالرفع لانهم أجروه مجرى ما يقول ذاك أحدٌ الاَّ زيدٌ ، وعلى نحو من هذا قالوا قلَّما يقومُ زيدٌ ، فكفُّوا قَلَّ بما عن اقتضائها الفاعلَ ، وجاز

عندهم إخلاءِ الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهة حرف النفى كما بقوا المبتدأ بلا خبر فى نحو هذا من قولهم : أقَلُّ امرأتين تقولان ذلك، لمَّا ضارَعَ المبتدأ حرفَ النفى، أفلا ترى الى أُنسهم باستعمال القلة مقارنةً للانتفاء ، فكذلك لما قلَّ هذا الجوهر فى الدنيا أخذُوا له اسماً من الذهاب الذي هو الهلاك ، ولاجل هذا أيضاً سمُّوه (تبراً) لانه فِعلٌ من التَّبار، ولا يقال له (تبرٌ) حتى يكون فى تراب معدنه أو مكسوراً ، ولهذا قالوا للجام من الفضة (الغَرَبَ) ، وهو (فَعَلٌ) من الشيء الغريب ، وذلك أنه ليس فى العادة والعُرف استعمال الآنيـة من الفضة ، فلما استُعمل ذلك فى بعض الأحوال كان عزيزاً غريباً ، هذا قول أبى اسحق ، وإن شئتَ جذَبتَه الى ما كنَّا عليه فقلت: إن هذا الجوهر غريب بين الجواهر لنفاسته وشرفه ، ألا تراهم إذا أثنَوْا على إنسان قالوا هو وحيدٌ فى وقته ، وغريبٌ فى زمانه ، ومُنْقَطِع النظير ، ونَسيجُ وَحدِه ، ومنه قول الطائى الكبير

غَرَّبَتْهُ العُـلَا على كثرةِ النا س فأضْحَى فِى الأَقْرَبِينَ جَنيبَا

فلْيَطُلْ عُمْرُه فلو مَاتَ فى مَرْ وَمُقِيماً بهـا لمـاتَ غَرِيبَا

وقول شاعرنا

أبدُو فيَسْجُدُ مَنْ بالسُّوءِ يَذكُرُنِى
ولا أعَاتِبُـهُ صفحاً وإِهْوَانا

وهكذا كنتُ فى أهلى وفى وَطنى
إنّ النَّفيسَ عَزيزٌ حيثُمَا كانَا

ويدلُّك على أنهم قد تصوّروا هذا الموضع من امتزاجه بتراب معدنه أنهم اذا صفّوه وهذّبوه أخذوا له اسماً من ذلك المعنى ، فقالوا له الخلاص ، والإبريز ، والعقيان ، فالخلاصُ فِعَال من تخلّص ، والإبريزُ إفعيلٌ ، من برز يبرُز ، والعقيانُ فعلان ، من عقَى الصبيُّ يعقِي ، وهو أول ما ينجيه عند سقوطه من بطن أمه قبل أن يأكل وهو العِقْيُ ، فقيل له ذلك لبُرُوزه كما قيل له البراز ، فالتأتى والتلطفُ فى جميع هذه الاشياء وضمُّها وملاءمةُ ذات بينها هو خاص اللغة وسرُّها وطلاوتها الرائقة وجوهرُها ، فأما حفظُها ساذجةً وقمشُها محطوبةً هرجةً فنعوذُ بالله منه ونرغب بما آتاناهُ سبحانه عنه ، وقال أبو علىّ رحمه الله قيل له حبيٌّ كما قيل له سحابٌ ، تفسيرُه أنّ حَبِياً (فعيلٌ) من حبا يحبُو ، كأنّ السحاب لثقله يحبُو حبواً كما قيل له سحاب وهو (فعَالٌ) من سَحَبَ لانه يسحب أهدَابَهُ ، وقد جاء بكليهما شعرُ العرب ، قالت امرأة

وأقبلَ يَزحفُ زحفَ الكسيرِ سياقَ الرِّعاءِ البطاءِ العشارا

وقال أوسُ

دَانٍ مُسِفٍّ فُوَيْقَ الأَرْضِ هَيْدَبُهُ
يَكَادُ يَدْفَعُهُ مَنْ قَامَ بِالرَّاحِ

وقالت صبيةٌ منهم لأبيها فتجاوزتُ ذلك

أَنَاخَ بِذِي بَقَرٍ بَرْكَهُ كَأَنَّ عَلَى عَضُدَيْهِ كِتَافَا

وقال

وأَلْقَى بِصَحْرَاءِ الغَبِيطِ بَعَاعَهُ
نُزُولَ اليَمَانِي ذِي العِيَابِ المُحَمَّلِ

قال ومن ذلك قولهم فى أسماء الحاجة : الحاجةُ، والحَوْجاء، واللَّوْجاء، والإِرْبُ، والإِرْبَةُ، والمَأْرُبةُ، واللُّبانةُ، والتُّلاوَةُ بقيّة الحاجة، والتُّلُبَّةُ أيضاً والأَشْكَلَةُ، والشَّهْلاء، قال

لم أَقْضِ حتَّى ارتحلُوا شَهْلاَئِى
من الكَعَابِ الطَّفْلَةِ الغَيْدَاءِ [1]

وأنت تجدُ مع ذلك من اختلاف أصولها ومبانيها جميعها الى موضع واحد ومخطوماً بمعنى لا يختلفُ، وهو الاقامة على الشيء والتشبُّثُ به، وذلك أنّ صاحب الحاجة كَلِفٌ بها مُلازِمٌ للفكر فيها، مقيمٌ على تَنَجُّزِها واستحثاثها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حُبُّكَ الشيءَ يُعْمِي ويُصِمُّ » وقال المولّد

(١) يروى من العروب الكاعب الحسناء

صاحبُ الحاجة أعمَى لا يرَى الاّ قضاءها

وتفسيرُ ذلك أن الحاجَ شجرٌ له شوكٌ، وما كانت هذه سبيله فهو متشبّثٌ بالأشياء: فأىُّ شىءٍ مرَّ عليه اعتاقه وتشبّث به، فسُمّيت الحاجة تشبيهاً بالشجرة ذات الشوك أى أنا مقيم عليها متمسّك بقضائها كهذه الشجرة فى اجتذابها ما مرَّ بها وقرُب منها، والحوجاء منها، وعنها تصرّفَ الفعلُ، احتاج يحتاج احتياجاً، وأحْوَج يُحوِج، وحاجَ يحوجُ، فهو حائجٌ، واللوجاء من قولهم: لُجْتُ الشىءَ ألُوجُه لَوْجاً، إذا أدَرْتَه فى فيك، والتقاؤهما أنّ الحاجة مترددةٌ على الفكر ذاهبةٌ جائيةٌ الى أن تُقضى، كما أن الشىء إذا تردّد فى الفم فإنه لا يزال كذلك الى أن يُسيغه الإنسان أو يلفِظه، والإرْبُ، والإربة، والمأرَبة كلّه من الإرْبَةِ وهى العقدة، وعقدٌ مُؤَرَّبٌ، إذا شُدِّدَ، وأنشد أبو العباس لكِنَازِ بن نُفَيعٍ يقولُه لجرير

غضِبْتَ علينا أنْ عَلاكَ ابنُ غالبٍ
فهلاّ عَلَى جدّيكَ إذْ ذاكَ تَغضبُ
هُمَا حِينَ يَسعَى المرء مَسعَاةَ جَدِّهِ
أَناخا فشَدَّاكَ العِقالَ المؤَرَّبْ.

والحاجةُ معقودةٌ بنفس الإنسان مترددةٌ على فكره، واللبّانَةُ،

من قولهم تَلَبَّنَ بالمكان إذا أقام به ولزمه ، وهذا هو المعنى عينُه ، والتِّلاوة والتَّلِيَّة من تَلَوْتُ الشىء إذا قَفَوته واتبعتَه لتدركه ، ومنهُ قوله

اللهَ يَبْنِى وبين قَيِّمِها يَفِرُّ مِنِّى بها وأَتْبَع

والأشْكلة ، كذلك ، كأنّها من الشِّكال ، أىْ طالب الحاجة مقيمٌ عليها كأنّها شِكالٌ له ومانعةٌ من تصرّفه وانصرافه عنها ، ومنهُ الأشْكَلُ من الألوان الذى خالطت حمرتُه بياضَه ، فكأنّ كلّ واحد من اللونين اعتاق صاحبه أن يصحّ ويصفُوَ لونُه ، والشهلاء كذلك ، لأنها من المُشَاهَلَة ، وهى مراجعة القول ، قال

قد كان فيما بيننَا مُشَاهَلَهْ ثم تولّت وهى تمشِى البأْدَلَهْ

البأْدَلَةُ ، أن تُحرّك فى مشيها بَآدِلَها ، وهى لحمُ صدرها وهى مِشْيةُ القصار من النساء ، فقد ترى الى ترامى هذه الأصول والمَيْل بمعانيها الى موضع واحد ،

ومن ذلك ما جاء عنهم فى الرجل الحافظ للمال الحسن الرِّعْيَة له والقيام عليه ، يقال هو خَالُ مالٍ ، وخائِلُ مال ، وصَدَى مال ، وسُرْسُور مالٍ ، وسُؤبَانُ مال ، ومِحْجَنُ مالٍ ، وإزَاء مال ، وبِلْوُ مَالٍ ، وحِبْلُ مال ، وعِسْلُ مالٍ ، وزِرُّ مالٍ ، وجميع ذلك راجعٌ الى الحفظ له والمعرفة به ، فخالُ مالٍ يحتمل أمرين ،

أحدهما أن يكون صفةً على (فَعَل) كبطل وحسَن ، أو (فعلاً) كلبش صَافٍ ، ورَجُلٍ مالٍ ، ويجوز أن يكون محذوفاً من فاعل كقوله (لاَثٌ به الأشاءِ والعُبْرِيُّ)

فأماَّ خائلُ مال ، فقاعلٌ لا محالة ، وكلاهما من قوله كان رسول الله صلى الله عليهِ وسلم ، يتخَوَّلُنا بالموعِظة ، أى يتعهّدنا بها شيئاً فشيئاً ويُراعينا ، قال أبو على هو من قولهم تساقَطَ أَخْوَلَ أَخولَ ، أى شيئاً بعد شيء ، وأنشدنا

يُساقِطُ عنهُ روْقُه ضَارِيَاتِهِا

سِقَاطَ حَدِيدِ القَيْنِ أخْوَلَ أَخْوَلاَ

فكأن هذا الرجل يَرْعَى ماله ويتعهّدُه حفظاً له وشُحاًّ عليه ، وأماَّ صَدَا مَالٍ ، فإنه يعارضها من ههنا وههُنا ، ولا يهملها ولا يضيّع أمرَها ، ومنهُ الصَّدَى لما يعارض الصوت ، ومنهُ قراءَة الحسن رضى الله عنهُ (صَادِ والقرآنِ) وكان يفسره عارضِ القرآنَ بعملِك ، أى قابِلْ كلّ واحد منهما بصاحبه ، وكذلك سُرْسُورُ مالٍ ، أى عارفٌ بأسرار المال فلا يخفى عنه شيء من أمره ، ولست أقول كما يقول الكوفيُّون وأبو بكر معهم ، إنّ سرسوراً من لفظ السِرّ ، لكنه قريب من لفظه ، ومعناه بمنزلة عينٍ ثَرَّةٍ وثَرْثَارةٍ ، وقد تقدم ذكر ذلك ، وكذلك سُؤْبانُ مالٍ ، هو

(فُعْلانٌ) من السَّأْبِ ، وهو الزِّقُّ للشراب ؛ قال الشاعر

إذا ذقتَ فاها قُلتَ عِلْقٌ مُدَمَّسٌ
أُرِيدَ بِهِ قَيْلٌ فَغُودِرَ فى سَأْبِ

والتقاؤهما أن الزّق إنما وُضِع لحفظ ما فيه، فكذلك هذا الراعى يحفظ المال ويحتاط عليه احتياط الزّق على ما فيه ، وكذلك مِحْجَنُ مال ، هو (مِفْعَلٌ) من احتجنْتُ الشيء اذا حفظتَه وادّخرتَه ، وكذلك إزاء مالٍ ، هو (فِعَالٌ) من أَزَى الشَّئُ يأزى اذا تقبّضَ واجتمع ، قال (ظَلَّ لَها يومٌ من الشِّعْرى أَزِى)[1] أى يغمُّ الأنفاسَ ويضيّقُها لشدة الحرّ ، وكذلك هذا الراعى يَشِحُّ عليها ويمنعُ من تسرُّبِها ، وأنشد أبو على عن أبى بكر لعُمَارَةَ

هذا الزّمَانُ مُوَلٍّ خَيْرُه آزِى
صَارَتْ رُؤُوسٌ بِهِ أَذْنَابَ أَعْجَازِ

وكذلك بِلْوُ مَالٍ ، أى هو بمعرفته بِهِ قد بَلَاهُ واختبره ، قال الله سبحانه « ولَنَبْلُوَنَّكُم حتّى نَعلَمَ المجاهِدِين منكم والصَّابِرِين ونَبلُوَ أخباركم » قال عمْرو بن لجإٍ

فصادَفَتْ أَعْصَلَ مِن أَبْلائِهَا يُعجِبُه النّزْعُ على ظِمَائِهَا

وكذلك حِبْلُ مال ؛ كأنه يضبطها كما يضبطها الحبْلُ يُشدّ بِهِ ،

---

(١) قائله من باهلة . وعجزه نعوذُ منهُ بِزَرانيقِ الرَّكِى

ومنه الحِبْلُ الداهية من الرجال ، لانه يضبط الأمور ويُحيط بها ، وكذلك عِسلْ مال ، لأنه يأتيها ويَعْسِلْ اليها من كل مكان ، ومنه الذئبْ العَسُولُ ، ألا ترى أنه إنما سمى ذئباً لتذاؤُبه وخُبْثه ومجيئه تارةً من هنا ، ومرّة من هنا ، وكذلك زرٌّ مال ، أى يجمعه ويضبطه كما يضبط الزّر المزرورَ بهِ ، فهذه الأَصول وهذه الصيغ على اختلاف الجميع مرتمية الى موضع واحد على ما ترى ، ومن ذلك قولهم للدم الجَدِيَّةُ والبصيرة ، فالدَّمُ من الدُّمْيَةِ لفظاً ومعنى ، وذلك أنَّ الدمية انما هى العين والبصر ، فإذا شوهدت فكأنّ ما هى صورته مشاهَدٌ بها وغيرُ غائبٍ مع حضورها ، فهى تصف حال ما بَعُد عنك ، وهذا هو الغرض فى هذه الصور المرسومة للمشاهدة ، وتلك عندهم حالُ الدَّم ، أَلا ترى أنَّ الرَّمِيَّةَ اذا غابت عن الرَّامى استدلَّ عليها بدمها فاتَّبعه حتى يؤديه اليها ، ويؤكد ذلك قولهم فيهِ (البَصِيرَة) وذلك أنها أُبصِرَت أدَّت الى المرمىّ الجريح ، وكذلك أيضاً قالوا له (الجَدِيَّة) لانه يُجْدِى على الطالب لِلرَّمِيةِ ما يَبْغيه منها ، ولولم يرى الدم لم يستدلل عليها ، ولا عَرف موضعها ، قال صلى الله عليهِ وسلم « كُلْ مَا أصمَيْتَ ودَعْ ما أنمَيْتَ » فهذا مذهب فى هذه اللغة ظريف ، غريب لطيف ، وهو فقهها ، وجامع معانيها ، وضَامٌّ نَشْرها ، وقد

هَمَمت غير دفعة أن أنشئ في ذلك كتاباً أتقصّى فيه أكثرها ، والوقت يضيق دونه ، ولعله لو خرج لما اقنعه ألف ورقة ، الآعلى اختصار وإيماء ، وكان أبو على رحمه الله يستحسن هذا الموضع جداً ، وينبه عليه ، ويسر بما يُحضره خاطره منه ، وهذا باب إنما يُجمع بين بعضه وبعض ، من طريق المعانى مجرّدة من الألفاظ ، وليس كالاشتقاق الذى هو من لفظ واحد ، فكان بعضه منبِّهةً على بعض ، وهذا إنما يعتنق فيه الفكرُ المعانى غير منبهة عليها الألفاظ ، فهو أشرف الصنفين ، وأعلى المأخذين ، فتفطن له ، وتأنّ لجمعه ، فإنه يؤنقك ويفئ عليك ، ويبسط ما تجدّ من خاطرك ، ويريك من حكم البارى عزّ اسمه ما تقف تحته ، وتسلم لعظم الصنعة فيه ، وما أودِعته أحضانُه ونواحيه

باب

في الاشتقاق الأكبر

هذا موضع لم يُسمِّه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا على رحمهُ الله كان يستعين بهِ ، ويُخلِدُ اليهِ ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ، لكنه مع هذا لم يُسمِّه ، وإنما كان يعتادُه عند الضرورة ، ويستروح اليهِ ، ويتعلل بهِ ، وإنما هذا التلقيب لنا نحن ، وستراه

فتعلم أنهُ لقب مُستحسن، وذلك ان الاشتقاق عندى على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغُه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منهُ معنى السلامة، فى تصرفه نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسَلمى والسلامه، والسَّليم اللّديغ، أُطلق عليهِ، تفاؤلا بالسلامة؛ وعلى ذلك بقية الباب اذا تأولتهُ، وبقية الأصول غيره كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما فى أيدى الناس من ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر، وقد قدم أبو بكر رحمهُ الله رسالته فيهِ، بما أغنى عن إعادتهِ لان أبا بكر لم يَألُ فيهِ نُصحاً، وإحكاماً، وصنعة، وتأنيساً

وأما الاشتقاق الأكبر، فهو أن تأخذ أصلاً من الاصول الثلاثة فتعقد عليهِ وعلى تقاليبه الستة، معنى واحداً، تجتمع التراكيبُ الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليهِ، وإن تباعد شيء من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل اليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك فى التركيب الواحد، وقد كنا قدمنا ذكر طرف من هذا الضَرب، من الاشتقاق، فى أول هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب تراكيبها نحو

(ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)
وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و)
(ل و ق) وهذا أعوص مذهباً ، وأحْزَن مُضطَّرباً ، وذلك أنا
عقدنا تقاليب الكلام الستة على القُوّة والشِدَّة ، وتقاليب القَوْل
الستة ، على الإِسراع والخفّة ، وقد مضى ذلك فى صدر الكتاب ،
لكن بقى علينا أن نحضر هنا مما يتصل بهِ أحرفاً ، تونس بالأول ،
ويسجع منهُ المتأمل ، فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهى إن وقعت ،
للقوة والشدة ، منها (جبرت العظم ، والفقير) إذا قويتهما وشددت
منهما ، والجبر الملك لقوته ، وتقويته لغيره ، ومنها (رجل مُجَرَّبٌ)
إذا جَربته الأمور ، ونَجذته ، فقَويَتْ مُنّتُهُ ، واشتدت شكيمته ،
ومنهُ الجِرَاب ، لأنّه يحفظ ما فيه ، وإذا حفظ الشيء ورُوعيَ
اشتد وقوى ، واذا أغفل وأهمل ، تساقط وردىء ، ومنها
(الأبْجَرُ والبجْرَةُ) وهو القوى السُّرَّة ، ومنهُ قول علىّ صلواتِ
اللهِ عليهِ ، الى اللهِ أشكو عُجَرِى وبُجَرِى ، تأويله همومى وأحزانى ،
وطريقه ان العُجْرَة كل عقدة فى الجسد ، فإِذا كانت فى البطن
والسرة فهى البجرة ، تأويله أن السرة غلظت ونَتَأَتْ فاشتد مَسّها
وأمرها ، وفسر أيضاً قوله عُجَرِى وبُجَرِى ، أى ما أبدى وأخفى
من أحوالى ، ومنهُ البُرْجُ لقوته فى نفسه وقُوّة ما يليه بهِ ، وكذلك

(البَرَج) لنقاء بياض العين ، وصفاء سوادها هو قوة أمرها ، وأنَّه ليس بلونٍ مستضعف ، ومنها رَجَبْتُ الرجُل اذا عظمتهُ وقويت أمره ، ومنهُ رَجَب لتعظيمهم إياه عن القتال فيهِ ، واذا كرمت النخلة على أهلها فمالت دَعَمُوها بالرُّجْبَة ، وهو شيء تسند اليهِ، لتقوى بهِ ، والرَّاجِبَةُ أحد فصوص الأَصابع ، وهي مقوية، ومنها الرباجيّ وهو الرجل يَفْخَر باكثر من فعله ، قال (وتلقاه رِبَاجِياً فَخُوراً) تأويله أنهُ يعظم نفسه ويقوى أمره ، ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق س و) (و ق س) (و س ق) (س و ق) فأهمل (س ق و) وجميع ذلك الى القوة والاجتماع ، منها (القَسْوَة) وهي شدة القلب واجتماعه ، ألا ترى الى قوله

يا ليت شعري والمنى لا تنفع

هل أغدُوَنْ يوماً وأمري مُجْمَع

أي قوي مجتمع ، ومنها (القَوْس) لشدتها ، واجتماع طرَفَيْها ، ومنها (الوَقْسُ) لابتداء الجرَب ، وذلك لانه يجمع الجلد ويَقْلَحُه ، ومنها (الوَسْقُ) للحِمْل وذلك لاجتماعه وشدته ، ومنهُ استوسق الامر أي اجتمع « والليلِ وما وَسَق » أي جمع ، ومنها (السَّوق) وذلك لانه استحثاث وجمع للمسوق بعضه الى بعض ، وعليه قال (مُسْتَوْسِقَات لو يجِدْن سائقاً) فهذا كقولك مجتمعات لو يجِدْن

جامعاً ، فإن شَذّ شيءٌ من شُعَبِ هذه الأصول عن عقده ، ظاهراً ، رُدّ بالتأويل اليه ، وعُطف بالملاطفة عليه ، بل إذا كان هذا قد يعرض فى الأصل الواحد حتى يحتاج فيه الى ما قلناه ، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير ، أولى باحتماله ، وأجدَر بالتأول له ، ومن ذلك تقلبت (س م ل) (م س ل) (س ل م) (م ل س) (ل م س) (ل س م) والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصْحَابُ والمُلاينَة ، منها الثوب (السَّمَل) وهو الخَلَق ، وذلك لأنه ليس عليه من الوبر والزِّئبِر ما على الجديد ، فاليد إذا مرّت عليه للمس لم يستوقفها عنهُ حدّة المَنسَج ، ولا خَشَنَة المَلْمَس ، والسَّمَل الماء القليل كأنه شيء قد أُخلِق وضعف عن قوة المضطَرب ، وجَمَّة المرتَكَضْ ، ولذلك قال

حَوْضاً كأنَّ مَاءَهُ إذا عَسَلْ　　مِنْ آخرِ الليلِ رُوَيزِىٌّ سَمَلْ

وقال آخر

ورَّادُ أسمَالِ المِيَاهِ السُّدْمِ　　فى أُخرَيَاتِ الغَبَشِ المِغَمِّ

ومنها السلامة ، وذلك أنّ السَّليم ليس فيه عيبٌ تقِفُ النفسُ عليه ولا يُعتَرضُ عليها به ، ومنها المَسَلُ والمَسِيلُ كله واحدٌ ، وذلك أن الماء لا يجرى إلا فى مذهب له وإمَامٍ مُنقَادٍ به ، ولو صادف حاجزاً لاعتاقه فلم يجدْ مُتسَرَّباً معهُ ، ومنهـا الأملَسُ

والمَلْسَاءِ ، وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفّح له ، ومنها اللَّمْسُ ، وذلك أنه إنْ عارَضَ اليدَ شيءٌ حائلٌ بينها وبين الملْمُوس لم يصحّ هناك لمسٌ وإنما هو إهواءٌ باليد نحوَه ووصولٌ منها اليه ، لا حاجزٌ ولا مانعٌ ، ولا بدّ مع اللمْس من إمْرار اليد وتحريكها على الملموس ، ولو كان هناك حائلٌ لاستوقفتْ به عنهُ ، ومنه الملامسةُ (أوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ) أي جامعتم ، وذلك أنه لا بُدَّ هناك من حركاتٍ واعْتِمالٍ ، وهذا واضحٌ ، فأمَّا (ل س م) فمُهْمَلٌ ، وعلى أنهم قد قالوا نَسَمَتِ الريحُ ، إذا مرّتْ مرًّا سهَلاً ضعيفاً ، والنونُ أُخْتُ اللام ، وسترى نحْوَ ذلك ، ومرّ بنا أيضاً أَلْسَمْتُ الرَّجلُ حُجَّتَه إذا لَقَّنْتَه وألزمتَه إياها قال

لا تُلْسِمَنَّ أبا عِمْرَانَ حُجَّتَه ولا تكونَنْ له عوناً على عُمَرِ

وأعلم أنا لا ندّعي أن هذا مستمرٌّ فى جميع اللغة ، كما لا ندّعي للاشتقاق الأَصْغَر أنه فى جميع اللغة ، بل إذا كان ذلك الذى هو فى القسمة سُدْس هذا أو خُمْسه متعذراً صعباً ، كان تطبيقُ هذا وإحاطتُه أصْعَبَ مذهباً ، وأعزّ ملتمساً ، بل لو صحّ من هذا النحو وهذه الصفة المادّة الواحدة تتقلب على ضروب التّقلّب كان غريباً معجباً ، فكيف به وهو يكاد يُساوق الاشتقاق الأَصغر ويُجاريه الى المَدَى الأبعد ، وقد رسمت لك منه رسماً

فاخْتَذِه ، وتقبَّلْه تَحْظَ به ، وتُـكْثِرْ إعظَامَ هذه اللغة الكريمة من أجله ، نعم وتسترفدُه فى بعض الحاجة اليـه ، فيُعينك ويأخذُ بيدك ، ألا ترى أن أبا علىّ رحمه الله كان يقوّى كون لام (أُثْفِيَّة) فيمن جعلها (أُفعولة) واواً بقولهم جاء يَثِفُه ، ويقول من الواو لا محالة كيعدُه فترجح بذلك الواو على الياء التى ساوقتها فى يَثْفُوه ويثْفِيه ، أفلا تراه كيف استعان على لام ثفا بفاء وَثَفَ ، وإنما ذلك لانها مادّة واحدة شُكّلت على صور مختلفة فكأنها لفظة واحدة، وقلتُ مرةً للمتنبى أراك تستعمل فى شعرك ذَا وتَا وذى كثيراً، ففكّرَ شيئاً ثم قال : إن هذا الشعر لم يُعْمَلْ كله فى وقت واحد، فقلت له أجَلْ لكنّ المادّة واحدة ، فأمسكَ ألبتةَ ، والشىء يذكر لنظيره ، فإن المعانى وان اختلفت مَعْنيَاتُها ، آويةٌ الى مضجَع غير مُقِضٍّ ، وآخذ بعضها برقاب بَعْض

باب

فى الإدغام الاصغر

قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريبُ صوتٍ من صوت ، وهو فى الكلام على ضربين : أحدُهما أن يلتقى المثلانِ على الأَحكام التى يكون عنها الادغامُ فيُدغَم الاولُ فى

الآخر ، والأول من الحرفين فى ذلك على ضربين ، ساكنٌ ومتحركٌ ، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قَطّعَ ، وكاف سَكّرَ الاولين ، والمتحركُ نحودال شَدّ ، ولام مُعْتَلّ ، والآخرُ أن يلتقى المتقاربان على الاحكام التى يسوغ معها الإدغام فيُقلب أحدهما الى لفظ صاحبه فتدغمه فيه . وذلك مثل (وَدّ) فى اللغة التميمية ، وأُمَّحى ، وأُمَّاز ، وأُصبَّر ، وأُثَّاقَلَ عنهُ ، والمعنى الجامعُ لهذا كلّه تقريبُ الصوت من الصوت ، ألا ترى أنك فى قطّع ونحوه قد أخفيت الساكن الاول فى الثانى حتى نبأ اللسان عنهما نبوة واحدة وزالتِ الوَقفة التى كانت تكون فى الأول لو لم تدغمه فى الآخر ، ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأُولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتازها من شدّة ممازجتها للثانية بها ، كقولك قطْطَع وسَكْكَر ، وهذا إنما تُحْكِمُه المشافهةُ به ، فإنْ أنت أزلت تلك الوُقيفَة والفَتْرَة على الأول، خلطته بالثانى، فكان قُرْبُه منهُ وإدغامه فيه أشدّ لجذبه اليه وإلحاقه بحكمه ، فإن كان الأَولُ من المثلين متحركاً ثم أسكنته وأدغمته فى الثانى ، فهو أظهرُ أمراً وأوضحُ حكماً ، ألا تَرَى أنك انما أسكنتَه لتخلطه بالثانى وتجذبه الى مُضَامّته ومُماسّة لفظهِ بلفظهِ بزوال الحركة التى كانت حاجزة بينه وبينه ، وأماً إن كانا مختلفين ثم قلبت وأدغمتَ،

فلا إشكال فى إيثار تقريب أحدهما من صاحبه؛ لأنّ قلب المتقارب أوكَدُ من تسكين النظير. فهذا حديث الإدغام الأكبر،
وأما الإدغام الأصغر، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منهُ من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروبٌ، فمن ذلك الإمالةُ، وإنما وقعت فى الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو عالِم، وكِتاب، وسَعى، وقضى، واستقضى، ألا تراك قرَّبْتَ فتحة العين من عَالِم الى كسرة اللام منه، بأن نحوتَ بالفتحة نحو الكسرة، فأملْتَ الألف نحو الياء، وكذلك سعى وقضى، نحوت بالألف نحو الياء التى انقلبت عنها. وعليه بقية الباب،
ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صاداً أو ضاداً، أو طاءً أو ظاءً، فتقلب لها تاؤه طاءً، وذلك نحو اصطَبَر، واضْطَرَبَ، واطَّرَد، واظْطلم، فهذا تقريب من غير إدغام، فأما اطّرد، فمن ذا الباب أيضاً، ولكن إدغامه ورد ههنا التقاطاً لا قصداً، وذلك أن فاءه طاءٌ، فلما أُبدلت تاؤُه طاء صادفت الفاءُ طاءً فوجب الإدغام لما اتفق حينئذ ولو لم يكن هناك طاءٌ لم يكن إدغام، ألا ترى أن اصطبر واضطرب واظطلم، لما كان الأول منه غير طاء لم يقع إدغام، قال (ويُظْلمُ أحياناً فَيَظْطَلِم) وأما فيظّلم بالظاء والطاء جميعاً فإدغام عن قصد لا عن تَوَارُدٍ؛ فقد عرفت بذلك فرق

ما بين اطرَدَ ، وبين اصبَّرَ ، واظَّلم ، واطَّلم ، ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زايًا أو دالاً أو ذالاً ، فتقلب تاؤه لها دالاً كقولهم : ازْدَانَ ، وادَّعَى ، وادَّكَرَ ، فيما حكاه أبو عمرو ، فأمَّا ادّعى فحديثه حديث اطّرد لا غير فى أنه لم تقلب قصداً للادغام ، لكن قلبت فاء ادّعى ، دالاً كقلبها فى ازْدَانَ ، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة من التاء ، فلم يكن من الإدغام بُدٌّ ، وأما ادَّكر فمنزلةٌ بين ازْدَانَ وادَّعى ، وذلك أنه لمَّا قلبت التاء دالاً قبلها صار الى اذْدكر ، فقدكان هذا وجهاً يقال مثله : مع أن أبا عمرو قد أثبته وذكره ، غير أنّه أُجريت الذال لقربها من الدّال بالجهر مجرى الدّال فأُوثِرَ الإدغام لتضامّ الحرفين فى الجهر فأدغم ، فهذه منزلة بين منزلتى ازْدان وادّعى ، وأمَّا ادّكرَ فكاسَّمَّعَ ، واصبَّر ، ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعْلى فيقرّب منه بقلبها صاداً على ما هو مبين فى موضعه من باب الإدغام ، وذلك كقولهم فى سُقْت ، صُقْتُ ، وفى السُّوق ، الصُّوق ، وفى سَبقت ، صبقت ، وفى سَمْلَقٍ وسَوِيقٍ ، صَمْلَقٌ وصَوِيق ، وفى سَالِغ وسَاخِطٍ ، صالغٌ وصاخِط ، وفى سَقَر ، صَقَر ، وفى مَساليخ ، مَصاليخ ، ومن ذلك قولهم سِتّ أصلها سِدْسٌ ، فقرّبوا السين من الدال بأن قلبوها تاءً فصارت سِدْتٌ ، فهذا تقريبٌ لغير إدغام ، ثم إنهم

فيما بعدُ أبدلوا الدال تاء لقربها منها ارادةً للإدغام الآن . فقالوا سِتٌّ ، فالتغييرُ الأول للتقريب من غير إدغام . والتغيير الثانى مقصودٌ به الإدغام ، ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت ، مع حروف الحلق نحو شِعِيرٍ ، و بِعِيرٍ : ورِغيفٍ : وسمعت الشجريَّ غير مرّة يقولُ زِئيرُ الأسد يريد الزَّئير ؛ وحكى أبو زيد عنهم الجنةُ لمن خاف وِعيدَ الله ؛ فأماَّ مِغيرةُ ، فليس إتباعُه لاجل حرف الحلق انما هومن باب مِنتِن ، ومن قولهم أنا أَجُوءُك وأنبُؤُك . والقُرُفصاء ، والسُّلُطان ، وهو مُنحُدُر من الجبل ، وحكى سيبويه أيضاً مُنتُن ، ففيه اذاً ثلاثُ لغات ، مُنتِن ، وهو الاصل ، ثم يليه مِنتِن ، وأقلُّها مُنتُن ، فأماَّ قول من قال انّ مُنتِن من قولهم أنتَنَ ، ومِنتِن من قولهم نَتَنَ الشيء ، فإن ذلك لُكنَةٌ منه ، ومن ذلك أيضاً قولهم (فعَلَ يفعَل) مماَّ عينُه أو لامُه حرف حلقىٌّ نحو سَأل يسأَلُ ، وقرَأ يقرَأُ ، وسعَر يسعَر ، وقرَع يقرَع ، وسَحَل يَسحَلُ ، وسَبَح يسبَح ، وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين فى المضارع جنس حرف الحلق لماَّ كان موضعاً ، منه مخرجُ الألف التى منها الفتحة ، ومن التقريب قولهم الحمُدُ لُلّه والحمِد لِله ، ومنه تقريبُ الحرف من الحرف نحو قولهم فى نحو مصدر ، مزدر ، وفى التصدير ، التزدير ، وعليه قول العرب فى

المثل (لم يحْرَمْ مَنْ فزْدَ له) أصله فُصِدَله. ثم أُسكنت العين على قولهم في ضُرِبَ ضُرْبَ ، وقوله :

ونفْخُوا فى مدائِنهِمْ فطاروا [١]

فصار تقديره فُصْدَله ؛ فلما سكنت الصاد فضعُفت به وجاوَرتِ الصادُ وهى مهموسةٌ ، الدالَ ، وهى مجهورة ، قُرِّبَتْ منها بأن أُشِمَّت شيئاً من لفظ الزاى المقاربة للدال بالجهر ، ونحوٌ من ذلك قولهم مررت بمذْعُور وابن بُور [٢] فهذا نحوٌ من قِيلَ وغِيضَ لفظاً وان اختلفا طريقاً ؛ ومن ذلك إضْعَافُ الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو حِيِ ، وأُحْيِى ، وأُعْيِى ، فهو وان كان مُخْفًى بوزنه محركاً ، وشاهد ذاك قبول وزن الشعر له قَبُولَه للمتحرك البتة ، وذلك قوله (أَأَنْ زُمَّ أَجْمَالٌ وفارق جيرة) فهذا بزنته محقَّقاً فى قولك أأن زُمَّ أَجْمَالٌ ، فأماَّ رَوْمُ الحركة فهى وان كانت من هذا فإنما هى كالإِهابَةِ بالساكن نحو الحركة ، وهو لذلك ضربٌ من المضارعة ، وأخفى منه الإشمامُ ، لأنه للعَيْنِ لا للاذُن ، وقد دعاهم إِيثارُ قُرْبِ الصوت الى أن أخلوْا بالإِعراب فقال بعضهم (وقال اضْرِبِ الساقِينِ إِمِّكَ هابِلُ) وهذا نحو الحمدُ لُلّه والحمدِ لِله ، وجميع ما هذه حاله مما قَرُب فيه الصوت

---

(١) صدره ألم يُخْزِ التفرُّقُ جُنْدَ كِسْرَى . والبيت للقطامى

(٢) الذى أثبته سيبويه في باب الامالة . ابن نور بالنون

من الصوت جارٍ مَجرَى الإدغام بما ذكرناه من التقريب ، وإنما احتطنا له بهذه السمة التى هى الإدغام الصغير ، لأن فى هذا إيذاناً بأن التقريب شامل للموضعين ، وأنه هو المراد المبْغِىُّ فى كلتا الجهتين ، فاعرف ذلك

باب

فى تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى

هذا غورٌ من العربية لا يُنتَصف منهُ ولا يكاد يُحاط به ، وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غُفْلاً مسهُوًّا عنهُ ، وهو على أضرب ، منها اقتراب الأصلين الثلاثيّين كضَيَاطٍ وضَيْطَار ، ولُوقَةٍ وأَلُوقَةٍ ، ورِخْو ورِخْوَدٍّ ، ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج ، وقد مضى ذكر ذلك

ومنها اقترابُ الأصلين ، ثلاثياً أحدُهما ، ورباعياً صاحبُه ، أو رباعياً أحدُهما ، وخماسياً صاحبُه ، كدَمِثٍ ودِمَثْر ، وسَبِط وسِبَطْرٍ ، ولُؤْلُؤ ولآلٍ ، والضَّبَغْطَى والضَّبَغْطَرَى ، ومنه قوله (قَدْ دَرْدَبَتْ والشيخُ دَرْدَبِيسُ) وقد مضى هذا

ومنها التقديمُ والتأخيرُ على ما قلنا فى الباب الذى قبل هذا فى تقليب الأصول نحو (ك ل م) و(ك م ل) و(م ك ل)

ونحو ذلك ، وهـذا كله والحروف واحدة غير متجاورة ، لكن من وراء هذا ضربٌ غيرُه ، وهو أن تتقارب الحروفُ لتقارب المعانى ، وهذا باب واسع ، من ذلك قولُ الله سبحانه « إنّا أرسلنَا الشيَّاطِينَ على الكافرين تؤُزُّهُمْ أَزًّا » أى تُزعجهم وتُقلقهم ، فهذا فى معنى تَهُزُّهم هزًّا ، والهمزةُ أختُ الهاء ، فتقارب اللفظان لتقارُب المعنيين ، وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم فى النفوس من الهزّ لأنك قد تهُزّ ما لا بَالَ له ، كالجِذع وسَاقِ الشجرة ونحو ذلك ، ومنهُ العَسَفُ والأَسَفُ والعينُ أُخت الهمزة كما أن الأسَفَ يَعْسِفُ النَّفسَ وينال منها ، والهمزةُ أقوى من العين كما أن أسَفَ النفس أغلظ من العسَف ، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين ، ومنهُ القرْمَةُ وهى الفقْرة تُحَزّ على أنف البعير ، وقريب منه قلّمْتُ أظفارى ، لأن هذا انتقاصٌ للظفرُ ، وذلك انتقاصٌ للجلد ، فالراءُ أختُ اللام والعمَلان متقاربان ، وعليه قالوا فيها الجَرْفَة وهى من (ج ر ف) وهى أخت جَلَفْتُ القلَمَ ، إذا أخذْت جُلْفَتَه ، وهذا من (ج ل ف) وقريبٌ منه الجَنَف وهو الميْلُ ، وإذا جَلَفْت الشىءَ أو جرَفْته فقد أملته عما كان عليه ، وهذا من (ج ن ف) ومثله تركيب (ع ل م) فى العلامة والعَلَم ، وقالوا

مع ذلك بيضة عَرْماء وقَطِيعٌ أَعْرَمُ ، إذا كان فيها سواد وبياض، وإذا وقع ذلك بَانَ أحدُ اللونين من صاحبه فكان كلُّ واحد منهما علَماً لصاحبه ، وهو من (ع ر م) قال أبو وَجْزَةَ السعدي

ما زِلْنَ يَنْسُبْنَ وهناً كلَّ صادِقَةٍ
باتَتْ تُباشِرُ عُرْماً غيرَ أزْوَاجِ
حتى سَلَكْنَ الشَّوَى مِنْهُنَّ فِي مَسَكٍ
مِنْ نَسْلِ جوَّابةِ الآفاقِ مِهْدَاجِ

ومن ذلك تركيب (ح م س) و (ح ب س) قالوا حَبَسْتُ الشيء وحَمِسَ الشرُّ إذا اشتدَّ ، والتقاؤهما أن الشيئين إذا حبَس أحدُهما صاحبه تمانعا وتَعَازّا ، فكان ذلك كالشرِّ يقع بينهما ، ومنهُ العَلْبُ الأثر ، وَالْعَلْمُ الشقّ في الشَّفَة العُليا ، فذاك من (ع ل ب) وهذا من (ع ل م) والباء أختُ الميم ، قال طرفة

كأنَّ عُلُوبَ النِّسْعِ فِي دَأَيَاتِها
مَوَارِدُ من خَلْقَاءَ فِي ظَهْرِ قَرْدَدِ

ومنه تركيب (ق ر د) و (ق ر ت) قالوا للأرض ، قَرْدَدٌ ، وتلك نِبَاكٌ تكون في الأرض ، فهو من قَرِدَ الشيء وتقرَّدَ إذا تجمّع ، أنشدنا أبو على

أهوَى لها مِشقَصٌ حَشْرٌ فَشبَرَقَها

وكنتُ أدعُو قَذَاهَا الإثمِدَ القَرِدا

وقالوا قَرَتَ الدمُ عليه أيْ جَمَد، والتاء أخت الدال كما ترى، فأمَّا لِمَ خُصّ هذا المعنى بذا الحرف، وهذا المعنى بذا الحرف فسنذكره في بابٍ يلى هذا بعون الله تعالى

ومن ذلك (العَلَزُ) خفّة وطيش وقلق يعرِض للانسان، وقالوا (العِلَّوْصُ) لوجع فى الجوف يلتوى له الإنسان ويَقْلَقُ منه، فذاك من (ع ل ز) وهذا من (ع ل ص) والزاىُ أختُ الصاد، ومنهُ (الغَرْبُ) الدلو العظيمة، وذلك لأنَّها يُغْرف من الماء بها، فذاك من (غ ر ب) وهذا من (غ ر ف) أنشد أبو زيد

كأنَّ عَينَيَّ وقد بَانُونِى غَرْبَان فى جَدْوَلٍ مَنْجنُونِ

واستعملوا تركيب (ج ب ل) و (ج ب ن) و (ج ب ر) لتقاربها فى موضع واحد، وهو الالتئامُ والتماسُك، منه الجَبَلُ لشدّته وقوته، وجَبُن، إذا استمسك وتوقّف وتجمّع، ومنه جَبَرْتُ العظم ونحوه أى قوّيته، وقد تقع المضارعة فى الأصل الواحد بالحرفين نحو قولهم السحِيلُ، والصَّهِيل، قال

كأنَّ سَحِيلَه فى كلّ فَجْرٍ على أَحْسَاء يَمْؤُودٍ دُعَاء

وذاك من (س ح ل) وهذا من (ص ه ل) والصادُ أختُ

السين كما أن الهاء أختُ الحاء ، ونحوٌ منه قولهم (سَحَلَ) فى الصوت و (زَحَرَ) والسينُ أختُ الزاى كما أن اللام أختُ الراء ، وقالوا (جَلَفَ وَجَرَمَ) فهذا لِلقشْر ، وهذا للقطع ، وهما متقاربان معنى ومتفارقان لفظاً ، لأن ذاك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م) وقالوا صَال يصُول كما قالوا سار يَسُور ، نَعَمْ وتجاوزوا ذلك الى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة الفاء والعين واللام ، فقالوا عَصَرَ الشىء ، وقالوا أَزَالَه ، إذا حبسه ، والعَصْرُ ضربٌ من الحبْس ، وذاك من (ع ص ر) وهذا من (أ ز ل) والعينُ أختُ الهمزة ، والصادُ أخت الزاى ، والراء أخت اللام ، وقالوا الأَزْمُ المنع ، والعَصْبُ الشدُّ ، فالمعنيان متقاربان ، والهمزةُ أخت العين ، والزاىُ أختُ الصاد ، والميمُ أخت الباء ، وذاك من (أ ز م) وهذا من (ع ص ب) وقالوا السَّلْبُ والصرف ، وإذا سُلِبَ الشىء فقد صُرِفَ عن وجهه ، فذاك من (س ل ب) وهذا من (ص ر ف) والسينُ أختُ الصاد ، واللامُ أختُ الرّاء ، والباء أخت الفاء ، وقالوا الغَدْرُ كما قالوا الخَتْلُ ، والمعنيان متقاربان واللفظان متراسلان ، فذاك من (غ د ر) وهذا من (خ ت ل) فالغينُ أختُ الخاء ، والدالُ أختُ التاء ، والراء أخت اللام ، وقالوا زَأَرَ كما قالوا سَعَلَ ، لتقارب اللفظ والمعنى ، وقالوا عَدَنَ

بالمكان كما قالوا تأَطَّرَ ، أى أَقَام وتلبَّثَ ، وقالوا شَرِبَ كما قالوا جلَفَ ، لأَن شارب الماء مُفْنٍ له كالجالف للشىء ، وقالوا : أَلَتَهُ حَقَّه كما قالوا عَانَدَه ، وقالوا الأُرْفَةُ للحدّ بين الشيئين كما قالوا علامة ، وقالوا قَفزَ كما قالوا كَبَسَ ، وذلك أن القافِزَ إذا استقرّ على الأرض كَبَسَها ، وقالوا صهَلَ كما قالوا زَأَرَ ، وقالوا الهِتْرُ كما قالوا الإِذل ، وكلاهما العَجَب ، وقالوا كَلِف به كما قالوا تقرَّبَ منه ، وقالوا تجَعَّدَ كما قالوا شَحَطَ ، وذلك أنّ الشىء اذا تجعَّد وتقبض عن غيره ، شحطَ وبَعُدَ عنهُ ، ومنه قول الأعشى

إذا نَزَلَ الحىُّ حلَّ الجَحِيشَ شَقِيًّا غَوِيًّا مُبِينًا غَيُورَا (١)

وذلك من تركيب (ج ع د) وهـذا من تركيب (ش ح ط) فالجيمُ أختُ الشين ، والعين أختُ الحاء ، والدالُ أختُ الطاء ، وقالوا السَّيْفُ والصَّوْبُ ، وذلك أنّ السيفَ يوصفُ بأنه يَرْسُبُ فى الضريبة لِحِدَّتِه ومَضَائه ، ولذلك قالوا سيفٌ رَسُوبٌ ، وهذا هو معنى صَابَ يصُوبُ ، اذا انحدر ، فذاك من (س ى ف) وهذا من (ص و ب) فالسينُ أختُ الصاد ، والياء أختُ الواو ، والفاء أختُ الباء ، وقالوا جاعَ يجُوع ، وشاء يَشَاء ، والجائعُ مريدٌ للطعام لا محالة ، ولهـذا يقول المدعوُّ إلى الطعام اذا لم يُجِبْ ،

---

(١) المعروف فى الرواية حَرِيدَ المحَلِّ غَوِيًّا غيُورا

لا أُريدُ ولست أشتهى ، ونحو ذلك ، والإرادة هى المشيئة فذاكـ من (ج و ع) وهذا من (ش ى ء) والجيمُ أختُ الشين ، والواوُ أختُ الياء ، والعينُ أختُ الهمزة ، وقالوا فلانٌ حِلسُ بيتِه اذا لازَمَه، وقالوا أَرَزَ الى الشيء اذا اجتمع نحوه وتقبّض اليـه ، ومنه إنّ الإسلامَ ليأرِزُ الى المدينة ، وقال

بآرِزَةِ الفَقَارَةِ لم يَخُنْهَا قِطافٌ فى الركابِ ولا خِلَاء

فذاكـ من (ح ل س) وهذا من (أرزَ) فالحاء أختُ الهمزة ، واللام أخت الراء ، والسين أختُ الزاى ، وقالوا أفَلَ كما قالوا غَبَرَ ، لأن أفَلَ غابَ ، والغابر غائبٌ أيضاً ، فذاكـ من (أ ف ل) وهذا من (غ ب ر) فالهمزةُ أختُ العين ، والفاء أخت الباء ، واللامُ أخت الراء ، وهذا النحو من الصنعة موجودٌ فى أكثر الـكلام وفَرْش اللغة ، وإنما بقِى مَنْ يُثِيره ويبحث عن مكنُونه ، بل مَن إذا أُوضِحَ له وكُشِفَتْ عنده حقيقتُه ، طَاعَ طَبْعُه لها فوَعَاها وتقبَّلها ، وهيهاتَ ذلك مطلباً وعزَّ فيهم مذهباً ، وقدقال أبو بكر مَنْ عرفَ ألِفَ ، ومن جَهِلَ استَوْحَشَ ، ونحن نُتْبع هذا الباب باباً أغرَب منه ، وأدلّ على حِكْمَةِ القديم سبحانه ، وتقدست أسماؤُه ، فتأمله تَحْظَ به بعون الله تعالى

باب

فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى

اعلم أن هذا موضع شريفٌ لطيفٌ، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه وتلقّته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته، قال الخليلُ كأنهم توهّموا فى صوت الجُنْدُب استطالةً ومدًّا فقالوا صرّ، وتوهّموا فى صوت البازى تقطيعاً فقالوا صرْصَرَ، وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على الفَعَلان، إنها تأتى للاضطراب والحركة، نحو النَّقَزان، والغَلَيَان، والغَثَيَان، فقابلوا بتوالى حركات المثال توالىَ حركات الأفعال، ووجدتُ أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حَذَيَاهُ، ومنهاج ما مثَّلاه، وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتى للتكرير نحو الزَّعْزعة، والقَلْقلة، والصّلْصلَة، والقَعْقَعَة، والجَرْجرَة، والقرْقرة، ووجدتُ أيضاً (الفَعَلى) فى المصادر والصفات، إنما تأتى للسُّرْعة نحو البَشَكَى، والجَمَزَى، والوَلَقَى، قال رؤبة (أو بَشَكَى وَخْدَ الظَّليم النَّز) وقال الهُذَلى

كأنّى ورَحْلِى إذا هجَّرَتْ على جَمَزَى جازِئٍ بالرِّمَال
أو أصْحَمَ حَامٍ جَرَاميزَه حَزَابِيَةٍ حَيَدَى بالدِّحَال

فجعلوا المثال المكرّر للمعنى المكرّر ، أعنى باب القلقلة ، والمثالَ الذى توالت حركاته للأفعال التى توالت الحركاتُ فيها

ومن ذلك وهو أصنَع منهُ أنهم جعلوا (استَفْعَلَ) فى أكثر الأمر للطلب ، نحو استسقَى ، واستَطْعَمَ ، واستوْهَبَ ، واستَمْنَحَ ، واستَقْدَمَ عَمْراً ، واستَصْرَخَ جَعْفَراً ، فرُتِّبت فى هذا الباب الحروفُ على ترتيب الأفعال ، وتفسيرُ ذلك أن الأفعال المحدَّث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تَفْجأُ حروفها الأصول ، أو ماضارَع بالصيغة الأُصول ، فالأصولُ نحو قولهم : طَعِمَ ووَهَبَ ، ودخَلَ وخَرَجَ ، وصعِدَ ونَزَل ، فهذا إخبارٌ بأصول فاجأت عن أفعالٍ وقعتْ ولم يكن معها دلالة تدلّ على طلب لها ولا إعمال فيها ، وكذلك ما تقدمت الزيادة فيهِ على سَمْتِ الأَصل نحو أحْسَنَ ، وأَكْرَمَ ، وأُعْطَى ، وأَوْلى ، فهذا من طريق الصيغة بوزن الأَصل فى نحو دَحْرَجَ ، وسَرْهَفَ ، وقَوْقَى ، وَزَوْزَى ، وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعانى ، فكلما ازدادت العبارةُ شَبَهاً بالمعنى كانت أدلّ عليهِ ، وأشْهَدَ بالغرض فيهِ ، فلماَّ كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المُثُل الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها ، نحو وَهبَ ، ومَنَحَ ، وأكرم ، وأحسن ، كذلك اذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسبّبت لها ،

وجب أن تُقدّم أمامَ حروفها الأصولِ فى مثلها الدالة عليها أحرفًا زائدةً على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها والمؤدّية اليها ، وذلك نحو استفعل ؛ فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ؛ ثم وردت بعدها الأصولُ ، الفاء ، والعين ، واللام ، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك ، وذلك أن الطلب للفعل والتماسَه ، السعىَ فيه ، والتأتّى لوقوعه ، تَقَدَّمَه ؛ ثم وقعت الإجابة اليهِ فتبع الفعل السؤال فيهِ والسبَبَ لوقوعه ؛ فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب ، كذلك تبعت حروف الأَصل الحروف الزائدة التى وضعت للالتماس والمسئلة ، وذلك نحو استخرج ، واستقدم ، واستوهب ، واستمنح ، واستعطى ، واستدنى ؛ فهذا على سَمْتِ الصنعة التى تقدمت فى رأى الخليل وسيبويه ، إلاّ أن هذه أغمض من تلك ، غير أنها وإن كانت كذلك فانها منقولة عنها ومعقودة عليها ، ومن وجد مقالاً قال به وإن لم يسبق اليهِ غيرُه ، فكيف بهِ اذا تبعَ العلماء فيهِ ، وتلاهم على تمثيل معانيه .

ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين فى المثال دليلاً على تكرير الفعل ، فقالوا كسّر ، وقطّع ، وفتّح ، وغلّق ، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعانى ، فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل بهِ قوّة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ، وذلك لأنها واسطة لهما ومكنوفة

بهما ، فصارا كأنهما سِيَاجٌ لها ومبذولان للعوارض دونها ، ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها : فأمّا حذفُ الفاء ففي المصادر من باب وعد نحو العِدَةِ ، والزِّنَة ، والطِّدة ، والتِّدة ، والهبة ، والإبَة ، وأمّا اللام فنحْوُ اليَدِ ، والدّم ، والفم ، والأب ، والأخ ، والسَّنَةِ ، والمائَة ، والفئة ، وقلّما تجدُ الحذف في العين ، فلمّا كانت الأفعال دليلةَ المعانى ، كرَّرُوا أقواها وجعلوهُ دليلاً على قوّة المعنى المحدّث به ، وهو تكرير الفعل ، كما جعلوا تقطيعَه في في نحو : صَرْصَرَ ، وحَقْحَقَ ، دليلاً على تقطيعه : ولم يكونوا ليُضَعِّفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها ، وهو مكان الحذف وموضعُ الإعلال ، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدالّ على قوّة الفعل ، فهذا أيضاً من مساوقة الصيغة للمعانى ، وقد أتبَعوا اللام في باب المبالغة العينَ ، وذلك إذا كُرِّرت العينُ معها في نحو ، دَمَكْمَك ، وصَمَحْمَح ، وعَرَكْرَك ، وعَصَبْصَب ، وغَشَمْشَم ، والموضعُ في ذلك للعين ، وإنما ضامّتها اللامُ هنا تبعاً لها ولاحقةً بها ، ألا ترى الى ما جاء عنهم للمبالغة من نحو : اخلَوْلَقَ ، واعشَوْشَبَ ، واغدَوْدَنَ ، واحمَوْمَى ، واذلَوْلى ، واقطَوْطَى ، وكذلك في الاسم نحو عَثَوْثَل ، وغَدَوْدَن ، وخَفَيْدَد ،

وعَقَنْقَل ، وعَبَنْبَل ، وهَجَنْجَل ، قال

.. ظَلّتْ وظَلّ يومُها حَوْبَ حَلِ (١)

وظَلّ يومٌ لأبى الهَجَنْجَلِ

فدخول لام التعريف فيه مع العلميّة يدلّ على أنه فى الأصل صفة ، كالحرث ، والعبّاس ، وكلٌّ واحد من هذه المُثُل قد فُصِل بين عينيه بالزائد ، لا باللام ، فعلمت أن تكرير للمعنى فى باب (صَمَحْمَح) إنما هو للعين ، وإن كانت اللام فيه أقوى من الزائد فى باب افعوْعلَ ، وفعوْعلَ ، وفعيْعلَ ، وفعنْعل ، لأن اللام بالعين أشبَهُ من الزائد بها ، ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة نحو عُتُلّ ، وصُمُلّ ، وقُمُدّ ، وحُزُقّ ، إلاّ أنّ العين أقوى فى ذلك من اللام ، ألا ترى أن الفعل الذى هو موضوع للمعانى لا يضعّف ولا يؤكّد تكريرُه الاّ بالعين ، هذا هو الباب ، فأمّا اقعَنْسَسَ ، واسحَنْكَكَ ، فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير ، لأن ذا إنما ضُعّف للإلحاق ، فهذه طريقة صناعيةٌ ، وبابُ تكرير العين هو طريقٌ معنوية ، ألا ترى أنهم لمّا اعتَزَموا إفادةَ المعنى توفّروا عليه وتحامَوا طريق الصنعة والإلحاق فيه فقالوا قطّع ، وكسّر ، تقطيعاً وتكسيراً ، ولم يجيئوا

---

(١) يريد ظل يومها مقولا فيه . حوب حل

بمصدره على مثال (فعللة) فيقولوا قطّعة، وكسّرة. كما قالوا فى الملحق بَيْطَرَ بيْطَرَةً، وحَوْقَل حَوْقلة، وجَهْوَرَجهْوَرَةً، ويدلك على أن أفعوعل لما ضعّفت عينُه للمعنى انصُرِف بهِ عن طريق الإِلحاق تغليباً للمعنى على اللفظ. وإعلاماً أنّ قَدْر المعنى عندهم أعْلى وأشرف من قدر اللفظ، أنهم قالوا افعوعل من رددت (ارْدَوَدَّ) ولم يقولوا اردودد، فيظهروا التضعيف للإِلحاق، كما أظهروه فى باب اسْحَنْكَكَ، واكَلَنْدَدَ، لما كان للإِلحاق باحرَنْجم، واخرَنطَمَ، ولا تجد فى بنات الاربعة نحو احرَوْجَم، فيظهروا (افعوعل) من رددت فيقال (اردودد) لانه لا مثال له رباعياً فيلحق هذا به، فهذا طريقُ المثُل واحتياطاتُهم فيها بالصنعة، ودلالاتُهم على الإِرادة والبُغْيَةِ، فأماَّ مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فبابٌ عظيم واسع، ونهج مُتْلَئِب عند عارفيه مأمُومٌ، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبّر بها عنها فيَعْدلونها بها ويحْتَذونها عليها، وذلك أكثرُ مما تقدّره، وأضعافُ ما نَستَشْعِرُه، من ذلك قولهم خَضِمَ، وقَضِمَ، فالخضْمُ لأكل الرَّطْب كالبِطّيخ والقِثّاء وما كان نحوهما من المأكول الرّطْب، والقَضْمُ للصُلْب اليابس، نحو قَضِمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك، وفى الخبر «قد يُدْرَكُ

الخَضْمُ بالقَضْمِ » أى قد يُدركُ الرَّخاءُ بالشدّة ، واللين بالشظف ، وعليه قول أبي الدَّرداء (يَخْضَمون ونقضُم والموعدُ الله) فاختاروا الخاء لرخاوتها للرّطب ، والقاف لصلابتها لليابس حَذْواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث ، ومن ذلك قولهم النضْخ للماء ونحوه ، والنضخُ أقوى من النضح ، قال الله سبحانه « فيهما عينَانِ نَضّاخَتَان » فجعلوا الحاء لرقّتها للماء الضعيف ، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه ، ومن ذلك القَدُّ طُولاً ، والقَطُّ عرضاً ، وذلك أن الطاء أخفض للصوت وأسرع قَطْعاً له ، من الدال ، فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العَرْض ، لقُربه وسُرْعته ، والدال الماطلة ، لما طالَ من الاثَر ، وهو قطعُه طُولاً ، ومن ذلك قولهم قَرَتَ الدَّم ، وقَرِد الشيء ، وتقرَّد ، وقَرَط يقرُط ، فالتاءُ أخفَتُ الثلاثة ، فاستعملوها فى الدم اذا جفّ ، لانه قصْدٌ ومستخف فى الحسّ عن القَرْدَد ، الذى هو النّبَاكُ فى الارض ونحوها ، وجعلوا الطاء وهى أعلا الثلاثة صوتاً (للقَرْطِ) الذى يسمع ؛ وقرِد من القِرْدِ ، وذلك لأنه موصوف بالقلّة والذلة ، قال الله تعالى « فقُلنا لهمْ كونُوا قِرَدَةً خاسِئين » ينبغي أن يكون خاسئين خبراً آخر (لكونوا) والاول (قردة) فهو كقولك : هذا حلْوٌ حامِضٌ ؛ وإن جعلته وصفاً لقِردة صغر معناه ، ألا ترى

أنَّ القِرْدَ لذلّه وصغاره خاسئ أبداً فيكون إذاً صفة غير مفيدة ؛ وإذا جعلت خاسئين خبراً ثانياً حسُن وأفاد . حتى كأنه قال كونوا قردة . كونوا خاسئين . ألا ترى أنه ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية الاَّ ما لصاحبه ؛ وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ، إنما اختصاصُ العامل بالموصوف ثم الصفة من بعدُ تابعة له ، ولستُ أعني بقولي إنه كأنه قال تعالى : كونوا قردة ، كونوا خاسئين ، أنَّ العامل في خاسئين عاملٌ ثانٍ غيرُ الأول ؛ معاذَ الله أن أُريد ذلك ، إنما هذا شيء يقدّر مع البدل ، فأمّاً في الخبرين فإن العامل فيهما جميعاً واحدٌ ، ولو كان هناك عاملٌ آخر لما كانا خبرين لمُخْبَر عنه واحد ، وانما مفادُ الخبر من مجموعهما ، ولهذا كان عند أبي علي أن العائد على المبتدإ من مجموعهما ، لا من أحدهما ، لانه ليس الخبر بأحدهما ، بل بمجموعهما ، وانما أُريد أنك متى شئت باشَرْت بكونوا أَيَّ الاسمين آثَرْتَ ، وليست كذلك الصفة ، ويُؤْنِس بذلك أنه لو كانت خاسئين صفة لقردة ، لكان الاخلَقُ أن يكون قردة خاسئة ، وفي أن لم يُقْرَأْ بذلك ألبته دلالةٌ على أنه ليس بوصف ، وان كان قد يجوز أن يكون خاسئين صفة لقردة على معنى أنها هي هم في المعنى ، الاَّ أن هذا انما هو جائز وليس بالوجه ، بل الوجهُ أن يكون وصفاً لو كان

على اللفظ . فكيف وقد سبق ضعف الصفة ههنا ، فهذا شيء عَرَض قلنا فيه ثم لنَعُدْ ، أفلا ترى الى تشبيهم الحروفَ بالأفعال وتنزيلهم إياها على احتذائها ، ومن ذلك قولهم : الوسيلَةُ ، والوصيلةَ ، والصَّاد كما ترى أقوى صوتاً من السين ، لما فيها من الاستِعْلاء ، والوَصيلةُ أقوى معنىً من الوسيلة ، وذلك أن التَّوسُّل ليست له عِصمة الوصل ، والصلة ، بل الصِّلَة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ، ومُماسَّته له ، وكونه فى اكثرَ الاحوال بعضاً له ، كاتصال الاعضاء بالانسان ، وهى أبعاضُه ونحو ذلك ، والتوسُّلُ معنىً يَضْعفُ ويَصغُرُ أن يكون المتوسِّل جزء أو كالجزء من المتوسَّل اليهِ ، وهذا واضح ، فجعلوا الصاد لقوتها ، للمعنى الاقوى ، والسينَ لضعفها ، للمعنى الاضعف

ومن ذلك قولهم (الخذَا) فى الأُذن ، والخذَ آء والاستخْذَاء فى الذُّل ، فجعلوا الواو فى الخذَا لانها دون الهمزة صوتاً ، للمعنى الأضعف ، وذلك أن استرخَاء الأُذُن من العيوب التى يُسب بها ، ولا يُتَنَاهى فى استِقْبَاحها ؛ وأما الذُّل فهو من أقبح العيوب ، وأذهبها فى المزْرَاةِ والسَّب ، فعبروا عنه بالهمزة لقوتها ، وعن عيب الاذن المحتمل ، بالواو ، لضعفها ، فجعلوا أقوى الحرفين لأقوى العيبَين ، وأضعفهما لاضعفهما

ومن ذلك قولهم : قد جَفَا الشيء يَجْفُو ، وقالوا جَفَاء الوادى بعبابه، ففيهما كليهما معنى الجفاء ، لارتفاعهما ؛ الاّ أنهم استعملوا الهمزة فى الوادِى لما هنالك من حَفْزِه ، وقُوَّة دَفْعه

ومن ذلك قولهم : صَعِد وسَعِد ، فجعلوا الصاد لأنها أقوى ، لما فيه أثَر مُشاهد يرى ، وهو الصُّعود فى الجبَل والحائط ، ونحو ذلك ، وجعلوا السين لضعفها ، لما لا يَظْهَر ولا يُشَاهد حِساًّ ، إلاَّ أنه مع ذلك فيه صُعُودُ الجَدِ ، لا صُعود الجِسم ، ألا تراهم يقولون هو سَعيد الجَدِ ، وهو عَالى الجَدِ ، وقد ارتقع أمره ، وعلا قَدره ، فجعلوا الصاَّد لقوتها ، فيما يُشاهد من الافعال المعَالَجَة المُتَجَشَّمَةِ ، وجعلوا السين لضعفها ، فيما تَعْرِفَه النَّفْس وان لم تَرَه العين، والدلالة اللفظية : أقوى من الدلالة المعنوية

فإن قلت فكان يجب على هذا أن يكون الخَذَا فى الأُذن مَهْمُوزاً ، وفى الذُّل غير مهموز ، لان عيب الأُذن مشاهد ، وعيب النّفس غير مشاهد ، قيل عيب الأُذن وإن كان مشاهداً ، فانه لا علاج فيه على الأذن ، وإنما هو خُمُول وذُبُول ، ومشقةُ الصاعد ظاهرة مباشِرة مُعْتَدَّة مُتَجَشَّمَة ، فالأَثر فيها أقوى ، فكانت بالحرف الأقوى ، وهو الصاد أحرَى

ومن ذلك أيضاً سَدَّ وصَدَّ ؛ فالسّد دون الصّد ؛ لان السّد

للباب يُسَدّ والمَنْظَرة ونحوها ، والصَّدّ جانب الجَبَل والوادِى والشعْب ، وهذا أقوى من السّد ، الذى قد يكون لثقب الكوز ورأس القارُورَة ونحو ذلك ، فجعلوا الصاد لقوتها ، للأقوى ، والسين لضعفها ، للأضعف

ومن ذلك القَسْمُ والقَصْمُ ، فالقَصْمُ أقوى فعلاً من القَسْم ، لأن القَصْم يكون معهُ الدّق ، وقد يقسم بين الشيئين فلا يُنْكأ أحدهما ، فلذلك خُصَّت بالأقوى الصادُ ، وبالأضعف السين

ومن ذلك تركيب (ق ط ر) و (ق د ر) و (ق ت ر) فالتاء خافية مُتَسفلة ، والطاء سامِيَة مُتَصَعِّدَة ، فاستعملتا لتعاديهما فى الطرفين ، كقولهم قَتَر الشىء وقَطَرَه ، والدّال بينهما ، ليس لها صُعود الطاء ولا نزول التاء ، فكانت لذلك واسطة بينهما ، فعبّر بها عن مُعْظَم الأمر ومقابلته ، فقيل قَدْرُ الشىء لجماعه ومُحْرَنْجَمِه ، وينبغى أن يكون قولهم قَطَرَ الأناءِ الماءَ ونحوَه ، إنما هو (فَعَل) من لفظ القطر ومعناه ، وذلك أنه إنما ينقُط الماءَ عن صفحته الخارجة وهى قُطْرهُ ، فاعرفْ ذلك ، فهذا ونحوُه أمرٌ إذا أنت أتيتَه من بابه ، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمله ، أعطاك مقادَتَه ، وأركبك ذِرْوَته ، وجلا عليك بهجاتِه ومحاسنِه ، وإن أنت تناكرته ، وقلت هذا أمرٌ منتشرٌ ، ومذهب صعبٌ مُوعِرٌ ،

حرَمْتَ نفسك لذّته، وسدَدْتَ عليها باب الحظوة به، نعم ومن وَرَاء هذا ما اللطفُ فيه أظهر، والحكمة أعلاَ وأنصع، وذلك أَنهم قد يضيفون الى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبّر عنها بها بترتّبها، وتقديم ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يُضاهي آخرَه، وتوسط ما يضاهي أوْسطه، سَوْقاً للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب، وذلك قولهم بحث، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خَفْقَةَ الكفّ على الأرض، والحاء فيها تشبه مخالب الأسد وبَرَاثِن الذئب ونحوهما اذا غارت فى الأرض، والثاء للنّفثِ، والنّبْثِ للتراب، وهذا أمر تراه محسوساً محصّلاً، فأيُّ شبهةٍ تبقَى بعده، أمْ أيُّ شكّ يعرضُ على مثله، وقد ذكرت هذا فى موضع آخر من كُتبي لأمرٍ دعا اليه هناك، فأمّاَ هذا الموضع فإِنه أهلهُ وحقيقٌ به لأنه موضوع له ولأمثاله، ومن ذلك قولهم شَدَّ الحبْلَ ونحْوه، فالشين بما فيها من التفشى تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشَّدِّ والجذْب، وتأرِيبُ العقْد، فيعبّر عنه بالدال التى هى أقوى من الشين لا سيما وهى مدّغمة، فهو أقوى لصنْعَتها وأدلّ على المعنى الذى أريد بها، ويقال شدَّ وهو يَشُدّ، فأمّاَ الشّدة فى الأمر فانها مستعارة من شَدِّ الحبل ونحوه، لضرب من الاتباع

والمبالغة على حد ما يقال فيما يشبه بغيره لتقوية أمره المراد به ، ومن ذلك أيضاً جَرَّ الشيء يَجُرُّه ، قدّموا الجيمَ لأنها حرف شديد . وأول الجرّ مشقَّة على الجارّ والمجرور جميعاً ، ثم عقبوا ذلك بالراء ، وهو حرف مكرّر ، وكرروها مع ذلك فى نفسها ، وذلك لان الشيء اذا جُرّ على الأرض فى غالب الأمر اهتزّ عليها واضطرب صاعداً عنها ونازلاً اليها ، وتكرّر ذلك منه على ما فيه من التَّعْتَعة والقلق ، فكانت الراء لما فيها من التكرير ولأنها أيضاً قد كرّرت فى نفسها فى (جرّ) و (جررت) أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها ، هذا هو مَحَجَّةُ هذا ومذهبه ، فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقادُ لك فيما رسمناه ، ولا يُتَابعُك على ما أوردناه ، فأحدُ الأمرين إماَّ أن تكون لم تُنْعِم النظر فيه فيقعدَ بك فكرُك عنهُ ، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائلَ قد تخفى عنا وتقصُرَ أسبابُها دوننا . أو لان الأول وصل اليه عِلْمٌ لم يصل الى الآخر ، فإن قلتَ فهلاّ أجزت أيضاً أن يكون ما أوردته فى هـذا الموضع شيئاً اتفق وأمراً وقع فى صورة المقصود من غير أن يُعْتَقَدَ : قيلَ فى هذا حكمٌ بإبطال ما دلت الدلالةُ عليه من حكمة العرب التى تشهد بها العقول ، وتتناصَرُ اليها أغراضُ ذوى التحصيل ، فما ورد على وجه يقبلُه القياسُ وتقتادُ

اليه دواعى النظر والإنصاف ، حُمل عليها ونُسبت الصنعة فيه اليها، وما تجاوز ذلك نخفى ثم لم تيأس النفس منه ووكل الى مصادقة النظر فيه ، وكان الأحرى به أن يتّهم الإنسان نظره ، ولا يَخِفّ الى ادّعاء النقص فيما قد ثبّت الله أطنابه ، وأحصف بالحكمة أسبابه ، ولولم يتنبّه على ذلك الاّ بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها كالخازِ بازِ لصوته ، والبَطِّ لصوته ، والخاقِباق لصوت الفرج عند الجماع ، والوَاقِ الُصِرّ لصوته ، وغاقٍ ، للغراب لصوته ، وقوله (تداعين باسْمِ الشِّيب) لصوت مشافرها[1] وقوله

بينما نحنُ مُرْتعُون بفَلْجٍ　　قالَتِ الدُّلَّجُ الرّوَاءُ إِنيه

فهذا حكايةٌ لرَزَمَةِ السحاب وحنين الرعد ، وقوله

(كالبحرِ يدعو هيقَماً وهيقَمَا)

وذلك لصوته ، ونحو منه قولهم حاحَيْتُ ، وعاعَيْتُ ، وهاهَيْتُ ، إذا قلت حاءِ ، وعاءِ ، وهاءِ ، وقولهم بَسْمَلْتُ ، وهيْلَلْتُ ، وحَوْلَقْتُ ، كلُّ ذلك وأشباهه إنما يرجع فى اشتقاقه الى الأصوات ، والأمر أوسع ، ومن طريف ما مرّ بى فى هذه اللغة التى لا يكاد يُعلم بُعْدُها ولا يُحاط بقاصِيها ، ازدحامُ الدال ، والتاء ، والطاء ، والراء ، واللام ، والنون ، اذا مازجتْهنّ الفاء على التقديم والتأخير ، فأكثر

---

(١) الشيب . بالكسر حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والكلمة من بيت لذى الرمة وهو : تداعين باسم الشيب فى متثلم　جوانبه من بصرة وسلام

أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما ، من ذلك (الدَّالِف) للشيخ الضعيف ، والشيء التالفُ ، والطَّلِيف ، والظَّلِيف ، المَجَّانُ وليست له عِصمةُ الثمين ، والطُّنُفُ ، لما أشرف خارجاً عن البناء وهو الى الضعف ، لأنه ليست له قوة الراكب الأساس والأصل ، والنَّطَفُ العيبُ ، وهي الى الضعف ، والدنِفُ المريض ومنه (التَّنُوفَةُ) وذلك لأن الفَلَاةَ الى الهلاكِ ، ألا تراهم يقولون لها مَهْلَكة ، وكذلك قالوا لها بَيْدَاء ، فهي فعلاء ، من بَادَ يَبِيد ، ومنه التُّرْفَةُ ، لأنها الى اللين والضعف ، وعليه قالوا الطَّرَف ، لأن طرَفَ الشيء أضعف من قلبه وأوسطه ، قال الله سبحانه «أو لَمْ يرَوْا أنَّا نأتِي الأرْضَ نَنْقُصُها مِن أطْرَافِها» وقال الطائي الكبير

كانت هي الوسَطَ المَمنوعَ فاستَلَبَتْ

ما حولها الخيلُ حتى أصبَحتْ طَرَفَا

ومنه (الفَرْد) لأن المنفرد الى الضعف والهلاك ما هو ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «المرء كثيرٌ بأخيه». والفارِطُ المتقدم ، واذا تقدّم انفرد ، واذا انفرد هلك ، وكذلك ما يوصف بالتقدّم ويُمدح به لهول مقامه وتعرّض راكبه ، وقال محمد بن حبيب في الفِرْتِنَى ، للفاجرة إنها من الفُرات ، وحكم بزيادة النون

والألف فهي على هذا قولهم لها (هَلُوك) قال الهُذَلي

السالكُ الثُغْرَةِ اليقظانِ كالِئُها

مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

وقياس مذهب سيبويه أن تكون (فرنتى) فَعْلَلَ رباعية كجَحْجَبَى ، ومنه الفُرات، لأنه الماء العذب، واذا عذُب الشيء مِيلَ عليه و نِيلَ منه ، ألا ترى الى قوله

مُمْقِرٌ مُرٌّ على أعدائه وعلى الأَدْنَيْنَ حُلْوٌ كالعَسَل

وقال الآخر

تراهُمْ يغمِزُونَ مَنِ استَرَكُّوا

ويجتَنِبُونَ مَنْ صَدَقَ المِصَاعَا

ومنه الفُتُورُ للضعف ، والرُّفْتُ للكَسْر ، والرَّدِيفُ ، لأنه ليس له تمكّنُ الأول ، ومنه الطِّفْل، للصبيّ لضعفه ، والطَّفْلُ للرَّخْص، وهو ضدّ الشَّثْن ، والتَّفْل للريح المكروهة ، فهي منبوذَة مطروحة ، وينبغي أن تكون(الدِّفْلى) من ذلك لضعفه عن صَلابة النَّبْع والسَّرَاء والتنَضُب ، والشَّوْحَط ، وقال الدَّفْرُ ، للنَّتْن، وقالوا للدنيا (أمُّ دَفْرٍ) سبٌّ لها وتوضيعٌ منها ، ومنه (الفَلْتَةُ) لضعْفَة الرأى ، وفَتْل المِغْزَل ، لإنه تَثَنٍّ واستدارة وذاك الى وَهْيٍ وضعْفة ، والفَطْرُ ، الشقّ ، وهو الى الوَهْن ،

الآنَ قد آنستُك بمذهب القوم فيما هذه حالُه، ووقفتك على طريقه، وأبديتُ لك عن مكنونه، وبقى عليك أنت التنبُّه لأمثاله وإنعامُ الفحص عما هذه حاله، فإننى إن زدت على هذا مَلِلْتُ وأمللتَ، ولو شئت لكتبتُ من مثله أوراقاً مئِين، فَأْبَهْ له ولاطِفه، ولا تَجْفُ عليه فيعرض عنك ولا يَبْهَأ بك

باب

فى مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر

نَبَّهنا أبو على رحمه الله، من هذا الموضع على أغراض حسنة، من ذلك قولهم فى (لا) النافية للنكرة، إنها تبنى معها، فتصير كجزء واحد من الاسم، نحو لا رجل فى الدار ولا بأس عليك، وأنشدنا فى هذا المعنى

خِيطَ على زَفْرَةٍ فَتَمَّ ولَمْ   يرجِعْ الى دِقَّةٍ وَلاَ هَضَمِ

وتأويلُ ذلك أن هـذا الفرس لسعة جوفه وَإجفَار محرمه كأنه زَفَرَ، فلما اغتَرَقَ نَفَسُه بُنِىَ على ذلك فلزمتـه تلك الزفرة فصيغ عليها لا يفارقها، كما أنّ الإسم بُنِىَ مع لاَ حتى خُلِط بها لا تُفارقه ولا يفارقُها، وهذا موضعٌ متناهٍ فى حسنه آخذٌ بغاية الصنعة من مستخرجه، ومثلُه أيضاً من وصف الفرس

(بُنِيتْ مَعَاقِمُها على مُطوَائِها) أى كأنها تمطت ، فلماً تناءت أطرافُها ورحُبت شحْوَتُها ، صيغت على ذلك ، ومن ذلك قولهم : ما أدرى أأَذَّنَ أو أقام ، إذا قالها بأو ، لا بأم ، فهو أنه لم يعتدّ أذانه أذاناً ولا إقامتَه إقامةً ، لأنه لم يوفّ ذلك حقه ، فلما وَنَى فيهِ لم يُثْبِت له شيئاً منهُ ، قال فمثل ذلك قول عَبِيد

أعَاقِرٌ كذات رَحْمٍ أمْ غَانِمٌ كمَنْ يَخِيب

فكان ينبغى أن يعادل بقوله ذات رحم ، نقيضتها فيقول : أغير ذات رحم كذات رحم، وهكذا أراد لامحالة . ولكنه جاء بالبيت على المسئلة ، وذلك أنه لما لم تكن العاقرُ وَلوداً صارت وإن كانت ذات رحم كأنها لا رحمَ لها ، فكأنه قال أغير ذات رحم كذات رحم ، كما أنه لَماً لم يوفّ أذانه ولا إقامته حقهما لم يُثْبِت له واحداً منهما ، لأنه قاله بأو ، ولو قال : ما أدرى أأذّن أم أقام ، بأم ، لأثبتَ له أحدهما لا محالة ، ومن ذلك قول النحويين إنهم لا يَبْنون من ضَرَب وعلم ، وما كانت عينه لاَماً ، أو راءً ، مثل عَنسَل ، قالوا لأنا نصير بهِ الى ضَنْرَبٍ ، وعَنْلَمٍ ، فإن أدغمنا أُلْبِس بفَعَّل ، وإن أظهرنا النون قبل الراء واللام ، ثقُلَت ، فتركنا بناءه أصلاً ، وكان ينشد فى هذا المعنى قوله

فقال ثُكْلٌ وغدْرٌ أنتَ بَيْنَهما فاختَرْ وما فيها حَظٌّ لِمُخْتَارِ .

وقول الآخر

رأى الأمرَ يُفضِي الى آخرٍ فصيَّر آخِـــرَه أوَّلا

ووجدتُ أنا من هذا الضرب أشياء صالحة ، منها أنَّ الشعر المجزوء إذا لَحِقَ ضَرْبَه قطعٌ لم تتداركه العرب بالرِّدفِ ، وذلك أنه لا يبلغ من قَدْره أن يَفِي بما حذفه الجزء فيكون ، هذا أيضاً كقوله

فإنْ لم تَنَلْ مطلَباً رُمْتَه فليس عليك سوى الاجتهاد

ومنهم من يلحق الردف على كل حال . فنظير معنى هذا معنى قول الآخر (ومُبْلِغُ نفسٍ عُذْرَهاَ مِثْلُ مُنْجِحِ)

ومن ذلك قول من اختار إعمالَ الفعل الثانى لانه العامل الأقرب نحو ضربتُ وضربنى زيدٌ ، وضربنى وضربت زيداً ، فنظير معنى هذا معنى قول الهذلىّ

بلى إنها تَعفُو الكُلُومُ وإنما

توَكَّلُ بالأدْنَى وإنْ جَلَّ ماَ يمْضِى

وعليهِ قوْل أبى نواس

أمرُ غدٍ أنت منهُ في لبْسٍ وأمْسِ قدْ فاتَ فَالْهُ عنْ أمْسِ

فإنما العيشُ عيشُ يومِك ذا فباكِرِ الشمسَ بابْنَةِ الشمسِ

ومنهُ قول تأبّط شرًّا (وما قَدُمَ نُسِي، ومن كان ذا شرٍّ خشِي) في كلام له وقوله (وإذا مضى شيءٌ كان لم يُفعَلِ) وقول الآخر أنشدناه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن الاصمعي عن أبي عمرو، أن رجلاً من أهل نجد أنشده

حتى كأن لم يكن الاّ تذكرَه والدّهرُ أيّتمَا حَالٍ دَهارِيرُ

ومن ذلك أيضاً قول شاعرنا

خُذْ ما تراهُ ودَعْ شيئاً سمعتَ بهِ

في طلعة الشمس ما يُغْنيكَ عن زُحَلِ

ومما جاء في معنى إعمال الاول قول الطائي الكبير

نقّلْ فؤادَكَ حيث شئتَ من الهوى

ما الحبُّ إلاَّ للحبيبِ الاوّلِ

وقول كُثيّر

ولقد أردتُ الصبرَ عنكِ فعاقَني

عَلَقٌ بقلبي من هواكِ قديمُ

وقول الآخر

تمرُّ بهِ الايامُ تسحبُ ذَيلَهَا فتَبلَى بهِ الايَّامُ وهو جديدُ

ومن ذلك ما جَاء عنهم من الجوَار في قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خَربٍ، وما يحكي أن أعرابياً أراد امرأةً له، فقالت له إني

حائض، فقال فأين الهَنَةُ الاخرى، فقالت له اتّقِ الله فقال

كلاّ وربِّ البيتِ ذِى الاستار

لأهتِكَنَّ حَلَقَ الحِتَار

قد يُؤْخذ الجارُ بجُرْمِ الجار

ومنه قول العرب: أعطيتُك إذْ سألتنى، وزدتُك إذْ شكرتنى، فإذ معمولةُ العطية والزيادة، واذا عمل الفعل فى ظرفٍ، زمانياً كان أو مكانياً، فإنه لا بدّ أن يكون واقعاً فيه، وليست العطية واقعة فى وقت المسئلة، وإنما هى عقيبهُ لان المسئلة سبب العطيّة، والسبب جارٍ مجرى العلّة، فيجب أن يتقدمَ المعلولَ والمسبَّبَ، لكنه لما كانت العطيةُ مسبّبة عن المسئلة وواقعة على أثرها وتقارَبَ وقتاهما صارا لذلك كأنهما فى وقت واحد، فهذا تجاورٌ فى الزمان كما أنّ ذاك تجاوُرٌ فى الإعراب، ومنه قول الله تعالى « ولَن يَنفَعَكُمُ اليومَ إذ ظَلَمْتُمْ أنكم فى العذاب مُشْتَرِكُونَ » طاوَلْتُ أبا على رحمهُ الله تعالى فى هذا وراجعتُه فيهِ عوداً على بَدْءٍ، فكان أكثر ما بَرَدَ منهُ فى اليد أنه لمَّا كانت الدار الآخرة تلى الدار الدنيا لا فاصلَ بينهما إنما هى هذه فهذه، صار ما يقع فى الآخرة كأنه واقعٌ فى الدنيا، فلذلك أُجرى اليوم وهو الآخرة، مَجْرَى وقت الظلم وهو قوله « إذ ظلمتم » ووقت

الظلم انما كان فى الدنيا ، فإن لم تفعل هذا وتركته بقى (إذ ظلمتم) غير متعلق بشىء ، فيصير ما قاله أبو على الى أنه كأنه أبدلَ (إذ ظلمتم) من اليوم ، اذ كرّره عليه وهو كأنه هو ، فإن قلتَ لمَ لا تكونُ إذ محمولةً على فعلٍ آخر حتى كأنه قال ولن ينفعكم اليوم أنكم فى العذاب مشتركون ، اذكروا إذ ظلمتم أو نحو ذلك ، قيل ذلك يفسد من موضعين ، أحدهما اللفظ والآخر المعنى ، أمّا اللفظ فلأنك تفصِلُ بالاجنبي ، وهو قوله (اذ ظلمتم) بين الفعل وهو (ينفعكم) وفاعله وهو (أنكم فى العذاب مشتركون) وأنت عالمٌ بما فى الفصل بينهما بالاجنبىّ ، وإن كان الفصل بالظرف متجوّزاً فيه ، وأما المعنى فلأنك لو فعلت ذلك لأخرجت من الجملة الظرف الذى هو (اذ ظلمتم) وهذا ينقضُ معناها ، وذلك لانها معقودة على دخول الظرْف الذى هو (اذ) فيها ، ووجوده فى أثنائها ، ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم فى العذاب إنما سببُه وعلّتُه ظلمُهم ، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة اليه نحواً من احتياجها الى المفعول له ، نحو قولهم قصدتُك رغبَةً فى برِّك وأتيتك طمعاً فى صِلَتِك ، ألا ترى أن معناه أنكم عدمتُم سَلْوَةَ التأسّى بمن شاركـكم فى العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى كما قيل فى نظيره « ذُقْ إنّكَ أنتَ العزيزُ الكريمُ »

أى ذق بما كنت تُعَدُّ فى أهل العزّ والكرم ، وكما قال الله تعالى فى نقيضه « كلُوا واشرَبُوا هَنِيئاً بمَا أسلَفتُمْ فى الأَيَّامِ الخاليةِ » ومن الأَول قوله «ذلِكَ بماعصَوْا وكانوا يَعتَدُون» ومثله فى الشعر كثير ، منهُ قول الأعشى

على أنّنى إذْ رأتْنِى أُقَادُ تقول بما قد أَرَاهُ بَصِيرَا

ومنهُ قولهم حكاية عن الشيخ (بما لا أُخشَّى بالذئب) أى هذا الضعف بتلك القوّة ، ومن أبيات العجّاج

إمّا تَرينِى أَصِلُ العقَّادَا وأتَّقِى أَنْ أَنهَضَ الإِرعَادَا
منْ أنْ تَبدَّلْتُ بآدِى آدا لم يكُ يَنآدُ فأمسَى انآدَا
وقصباً حُنِىَ حتّى كادَا يعودُ بعد أعظُمٍ أعوَادَا
فقد أكونُ مرَّةً رَوَّادَا أطَّلِعُ النّجادَ فالنّجادا

وآخر من جاء بهِ على كثرته شاعرنا

وكمْ دُونَ الثَّوِيَّةِ مِنْ حَزِينٍ يقول له قدومى ذَا بِذَاكا

فكشفَهُ وحَرَّرَه ، ويدلُّ على الانتفاع بالتأسّى مِن المصيبة قول الخنساء

ولولا كثرةُ الباكِينَ حوْلِى على إخوَانِهِمْ لقتلْتُ نفْسى
وما يَبكُون مثلَ أخِى ولكن أُعَزّى النفسَ عنهُ بالتّأسّى

ومنهُ قول أبى دُؤَاد

(ويُصيحُ أَحيَانًا كما اُستَمعَ المُضِلُّ لصوتِ نَاشِدْ)

وهو كثير جدًّا ، ولسنا نريد ههنا الجواز الصناعيّ نحو قولهم فى الوقف هذا بكُرْ ، ومررت ببَكِرْ ، وقولهم صُيَّمٌ وقُيَّمٌ . وقول جرير (لحبَّ المُوقِدَانِ الىَّ مُوسَى) وقولهم هـذا مِصْباحٌ ، ومِقْلَاةٌ ، ومِطْعَانٌ ، وقوله

اذا اجتمعُوا علىَّ وأشقذونى فصِرْتُ كأنى فَرَأٌ مُتَارُ

وماجرى مجرى ذلك ، وانما اعترامُنا هنا الجواز المعنوىّ لا اللفظىّ الصناعىّ ، ومن ذلك قول سيبويه فى نحو قولهم : هذا الحسنُ الوجهِ ، إن الجرّ فيهِ من وجهين ؛ أحدهما طريق الإِضافة ، والآخر تشبيه بالضّارب الرجلِ ، هذا مع العلم بأن الجرّ فى الضارب الرجلِ انما جاءه وجاز فيهِ لتشبيههم ايّاه بالحسَن الوجهِ ، فعاد الأصل فاستَعَادَ من الفرع نفسَ الحكم الذى كان الأصل بَدْأً أعطاه إيَّاه حتى دلّ ذلك على تمكن الفروع وعلوّها فى التقدير ، وقد ذكرنا ذلك . ونظيرُه فى المعنى قول ذى الرمة

ورملٍ كأوْرَاكِ العذَارَى قطعتُه

إذَا أَلبَسَتْه المُظْلِمَاتُ الحنَادِسُ

وانما المعتادُ فى نحو هذا تشبيهُ أعجاز النساءِ بكُثبان الأَنْقاء ، وقد تقدم هذا المعنى فى باب قبل هذا لاتصاله بهِ ، ومنه قول الآخر

وقَرِبُوا كلَّ جُمَالِيٍّ عَضِهْ   قريبَةٍ نَدْوَتُه مِنْ مَحْمَضِه

وقد ذكرنا حاله وشرحنا الغرض فيه فى باب متقدّم ، فلا وجه لإعادته ههنا ؛ وسببُ تمكن هذه الفروع عندى أنها في حال استعمالها على فرعيتها تأتى مأتى الأصل الحقيقى لا الفرع التشبيهى ، وذلك قولهم أنت الأسدُ ، وكفُّكَ البحرُ ، فهذا لفظه لفظ الحقيقة ومعناه المجاز والاتّساع ، ألاَ ترى أنه إنّما يريد كالاسد ، وكفك مثلُ البحر ، وعليه جاء قوله (ليلى قضيبٌ تحته كثيبُ) وانما يريد نصف ليلى الأعلى كالقضيب ، وتحته رِدْفٌ مثل الكثيب ، وقول طرَفة

جازت القومَ الى أرْحُلِنَا   آخرَ الليلِ بيعفُورٍ خَدِرْ

أى بشخص أو بإنسان مثل اليعفور ، وهو واسع كثير ، فلما كثُر استعمالهم إيَّاه وهو مجاز استعمال الحقيقة واستمرّ واتلأبَّ تجاوزوا بهِ ذاك الى أن أصاروه كأنه هو الأصل والحقيقة فعادوا فاستعادوا معناه لاصله فقال (ورمل كأوراك العذارى) وهذا من باب تدريج اللغة ، وقد ذكر فيما مضى ، وكان أبو على رحمه الله اذا أوجبتِ القسمةُ عنده أمرين كلٌّ واحد منهما غير جائز يقول فيه قِسْمةُ الاعشى ، يريد قوله (فاختَرْ ومَا فِيهمَا حَظٌّ لِمُخْتَار) وسأله مرّةً بعضُ أصحابه فقال له قال الخليل فى ذراع كذا وكذا

فما عندك أنت فى هذا ، فأنشده مجيباً له

اذا قالتْ حَذامِ فصدّقُوها ﻓﺈِنَّ القولَ ما قالتْ حَذامِ

ويشبه هذا ما يحكى عن الشَّعْبى أنه ارتفع اليه فى رجلٍ بَخَصَ عَيْنَ رَجُل ، ما الواجبُ فى ذلك فلم يزدهم على أن أنشدهم بيتَ الراعى

لها مالَها حتى اذا ما تبوَّأتْ بأخفافِها مَرْعىً تبوَّأ مَضجعَا

فانصرف القوم مجابين ، أى ينتظر بهذه العين المبخوصة ، فإن ترامى أمرُها الى الذهاب ففيها الدية كاملة ، وإن لم تبلغ ذاك ففيها حكومة

تم الجزء الأول من كتاب الخصائص

لابى الفتح عثمان بن جنى

ويليه الجزء الثانى وأوله

باب فى خلع الأدلة



